

كتب سياسية
مجموعة عربية ١٠٠ ٪

السياسة بين الأمم

الصراع من أجل السلطان والسلام

الجزء الثالث

تأليف: هانز. جى. مورجنتاو

تعريب وتعليق: خيرى حماد





كتب سياسية

السياسة بين الأمم

الصراع من أجل السلطان والسلام .

بقلم: هانز. جي . مورجنثاو

تعريب وتعليق : خيري حماد

الجزء الثالث

POLITICS AMONG NATIONS

The Struggle for Power and Peace

by : Hans. J. Morgenthau

القسم الثامن

مشكلة السلام في أواسط القرن العشرين

السلام عن طريق التقييد

- ٢٣ -
نزع السلاح

١ - مشكلة السلام فى العصر الحاضر

كان من نتائج وقوع حربين عالميتين فى جيل واحد واحتمال وقوع حرب نووية ، أن أصبح استقرار النظام الدولى والحفاظ على السلام العالمى الشغل الشاغل للحضارة الغربية • وكلنا يعرف ان العالم كان ينظر دائما الى الحرب على أنها لعنة وعقاب فى السماء . وعندما أدى ظهور الدول الاقليمية الى تحويل الامبراطورية الرومانية المقدسة ، من التنظيم السياسى الفعلى للمسيحية الى مجرد « قوقعة » خاوية وأسطورة قانونية ، راح الكتاب والساسة ، يفكرون بصورة مستمرة فى ايجاد البديل لتلك الوحدة السياسية الضائعة للعالم الغربى • وكان ايرازمو (Erasmus) (١) فى القرن السادس عشر وسالى (Sully) (٢) وأمريك كروسى Emeric Crucé) (٣) وهوجو جروتيوس ووليام بين (William Penn) (٤) فى القرن السابع عشر والأب دى سان بيير (Abbé de Saint-Pierre) (٥)

---

(١) ديسلروس ايرازموس (١٤٦٩ - ١٥٣٦) أحد كبار مفكرى الفلسفة الانسانية فى عصر النهضة •

(٢) مكسمليان سالى (١٥٦٠ - ١٦٤١) - سياسى فرنسى • وضع مخططا لاتحاد يجمع الامم المسيحية •

(٣) أمريك كروسى (١٥٩٠ - ١٦٤٨) تخيل فى كتابه « السينود الجديد » مجلسا للسفراء الذين يمثلون كافة الملوك والجمهوريات المستقلة يفصل فى المشاكل الدولية بالأغلبية ويفرض قراراته على الجميع •

(المعرب)

(٤) ويليام بين (١٦٤٤ - ١٧١٨) - من رجال الطائفة الكويكرية (طائفة الأصدقاء البروتستانتيين الانجليز) • أسس مستعمرة بنسلفانيا فى أمريكا الشمالية • اقترح فى كتابه « رسالة لايجاد السلام فى أوربا والعالم » ، فكرة خلق عصبة للأمم ، تقوم بتسوية المنازعات الدولية عن طريق محكمة دولية للتحكيم •

(٥) الأب شارل دى سان بيير (١٦٥٨ - ١٧٤٣) - فيلسوف اجتماعى فرنسى • نادى فى كتابه « مشروع للسلام الدائم » الى قيام محكمة دولية للتحكيم ، والى نبذ الحروب ، وقيام عصبة للدول المسيحية ، يربطها حلف دائم للسلامة المشتركة •

وجان جاك روسو (١) وبنتام وكانت فى القرن الثامن عشر ، هم الرواد الطليعيون للمحـاولات العملية التى جرت فى القرنين التاسـع عشر والعشرين لحل مشاكل السلام والأمن الدوليين .

وكان الحلف المقدس (٢) ومؤتمرا لاهاى للسـلام فى عامى ١٨٩٩ و١٩٠٧ وعصـبة الأمم والأمم المتحدة ، هى النمـاذج البارزة على هذه المحاولات . ولم يكن فى الامكان تحقيق هذه المنظمات والمؤتمرات . مع غيرها من المحاولات الأخرى الاقل بروزا لصياغة عالم يسوده السلام ، لولا وجود أربعة عوامل أولها روحى ، وثانيها خلقى ، وثالثها فكرى ورابعها سياسى ، بدأت فى الظهور فى مسـتهل القرن التاسع عشر ، ثم بلغت ذروتها فى الشئون الدولية على النحو الذى ساد نظرية وتطبيقا فى فترة ما بين الحربين العالميتين .

وقد نشأت منذ أيام الرواقيين (٣) والمسيحيين الأول مشاعر فى الحضارة الغربية تدعو الى الوحدة الخلقية للجنس البشرى ، وهى تدعو الى قيام منظمة سياسية تتفق مع هذه المشـاعر . وكانت الامبراطورية الرومانية فى حـد ذاتهـا تنظيمـا سياسيا على نطـاق عالمى . وظلت الامبراطورية الرومانية تمثل بعد انهيـارها ، طيلة العصور التالية رمزا باقيا للتذكير بالوحدة الغربية ، والهدف النهائى الذى الهم الامبراطور شارلمان (٤) ونابليون سياساتهما كما ظلت وحى سياسات الامبراطورية الرومانية المقـدسة حتى بداية عصر الحروب الدينيـة . وقد لا يكون من قبيل الصـدفة العارضة ان انحلال الامبراطورية الرومانية المقـدسة فى عام ١٨٠٦ جاء متزامنا مع محاولة نابليون اعادتها الى الوجود ، وسابقا بأقل من حقبة واحدة لبداية تلك الحقبة من التاريخ الحديث التى جعلت من النظام الدولى احدى غاياتها الاساسية .

ويمكن العثور على الجذور الخلقية لتلك المحاولات فى اقامة نسـق عالمى مستقر ترفرف عليه رايات السـلام ، فى زيادة ما فى العـلاقات

---

(١) جان جاك روسو (١٧١٢ ــ ١٧٧٨) الفيلسوف الفرنسى المعروف وصاحب كتاب «العقد الاجتماعى » .

(٢) الحلف المقدس هو الحلف الذى أقامه مترنيخ فى مؤتمر فيينا بعد انتهاء حروب نابليون بين ملوك أوربا وأمرائها لمقاومة الثورات والحفاظ على العهود الملكية .

(٣) الرواقيون ــ أتباع الفلسفة الرواقية التى جاء بها الفيلسوف الاغريقى زينو فى مطلع القرن الثالث قبل الميلاد ، وهى تدعو الى أن الألم مصدر اللذة .

(٤) شارلمان امبراطور الغرب بين عامى ٨٠٠ و ٨١٤ . وملك الفرنجة بين عامى ٧٦٨ و٨١٤.
(المعرب)

الانسانية من طابع الحضارة والانسانية وهى الزيادة التى شهدتها القرون الأخيرة فى العالم الغربى • فلقد اعتبرت فلسفة التنور والنظرية السياسية لليبرالية، احترام الحياة الانسانية والعمل من أجل نشر الرخاء الانسانى حقيقتين من الحقائق المسلم بها • ولا ريب فى أن الاصلاحات السياسية والاجتماعية العظيمة التى شهدها القرنان التاسع عشر والعشرون ، قد استوحت الهامها من هاتين الحقيقتين • وكان نشر حكم القانون والسلام والأمن على الصعيد الدولى المهمة الانسانية الكبرى التى تحتم على العالم المعاصر أن يحلها •

ويرتبط العامل الفكرى الذى دعا الى هذا التطور ، ارتباطا وثيقا مع نشوء الطبقات التجارية ووصولها الى مراتب الاهمية على الصعيد الاجتماعى أولا ثم الصعيد السياسى ثانيا • وقد برزت الى حيز الاهمية مع هذه الطبقات الروح التجارية والعلمية التى كانت تخشى الحرب والفوضى الدولية • كاضطرابات لا عقلانية تؤثر على العمليات الحسابية للاسواق التجارية • ولقد كتب الفيلسوف الفرنسى ديديرو Diderot (١) يقول ••• « لاريب فى أن نشوب الحرب بين الأمم التجارية المختلفة ، يعتبر بمثابة نار تحرق جميع هذه الأمم • فهى عملية تهدد حظوظ كبار التجار بالخطر ، وتنزل الخوف والرعب بدائنيهم » (٢) ويقول الفيلسوف كانت « ان الروح التجاريه لا يمكن أن تتعايش مع الحرب » (٣) وهكذا لم تحل نهاية القرن الثامن عشر ، حتى كان الكثيرون يعتقدون ان الحرب شىء منسوخ ، بل ارث رجعى يمكن للعمل العقلانى المركز من الانسانية جمعاء أن يمحوه من عن ظهر البسيطة ، بشىء من السهولة النسبية .

لكن جائحة الحروب النابليونية هى التى أظهرت الحاجة الماسة الى استكمال البحث النظرى عن حل مشكلة السلام والأمن الدوليين بتدابير عملية • وللحروب النابليونية على هذا الصعيد أهمية مزدوجة ، اذ حطمت توازن القوى ، وهددت باستبداله مؤقتا بامبراطورية عالمية • وبالرغم من أن هذا العامل قد انتهى بهزيمة نابليون النهائية فى عام ١٨١٥ الا أن العنصر الآخر الماثل فيه ظل يهدد استقرار نظام الدولة الحديثة مدة قرن ونصف بعد هذا التاريخ ، وما زالت قوة أثره ماثلة حتى اليوم •

---

(١) دنيس ديديرو (١٧١٣ ــ ١٧٨٤) ــ فيلسوف وكاتب فرنسى معروف •
(المعرب)

(٢) كتاب « مقتطفات سياسية » ، من المؤلفات الكاملة (باريس ــ جارنييه اخوان ١٨٧٥)• الجزء الرابع ص ٤٢ •

(٣) كتاب « السلام الدائم » (نيويورك ــ مكميلان وشركاه ١٩١٧) ص ١٥٧ •
(المؤلف)

واعنى بهذا العنصر الظاهرة القومية • فلقد تحدت الفكرة القومية التى أثارتها الثورة الفرنسيه وحملتها فتوحات نابليون الى سائر أرجاء أوربا ، مبدا الشرعيه الوراثية الذى كان المبدأ المنظم لنظام الدولة الحديث ، والذى كان الأساس الذى قامت عليه معاهدات الصلح فى عام ١٨١٥ •

ولاريب فى أن ظهور هذه التجارب الأربع فى بداية القرن التاسع عشر ، وانطلاقها الحركى الى الحلبة السياسية عن طريق الهزة التى أحدثتها الحروب النابليونية ، أمن الحيويه الفكرية والخلقية التى ظلت قويه مدة قرن ونصف قرن، وكانت الحافز على البحث عن الحلول البديلة للحرب والفوضى الدولية • وتم تحقيق هذا البحث بعد انتقاله من ملكوت الافكار والامانى والرغبات الى عالم الاجراءات والنظم الفعلية المادية ذات الطابع الدولى ، وهى بيت القصيد فى بحثنا هذا ، عن طريق ثلاث سبل مختلفة • وأول هذه السبل تحديد النزعات الفوضوية والهدامة فى السياسات الدولية وتقييدها وثانيها اجراء تبدل شامل فى السياسات الدولية عن طريق ازالة ما فيها من اتجاهات فوضوية هدامة وثالثها التوفيق بين المصالح المتباينة عن طريق حرمان الميول الفوضوية والهدامة فى السياسات الدولية من أهدافها العقلانية •

ولاريب فى أن نزع السلاح كان من أكثر المحاولات التى جرت لتحقيق السلام عن طريق القيود تكرارا •

٢ ـ تاريخ نزع السلاح

يعنى نزع السلاح ، خفض أسلحة معينة أو جميع الأسلحة أو ازالتها من الوجود كلية ، بقصد وضع حد لسباق التسلح • ومن المعتقد أن الخلاص من هذا المظهر الذى يعتبر من المظاهر النموذجية فى الصراع من أجل السلطان على المسرح الدولى ، يعنى الخلاص من الآثار النموذجية لذلك الصراع والمتمثلة فى الحرب والفوضى الدولية •

لكن علينا أن نأخذ فى عين اعتبارنا تمييزين رئيسيين أولهما التمييز بين نزع السلاح العام ونزع السلاح المحلى ، وثانيهما التمييز بين الكيف والكم فى موضوع نزع السلاح • فعندما نتحدث عن نزع السلاح العام ، فاننا نشير الى طراز تشترك فيه جميع الأمم المعنية ، كمعاهدة واشنطن لعام ١٩٢٢ لتحديد التسلح البحرى، وهى المعاهدة التى وقعتها جميع الدول

البحرية الرئيسية ، والمؤتمر العالمي لنزع السلاح الذى عقد فى عام١٩٣٢ والذى اشتركت فيه تقريبا جميع الدول الأعضاء فى الأسرة الدولية • أما الحديث عن نزع السلاح المحلي، فيشير الى اشتراك عدد محدود من الدول في موضوع معين ، كاتفاق « راشي ـ باجوت » لعام ١٨١٧ بين الولايات المتحدة وكندا • ويعني نزع السلاح « كمياً » الخفض الشامل لكافة أنواع الأسلحة ، وهو الهدف الذى سعت اليـه معظم الدول التى اشتركت فى مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٣٢ • أما نزع السلاح « كيفيا » أو «نوعيا» فيعني تحديد أنواع معنيـة من الاسـلحة أو الغاءها نهائيـا ، كالاسلحة العدوانية التى حاولت بريطانيا حظرها فى المؤتمر الدولى لنزع السلاح فى عام ١٩٣٢ أو الاسلحة الذرية التي ما زالت المناقشات تدور حول حظرها فى لجنة الطاقة الذرية التابعة للامم لمتحدة (١) •

ولا ريب في أن تاريخ المحاولات التى جرت لنزع السلاح ينطوى على كثير من حالات الفشل وبعض حالات النجاح • لكن هذه الحالات كلها وعلى اختلاف مظاهرها بين الفشل والنجاح ، تشير الى المشاكل الرئيسية التى يثيرها موضوع نزع السلاح كوسيلة لضمان السلام والأمن الدوليين •

١ ـ حالات الفشل

تتزامن الخطوة العملية الاولى فى طريق نزع السـلاح كاجراء عام للتهدئة (٢) مع بداية عهد العلاقات الدولية الذى كرس فيه الساسة جميع جهودهم وبصورة متزايدة لاقامة السلام والأمن الدوليين • فقـد اقترح قيصر روسيا فى عام ١٨١٦ على الحكومة البريطانية « خفض القوات المسلحة على اختلاف أشكالها في وقت واحد » • وكان رد ملك بريطانيا على هذا الاقتراح ، وجوب الدعوة الى مؤتمر دولى يشترك فيه الممثلون العسكريون لجميع الدول، ليقرروا تحديد جيوش كل دولة من الدول• واعربت النمسا وفرنسا عن عطفهما على هذا الاقتراح الذى لم تحمـله الدول الأخرى على محمل الجد ، ولم تقم بدرسه دراسة جدية ممـا أدى الى عدم الوصول الى

(١) ما زالت هذه المحاولات مستمرة حتى يومنا هذا ، فى شكل المحادثات التى تجرى فى مؤتمر جنيف لنزع السلاح ، وهو المؤتمر الذى يسمى بمؤتمر الدول الثماني عشرة والذى تشترك فيه عدة دول لامنحازة وفى طليعتها الجمهورية العربية المتحدة •

(٢) جرت عدة محاولات لتحديد السلاح على صعيد محلي في القرن الثامن عشر •

(المعرب)

نتائج عملية فى صدده • وعادت الحكومة الفرنسية فى عام ١٨٣١ فتقدمت باقتراحات مماثلة الى ممثلى الدول الكبرى• وبالرغم من أن هذه الاقتراحات استقبلت استقبالا وديا ، الا أن أيا من الاجراءات العملية لم يتخذ فى هذا الصدد ويمكن القول بصورة مماثلة ، ان هذا المصير ، واجه اقتراحات نابليون الثالث المشابهة والتى تقدم بها فى أعوام ١٨٦٣و١٨٦٧و١٨٦٩، داعيا الى خفض عام للتسلح • وعادت الحكومة البريطانية ، وقبيل الحرب الفرنسية ـ البروسية ، فاقترحت مرتين على الحكومة البروسية بتحريض من فرنسا خفض الأسلحة ، دون أن تلقى اقتراحاتها أى نجاح • وعادت ألمانيا فرفضت فى عام ١٨٧٧ ، اقتراحا مماثلا تقدمت به الحكومة الايطالية •

وكان من الأهداف الرئيسية التى توخاها مؤتمر السلام الاول الذى عقد فى لاهاى فى عام ١٨٩٩ ، تحديد التسلح والموازنات العسكرية • وقد شهد هذا المؤتمر ممثلو ثمان وعشرين دولة كان بينها جميع الدول العظمى وضمنت نتائج المناقشات التى دارت فى المؤتمر فى موضوع نزع السلاح ، فى قرارين فى منتهى الوضوح• فقد أعلنت اللجنة الفرعية التى دارت فيها هذه المناقشات عن رأيها فى « أن من المستحب جدا ، لتوسيع الرخاء المادى والازدهار المعنوى للجنس البشرى ، التخفيف من الاعباء العسكرية التى تؤلف الآن حملا ثقيلا ينوء به العالم وتحديدها » (١) وعندما أقر المؤتمر بكامله هذه التوصية أعرب « عن رغبته فى أن تأخذ الدول فى عين اعتبارها الاقتراحات التى ظهرت فى المؤتمر ، وأن تدرس احتمال الوصول الى اتفاق لتحديد القوات المسلحة فى البر والبحر والموازنات الحربية » •

وشهدت أربع واربعون دولة مؤتمر السلام الثانى الذى عقد فى لاهاى فى عام ١٩٠٧ وأقر المؤتمر •• القرار الذى اتخذه مؤتمر عام ١٨٩٩ فى موضوع تحديد الانفاق الحربى • ولما كانت النفقات الحربية قد ازدادت زيادة كبيرة فى جميع البلاد تقريبا منذ ذلك التاريخ • فان هذا المؤتمر يعلن عن رغبته الشديدة فى أن تستأنف الحكومات دراساتها الجدية لهذا الموضوع » (٢) وقد لخص رئيس المؤتمر ، وهو المندوب الروسى الجهود التى بذلت فى المؤتمرين فى موضوع نزع السلاح معلقا على القرار الجديد

(١) كتاب « وقائع مؤتمر لاهاى للسلام ـ مؤتمر عام ١٨٩٩ » لجيمس براون سكوت (نيويورك ـ مطبعة جامعة أوكسفورد عام ١٩٢٠) ص ٣٩٠ •
(٢) المصدر نفسه (مؤتمر عام ١٩٠٧) الجزء الاول • ص ٨٩ و ٩٠ •

بقوله ... « اذا صح ان هذا الموضوع كان مفتقرا الى النضوج والاختمار في عام ١٨٩٩ . فان هذا الوضع لم يتبدل في مؤتمر عام ١٩٠٧ . ولم يكن فى الامكان عمل شيء فى هذا السبيل الآن اذ يجد المؤتمر نفسه مفتقرا الى الاستعداد لبحثه ، تماما كما كان في عام١٨٩٩» (١) .

وخطت معاهدة فرساى خطوة أخرى فىموضوع نزع السلاح كوسيله للتهدئة العامة عن طريق اشتراط تحديد جذرى للتسلح الألمانى « يكون واسطة للتمكين من اجراء تحديد عام لتسلح جميع الدول » (٢) واعلنت المادة الثامنة من ميثاق عصبة الامم بمنتهى الوضوح أن « أعضاء العصبة يقرون أن صون السلام يقضى بانقاص تسلح الدول الى أقل درجة تتفق مع السلامة القومية ومع التمكن من الاشتراك فى العمل على تنفيذ الالتزامات الدولية » . وعهدت هذه المادة الى مجلس عصبة الأمم . بوضع الخطط اللازمة لذلك الخفض فى التسلح . وراح المجلس تحقيقا لهذه الالتزامات يؤلف فى عام ١٩٢٥ لجنة تحضيرية تتولى الدعوة لعقد مؤتمر عام لنزع السلاح . وقدمت اللجنة النتائج الاختبارية الناقصة التى توصلت اليها الى مؤتمر عالمى لنزع السلاح عقد فى جنيف فى عام١٩٣٢ . لكن انسحاب ألمانيا منه ومن العصبة فى عام ١٩٣٣ ، جعل مهمة المؤتمر تمنى بالفشل منذ بدايته ، كما قصر من عمر مساعيه ، اذ اجتمعت لجنته العامة للمرة الأخيرة فى عام ١٩٣٤ . وهكذا مثل المؤتمر العالمى لنزع السلاح ، فشلا بارزا اذ خابت مساعيه فى الوصول الى أى اتفاق ومن أى طراز .

وجاءت الحرب العالمية الثانية فقطعت المساعى المبذولة لاجراء نزع عام للسلاح . واستأنف ميثاق الأمم المتحدة الجهود من النقطة التى خلفها فيها ميثاق عصبة الأمم . فقد نصت الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة من ميثاق الأمم المتحدة على أن « على الجمعية العامة أن تنظر فى المبادىء العامة للتعاون فى حفظ السلم والأمن الدوليين ، ويدخل فى ذلك المبادىء المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح ، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادىء الى الأعضاء أو الى مجلس الأمن أو الى كليهما » . ونصت المادة السادسة والعشرون من الميثاق أنه «رغبة فى اقامة السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الانسانية والاقتصادية الى ناحية التسلح ، يكون مجلس الأمن مسئولا بمساعدة لجنة أركان الحرب ... عن وضع خطط تعرض على أعضاء الامم المتحدة لوضع منهاج لتنظيم التسلح» .

---

(١) المصدر نفسه ص ٩٢ .

(٢) مقدمة القسم الخامس من معاهدة فرساى .

وراحت الجمعية العامة تنفيذا لهذه البنود فى الميثاق تضع قرارا فى الرابع والعشرين من يناير عام ١٩٤٦ يقضى بتأليف لجنة الطاقة الذرية التى حددت مهمتها فى « السيطرة على الطاقة الذرية الى الحد الذى يكفل استخدام هذه الطاقه فى الاغراض السلمية ليس الا ، ويكفل استبعاد الأسلحة النووية من التسلح القومى كما يكفل استبعاد جميع الأسلحة الرئيسية الأخرى الصالحة لعمليات الابادة الشاملة » (١) وأقرت الجمعية العامة بالنسبة الى ما يسمى بالاسلحة « التقليدية » فى الرابع عشر من ديسمبر عام ١٩٤٦ توصية تتعلق « بالمبادىء المتعلقة بتنظيم عام لخفض التسلح »(٢) واعترفت الجمعية العامة فى هذه التوصية« بضرورة الوصول فى وقت مبكر الى تنظيم عام لموضوع خفض التسلح والقوات المسلحة » وطلبت الى مجلس الأمن أن يدرس بسرعة وجدية ، الوسائل العملية الكفيلة بتحقيق ذلك • واتخذ المجلس على ضوء هذه التوصية فى الثالث عشر من فبراير عام ١٩٤٧ قرارا باقامة لجنة للاسلحة التقليدية • وكان الهدف من تأليف هذه اللجنة « اعداد المقترحات الخاصة (أولا) بتنظيم عام وخفض للاسلحة والقوات المسلحة (وثانيا) وضع الضمانات العملية والفعالة بالنسبة الى التنظيم العام وخفض الاسلحة » (٣) •

وقد أملت الأمم المتحدة عن طريق هذا التمييز بين الاسلحة النووية والأسلحة التقليدية فى أن يؤدى التقدم الذى يمكن أن يتحقق بصورة فردية فى موضوع السلاح النووى الى حث الدول على تحقيق تقدم فى موضوع نزع الاسلحة التقليدية • ولم تفلح لجنة التسلح التقليدى ولا لجنة الطاقة الذرية فى الوصول الى أى اتفاق من أى نوع بصدد المشاكل المهمة التى عرضت عليهما • وهكذا قررت الجمعية العامة فى الحادى عشر من يناير عام ١٩٥٢ ، ضم مهام اللجنتين الى بعضهما وتاليف لجنة جديدة لنزع السلاح تضم أعضاء مجلس الامن ومعها كندا • وأوصت الجمعية العامة ، اللجنة بأن تعد الاقتراحات الخاصة بالمواضيع التالية •

١ ـ تنظيم جميع القوات المسلحة والأسلحة وتحديدها وخفضها بصورة موزونة •

٢ ـ الخلاص من جميع الأسلحة الرئيسية الصالحة لعمليات الدمار الشاملة •

٣ ـ تأمين السيطرة الدولية الفعالة على الطاقة الذرية لضمان منع الأسلحة

---

(١) قرار الجمعية العامة •••• « السجلات الرسمية للجنة الطاقة الذرية ـ الملحق رقم (١) » وكذلك وثيقة الامم المتحدة (A/64) الصفحة التاسعة •

(٢) نشرات الامم المتحدة رقم ٧٥ ـ الملحق (A/64) الاضافة رقم (١) ص ٨٢٧ •

(٣) وثيقة الامم المتحدة (S/P.V. 105)

الذرية واستخدام الطاقة الذرية فى الاغراض السلمية ليس الا ، على أن تستخدم الخطة الراهنة للامم المتحدة كأساس فى دراسات اللجنة الى أن تتمكن من الوصول الى خطة تفضلها أو لا تقل عنها فاعلية ٠

٤ ـ تنفيذ مخطط يضمن الكشف المستمر والمتدرج عن جميع القوات المسلحة والأسلحة بما فيها الأسلحة النووية والتثبت منها على اعتبار ان هذا التنفيذ هو الخطوة الأولى التى لابد منها فى تنفيذ برامج نزع السلاح ٠

٥ ـ ايجاد الوسائل لتحديد القيود والحدود المتعلقة بالقوات المسلحة العسكرية من هذه القوات المسلحة والاسلحة التى يسمح لها بها ٠

٦ ـ اقامة جهاز أو أجهزة للاشراف الدولى لضمان تنفيذ ما يمكن الوصول اليه من معاهدة أو معاهدات ٠

٧ ـ وضع نظام صالح للضمانات لتحقيق تنفيذ برامج نزع السلاح ٠

وقد وضعت اللجنة تحقيقا لهذه الغاية عددا من الاقتراحات التى درستها بعد أن قدمت اليها ، ولكن لم يتم الاتفاق على أى منها ، وذلك للأسباب التى سبق لنا أن أوضحناها ٠

ب ـ حالات النجاح

يمثل اتفاق راشى ـ باجوت الذى عقد فى عام ١٨١٧ بين الولايات المتحدة وكندا ـ النصوص الوحيدة الناجحة لنزع السلاح التى أمكن الوصول اليها فى القرن التاسع عشر٠ فقد حدد هذا الاتفاق القوات البحرية لكل من الدولتين فى البحيرات العظمى بثلاث سفن حربية تتساوى فى حمولتها وتسليحها ٠ وقد عدلت هذه المعاهدة فى مستهل الحرب العالمية الثانية لتمكين كندا من بناء السفن الحربية التى تستخدمها فى الحرب ضد المحور فى منطقة البحيرات الكبرى ، ثم ظلت سارية المفعول حتى يومنا هذا ٠

ولا ريب فى أن معاهدة واشنطن البحرية لعام ١٩٢٢ التى حددت التسلح البحرى ، تمثل النموذج البارز لمغامرة من مغامرات نزع السلاح تجمع بين الفشل والنجاح وقد أقامت هذه المعاهدة شيئا من التكافؤ فى

السفن الحربية الكبرى بين الولايات المتحدة والامبراطورية البريطانية مع سير اليابان وفرنسا وايطاليا فى ذيلهما فى هذا الترتيب • وهكذا تقرر خفض نسبة أربعين فى المائة من قوة كل من بريطانيا والولايات المتحدة واليابان فى البوارج الكبيرة • يضاف الى هذا ان المعاهدة نصت على ان تكون الانشاءات الجديدة فى السفن الكبيرة بين عامى ١٩٣١ و ١٩٤٢ بنسبة ٥ الى ٥ الى ٣ الى ١٫٦٧ الى ١٫٦٧ بالنسبة الى كل من الامبراطورية البريطانية والولايات المتحدة واليابان وفرنسا وايطاليا • لكن مؤتمر واشنطن فشل على أية حال فى الوصول الى أى اتفاق بالنسبة الى القطع البحرية الأخرى كالطرادات والمدمرات والغواصات •

وفشلت محادثات جنيف البحرية التى جرت أيضا فى عام ١٩٢٧ باشتراك كل من بريطانيا واليابان والولايات المتحدة فى الوصول الى أى اتفاق فى هذا الموضوع • واتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان أخيرا فى مؤتمر لندن البحرى الذى عقد فى عام ١٩٣٠ على تساوى بريطانيا والولايات المتحدة فى الطرادات والمدمرات والغواصات ، وعلى أن يكون لليابان ثلثا قوة كل من الدولتين الأخريين فى هذه الاسلحة • ولم تنضم فرنسا وايطاليا الى هذه المعاهدة ، لان الاخيرة طالبت بالمساواة مع فرنسا، وهو ما رفضت هذه قبوله •

وتقدمت اليابان فى ديسمبر عام ١٩٣٤ بمذكرة رسمية تعلن فيها عزمها على الغاء معاهدة واشنطن البحرية لعام ١٩٢٢ • وتقدمت الى مؤتمر لندن البحرى الذى عقد فى عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، بطلب للتساوى مع الدولتين الكبريين فى فئات السلاح البحرى جميعها • ورفضت الولايات المتحدة وبريطانيا هذا الطلب بالطبع فاستعادت اليابان حريتها فى العمل نتيجة هذا الرفض • وكانت النتيجة الوحيدة لهذا المؤتمر متعلقة بحجم السفن الحربية ، اذ اتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ثم انضمت اليها المانيا والاتحاد السوفياتى فى عام ١٩٣٧ على تحديد الحمولة القصوى للسفن الحربية وهى الحمولة التى لا يجوز لأى من هذه الدول تجاوزها • وعقد اتفاق بحرى خاص بين بريطانيا والمانيا فى عام ١٩٣٥ حدد حمولة مجموع قوات المانيا البحرية بخمسة وثلاثين فى المائة من قوات بريطانيا ، مع السماح لألمانيا بقوة من الغواصات تعادل قوة الامبراطورية البريطانية فيها شريطة الا يتعدى مجموع حمولة الغواصات الألمانية نسبة الخمسة والثلاثين فى المائة المقررة •

٣ ـ اربع مشاكل لنزع السلاح

ويثير هذا السجل الحافل بحالات الفشل والمفتقر الى حالات النجاح أربع قضايا جوهرية • فالنجاح أو الفشل لاية محاولة معينة لنزع السلاح يعتمدان الى حد كبير على الردود التى نستطيع تقديمها على الاسئلة التالية :

(أ) ما النسبة التى يجب أن تكون عليها أسلحة مختلف الدول ؟

(ب) ما المعيار الذى يجب أن يوضع ضمن اطار هذه النسبة لتحديد حصة كل من هذه الدول من الانواع المختلفة للاسلحة ومن كمياتها ؟

(جـ) اذا ما تم الوصول الى رد على هذين السؤالين ، فما هو الاثر الفعلى لهذه الردود على موضوع الخفض المقرر لهذه الاسلحة ؟

(د) ما أثر نزع السلاح على القضايا المتعلقة بالأمن والسلم الدولى ؟

(أ) النسبة

يعتبر التسلح والتسابق عليه من أهم المظاهر فى الصراع على السلطان على المسرح الدولى • وتنبثق الاهمية التى تضفى على هذه الاتفاقات الفنية والاقتراحات المضادة ، والاختلافات عن هذه الحقيقة الجوهرية فالدول تتسلح لاحدى غايتين : اما الدفاع عن نفسها ضد الدول الأخرى أو الرغبة فى الهجوم عليها • فجميع الدول الناشطة على الصعيد السياسى ، تشتبك بحكم واقعها وأوضاعها فى تنافس على السلطان يعتبر التسلح احد عناصره الجوهرية التى لا غنى عنها ويتضح من هذا أن على جميع الدول الناشطة سياسيا أن تحزم أمرها على اكتساب أكثر ما يمكنها من السلطان ، وأن تكون بعبارة أخرى ، ضمن أمور أخرى بالطبع ، على أحسن ما يرام من ناحية السلاح • فعلى الدولة (أ) التى تجد نفسها أقل تسلحامنالدولة (ب) أن تعمل كل ما فى وسعها من جهد اما لمجاراتها فى هذا التسلح واللحاق بها على الاقل • أو للتفوق عليها ان أمكنها • وعلى الدولة الثانية هذه أن تعمل كل ما فى طاقتها للحفاظ على تفوقها على الدولة الأولى على الأقل على هذا الصعيد ان لم تحاول زيادة هذا التفوق • فهذه هى النتائج الحتمية كما سبق لنا أن رأينا من قبل ، لتوازن القوى فى ميدان التسلح •

والنقطة المهمة فى سباق التسلح بين الدولتين (ا) و (ب) ، هى

النسبة بينهما فى السلاح • فالسؤال الذى لا ينفك لحظة واحدة عن توجيه نفسه الى كل من الدولتين ، هو هل تكون هاتان الدولتان متساويتين في السلاح ، أو هل تتفوق احداهما على الاخرى ، والى أى مدى ؟• ولا ريب فى أن هذا السؤال ، يحتل المركز الأول فى جدول أعمال جميع لجان نزع السلاح ومؤتمراته • ولا يمكن العثور على رد مرض عليه الا فى ظل ثلاثة أوضاع بديلة وهى (أولا) ، ألا تكون الدول المعنية مشتبكة فى تنافس على السلطان مع دول أخرى و (ثانيا) أن تكون دولة أو مجموعة من الدول متفوقة على دولة أخرى أو مجموعة من الدول تفوقا يضمن لها أن تفرض عليها النسبة التى تكون فى صالحها هى و (ثالثا) أن تجد دولتان أو أكثر أن من مصلحتها مؤقتا ان تشترك فى تنافس محدد لا مطلق على السلطان ، وأن تدخل فى سباق على التسلح ضمن حدود معينة بدلا من التسابق فى مباراة عنيفة وغير محددة معها على القوة العسكرية •

ومن الواضح أن هذه الاوضاع البديلة يمكن أن تتحقق ضمن اطار الحالات المحلية لنزع السلاح • ففى مثل هذه الحالات وحدها، يمكن الخلاص كلية من الصراع على السلطان أو تحويله الى شكل منظم ومستقر نسبيا ينعكس فى تحديد نسبة التسلح • ولا ريب فى أن الحالات التى تحقق فيها النجاح فى موضوع نزع السلاح ، كانت جميعها من هذا الطراز المحلى •

اتفاق راش ـ باجوت ، ومعاهدة واشنطن البحرية ، والاتفاق الانجليزى ـ الالمانى البحرى :

يعتبر اتفاق راش ـ باجوت بين الولايات المتحدة وكندا ، انموذج الصحيح للوضع (الاول) • فليس ثمة احتمال فى العلاقات بين الدولتين لقيام تنافس على السلطان قد يتحول الى تطلع مسلح لاحتلال أراضى الدولة الاخرى • ولقد جعل اختفاء هذا الاحتمال فى قيام نزاع مسلح بينهما ، من الحدود الكندية ـ الأمريكية التى تمتد ثلاثة آلاف وثمانمائة ميل ، أطول حدود منزوعة السلاح فى العالم كله • ولا ريب فى أنه كان السبب السياسى الأول فى النجاح الدائم لنزع السلاح البحرى فى منطقة البحيرات العظمى •

وتمثل معاهدة واشنطن البحرية لعام ١٩٢٢ ، نموذجا للوضع (الأول) بالنسبة الى العلاقات بين الولايات المتحدة وبريطانيا وللوضع (الثانى) بالنسبة الى علاقاتهما معا من ناحية وباليابان من الناحية الاخرى

فقد نشدت الولايات المتحدة التساوى مع بريطانيا فى قوة البوارج الحربية • وكان لابد لها من تحقيق هذه المساواة بسبب تفوق مواردها الصناعية واللاملتزمة عسكريا • وكان السؤال الوحيد ، هو هل تتحقق هذه المساواة عن طريق التنافس العنيف والباهظ التكاليف أو عن طريق الاتفاق المتبادل ؟ ولما كانت الدولتان لا تشتبكان فى أى صراع سياسى يبرر مثل هذا التنافس العنيف ، فقد بات فى وسعهما أن تصلا الى اتفاق يحدد حمولة متساوية لبوارج كل منها •

يضاف الى هذا أن الحرب العالمية الأولى جعلت من اليابان القوة المتفوقة بحريا فى الشرق الاقصى مما هدد مصالح كل من الولايات المتحدة وبريطانيا فى تلك المنطقة من العالم ، واستفزهما الى الاشتراك معها فى سباق على التسلح البحرى • لكن الولايات المتحدة ، كانت تواقة لأسباب نفسية ومالية الى تجنب خوض مثل هذا السباق • وكانت بريطانيا من ناحيتها مرتبطة بحلف عسكرى مع اليابان • يضاف الى هذا أن الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومنيونات) ، كانت تفزع أشد الفزع من أن تجد نفسها الى جانب اليابان فى حالة نشوب صراع بين اليابان والولايات المتحدة • وهكذا لم تكن بريطانيا والولايات المتحدة، غير مشتبكتين فى نزاع سياسى يؤدى بهما الى الحرب فحسب ، بل وكانتا أيضا ، تجدان مصلحة مشتركة فى تجنب سباق على التسلح مع اليابان أيضا • وتمكنت بريطانيا عن طريق انهاء حلفها مع اليابان وموافقتها على المساواة مع الولايات المتحدة على مستوى تستطيع تأمينه ، فى حل مشاكلها السياسية ـ العسكرية على صعيد التسلح البحرى • وتمكنت الولايات المتحدة بدورها عن طريق التفريق بين بريطانيا واليابان ، والوصول بثمن بخس الى المساواة مع بريطانيا من تحقيق ما أرادته فى هذا المجال •

ولم يؤد هذا التفاهم بين الولايات المتحدة وبريطانيا الى عزلة اليابان فحسب ، بل ووضعها أيضا وفى الوقت نفسه فى وضع متدن يائس بالنسبة الى التسلح البحرى على صعيد السفن الحربية الثقيلة • ولكنها بدلا من خوض سباق محطم لها على التسلح لا أمل لها فى الفوز فيه ، راحت تحاول الحصول على أحسن ما يمكن من وضع مذل لها ليس فى مصلحتها ، ووافقت على وضع « التدنى » مؤقتا ، مقرة اياه على النسبة التى سبق لنا أن أوضحناها • وعندما تبين لليابان من رد الفعل الانجلو ـ أمريكى على غزوها للصين فى مستهل الثلاثينات أن الجبهة المتحدة لبريطانيا والولايات المتحدة فى الشرق الأقصى التى كانت السبب فى عقد معاهدة واشنطن البحرية لعام ١٩٢٢ ، لم تعد قائمة ، راحت على الفور

تحرر نفسها من قيودها · ولاريب فى أن نصوص نزع السلاح التى تضمنتها هذه المعاهدة بالنسبة الى موقف اليابان من التفوق البحرى الانجليزى ـ الامريكى ، ثمرة وضع سياسى معين ، وكان من الطبيعى أن تزول هذه النصوص مع زوال الأوضاع السياسية التى أدت اليها ·

ويعتبر الاتفاق البحرى بين بريطانيا وألمانيا لعام ١٩٣٥ نموذجا للوضع (الثالث) . فقد حدث فى ذلك الحين أن انهار المؤتمر العالمى لنزع السلاح وتبين أن سياسات الحكومة الألمانية تتجه بصورة قاطعة وحازمة الى التصميم على التسلح ، للوصول الى ما أسمته « بالمساواة » مع الدول العسكرية الكبرى · وكان تسلحها هذا بالنسبة الى بريطانيا ، يعنى أن تحقق قوة كافية فى السفن الحربية الصغيرة تستطيع أن تواجه بها تفوق بريطانيا فى البوارج الكبيرة · وكانت بريطانيا من ناحيتها مصممة تصميما قاطعا على عدم التورط فى سياسات تهدف الى الحفاظ على الوضع القائم بالنسبة الى تسلح المانيا البحرى ، اذ أن مثل هذه السياسات قد تؤدى الى تفاقم خطر الحرب أو تؤدى على الاقل الى تسابق طليق على التسلح مع المانيا · معززة على أى حال ، نفوذ كل من فرنسا وروسيا فى أوربا على حساب المانيا· ولم تكن المهمة التىواجهت بريطانيا فى مثل هذه الاوضاع منع المانيا من التسلح،وانما كانت الحفاظ على تفوقها البحرى تجاه هذا التسلح دون أن تتحمل هى ، أى بريطانيا ، الأعباء الباهظة التى يفرضها برنامج التسلح الباهظ التكاليف ·

وكان الاتفاق البحرى لعام ١٩٣٥ بين المانيا وانجلترا ، الصورة القانونية لهذه المصالح المتلاحمة للدولتين · وتمكنت بريطانيا عن طريق هذا الاتفاق من الاطمئنان الى بقاء تفوقها على قوة المانيا البحرية على صعيد الحمولة · وكان فى وسعها اذا تطلب الأمر ، أن تزيد فى هذا التفوق ، عن طريق زيادة حمولتها ، الى حد كبير وبسرعة تكون المانيا ازاءها عاجزة نتيجة بدايتها المتأخرة ، ومواردها المثقلة بالاعباء فى اتجاهات أخرى ، عن الوصول حتى الى الحد الاقصى المتفق عليه وهو خمسة وثلاثون فى المائة من مجموع الحمولة البريطانية · وحققت المانيا فى الوقت نفسه عن طريق هذا الاتفاق الاعتراف بحقها فى أن تعيد تسليح نفسها ، وان كان هذا التسلح ضمن حدود لم يكن فى وسعها بالنسبة الى مواردها المحدودة والتزاماتها العسكرية الاخرى ، تجاوزها فى المستقبل القريب على أى حال · يضاف الى هذا أن الاتفاق أمن لالمانيا المساواة فى الغواصات ، وهى السلاح البحرىالوحيد الذى تعتبر بحكم مركزها السوقى ، الوسيلة الطبيعية للهجوم والدفاع ضد أسطول لا يمكن تحدى تفوقه فى مجموع

حمولته وقوة بوارجه الضخمة الكبيرة • ولم يحل ربيع عام ١٩٣٩ حتى كان قد اتضح بشكل لا يقبل الخطأ ، أن بريطانيا والمانيا أصبحتا تخوضان سباقا شاملا على التسلح ، تأهبا لحرب حتمية باتت وشيكة الوقوع • وكان هذا التبدل في الوضع السياسي هو الذي حفز ألمانيا في ابريل عام ١٩٣٩ على الغاء اتفاق عام ١٩٣٥ ، واستئناف حريتها في العمل بصورة قانونية ، بعد أن كانت أهدافها السياسية قد حتمت عليها استئنافها بصورة واقعية •

وعلينا أن نلاحظ على أي حال من الاحوال ، أن الاتفاق كان يتم بين دولتين أو بين عدد محدود من الدول ، على نزع السلاح في جميع هذه الحالات التي أوردناها ، وانها كانت والحالة هذه ، حالات محلية • وعلينا أن نلاحظ أيضا ان النسب التي يتم الاتفاق عليها كانت تعكس اما عدم وجود تنافس على السلطان ، أو تفوقا لا يقبل التحدي بصورة مؤقتة لدولة أو أكثر على دولة أو أكثر ، أو ايثارا مؤقتا من أي جانب للتنافس المنتظم والمحدد على التنافس اللامحدود على السلطان في شكل تنافس على السلاح •

اذن ما هي الفرص في الوصول الى اتفاق على نسب التسلح عندما تكون جميع الدول أو معظمها تنشد الاتفاق بصورة عامة على نزع السلاح في الوقت الذي تواصل فيه تنافسها على السلطان ؟ في وسعنا أن نقول وبمنتهى الصراحة والوضوح : ان الفرص معدومة كليا • ولم تفشل جميع المحاولات التي جرت لنزع السلاح بصورة عامة والتي تمثلت في مؤتمري لاهاي ومؤتمر جنيف لعام ١٩٣٢ وفي لجان نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، وغيرها من المحاولات المحلية التي جرت طيلة المائة والخمسين سنة الماضية بسبب ضعف التهيئة أو افتقار الذين قاموا بها الى الكفاية وحسن الطالع ، اذ لم يكن في الامكان أن تحقق النجاح حتى ولو كانت في ظروف أحسن وأكثر مواتاه ، وانما كان فشلها ناتجا قبل كل شيء عن استمرار الصراع على السلطان بين الدول المعنية ، مما جعل الاتفاق بينهما على نسب التسلح أمرا مستحيلا• ويكفي أن نورد هنا مثالين لشرح هذه الحقيقة وتأييدها ، وأولهما الخلافات بين المانيا وفرنسا في مؤتمر نزع السلاح العالمي لعام ١٩٣٢ والنزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة •

المؤتمر العالمي لنزع السلاح :

جعلت الحرب العالمية الاولى من فرنسا أكثر قوة عسكرية تفوقا في أوربا والعالم • وخلفت هذه الحرب المانيا وقد نزعت منها أسلحتها بحيث

بأتت عاجزة عن خوض أية حرب مع أية دولة عسكرية من الدرجة الاولى، فكيف مع فرنسا ؟ وقد استمر هذا التوزيع للقوى من ناحية المبدأ ، وان تعدل عن طريق برامج التسلح السرى فى المانيا ، وعن طريق ما أصاب المؤسسات الفرنسية العسكرية من نسخ بفضل التطورات التقنية والسوقية المتزايدة ، الى أن عقد المؤتمر العالمى لنزع السلاح فى عام ١٩٣٢ • وكان هدف المانيا الصريح فى هذا المؤتمر ، تبديل هذا التوزع فى القوى ، فى حين كان هدف فرنسا الواضح ، الابقاء عليه وصيانته • وحاولت المانيا تحقيق هدفها عن طريق الحصول على الاعتراف « بحق المساواة » بينها وبين فرنسا • لتحول هذا الحق بصورة متدرجة وفى غضون بضع سنوات ، الى مساواة فعلية فى التسلح • وحاولت فرنسا بدورها ، تحقيق أهدافها ، عن طريق مواجهة المبدأ الالمانى بالمساواة ، بمبدأ السلامة القومية • وكان المفهوم الفرنسى لهذه السلامة يعنى فى الواقع ، أن لا بد من زيادة قوة فرنسا لمواجهة أية زيادة تطرأ على قوة المانيا العسكرية • لكن فرنسا كانت قد اقتربت من مرحلة استنفاد كل طاقاتها العسكرية ، فى حين لم تكن ألمانيا قد بدأت بعد فى استخدام مواردها الصناعية والسكانية ، وهما يؤلفان على الأقل أبرز ما لديها من طاقات عسكرية خطرة بالنسبة الى علاقاتها مع فرنسا •

وكان على فرنسا فى مثل هذه الظروف ورغبة فى تأمين « سلامتها » فى علاقاتها مع المانيا التى تفوقها قوة أن تتطلع وراء حدودها لضمانات اضافية تضيفها الى قوتها•ووجدت فرنسا هذهالاضافات فى ثلاثة عوامل، وهى الأحلاف العسكرية مع بولندة ودول الحلف الصغير وهى تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوجوسلافيا ، والضمانات الجماعية للاوضاع الاقليمية القائمة التى أقرتها معاهدة فرساى ، والتسويات القضائية الالزامية لجميع المنازعات الدولية على أساس القانون الدولى كما اقرته معاهدة فرساى • ولو أن المؤتمر قد أقر الاقتراحات الفرنسية ، لكان فى الامكان تبديد أية زيادة فى قوة المانيا العسكرية ، وحرمانها من أية آثار سياسية مواتية لالمانيا • وكان فى الامكان تحقيق ذلك عن طريق القرارات القضائية التى تحترم الأوضاع القائمة كما حددتها معاهدة فرساى ، والمناداة بالدفاع عنها على أن تتحمل هذا الدفاع القوة المشتركة لجميع شعوب الكرة الأرضية تقريبا • ولعل هذا هو السبب الذى حرم الاقتراحات الفرنسية من كل فرصة فى النجاح • ولو أن المؤتمر أقر من الناحية الأخرى الخطة الألمانية ، فان هذا الاقرار كان يعنى حتما انهيار النسق الدولى الذى أقرته معاهدة فرساى وانهيار الاوضاع القائمة التى

خلقها انتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى ، وكانت نتيجة هذا الانهيار، تمكن المانيا بصورة متدرجة ولكنها حتمية ، بفضل طاقاتها العسكرية الفائقة من تحويل نفسها من جانب الدول المغلوبة الى جانب الدول الغالبة ٠

وهكذا نجد أن الخلاف بين فرنسا والمانيا حول موضوع نسب التسلح ، كان في جوهره صراعا على توزيع السلطان والقوى ٠ فوراء ما كان يتقدم به الممثلون في مؤتمر نزع السلاح من تعبيرات نظرية فى الصعيد المذهبى المتعلق بالسلامة مقابل المساواة يجد المحلل الذى يعود الآن بأفكاره وبحوثه الى الوراء ، القوة المحركة للسياسات الدولية ، وهى الرغبة فى الحفاظ على التوزيع القائم للقوى مجسدة فى سياسة الوضع القائم من ناحية والرغبة فى الاطاحة بهذا التوزيع مجسدة فى سياسة امبريالية من الناحية الاخرى ٠ وكان توقع الاتفاق بين فرنسا والمانيا والحالة هذه على نسب التوزيع للسلاح معادلا لتوقع اتفاقهما على توزع السلطان والقوى بينهما ٠ وكان الاتفاق على القضية الاخيرة فى شكل حل وسط بين التفوق الفرنسى الفعلى ، والتفوق الألمانى المحتمل ، ممكنا ، بالرغم من وجود كل مايوحى باستحالته فى حقبة العشرينات ٠ لكن هذا الاتفاق كان مستبعدا للغاية عشية وصول هتلر الى السلطان ، ولذا كان الاتفاق على نسب التسلح والحالة هذه أيضا مستبعدا كل الاستبعاد أيضا ٠

وكان تنازل المانيا عن مطالبتها بالمساواة فى التسلح ، يعنى قبولها موقف « التدني » في السلطان كشيء دائم وشرعي والتخلي عن مطامحها فى أن تعود الى وضعها كالدولة المتفوقة فى أوربا ٠ وكان تنازل فرنسا عن مطالبتها بصيانة سلامتها ، يعنى التخلى عن مركزها كالدولة المتفوقة فى أوربا وكالدولة العسكرية الاولى فى العالم كله ، والتسليم بعودة المانيا الى مكانتها كالدولة الأولى ٠ ولهذا فان المعضلة بين فرنسا وألمانيا بالنسبة الى نسب قوتهما وأسلحتهما ، كانت بعيدة على الحل على صعيد نزع السلاح ٠ ولما كانت هذه المعضلة مظهرا من مظاهر التصارع بينهما على التفوق ، فقد كان السبيل الوحيد لحلها قائما على صعيد التوزيع العام للسلطان بينهما ، لو كان فى الامكان ايجاد حل لها عن هذا السبيل ٠

لجان الأمم المتحدة :

وليس الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى حول موضوع السيطرة على الطاقة النووية الذى تمثل مسرحه فى لجنة الامم

المتحدة للطاقة الذرية ، وفي لجنة نزع السلاح الحالية ، الا صورة جديدة من المسرحية التي مثلت بين المانيا وفرنسا على مسرح المؤتمر العالمي لنزع السلاح في مستهل ثلاثينات القرن الحالي • لكن الاخراج بات الآن أسهل متناولا وان احتدت لغة الحوار وعنفت • فجميع المناظر التي لا لزوم لها اقتطعت من الرواية ، وراح الممثلون ، يؤدون ما بقي من أدوارها ، وان كان لباب القصة ونهايتها لم يتبدلا مطلقا • فالولايات المتحدة تؤدى اليوم عين الدور الذي أدته فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى ، في حين يكرر الاتحاد السوفياتي الدور نفسه الذي مثلته ألمانيا ، وعرفه العالم • وتتمثل القضية على صعيد نزع السلاح من جديد بين السلامة والمساواة • فالتفوق الذي حققته الولايات المتحدة في الأسلحة النووية يجعلها في موقف أفضل من موقف الاتحاد السوفياتي ، وهو تفوق لا تريد التخلي عنه الا في حالة حصولها على ضمانات كافية تؤكد عدم وصول دولة أخرى الى القدرة على استخدام الاسلحة النووية (١) • وتريد الولايات المتحدة الاحتفاظ بتفوقها ابان فترة الانتقال من السباق على التسلح الذرى الى مرحلة الغاء التسلح الذرى كلية بضمانات دولية • وهي لا تريد التخلي بصورة كاملة وقاطعة عن هذا التفوق الا في نهاية تلك الفترة ، وبعد أن يكون نظام الضمانات الدولية قد أثبت قدرته على العمل . وهكذا فان الخطة الأمريكية تقوم على تحويل النسبة في الاسلحة الذرية التي تتمثل الآن في « هـ » مقابل « و » ، ولمصلحة الولايات المتحدة طبعا بنسبة صفر مقابل صفر ، بعد التأكد من الضمانات الدولية •

وتختلف هذه الرغبة عند الولايات المتحدة في التخلي كلية عن تفوقها الذرى على الاتحاد السوفياتي ، على أي حال ، اختلافا كليا عن موقف فرنسا من المانيا في المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، اذ ان فرنسا كانت راغبة في تعديل تفوقها على المانيا ليس الا دون التخلي عنه كلية لكن هذا الفرق بين الموقفين ينشأ في الواقع عن الفرق بين الاسلحة

(١) أعتقد ان صورة الشبة التي يرسمها المؤلف هنا غير صحيحة على الاطلاق لعدة أسباب • أولها : اختلاف نسبة التعادل بين الاتحاد السوفياتي وأمريكا الآن ، حيث يوجد التكافؤ، عنها بين ألمانيا وفرنسا في عام ١٩٣٢ حيث كانت ألمانيا لا تملك شيئا في حين فرنسا تملك كل شيء • أما السبب الثاني فهو ان فرنسا كانت تريد الحفاظ على الوضع القائم وألمانيا تريد التوسع في حين تريد أمريكا الآن الحفاظ على الوضع القائم مع التوسع ، أما السبب الثالث ولعله ليس الأخير فهو ان الموقف الدولي بالنسبة الى الدولتين فوق العظميين اليوم ، يختلف عما كان عليه بالنسبة الى فرنسا والمانيا في مستهل الثلاثينات •

المعرب

الذرية والتقليدية ، ولذا فهـو يميل الى توسيع التشـابه الكبير بين الوضعين . فالتفوق الامريكي فى السلاح الذرى لابد وأن يكون مؤقتا. وسيصبح في مكنة الاتحاد السـوفياتى فى وقت قريب جدا أن يملك اكواما من الاسلحة الذرية تكون كافيـة لتمكينه من شن هجوم شـامل على الولايات المتحدة . واذا لم تتحول نسبة «الهاء» الى «الواو» القائمة الآن الى الصفر مقابل الصفر ، فانها لابد وإن تتحول الى نسـبة «الهاء» مقابل «النون» مما يعنى ظهور كومة من الاسلحة الذرية الكافية للحرب الشـاملة عند روسـيا ، او الى ان تكون «الهـاء» معـادلة «للنون» على الصعيد الذرى . ويعنى هذا وبعبارة اخرى ، انه عندما يصبح الاتحـاد السوفياتي مالكا لكومة من الأسلحة الذرية التى تمكنه من شن الحرب الشاملة ، فقد لايهم كثيرا اذا ماكانت الاسلحة الذرية الموجودة عندامريكا اكثر «كما» منها عند الاتحاد السوفيتى ، اذ ان تحطيم الطاقة العسكرية عند الولايات المتحدة لايتطلب اكثر من عدد محدود من القنابل الذرية . وقد يحرمها هذا التحطيم من القدرة على الفوز فى حرب على الاتحـاد السوفياتى ، مهما انزلت به من اضرار ، عن طريق القاء عـدد اكبر من القنابل الذرية على الارض الروسية .

اما الموقف بالنسبة الى الاسلحة التقليدية فجد مختلف . فالتفوق فى «الكم» فى هذه الاسلحة يعنى التفوق فى «الكيف» بوجه عام . فالدولة (ا) التى تملك عددا اكبر من المدافع الرشاشـة من الدولة (ب) ، تكون عادة اقوى منها فى هذا السلاح ، ويكون الفرق فى الكم بين ماتملكه هـذه وماتملكه تلك ، هو الفرق فى قوتهما ، كما يمثل تفوق الاولى على الثانية ولعل هذا هو السبب فى أن سياسات فرنسا فى نزع السلاح فى ثلاثينات القرن كانت تختلف عن سـياسات الولايات المتحدة فى لجان الأمم المتحدة بالرغم من التشابه الجوهرى بين المشـكلتين اللتين يتحتم على الدولتين ان توجهاهما .

واما المفهوم الروسى عن نزع السـلاح الذرى فيعكس التسلسل الذى تتصوره الخطة الامريكية ، فالمفهوم السوفياتى يعـارض الراى الامريكي فى السلامة اولا ثم المساواة لاحقا ، ويرى وجوب اقامة المساواة الفورية اولا ، ومن ثم خلق الضمانات التى تحول دون التسلح الذرى لاحقا عن طريق المفاوضات الدبلوماتية التى قد يقدر لها النجاح او الفشل. فهو يريد بعبارة اخرى من الولايات المتحـدة ان توقف صنع الاسـلحة

الذرية وتحطيم مالديها منها فورا ، دون ان يقدم اليها الضمانات المادية الكافية بانه سيحذو حذوها (١) .

ولو تحقق الموقف الذى يطلبه الاتحاد السوفياتى فعلا ، فانه سيضمن له مزيتين عسكريتين . اولى هاتين المزيتين انه سيمحو بضربة واحدة ما حققته الولايات المتحدة من تفوق على الاتحاد السوفياتى على صعيد السلاح الذرى ، وهو عامل فى منتهى الأهمية حتى وان لم يكن حاسما فى التوزيع العسكرى الشامل للقوى والسلطان بين الدولتين ولاسيما اذا اخذنا بعين الاعتبار ان الاتحاد السوفياتى يتفوق على الولايات المتحدة في الجيوش البرية ، أما المزية الثانية فهو أنه يتيح للاتحاد السوفياتى الفرصة ، ولعلها الوحيدة ، فى تحقيق التفوق فى الأسلحة الذرية ، فالاتحاد السوفياتي سيحقق المساواة مع الولايات المتحدة فى الأسلحة الذرية بموجب المشروع الأمريكى ، وذلك عن طريق عدم الحيازة ، وهى حالة من المساواة تتطلب الاشتراط بألا تتحول الى تفوق فى المستقبل القريب . فالمشروع السوفياتى يضمن له مساواة الصفر فورا ، ومع هذه المساواة الفرصة الوحيدة فى أن يصبح متفوقا على الولايات المتحدة فى وقت قريب فى المستقبل .

ولعل من المهم على ضوء المصالح الجوهرية التى ينطوى عليها هذا الخلاف ان نشير الى ان المناقشات العامة فى موضوع السلامة ، تركزت اذا استثنينا القضية الخاصة المتعلقة بعدم التسلح الذرى ، على تطبيق المادة الثالثة والاربعين من ميثاق الامم المتحدة التى تنص على انشاء قوة مسلحة تابعة للأمم المتحدة . وقد اعلنت الولايات المتحدة انسجاما منها مع موقفها العام ، ان وجود قوة مسلحة تابعة للامم المتحدة ، وكافية لتامين سلامة الدول الاعضاء ضد العدوان ، يجب ان يكون شرطا مسبقا لنزع السلاح . لكن الاتحاد السوفياتى ، انسجاما منه مع موقفه العام ايضا ، انكر وجود مثل هذه العلاقة اطلاقا . ومن

---

(١) أعتقد أن موضوع الخلاف بين المشروعين قد اختلف اليوم عما كان عليه قبل عشر سنوات عندما وضع المؤلف كتابه ، وذلك بسبب التطورات الاخيرة التى وقعت فى الاسلحة النووية والصاروخية وعابرات الفضاء والقارات ، والتى ضمنت طرازا من التكافؤ بين قوى العملاقين . ويتركز الخلاف الآن على موضوع الرقابة والاشراف ، والتفاصيل التقنية الوقتية المتعلقة به ، والأسبقية في وقف التجارب النووية وانتاج الأسلحة المدمرة للحضارة الانسانية . وجدير بالذكر أن دول عدم الانحياز تلعب دورا بارزا الآن في التوفيق بين وجهتى النظر المتضاربتين .

(المعرب)

هنا تبرز قضية السلامة قبل نزع السلاح التى تؤكدها دول الوضع القائم مقابل قضية السلامة عن طريق نزع السلاح التى تدعو اليها دولة امبريالية الى حيز الوجود ايضا (١) .

ويتبين من هذا ان الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اليوم ، كالصراع الذى كان قائما بين فرنسا والمانيا فى مستهل الثلاثينات ، يخاض على صعيدين ، اولهما الصعيد الظاهرى لنزع السلاح ، وثانيهما الصعيد الحقيقى والجوهرى للصراع على السلطان ، فعلى الصعيد الأول ، يتحول النزاع الى خلاف بين مفهومين نظريين ، أولهما يدعو الى السلامة أولا والمساواة لاحقا والثانى يدعو الى المساواة اولا والسلامة لاحقا . اما على صعيد الصراع على السلطان ،فقد تحول النزاع الى صدام بين سياستين دوليتين متعاكستين ، احداهما تدعو الى الدفاع عن الوضع القائم مع توقع التبدلات الحتمية فيه ضمن حدود معقولة ، وثانيتهما تدعو الى الاطاحة بالوضع القائم . وتحاول الولايات المتحدة الاحتفاظ بتفوقها فى السلاح الذرى اطول مدة ممكنة ، والحيلولة تحت كل الظروف دون تحول هذا التفوق الى الاتحاد السوفياتى ، ويحاول هذا بدوره من الناحية الاخرى انهاء تفوق الولايات المتحدة فى أقرب وقت ممكن ، وتحقيق التفوق لنفسه . ويمكن القول على ضوء هذا كله ، ان الولايات المتحدة تسير فى موضوع الأسلحة النووية اذا لم تستطع تحقيق مبدأ السلامة ، على سياسة شاملة للوضع القائم ، بينما يبدى الاتحاد السوفياتى استعداده للسير فى سياسته ـ هذا اذا لم يستطع تحقيق مبدأ المساواة دون السلامة أولا ـ من الامبريالية الشاملة .

هذه هى طبيعة الصراع على السلطان بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى . وليس الخلاف بينهما على نزع السلاح الذرى وتشكيل القوة المسلحة التابعة للامم المتحدة الا مظهرا خارجيا وشكليا ليس الا ، يسير على نفس خطوط الصراع الحقيقى على السلطان تماما

---

(١) لعل من الغريب ان يطلق المؤلف على الدولة التى تناهض الاستعمار والامبريالية من ناحية مذهبية ، اسم الدولة الامبريالية . لكن المعنى الذى يقصده المؤلف هنا ليس المعنى التقليدى المألوف عن الامبريالية . وانما المقصود منه عكس السعى الى الحفاظ على الوضع القائم ، حتى ولو كان هذا الوضع يجسد الامبريالية والاستعمار كل التجسيد. فهو يقسم الدول الى قسمين ، قسم يحاول الحفاظ على الوضع القائم ، وقسم يسعى الى تغييره ، وهو يطلق على الدول التى تمت الى القسم الاخير . اسم الدول الامبريالية. (المعرب)

كما يرسم التمثال من الصلصال على نفس الخطوط التى توجد فى الاصل وكما ان التمثال لايتغير الا اذا تغير الأصل ، فان مشكلة نزع السلاح الذرى لايمكن ان تحل الا عن طريق حل مشكلة الصراع على السلطان التى نبعت منها .

ب ـ معايير الحصص

لاريب فى ان نسب التسلح بين مختلف الدول هى اهم مشكلة يجب ان تواجهها اية محاولة تجرى لنزع السلاح ، واذا ماحلت هذه المشكله . تحتم الرد على سؤال آخر . وبالرغم من ان هذا السؤال اقل أهمية من مشكله النسب الا انه حافل بالمتاعب العمليه التي تنعكس فيها علاقات السلطان بين الدول المعنية ، وتتعلق قضية هذا السؤال بالمعايير التي يجب أن نستخدم في تخصيص كميات الحصص المختلفة من الأسلحة واشكالها الى الدول المختلفة ضمن اطار النسب المقدرة ، وقد تحتم على المؤتمر التحضيرى والمؤتمر العالمى لنزع السلاح فى جنيف ان يواجها هذه القضية مرات عدة ، ولاريب فى ان ماخلفته هذه المؤتمرات من كتابات كثيرة عنها تؤلف فى تفاهتها وافتقارها الى الشمول ، رمزا لخيبة المهمة التى أخذتها هذه المؤتمرات على عاتقها . بالنسبة الى الأوضاع التى جرت فيها هذه المحاولات .

ولقد سبق لنا أن رأينا أن ألمانيا طلبت فى المؤتمر العالمى لنزع السلاح ، المساواة فى التسلح مع فرنسا ، وقد وافقت فرنسا على هذه النسبة كمبدأ مطلق شريطة أن تحل مشكلة السلامة حلا مرضيا لها . ولكن أما وقد تم الاتفاق على النسبة في شكلها المطلق ، فقد بات من حقنا أن نسأل عما تعنيه المساواة كشيء محدد بالنسبة مثلا الى عدد الجنود المسلحين ، والأفراد المدربين من القوات الاحتياطية ، والمدفعية الثقيلة واعداد الطائرات وأنواعها وهلم جرا ؟

وقد جرى البحث عن المعايير التى يجب ان تستخدم فى الحاجات العسكرية للبلادين . وقد حددت هذه الحاجات على صعيد القضايا الدفاعية . ولكن الدفاع ضد من ؟ وكان الرد فى منتهى الوضوح أيضا والتضمين احيانا اخرى ، يتلخص فى ان الدفاع يكون من احدى الدولتين ضد الدولة الاخرى . وكانت النتيجة الحتمية لهذا التحديد ، ان تختلف الحاجات العسكرية لكلا البلادين . فالمراكز السوقية المختلفة للبلدين على سبيل المثال ، وهى عامل واحد من عدة عوامل ، تتطلب أسلحة دفاعية تختلف فى كمها وكيفها عما تحتاج اليه الدولة الاخرى ، واتضح

من هذا ان المساواة فى التسلح لم تكن لتعنى على الاطلاق المساواة العددية على اعتبار ان يكون لفرنسا والمانيا اعداد متساوية من الجنود والاحتياطيين المدربين والقطع المدفعية والقوات الجوية وان يكون هذا التساوى فى الكم والكيف فى وقت واحد . واتضح ايضا ان المعنى الوحيد للمساواة على هذا الصعيد ان تكون المساواة فى المواقع الدفاعية لكل من الدولتين ضد الهجمات الخارجية .

واصبح لزاما على المؤتمر العالمى لنزع السلاح ، أن يقوم أولا الأخطار الكامنة فى تعرض كل من البلدين للهجمات الخارجية ، وان يقوم ثانيا وسائل الدفاع الاخرى غير السلاح ، كالموضع الجغرافى والاكتفاء الذاتى فى الغذاء والمواد الخام ، والطاقة الصناعية ، وعدد السكان ونوعيتهم ، وان يحدد ثالثا حاجات كل من الدولتين الى الاسلحة على ضوء العاملين المذكورين . وهكذا واجه المؤتمر هذه الواجبات الثلاثة التى خلقت له ثلاثة متاعب لم يكن فى الامكان تذليلها .

اما الصعوبة الأولى ، فهى استحالة تحقيق المهمة دون تقويم قوة الدولة الواحدة على أساس مقارنتها بقوة الدول الأخرى . وقد حاولنا ان نبين فى مكان سابق من هذا الكتاب ان مثل هذا التقويم المقارن عسير وخيالى بل ومستحيل فى بعض المناطق . ولو ادرجت الارقام المتعلقة بمثل هذا التقويم ، فى المعايير المستعملة فى تخصيص الأسلحة ، فان هذه المعايير لابد وان تصبح تصورية خيالية للغاية ، وبذلك تعمل على خلق الخلاف بدلا من خلق الاتفاق .

وتتطلب هذه المهمة ثانيا تقدير النوايا السياسية للحكومات المعنية . فجميع الدول تدعى فى العادة وجود نوايا سلمية لديها . لكن جميع الدول تعلن ايضا ان من الواجب تمكينها من الدفاع عن نفسها ضد اى هجوم ، ناسبة بذلك النوايا العدوانية الى الدول الأخرى ، وعلى ضوء هذا يصبح الوصول الى اتفاق بين الدول المعنية عن تحديد الدولة المدافعة والدولة التى يجب ان يستهدفها الدفاع ، مستحيلا بسبب طبيعة الخلاف نفسه .

واخيرا وليس آخرا فان الخلافات التى لابد وان تنشأ عن القضايا التى تثار على هذا النحو ، لابد وان تعكس السياسات الفعلية والمتوقعة للدول المعنية . فالدولة التى تحمل نيات عدوانية ضد دولة اخرى او تخشى النوايا العدوانية من جانب دولة اخرى ، ومعظم الدول تكون من الطراز الثانى ، تجد نفسها مضطرة نتيجة اعتبارات السلامة الذاتية

الى الابقاء على تقديراتها لحاجاتها الدفاعية على اعلى نطاق ممكن وعلى حاجات منافساتها فى ادنى نطاق ممكن ايضا . وبعبارة اخرى فان ماتريد الدول المختلفة تحقيقه عن طريق سياساتها الخارجية ، وهو الاحتفاظ بقوتها وتضخيمها وحصر قوة منافسيها وانقاصها ، تكون على الصعيد العددى واضحة فى تقويمها لحاجاتها العسكرية وحاجات هذه الدول التى تنافسها . فالمعايير التى تطبقها ، انما تقررها اهدافها السياسية ، ولا تقررها أية قواعد تعد وضعية لا من قريب ولا من بعيد . ولهذا يمكن تقرير هذه المعايير عن طريق الاتفاق الارادى الحر بين الدول المعنية . بعد ان تكون هذه الدول قد اتفقت على تسوية القضايا السياسية التى تفرقها عن بعضها . وهكذا تظهر مشكلة معايير تخصيص السلاح على الصعيد نفسه الذى تظهر فيه مشكلة النسب ، وتصبح التسوية السياسية أمرا لابد منه قبل تسوية مشكلة السلاح . وليس لنزع السلاح أى أمل فى النجاح والحالة هذه اذا لم تتحقق التسوية السياسية .

ويتمثل افضل شرح للعلاقة بين التسوية السياسية وبين الاتفاق على المعايير لتخصيص التسلح ، فى الصراع الذى قام بين فرنسا والمانيا فى المؤتمر العالمى لنزع السلاح وفى العداء المستحكم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى فى الأمم المتحدة .

فبالنظر الى الخلاف الذى لم يسو بين فرنسا والمانيا فى موضوع الوضع القائم الذى اقرته معاهدة فرساى ، راحت فرنسا تفسر النسبة المطلقة للمساواة فى معايير من التسلح الفعلى كان لابد من ان تؤدى الى دوام تفوق فرنسا . وقامت المانيا بدورها من الناحية الاخرى بتحويل النسبة نفسها الى معايير محددة لو قدر لها أن تنفذ لضمنت لها التفوق على فرنسا . وهكذا نرى فرنسا تطالب بحاجتها الى جيش اكبر من جيش المانيا ، مبررة ذلك بتفوق المانيا عليها فى عدد السكان وبمعدل الزيادة السنوية الكبيرة عند منافستها فى هذا العدد بالنسبة الى زيادة عدد السكان فى بلادها . وردت المانيا على ذلك بالاشارة الى تفوق فرنسا فى الاحتياطيين المدربين وفى القوة العاملة والمواد الاولية الاحتياطية الكبيرة الموجودة فى امبراطوريتها الاستعمارية . وطالبت المانيا بعدد معين من المدافع والطائرات نظرا لموقعها الجغرافى المتوسط بين عدد من الدول التى يحتمل ان تناصبها العداء . وانكرت فرنسا عليها هذه الحاجة ، مذكرة المؤتمر بحاجاتها الدفاعية الخاصة نظرا لعدم وجود حدود سوقية طبيعية تفصلها عن المانيا ، وبالحقيقة الواقعة وهي ان

فرنسا غدت ضحية الغزو الألماني ثلاث مرات فى قرن واحد ، وفى وسع الانسان ان يكتب قصة ذلك المؤتمر العالمى لنزع السلاح ، ضمن اطار الصراع على السلطان بين فرنسا والمانيا وهو الصراع الذى استبعد اى احتمال للاتفاق حتى على التفاصيل الفنية الصغيرة . وهكذا انعكست المطالب المتعارضة للدولتين المتنافستين على السلطان فى مطالبهما المتعاكسة للحصول على السلاح .

وبالاضافة الى القضايا السياسية التى وقفت حائلا بين فرنسا والمانيا فان مشكلة التقويم المقارن مثلت عقبة كأداء فى طريق المؤتمر العالمى لنزع السلاح حاول عبثا تذليلها والتغلب عليها . فما قيمة مائة الف من الاحتياطيين الفرنسيين المدربين امام عدد مماثل من الجنود العاملين فى الجيش الالمانى ؟ ترى هل يعادل هؤلاء خمسين الفا من الآخرين او ستين الفا او ثمانين الفا او مائة الف او حتى مائة وعشرين الفا ؟ وماقيمة الحد الذى تستطيع الطاقة الصناعية الألمانية ان تحققه فى تفوقها على طاقة فرنسا ، على صعيد مالدى فرنسا فعلا من دبابات ومدافع وطائرات ؟ وماعدد الألمان الزائدين فى تعداد السكان على الفرنسيين اذا ماعودلوا باعداد من سكان المستعمرات الفرنسية ؟ ولو شئنا التمثيل بمثل عصرى ، قلنا كم عدد الفرق من المشاة الروس التى تعادل قنبلة ذرية امريكية واحدة ؟ من الواضح ان ليس ثمة ردود على هذه الاسئلة على صعيد الدقة الحسابية التى حاول المؤتمر العالمى لنزع السلاح اتباعها . ولايمكن الحصول على ردود على هذه الاسئلة الا عن طريق المساومات السياسية ، والحلول الوسط الدبلوماتية . وفى الأمثلة التاريخية التى كنا نقوم بدراستها ، كان استخدام هذه الاساليب يفترض مسبقا ايجاد تسوية للصراع السياسى . ولاريب فى ان استمرار ذلك الصراع ، جعل من المستحيل اتفاق المانيا وفرنسا على معايير لتخصيص كميات مختلفة من الاسلحة ، وتحديد انواعها عن طريق اساليب الدبلوماتية التى تتوخى التوفيق والتفاهم .

وسواء اكانت هذه القضية موضوع نسبة شاملة للتسلح لمختلف الدول ، ام كانت موضوع معيار لتخصيص مقادير واشكال مختلفة من السلاح فان هذه القضايا لن تحل اطلاقا على هذا الشكل ، طالما ان التصارع على السلطان ، الذى انبثقت عنه ، مازال قائما يفتقر الى الحل .

(ج) ـ هل يعنى نزع السلاح تخفيض الأسلحة ؟

علينا أن ندرس الحالات القليلة التى حلت هذه القضايا فيها فعلا ، والتى تم الوصول فيها الى اتفاق على نسبة الأسلحة وتوزيعاتها ، وان نسأل انفسنا عن اثر هذه الاتفاقات على أسلحة الدول المعنية كما وكيفا . وهنا لابد من ان ندرس ثلاث معاهدات وهى معاهدة واشنطن البحرية لعام ١٩٢٢ ومعاهدة لندن لعام ١٩٣٠ والاتفاق البحرى بين المانيا وانجلترا لعام ١٩٣٥ .

فقد تقرر بفضل معاهدة واشنطن ، تخفيض قوة أمريكا وبريطانيا واليابان من البوارج الكبيرة بنسبة أربعين فى المائة ، وتحويل ما مجموعه سبعين سفينة حربية تمت الى الدول الثلاث الى قطع من الحديد . وبهذا تكون معاهدة واشنطن قد عملت على ايجاد تخفيض عام للاسلحة لكن علينا أن نلاحظ عاملين على الأقل على اى حال ، اولهما ان الخفض كان مؤقتا لااكثر ولا اقل ، فقد نصت المعاهدة على ان فى وسع الدول الخمس الموقعة ان تشرع فى بناء سفن جديدة تستعيض بها عن تلك التى تم تعطيلها فى عام ١٩٣١ ، بحيث لا يحل عام ١٩٤٢ حتى وتكون النسب المقررة بين الدول الخمس وهى ٥ الى ٥ الى ٣ الى ١٫٦٧ الى ١٫٦٧ قد تحققت ، ويعنى هذا أن فترة خفض الاسلحة بالنسبة الى البوارج الكبيرة قد انتهت فى عام ١٩٣١ ، وحلت محلها فترة من المنافسة المقيدة والمنظمة على التسلح .

اما العامل الثانى فهو ان التطور السريع فى تقنية الحرب، ولاسيما بالنسبة الى القوة النارية والى الطائرات ، جعل طراز البوارج الكبيرة التى كانت قد استعملت فى الحرب العالمية الأولى منسوخة قديمة ، وذلك بسرعة تفوق سرعة بطلان اى طراز آخر من الاسلحة باستثناء الطائرات . واخذ عدد متزايد من الخبراء الذين وعوا دروس الحرب العالمية الأولى ، يعتقدون ان البوارج كبوارج ، قد اصبحت قديمة الطراز ، وان بناءها اتلاف للمال ، وان مستقبل القوة البحرية يكمن فى السفن السريعة والخفيفة ذات القوة النارية الكبيرة ، وكان المفروض ان يكون لهذه الاعتبارات وزنها لدى الدول الموقعة على معاهدة واشنطن ، وأن يكون خفض عدد البوارج ، اعترافا منها بتدنى قيمة البارجة كسلاح بحرى . وهكذا لما كان لابد من ان تقوم الدول الموقعة على المعاهدة بتعطيل عدد من بوارجها وتحويلها الى حديد ، فقد كان حريا بها ان تفعل ذلك بصورة تحمل طابع الاتفاق ووفقا لخطة منسقة ومنظمة .

ولتأييد هذه الفرضية نقول أن معاهدة واشنطن كانت اشارة الانطلاق للسباق على التسلح بين الدول الموقعة عليها بالنسبة الى جميع السفن الحربية التى لم تشملها المعاهدة ، وأعنى بها الطرادات والمدمرات والغواصات . وكانت هذه السفن الحربية هى المهمة بالنسبة الى الحرب البحرية العصرية . وتكون معاهدة واشنطن فى هذه الحالة قد اوقفت التنافس فى مجالات من التسلح البحرى لم يكن من المنتظر ان يكون التنافس فيها شديدا ، فى حين أطلقت الطاقات والموارد المادية ـ فى الوقت نفسه ـ فى مجال التنافس فى فروع أخرى من التسلح البحرى ، وكان لابد للدول الموقعة على المعاهدة من ان تتنافس فيها بشدة وعنف .

ولكن مهما كانت الدوافع التى ادت الى عقد معاهدة واشنطن ، ومهما كانت آثارها ، فان هذه المعاهدة قد حددت بالفعل بعض الاسلحة البحرية المعينة ، ولا يمكن أن يقال القول نفسه عن معاهدة لندن لعام ١٩٣٠ أو الاتفاق الانجليزى الالمانى لعام ١٩٣٥ . فقد كان جل ما حققته الاولى الاتفاق بين الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان بالنسبة الى حمولة الطرادات والمدمرات والغواصات . وكان القصد منها ان تؤمن تحديد القوة البحرية لهذه الدول فى هذه الفئات من السفن البحرية . فهى قد نصت فى الواقع على تسلح الولايات المتحدة واليابان ضمن الحدود التى حققها الحد الاقصى من قوة الاسطول البريطانى فى هذه السفن الحربية .

واقرت المعاهدة المساواة بين الولايات المتحدة وبريطانيا مع اعطاء اليابان الحق فى ان تكون لها ثلثا قوة اى منهما . وتكون المعاهدة بهذا الاقرار على أى حال قد اعترفت بشرعية التفوق البحرى القائم لبريطانيا العظمى ولاسيما فى الطرادات ، وجعلت هذا التفوق دائما من الناحية العملية . فالحد الاقصى من الحمولة الذى اقرته المعاهدة كان عاليا للغاية بحيث لاتستطيع اليابان الوصول اليه ، وليس فى مكنة الولايات المتحدة ان تحققه الا بثمن غال يبلغ مليونا من الدولارات فى غضون خمس سنوات ، وهى مبالغ كان الرأى العام الأمريكى فى تلك الايام يرى انها لاتحتمل ولاتطاق . وهكذا سمحت المعاهدة بعبارة اخرى للولايات المتحدة ، بالوصول بتلك الفئات الثلاث من السلاح البحرى ، الى الحد الذى وصلت اليه بريطانيا ، اذا أرادت أن تنفق المال اللازم

لذلك ، وهو مالم تكن الولايات المتحدة تريده كما هو واضح (١) . وسمحت المعاهدة لليابان بأن يكون لها ثلثا الحمولة المقررة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا اذا استطاعت بناء هذا الاسطول ، وهو ماكانت عاجزة عنه ، كما هو واضح أيضا . ويتبين من هذا ان جل ماحققته معاهدة لندن من اسهام فى تحديد السلاح البحرى ، كان فى وضع حد اقصى ، لاتستطيع اية دولة موقعة على المعاهدة تجاوزه ، ولاتأمل حتى الولايات المتحدة واليابان فى الوصول اليه ، وتكون المعاهدة بذلك لم تعمل على خفض التسلح ، وانما سمحت بزيادته ضمن حدود معينة .

يضاف الى هذا ، ان هذا الاتفاق على الحد الاقصى من الحمولة . كان فى الوقت نفسه مقرونا باستمرار حرية فرنسا وايطاليا فى ان تزيدا كما تشاءان تسلحهما فى هذه الفئات ، اذ انهما لم توقعا على المعاهدة . ونصت المعاهدة رغبة فى مواجهة اى خطر محتمل قد يهدد ايا من الدول الموقعة عليها من هذه الناحية ، ولاسيما بريطانيا فى البحر الابيض المتوسط ، أن تستعيد هذه الدولة حريتها الكاملة فى العمل . اذا رأت أن قيام دولة غير موقعة على هذه المعاهدة بانشاء سفن حربية جديدة ، يؤثر تأثيرا معاديا على سلامتها القومية . ونصت المعاهدة ايضا انه فى حالة قيام احدى الدول الموقعة عليها بزيادة حمولتها على هذه الاسس ، فوق الحد الذى تقرره المعاهدة فان فى وسع الدولتين الاخريين ان تزيدا من قواهما البحرية بالنسبة نفسها ، ويتبين من هذا كله ، ان معاهدة لندن البحرية . لم تعد فى مثل هذه الحالة ان تكون سباقا على التسلح ، يسير وفق رتابة موسيقية معينة ، تقررها دولة او اكثر من الدول البحرية الكبيرة .

ولايحتاج الاتفاق البحرى لعام ١٩٣٥ بين انجلترا والمانيا الى اكثر من كلمة واحدة . فلم يكن لهذا الاتفاق الكامن فى عبارات التحديد اية علاقة بنزع السلاح . فقد نص صراحة على اعادة تسليح المانيا ضمن حدود لم تكن المانيا راغبة فيها ولا قادرة على تجاوزها فى ذلك الوقت ، ولم تكن بريطانيا قادرة ، الا اذا خاضت حربا ضدها ، على منعها من الوصول اليه .

---

(١) يقول « الدليل العالمى » لعام ١٩٤٧ ، فى الصفحة ٨١٢ : ان مجموع ما انفقته الولايات المتحدة فى بناء مختلف السفن الحربية فى السنوات الخمس التى بين عامى ١٩٣١ و ١٩٣٥ بلغ (٣٢٤) مليونا أى أقل من ثلث البليون اللازم من الدولارات .
(المؤلف)

د ـ أيعنى نزع السلاح السلام ؟

لايتحقق نزع السلاح الا في ظل ظروف استثنائية . فعندما كان يخيل الى الناس انه قد تحقق ، كان يعنى فى الواقع المزيد من التسلح لا خفضه · لكن هذه التقديرات ليست الا أولية على أى حال بالنسبة الى القضية المهمة على صعيد مناقشتنا الراهنة . فما هو اثر نزع السلاح على قضايا الأمن والسلام الدوليين ؟ فلو فرضنا ان امم الارض كلها قد اتفقت على نزع السلاح من ناحيتى الكم والكيف ، وانها شرعت فى نزع أسلحتها فعلاً طبقا لهذا الاتفاق ، فكيف يمكن لخفض السلاح . أو ازالة أشكال معينة منه كلية ، ان يؤثرا على سلام العالم وأمنه ؟

فهناك وراء الفلسفة الحديثة للتسلح ، يكمن الافتراض بان الناس يقاتلون بعضهم بعضا ، لأنهم يحملون السلاح . وتنبع عن هذا الافتراض نتيجة منطقية ، وهى أن الناس اذا تخلوا عن كل مالديهم من اسلحة ، فان القتال يصبح مستحيلا . ولقد كان الاتحاد السوفياتى الدولة الوحيدة على مسرح السياسات الدولية ، التى حملت هذه النتيجة على محمل الجد ، هذا اذا صح انها كانت جادة عندما تقدمت الى مؤتمر عام ١٩٣٢ للسلام العالمى ، باقتراحات لتحقيق نزع عالمى كامل للسلاح ، باستثناء الأسلحة الخفيفة اللازمة لأعمال الشرطة . ولاريب فى أن موقف روسيا المعاصر بالنسبة الى نزع السلاح الذرى ، متفق تمام الاتفاق مع ذلك الموقف القديم ، وقد حدد التقرير الذى رفعه نائب ممثل الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة الىالرئيس الأمريكى فى الثانى عشر من يناير عام ١٩٥٣ ، فلسفة نزع السلاح على النحو التالى ....

« ... يجب ان يتوخى برنامج نزع السلاح منع الحرب لا تنظيمالاسلحة التي تستخدم فيها ·وقد حاولنا أن نبين ان الولايات المتحدة لا تعتبر ان الحرب شيء حتمى ، وان الغاية هي التقليل من احتمال الحرب ، عن طريق التأكد بالا تكون ثمة دولة تملك الوسائل لاقتران عمل ناجح من اعمال العدوان المسلح · وكان غرضنا تقليل احتمالات الحرب عن طريق تقليل امكاناتها وامكانات العدوان المسلح »

ولكن حتى فى الحالات التى يمكن استخلاص نتائج متطرفة فيها يظل الافتراض قائما ، وهو أن ثمة علاقة مباشرة بين حيازة الأسلحة · أو بين حيازة كميات وانواع محدودة منها ، وبين قضيتى السلام والحرب ·

ومثل هذه العلاقة موجودة حتما ، ولكنها النقيض لما يفترضه

المدافعون عن نظرية نزع السلاح · فالناس لا يحاربون لأنهم يملكون السلاح ، وانما هم يملكون السلاح لأنهم يعتقدون أن الحرب أمر لا مناص منه · ولو انتزعنا منهم سلاحهم ، فانهم سيحاربون بعضهم البعض اما بقبضات أيديهم ، أو بأسلحة جديدة يبتكرونها · فالحوافز على الحرب ، هي تلك الحالات العقلية التي تسيطر على الناس وتجعلهم يرون في الحرب أهون الشرين · وعلينا والحالة هذه أن نبحث عن المرض في هذه الحالات التي تكون الرغبة فيها في حيازة السلاح ، وامتلاكه فعلا ، مجرد ظواهر مرضية · فطالما ان الناس يسعون الى سيادة بعضهم البعض ، وانتزاع ما يملكه الآخرون ، وطالما أنهم يخشون بعضهم بعضا ويتبادلون الكراهية، فانهم سيحاولون اشباع رغباتهم ، وتهدئة ثائراتهم وعواطفهم · وحيثما توجد سلطة لها من القوة ما يمكنها من توجيه مظاهر هذه الرغبات والعواطف الى سبل اللاعنف ، فان الناس سيسعون الى تحقيق غاياتهم عن طريق وسائل اللاعنف أيضا · ففي مجتمع للدول ذات السيادة ، يؤلف بحكم واقعه السلطة العليا ضمن أراضي هذه الدول القومية ، يكون ارضاء هذه الرغبات ، وانطلاق هذه العواطف عن طريق جميع وسائل العصر التقنية ، وطبقا لما تسمح به قواعد السلوك السائدة · وقد تتمثل هذه الوسائل في السهام والسيوف والبنادق والقنابل والغازات السامة والصواريخ الموجهة وأسلحة الجراثيم والأسلحة النووية ·

فالتقليل من كميات السلاح الموجودة فعلا أو المحتمل توافرها في أية لحظة معينة ، لا يمنع الحرب ، ووقوعها دائما يؤثر تأثيرا ملحوظا على سيرها · والدول المحدودة في ما تملكه من أسلحة ورجال من ناحية الكم ، لابد وأن تركز جميع جهودها على تحسين هذا الكم وزيادته بالنسبة الى ما تملكه من سلاح ورجال · وهي لابد ساعية في الحصول على أسلحة جديدة تعوض عليها ما تخسره على صعيد « الكم » ويضمن لها شيئا من الميزة على منافساتها ·

وليس ثمة من شك في أن ازالة أشكال معينة من السلاح ازالة كلية ، لابد وأن يترك أثرا على تقنية الحرب ، وبالتالي على سير العمليات الحربية ، ومن العسير علينا أن نرى كيف يمكن لها أن تؤثر على تكرار الحرب أو تستبعدها نهائيا · ولنفرض أنه كان في امكاننا مثلا ، أن نحظر صناعة القنابل الذرية واستعمالها · فما الأثر الذي يمكن لمثل هذا الحظر أن يخلقه حتى ولو شمل العالم كله ؟ ان كل ما يفعله هو أن يعود بتقنية الحرب وأساليبها الى المستوى الذي كانا عليه صباح السادس عشر من يولية عام

١٩٤٥ ، وهو اليوم الذى فجرت فيه أول قنبلة ذرية فى صحراء نيومكسيكو ولا ريب فى أن الدول التى ارتبطت بالحظر ستستـــتخدم مواردها المادية والبشرية فى تطوير أسلحة أخرى غير القنابل الذرية واكتشافها • ويترتب على هذا أن تقنية الحرب هى التى ستتبدل ، لكن وقوعها لن يتوقف •

وتشرح المحاولات الفاشلة التى قامت بها بريطانيا فى المؤتمر العالمى لنزع السلاح ، لحظر الأسلحة الهجومية لا الدفاعية ، استحالة حل المشكلة عن طريق الكيف فى نزع السلاح • وقد افترضت بريطانيا آن ذاك أن القدرة على شن الحروب الهجومية هى ثمرة امتلاك الدول لأسلحة الهجوم ، وان النتيجة المنطقية لذلك أن الحرب ستختفى اذا تم حظر هذه الأسلحة • لكن هذه النتيجة خاطئة خطأ الفرضية نفسها • فليس ثمة أسلحة دفاعية أو هجومية بطبيعتها ، وانما تكتسب هذه الصفة عن طريق الأهداف التى تحققها • فالسيف كالمدفع الرشاش أو الدبابة ، سلاح للدفاع والهجوم ، ويحدد مستخدمه طبيعته هذه • ويمكن استخدام السكين فى قطع اللحم أو فى أداء عملية جراحية أو فى منع مهاجم من الاعتداء عليك ، ولكنهـــا تستخدم أيضا فى طعن انسان آخر فى ظهره • ويمكن استخدام الطائرة فى حمل الركاب والبضائع ، وفى استكشاف مواقع العدو ، ومهاجمة المدن العزلاء ، وتشتيت حشود العدو التى يعدها للهجوم •

ولم تكن الاقتراحات البريطانية لتهدف فى الواقع الا كمحاولة للابقاء على الوضع القائم وضمان ســلامته من التعرض للهجوم عن طريق حظر الأسلحة التى قد تستخدم فى الاطاحة به • أجل لقد كانت محــاولة لحل المشكلة السياسية ، عن طريق احتكار بعض الأدوات التى قد تؤدى الى حلها بالوسائل العنيفة • ولو فرضنا انه كان فى الامكان الاتفاق على تحديد خصائص الأسلحة الهجومية ، فان المشكلة السياسية كان لابد وأن تفرض نفسها فى استخدام ما يظل متوافرا من الأسلحة • لكن الاتفاق على هــذه النقطة فى الواقع ، كان أمرا مستبعدا • فالأسلحة التى احتسبتها بريطانيا هجومية • كانت فى الحقيقة الأسلحة عينها التى علقت عليها الدول المعادية للوضع القائم آمالها فى تحقيق أهدافها السياسية . فقد رأت بريطانيا على سبيل المثال ، ان البوارج أسـلحة دفاعية وان الغواصات أســـلحة هجومية فى حين ان الدول ذات الأساطيل الصغيرة رأت العكس تماما • وهكذا مثلت الاقتراحات البريطانية للنزع الكيفى للسلاح ، وكجزء من مشروع تهدده التناقضات ، وتقضى عليه تفاهته بالفشل ، درجة واضحة من ذلك الكلال السياسى الذى أدى بقصر نظره الى الوصول بالمؤتمر العالمى لنزع السلاح الى نهاية مخزية •

ولنفترض أنه بات في الامكان أخيرا حظر وجود الجيوش وأسلحتها حظرا كاملا ، وانها قد اختفت بالفعل • فالنتيجة الطبيعية لمثل هذه الحالة ، هي تحديد طبيعة الحرب ، والعودة بها الى صورتها البدائية القديمة ، ويعني هذا مجرد تأجيل السباق على التسلح من الفترة التي تسبق الشروع في العمليات الحربية ، الى فترة الحرب نفسها • وسيكون مجرد اعلان الحرب ، اشارة الانطلاق الى الدول المتحاربة ، لتعبئة كل ما لديها من موارد بشرية ومادية ، وحشد كل ما لديها من طاقات تقنية لانتاج كل ما تمكنها طاقاتها التقنية من انتاجه من أسلحة ومعدات حربية ، وبأسرع وقت ممكن • فقد يكون في الامكان حظر القنابل الذرية ، ولكن ليس في الامكان مطلقا حظر المعرفة التقنية والقدرة على انتاجها • ولعل هذا هو السبب الذي حال بين حظر أنواع معينة من السلاح • وبين تأثيره على سير الحروب . فقد فشل هذا الحظر مثلا عندما طبق على استخدام الصواريخ الخفيفة الموجهة المشحونة بالمتفجرات او المواد الملتهبة وعلى قصف المدنيين من الجو ، والانطلاق في حرب الغواصات على أوسع نطاق .

ويكون النصر الغاية الأولى التي تسعى اليها الدول المتحاربة • وقد تتقيد هذه الدول ببعض قواعد السلوك بالنسبة الى ضحايا الحرب ، ولكنها لن تتخلى عن استخدام جميع الأسلحة التي تمكنها تقنيتها من انتاجها • ولم يكن تقيد جميع الدول المتحاربة في الحرب العالمية الثانية بعـــدم استخدام حرب الغازات ، الا حالة استثنائية واضحة • لكن جميع هــذه الدول المتحاربة ولاسيما الكبيرة منها ، كانت تصنع هذه الغازات ، وكانت تدرب جنودها على استعمالها وعلى أعمال الدفاع ضدها • وكانت على استعداد لاستعمالهـــا اذا رأت في هذا الاستعمال فائدة لها • وكانت تقديرات المصلحة العســكرية وحدها هي التي أعاقت هــذه الدول عن استعمال هذا السلاح الذي كانت قد وفرته لنفسهـــا ، وكانت تعتزم استخدامه اذا حزبها الأمر •

ويبدو تأثير النزع الكمي والكيفي للسلاح على تقنية الحرب وسوقيتها لا على وقوعها ، من نتائج نزع السلاح الذي فرضته معاهدة فرساي على ألمانيا . وكان هذا النزع كاملا من الناحيتين الكمية والكيفية . بحيث كان من المستحيل على ألمانيا أن تتمكن ثانية من شن حرب مشابهة للحرب العالمية الأولى • ولو كان هذا هو الهدف ، فانه لا ريب قد تحقق • أما اذا كان الهدف هو اعجاز ألمانيا عن شن أية حرب الى الأبد ، وكان هذا هو الهدف فعلا ، فان النصوص المتعلقة بنزع السلاح في معاهدة فرساي ، كانت

فشلا بارزا كل البروز · فقد أرغمت القيادة العليا الألمانية ، على التخلي عن الأساليب الحربية التي كانت تسود الحرب العالمية الأولى والتحول بعبقريتها الى أساليب جديدة لاتحرمها نصوص المعاهدة ، لانها لم تكن موجودة في الحرب الأولى ، أو لأنها لم تستخدم فيها على نطاق واسع · وهكذا بدلا من أن تؤدي معاهدة فرساي الى حرمان ألمانيا من القدرة على شن الحرب ، أرغمتها في الواقع على أن تهيىء للحرب العالمية الثانية ، بشيء جديد اختلفت فيه عن فرنسا التي كانت تنظر الى الحرب المقبلة على انها تكرار للحرب السابقة · وهكذا كان نزع السلاح على صعيد تقنية الحرب العالمية الأولى وسوقيتها ، نعمة على ألمانيا متنكرة في شكل نقمة ، فقد حتم نزع السلاح عليها أن تعيد صياغة سياستها العسكرية ، على خطوط المستقبل لا على صور الماضي ·

وكثيرا ما قيل بأن نزع السلاح ولو أنه لا يلغي الحرب كلية ، يقلل الى حد كبير من التوترات السياسية التي قد تؤدي الى الحرب بسهولة · يضاف الى هذا أن السباق العنيف واللا مقيد على التسلح ، والناشيء عن الخوف والنامي نتيجته ، يفرض أعباء مالية متزايدة باستمرار على الدول المشتركة فيه ، ويؤدي الى وضع لا يطاق ، بحيث أن جميع هذه الدول أو بعضها يصبح في وضع يدعوه الى ايثار انهاء هذا السباق بأية صورة من الصور ، حتى ولو كانت الحرب ، على استمراره الى ما لا نهاية ·

فنزع السلاح أو خفضه على الاقل ، خطوة لابد منها في الطريق الى التسوية العامة للمشاكل الدولية · لكنه قد لايكون في حال من الاحوال ، الخطوة الأولى · فليس التنافس على السلاح الا الانعكاس للتنافس على السلطان وأداته في الصراع على القوة · وطالما ان الدول ، تتقدم بمطالب متعارضة في السباق على السلطان ، فانها تجد نفسها مضطرة بمنطق الصراع على السلطان نفسه الى التقدم بمطالب متعارضة في السباق على التسلح · وعلى ضوء هذا تكون التسوية المرضية والمتبادلة للصراع على السلطان شرطا اوليا لنزع السلاح · وعندما تتفق الدول المعنية عن طريق التراضي المتبادل على توزع السلطان بينها ، يصبح في امكانها التقليل من تسلحها وتحديده · لكن نزع السلاح يؤدي بدوره اسهاما كبيرا في خلق جو من التهدئة العامة · ولكن الدرجة التي يمكن للدول الاتفاق عندها على نزع السلاح ، هي المعيار لما حققته هذه الدول في مجال التفهم السياسي المتبادل ·

وليس نزع السلاح كالسباق على التسلح الا الانعكاس لعلاقات السلطان بين الدول المعنية • وهما ينعكسان معا على علاقات السلطان التى ينبعان منها • وكما ان السباق على التسلح يؤزم الصراع على السلطان ويزيد من حدته عن طريق ما يخلقه من خوف وما يفرضه من اعباء ، فان نزع السلاح يسهم فى تحسين الاوضاع السياسية عن طريق تخفيف حدة التوترات السياسية وخلق الثقة فى اهداف الدول المعنية ، وهذا هو الاسهام الذى يستطيع نزع السلاح تقديمه لاقامة النظام الدولى ، وحماية السلام العالمى ، وبالرغم من اهمية هذا الاسهام ، فانه لا يمثل كما اوضحنا الحل لمشاكل الأمن والسلام الدوليين •

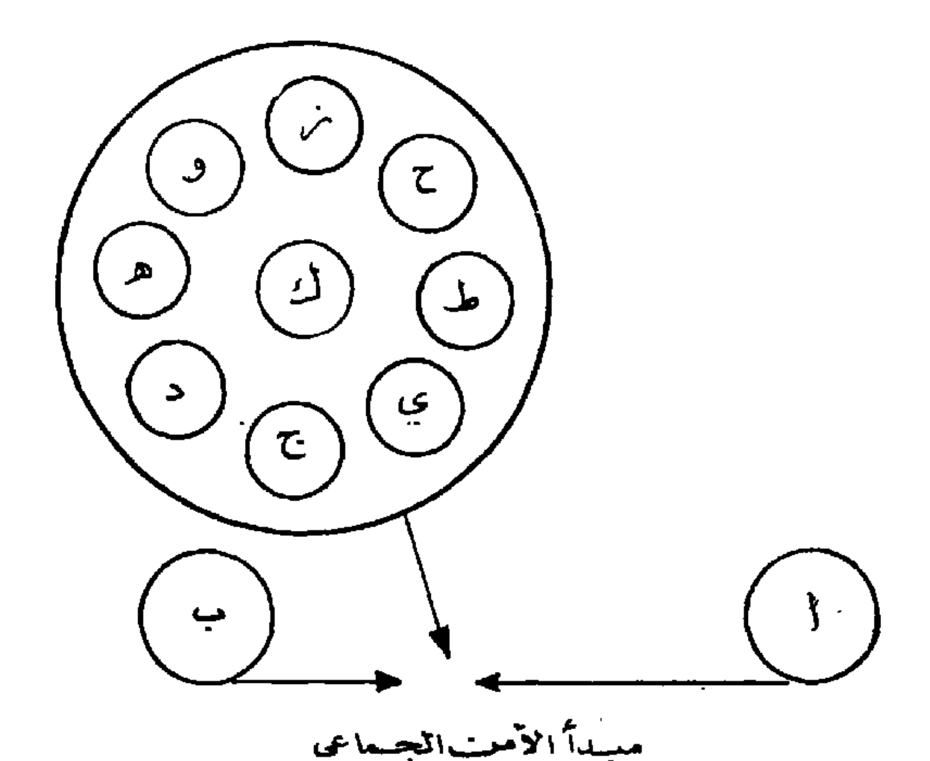
- ٢٤ -
الأمـن

ادرك الأريبون من المراقبين ان حل مشكلة نزع السلاح ، لا يمثل في نزع السلاح نفسه ، وانما يمثل في الامن ، فالتسلح هو النتيجة الطبيعية لبعض العوامل النفسية ، وطالما ان هذه العوامل قائمة وموجودة، فان تصميم الشعوب على تسليح نفسها سيظل قائما وموجودا ، وهو تصميم يفرض استحالة تحقيق نزع السلاح، والحافز الشائع والمعروف على التسلح هو الخوف من الهجوم، أي الاحساس بالافتقار الى الأمن والسلامة. وعلى ضوء هذا ، قيل ان مايحتاج العالم اليه ، هو بعث شعور الطمأنينة عند الدول ، وتحريرها من احساس الخوف من الهجوم ، بوسيلة جديدة مبتكرة ، تخلق عندها الشعور بالأمن . واذا ماتحقق هذا اختفت القوة الحافزة على التسلح ، والحاجة الفعلية اليه ، وذلك لأن هذه الدول ستجد في هذه الوسيلة المبتكرة الجديدة ، السلامة التي كانت تجدها في السباق على التسلح . وهكذا رأينا جميع الدول الناشطة في المجالات السياسية تدأب منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، من وقت الى آخر ، على محاولة ايجاد هذه الوسيلة ، وتلتزم من الناحية القانونية باحدى طريقتين وهما الأمن الجماعي ، والقوة البوليسية الدولية .

١ ـ الامن الجماعي :

سبق لنا ان تحدثنا عن النواحي القانونية لمشكلة الأمن الجماعي كما تعرض نفسها في المادة السادسة عشرة من ميثاق عصبة الأمم وفي الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وفي قرار « الاتحاد من أجل السلام » الذي اتخذته الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، ويتبقى علينا هنا أن نناقش المشاكل السياسية التي تنبع عن مبدأ الأمن الجماعي ، مع الاشارة اشارة خاصة الى مشكلة الأمن والسلام الدوليين .

ولم تعد مشكلة الأمن فى نظام عامل للأمن الجماعى الشيء الذى تعنى به الدول فرادى ، والذى تعالجه كل منها بالتسلح أو غيره من عناصر القوة القومية ، فالأمن غدا موضع عناية جميع الدول ، التى يجب ان تهتم بصورة جماعية بسلامة كل منها وكأن سلامتها الخاصة بها هى المهددة ، ولو قامت الدولة (أ) بتهديد سلامة الدولة (ب) ، فان على دول (ج) و (د) و (هـ) و (و) و (ز) و (ح) و (ط) و (ى) و(ك) ان تتخذ الاجراءات نيابة عن (ب) ، وكأن (أ) تهدد كلا منها بتهديدها للدولة (ب) والعكس بالعكس (راجع الشكل اللاحق) . فالواحد للكل، والكل للواحد ، هى كلمة السر فى مبدأ السلامة الجماعية .



مبدأ الأمن الجماعى

وقد سبق لنا ان بينا ان منطق الأمن الجماعى سليم شريطة ان يستطيع العمل فى ظل الظروف التى تسيطر على المسرح الدولى اليوم . ومن الواجب لضمان عمل الأمن الجماعى كوسيلة لمنع الحرب ، تحقيق الفرضيات الثلاث التالية : (١) يجب ان يكون النظام الجماعى قادرا فى كل وقت على حشد قوة طاغية لاستخدامها ضد أى معتد متوقع أو حلف من المعتدين ، بحيث لا يستطيع هؤلاء فى أى وقت تحدى النظام الذى

تدافع عنه الارادة الجماعية • (٢) على جميع الدول التى تقوم قوتها المشتركة بتنفيذ الفرضية الأولى ، ان تحمل على الاقل نفس مفاهيم الأمن التى يفترض فى انها ستدافع عنها • (٣) يجب ان تكون هذه الدول راغبة فى اخضاع ما قد يفصل بينها من مصالح سياسية متضاربة للخير العام المحدد على صعيد الدفاع الجماعى لكافة الدول الاعضاء •

ومن المفهوم ان جميع هذه الافتراضات قد تتحقق فى وضع محدود بالذات ، لكن احتمالات هذا التحقيق قليلة ونادرة للغاية ، فليس ثمة فى التجارب الماضية وفى الطبيعة العامة للسياسات الدولية مايوحى بأن مثل هذا الوضع قد يتحقق ، فمن الصحيح حقا انه فى الظروف الراهنة للحرب ، تماما كما كان الوضع فى ظروف الماضى ، ليس ثمة دولة هى من القوة الكافية بحيث تستطيع ان تتحدى مجموعة من الدول الاخرى مع اية فرصة فى النجاح • ولكن ليس من المعقول فى أى وضع فعلى ،ان تكون هناك بلاد واحدة على الاقل فى مركز الدولة المعتدية ، فالمعروف ان اكثر من بلاد واحدة لابد وان تقاوم بصورة فعلية النظام الذى يحاول مبدأ الامن الجماعى الدفاع عنه ، فى حين تكون هناك بلاد اخرى تعطف على هذه المعارضة •

ولاريب فى أن السبب فى هذا الوضع يمثل فى طبيعة النظام الذى يدافع عنه الأمن الجماعى • وهذا النظام هو بحكم الضرورة الوضع القائم فى أية لحظة معينة • وهكذا هدف الأمن الجماعى لعصبة الأمم ، بحكم «الحتمية» الحفاظ على الأوضاع الاقليمية القائمة كما كانت عندما ظهرت العصبة الى حيز الوجود فى عام ١٩١٩ • ولكن كانت هناك فى ذلك التاريخ عدة دول تعارض معارضة قوية فى الأوضاع الاقليمية القائمة ، وهى الدول التى غلبت على امرها فى الحرب العالمية الأولى بالاضافة الى ايطاليا التى احست بانها حرمت من بعض ثمار النصر التى وعدت بها • وكانت هناك دول اخرى كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى ، تقف فى أحسن الحالات موقف اللامبالاة من الاوضاع القائمة • وعنى الأمن لفرنسا وحليفاتها من الدول التى كانت أكثر من غيرها انتفاعا باوضاع عام ١٩١٩ القائمة ، والتى كانت حريصة اشد الحرص على الدفاع عنها عن طريق مبادىء الامن الجماعى ، الدفاع عن الحدود كما اقرتها معاهدات الصلح لعام ١٩١٩، والابقاء على سيطرتها على القارة الأوربية. أما الأمن للدول الناقمة ، فكان يعنى عكس ذلك تماما ، اذ يعنى تصفية تلك الحدود وتعديلها وزيادة عامة فى قوتها بالنسبة الى قوة فرنسا وحليفاتها•

ولم يكن تجميع الدول في مجموعتين تؤيد احداهما الوضع القائم وتعارضه ثانيتهما شيئا خاصا بالعهد الذى تلا الحرب العالمية الأولى ، وانما كان التركيب الاساسى الذى يسود السياسات الدولية كلهـــا ، ويتكرر حدوثه فى كل فترة من فترات التاريخ • وهو يؤمن عن طريق الشحناء والعداوات بين دول الوضع القائم والدول الامبريالية القـــوة المحركة للعملية التاريخية كلها • وتحل مشكلة هذه العداوات اما عن طريق التفاهم او عن طريق الحرب • ولا يمكن للأمن الجماعى ان يأمل فى النجاح الا على أساس الافتراض بأن الصراع من أجل السلطان ـ كالقوة المحركة للسياسات الدولية ـ يمكن ان يخضع أو يكون نابعا عن مبدأ آخر ، أعلى منه وأرفع • ولما كان ليس ثمة هناك فى واقع الشئون الدولية ما يماثل ذلك الافتراض ، فان المحاولة لتجميد الوضع القائم عن طريق الأمن الجماعى لابد وان تمنى فى النهاية بالفشـــل • وقد ينجح الأمن الجماعى على المدى القصير فى الحفاظ على وضع قائم معين ، بسبب الضعف المؤقت عند اعدائه • أما فشله فى النجاح على المدى الطويل ، فيعود الى عدم وجود الافتراض الثالث الذى اقمنا عليه أساس نجاحه •

وعلينا أن نفترض على ضوء التجربة التاريخية والطبيعيـة الفعلية للسياسات الدولية ، أن تظل صراعات المصالح قائمة على المسرح الدولى• فليس فى وسع أية دولة أو مجموعة من الدول ، مهما كانت قوية ومخلصة للقانون الدولى ، ان تعارض عن طريق مبدأ الأمن الجماعى، جميع الاعتداءات فى جميع الاوقات ، مهما كان مصدرها ، وكانت الجهة الموجهة اليها • وقد سارعت الولايات المتحدة والأمم المتحدة الى نصرة كوريا الجنوبية عنـدما هوجمت فى عام ١٩٥٠ ، لأن القوة والمصلحة كانتا متوافرة لديهما لتقديم هذه النصرة • ولكن هل ستجعلان من نفسيهما غدا حماة السلامة الجماعية لو هوجمت اندونيسيا، أو هوجمت شيلى أو مصر ؟(١) وما الذى ستفعله الولايات المتحـــدة والأمم المتحـــدة لو أن معتديين مختلفين باشرا الهجوم فى نفس الوقت ؟ فهل تعترضان طريقى هذين المعتـــديين دون تمييز ، ودون النظر الى المصالح الخاصة والقوى المتوافرة ، وهل ترفضان انتهاك مبادىء الأمن الجماعى وتمتنعان عن اتخاذ موقف تجاه أشد المعتديين خطرا فقط وأسهلهما على التناول ؟ وهل لو انقلبت الموازين غدا وشنت كوريا الجنوبية هجوما على كوريا الشـمالية أو الصين الشيوعية ، تستـدير

---

(١) عندما تعرضت مصر للعدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ وقفت الأمم المتحـدة موقفا حازما وان لم يصل الى حد الاشتراك فى الحرب •

(المعرب)

الولايات المتحدة والأمم المتحـــدة الى الجـــانب الآخر وتحـــاربان كوريا الجنوبية ؟ (١) .

ولا ريب في أن الرد على الفرضية الاخيرة اما أن يكون بالنفي القاطع أو باشارة استفهام كبيرة • لكن الرد بموجب مبادىء الأمن الجماعي يجب أن يكون بالايجاب القاطع وغير المحدود • وتتطلب هذه المبادىء اجراءات جماعية ضد جميع المعتدين مهما كانت ظروف القوى والمصـالح المتعلقة بهذه الاعتداءات • لكن مبادىء السياسة الخارجيـة تتطلب التمييز بين الأشكال المختلفة للمعتدين والاعتداءات ، طبقا لظروف القوة والمصلحة • فالأمن الجمـاعي كمبدأ يوجه ضـد الاعتداء كشيء مطلق ، أما السـياسة الخارجية فلا تستطيع أن تعمل الا ضد معتد معين محدد • ولعل السؤال الوحيد الذي يسمح الأمن الجماعي بتوجيهه هو ••• « من الذي ارتكب العـدوان ؟ » أما السياسة الخارجية فـلا تستطيع الا أن توجه السؤال التالي ••• « ما مصلحتي في مقاومة معتد معين ؟ وما القوة المتوافرة لدى لمقاومة هذا المعتدي ؟ » •

ويتبين من هذا أن الأمن الجماعي لا يستطيع أن يحقق النجاح الا على أساس افتراض آخر ، وهو أن تبادر جميع الدول تقريبا الى الدفاع عن الوضع القائم ، اذا ما هدد في صـورة أمن دولة معينـة ، حتى ولو أدى هذا الدفاع الى خطر الحرب ، ودون النظر الى ما اذا كان في وسعها تبرير مثل هذه السياسة على ضوء مصالحها الخاصة • ويعني هذا بعبارة أخرى أن ما يطلبه الأمن الجماعي من الدول فرادى، هو التخلي عن أنويتها الفردية وعن السياسات القومية التي تخدم هذه الانوية • فالأمن الجماعي يتوقع

---

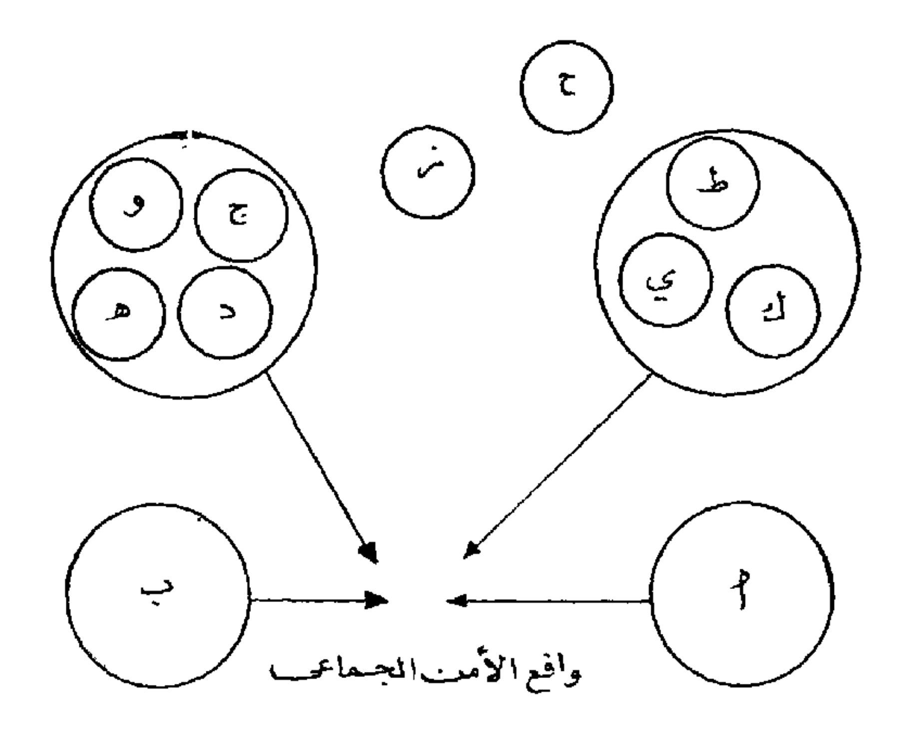
(١) يتضح الرد على هذا السؤال من حوادث متتالية • فكثيرا ما تنقل الصـحف أنبـاء وتصريحات رسمية صادرة عن مسئولين أمريكيين تقول ان الولايات المتحدة سـتدعم فييتنام الجنوبية اذا ما قامت بهجوم على فييتنام الشمالية ،كما أيدت المخابرات الامريكية الحملة الفاشلة التي قام بها الكوبيون المنفيون على كوبا ، وبذلك تقف مع المعتدى وضد المعتدى عليه ، لأن الأخير يدين بعقيدة غير عقيدتها •

ولعل موقف كثير من الدول التي اشتركت في حرب كوريا من مشكلة الكونجو يؤيد هذا الرأى الذي يقوم على المصلحة لا على مبدأ الأمن الجماعي • فعنـدما قاد تشومبي حركته الانفصالية في كاتانجا ، وقفت معظم هذه الدول ، وكلهـا من ذوات المصالح الاستعمارية موقف المؤيد المباشر أو اللامباشر له • فلما قامت الثورة الشعبية في الكونجو ضد الحكم العميل في ليوبولدفيل ، سارعت هذه الدول الى مساعدة الحكم العميل ضد الثورة • (المعرب)

من سياسات الدول فرادى أن تستلهم اتجاهاتها من مبدأ العون المتبادل، ومن روح نـكران الذات ، التى لن تنـكمش وتتراجع حتى عن التضحية العظمى بالدخول فى الحرب ، اذا تطلب ذلك المبدأ الدخول فيها ٠

ويكاد هذا الافتراض الثـالث يصـل فى الواقع الى افتراض ثورة خلقية تكون أكثر جوهرا وأهمية من أية ثورة خلقية حدثت فى تاريخ الحضارة الغربية ٠ فهذه الثورة الخلقية لا تمثل فى أعمال الساسة الذين يمثلون بلادهم ، وانما تمثل أيضا فى أعمال المواطنين العاديين٠ ولاينتظر من هؤلاء فقط أن يؤيدوا السياسات القومية ، التى قد تتعارض فى بعض الاحايين مع مصالح الدولة ، وانما ينتظر منهم أن يكونوا على اسـتعداد أيضا أن يقدموا حياتهم للدفاع عن أمن أية بلاد فى أى مكان فى العالم ويمكن القول ، أنه لو شـعر الناس فى كل مكان نفس هـذا الشعور ، وعملوا بهذه الطريقة ، فان أرواح الناس جميعا وفى كل مكان وزمان ، ستكون فى مأمن من الخطر ٠ ولا ريب فى أن صحة هذا الاستنتاج بعيدة عن كل شك تماما كبعد الطابع الفرضى لهذه النظرية عن كل ريبة ٠

فالناس لا يحسون ولا يعملون عموما سواء كافراد بين أنفسهم أو كأعضاء ينتمون الى دولهم ، بالنسبة الى الدول الاخرى كما يجب أن يحسوا ويعملوا اذا أرادوا لمبدأ الأمن الجماعى النجاح ٠ وليس ثمة من أمل أكبر اليوم كما حاولنا أن نظهر ، من أى وقت مضى ، بأن الناس سيعملون بصورة تنسجم مع المفاهيم الخلقية ذات الطابع فوق القومي ، اذا كان عملهم يكون ضـارا بمصالح بلادهم الخاصة ، وليس ثمة وكالة لانفاذ القانون فوق الدول فرادى،كما أن ليس ثمة ضغوط اجتماعية وخلقية طاغية يمكن أن تتعرض لها هذه الدول ٠ ومن هنا لا بد وأن تتوخى هـذه الدول ما تعده من مصـالحها القومية ٠ والصدام بين المصالح القومية وفوق القومية والاخلاق شىء حتمى ، بالنسـبة لبعض الدول على الاقل ، وفى ظـل أية أوضاع معقولة قد يتطلب تحقيق الأمن الجماعى ٠ وليس فى وسع هذه الدول الا أن تحل هذه الخلافات بصورة مواتية لمصالحهـا الخاصة فتشل بذلك عمليات نظام الأمن الجماعى ٠



واقع الأمن الجماعي

وعلى ضوء هذه المناقشة في وسعنا أن نستنتج أن الأمن الجماعي لا يمكن أن يؤدي دوره في العالم المعاصر كما يجب أن يؤدي ، وطبقا لفرضياته المثالية • ومع ذلك فان المفارقة الكبيرة للأمن الجماعي هي أن أية محاولة لدفعه الى العمل ، بشيء أقل من الكمال المثالي ، لا بد وأن تترك أثرا معاكسا لذاك الذي يفترض في أنها ستحققه ، وهدف الأمن الجماعي ، أن يجعل من الحرب أمرا مستحيلا ، عن طريق تعبئة قوات هائلة دفاعا عن الوضع القائم ، لا تستطيع أية دولة أن تغامر أمامها باللجوء الى القوة لتغييره ، ولكن كلما كانت الاوضاع التي تحفز الامن الجماعي على العمل أقل مثالية ، كلما كانت القوة المشتركة للدول الراغبة في الدفاع عن الوضع القائم ، أقل مضاء وعزيمة ، واذا كان عدد الدول التي تعارض الوضع القائم كبيرا ، واذا كانت هذه الدول عازفة عن ايلاء الافضلية للمصلحة العامة التي يحددها الامن الجماعي ، على معارضتها ، فان توزيع القوى بين الدول المؤيدة للوضع القائم وتلك التي تعارضه ، لن يكون الى حد كبير في مصلحة الدول المؤيدة ، وقد يظل توزع هذه القوى الى مصلحة دول الوضع القائم ، ولكنه لن يكون على نحو يصلح فيه للعمل كرادع مطلق للدول التي تعارض الوضع •

ولا ريب أن محاولة تطبيق الأمن الجماعي في مثل هذه الاوضاع ، وهي الوحيدة التي يمكن تطبيقه فيها كما نعرف لن تؤدي الى الحفاظ على السلام ، بل تجعل الحرب أمراحتميا ، وهي لاتفرض هذه الحتمية فحسب، بل وتجعل الحروب المحلية مستحيلة وتحيلها من ثم الى حرب عالمية • ففي ظل نظام الأمن الجماعي ، كما يعمل في الواقع في الظروف الراهنة ، اذا هاجمت الدولة (أ) الدولة (ب) ، وقامت (ج) و (د) و (هـ) و (و) بالوفاء بالتزاماتها الجماعية ، وسارعت الى مساعدة (ب)، فان (ز) و(ح)، قد تحاولان البقاء على الحياد ، في حين قد تقوم (ط) و (ى) و (ك) ، بمساعدة الدولة (أ) في عدوانها • ولو لم يكن هناك نظام للأمن الجماعي ، فان (أ)قد تهاجم (ب) ، مهما كانت نتائج الهجوم ، ودون أن تتدخل دول أخرى في الحرب • أما في ظل نظام للأمن الجماعي يعمل في أوضاع أقل مثالية ، فان الحرب بين (أ) و(ب) أو بين أية دولتين في أي مكان في العالم ، لابد وأن تثير أخطار حرب بين جميع دول العالم أو معظمها •

وكان الهدف الأول للدبلوماتية منذ بداية الدولة الحديثة حتى الحرب العالمية الأولى، حصر نطاق الصراع الفعلي أو المحتمل بين دولتين على الصعيد المحلي ، ومنعه من الانتشار الى الدول الاخرى • ولاريب في أن الجهود التي بذلتها الدبلوماتية البريطانية في صيف عام ١٩١٤ لتحديد الصراع بين النمسا وصربيا بينهما وحدهما ، تعتبر نموذجا واضحا وان منيت هذه المحاولات بالفشل • وعلى دبلوماتية الأمن الجماعي أن تهدف بما في فرضياتها من منطق الى تحويل كافة الصراعات المحلية الى صراعات عالمية• فاذا لم يكن في الامكان جعله عالما واحدا ترفرف عليه رايات السلام ، فليس في الامكان الحيلولة دون جعله عالما واحدا يسيطر عليه اله الحرب. اذ لما كان السلام لا يجزأ كما هو مفروض ، فان الحرب لا تجزأ أيضا • ويترتب على هذا ، وعلى ضوء فرضيات الأمن الجماعي ، أن تكون كل حرب تقع في أي مكان في العالم ، قادرة على التحول الى حرب عالمية • ويترتب على هذا أن الوسيلة المبتكرة لفرض استحالة الحرب ، تنتهي الى تحويل كل حرب الى الميدان العالمي • وهكذا فبدلا من أن يعمل الأمن الجماعي على الحفاظ على السلام بين دولتين، نراه بحكم الحتمية المنطقية في ظل الظروف العالمية الراهنة ، يحطم السلام بين جميع الدول ويقضي عليه •

ولا ريب في أن التجارب الفعلية التي شهدتها المحاولتان اللتان جرتا لتطبيق مبدأ الامن الجماعي في حالة محددة ومعينة ، كالعقوبات التي فرضتها عصبة الامم على ايطاليا في عام ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، وكالتدخل الذي قامت به الأمم المتحدة دفاعا عن السلامة الاقليمية لكوريا الجنوبية

بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٣ ، تقيم الدليـل على صحة هذه الملاحظات التى أوردتها فى هذا الفصل فى موضوع الامن الجماعى •

أ ـ الحرب الايطالية الحبشية :

راحت عصبة الأمم بعد تعرض الحبشة للهجوم الايطالى ، تطبق جهاز الأمن الجماعى واجراءاته التى نصت عليها المادة السادسة عشرة من ميثاق عصـــبة الأمم • وسرعان ما اتضح أن جميع الافتراضات التى لا بد من وجودها ليحقق مبدأ الامن الجماعى نجاحه ، معدومة وغير قائمة ، ولم يكن فى الامكان ايجادها فى ظل الاوضاع الفعلية للسياسات العالمية •

ولم تكن الولايات المتحدة والمانيا واليابان أعضـــاء فى نظام الأمن الجمـــاعى لعصبة الأمم ، وكانت بالاضـــافة الى ذلك مجزأة فى عواطفها • وكانت المانيـــا قد شرعت وبكل صراحة فى اتبـــاع سياسات تهدف الى الاطاحة بالوضع القائم فى أوربا • وكانت اليابان قد قطعت شوطا بعيدا فى طريق الاطاحة بالوضع القائم فى الشرق الاقصى • ولهذا فكان لا بد وأن تنظر الدولتان بعين العطف الى أى مشروع يؤدى عن طريق الاطاحة بالوضع القائم فى منطقة بعيدة نائية الى اضعاف مركز بريطانيا العظمى وفرنسا اللتين كانتا تهتمان اهتمـــاما حيويا بالحفاظ على الوضع القـــائم فى أوربا والشرق الاقصى • وبينما كانت الولايات المتحدة من النـــاحية الاخرى ، تؤيد المحـــاولات لتعزيز الوضع القائم ، الا أن أوضاع الرأى العـــام فى بلادها ، كانت تحول بينهـــا وبين القيام بدور فعـــال فى هذه المحاولات • أما الدول التى كانت على استعداد لأن تبذل كل ما فى وسعها لانجاح تجربة العصبة فـكانت بين اثنتين ، أما دولة ضعيفة لا يمـكنها ضـــعفها من أداء أى أمر ذى بال ، كالدول الاسكنديناڤية مثلا ، أو دولة يشك فى دوافعها البعيدة كالاتحاد السوفياتى مثلا • يضاف الى هذا أن الاتحاد السوفياتى نفسه كان يفتقر الى القوة البحرية التى لا غنى عنهـــا فى مثل هذه الظروف ولم يكن فى وســعه الوصول الى مسارح العمليات الحاسـمة بدون تعاون البلاد المجاورة لها ، وهو تعاون لم يكن متوقعا على أى حال •

وهكذا كانت قضية الأمن الجمـــاعى ضد ايطاليـــا ، فى الواقع قضية بريطانيا وفرنسا ضدها • وكانت هذه القضية فى الواقع صرخة بعيـــدة كل البعد عن المبدأ الذى يعتبر مستلزما أوليا لتركيز القوة الطاغية التى لا يجرؤ أى طـــامع فى تحطيم القانون الدولى على تحديهـــا • وقد يـــكون صحيحا أن القوة المشتركة لبريطانيا وفرنسا كانت كافية لسحق ايطاليا ،

ولكن هاتين الدولتين لم تكونا مجرد عضوين فى نظام الأمن الجماعى لعصبة الأمم ، بل كانت لكل منهما التزاماتها الاخرى من خلقية وقانونية وسياسية أيضا • ولم تكونا كذلك ملزمتين بالدفاع عن الوضع القائم ضد ايطاليا وحدها ، بل كانتا تشتبكان فى صراع عالمى على السلطان لم يكن الصراع مع ايطاليا الا جزءا منه ولا يعتبر الشطر الأهم منه على أى حال • وبينما كانت هاتان الدولتان تفكران فى اعتراض سبيل الهجوم الايطالى على الوضع القائم ، لم تكونا فى وضع يمكنهما من تجاهل الهجوم المضطرد الذى تشنه اليابان، كما لم تكونا فى مركز يسمح لهما بالتغاضى عن الاعدادات التى تتخذ للهجوم الى الشرق من نهر الراين • وأخيرا لم يكن فى وسعهما أن تبعدا عن سياستهما تجاه الاتحاد السوفياتى ذلك الخوف من الشيوعية كحركة ثورية تهدد الأوضاع الداخلية القائمة • يضاف الى هذا أنهما كانتا مصممتين ، ولم تخفيا هذا التصميم ، على ألا توغلا بعيدا فى دفاعهما عن الحبشة الى حد التورط فى الحرب مع ايطاليا • ولعل الصورة التى رسمها السير ونستون تشرشل فى هذا الموضوع ، صورة واضحة جلية اذ قال ••• « أعلن رئيس الوزراء أولا أن العقوبات تعنى الحرب ، ثم عاد فأعلن ثانيا تصميمه على ألا تكون ثمة حرب ، وراح ثالثا يقرر العقوبات من جديد • وكان من الواضح أن التوفيق بين هذه الاوضاع الثلاثة أمر مستحيل كل الاستحالة » (١) •

وبينما كانت بريطانيا وفرنسا عازفتين عن اخضاع مصالحهما القومية لمتطلبات الأمن الجماعى ، كانتا فى الوقت نفسه عازفتين عن السير وراء هذه المصالح دون أخذ الأمن الجماعى بعين الاعتبار • وكانت هذه هى الخطيئة القاتلة التى وقعت فيها السياستان الخارجيتان لهاتين الدولتين • فقد أدى عدم الاخلاص والحماسة والثبات فى السير وراء أى من السياستين الى فشلهما معا • اذ لم تعجزا فقط عن انقاذ الوضع القائم فى افريقيا الشرقية ، بل ودفعتا بايطاليا نتيجة هذه السياسة الى أحضان المانيا • وحطمتا نظام العصبة للأمن الجماعى ، كما دمرتا مكانتهما كمدافعتين عن الأوضاع القائمة • ولاريب فى أن فقدهما لمكانتهما يحتل مكانا بارزا بين الاسباب التى أدت الى توسع جرأة الدول المعادية للاوضاع القائمة فى أواخر الثلاثينات ، وهى الجرأة التى أدت الى الحرب العدوانية •

ولا ريب فى أن انشطار الأمن الجماعى الذى ظهر فى أزمة العدوان الايطالى على الحبشة ، يعرض علينا عبرتين فى منتهى الاهمية • فهو يظهر

---

(١) صحيفة الايفننج نيوز اللندنية عدد ٢٦ يونيو ١٩٣٦ •

التناقض القائم بين مخطط مثالى الكمال للاصلاح وبين واقع سياسى يفتقر الى جميع العناصر التى يقوم عليها نجاح هذا المخطط • وهو يظهر أيضا الضعف القاتل لسياسة خارجية عاجزة عن تقرير ما اذا كانت ستجرى وراء مصلحتها القومية مهما كان تحديد هـذه المصلحة ، أو ما اذا كانت ستجد توجيهها فى مبدأ فوق القومى يجسد ما يعتبر الخير العام للاسرة الدولية كلها •

ب ـ الحرب الكورية

عادت تجـربة الحـرب الكورية فأكدت العبر التى كان فى الامكان استخلاصها من التحليل النظرى للأمن الجماعى ، والتى اثبتت تجـربة الحرب الايطالية ـ الحبشية صحتها تمام الاثبات •

كان الهجـوم الذى شنته كوريا الشـمالية على كوريا الجنوبية فى الخامس والعشرين من يونيو عام ١٩٥٠ ، والذى انضمت اليه الصـين الشيوعية فى نوفمبر من نفس العام ، حالة واضحة وصريحة من احوال العدوان التى يمكن للانسان ان يتصورها (١) • وبالنظر الى عدم وجود أية ذرة من الشك فى الصفة القانونية للقضية ، فقد كان مبدأ الأمن الجماعى يتطلب من جميع الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة ان تسارع الى مساعدة كوريا الجنوبية ، ضحية العدوان • وكانت فاعلية هذه النصرة ، تتطلب بسبب طبيعة العدوان ونتائجه العسكرية المتوقعة ،أول ما تتطلب ان يكون فى شكل ارسال قوات مسلحة الى ميدان القتـال • لكن ست عشرة دولة من مجموع ستين دولة كانت تؤلف الأمم المتحـدة فى تلك الأيام ، بعثت بقوات مسلحة من أى نوع الى جبهة القتال ، وكانت الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا هى الدول الوحيدة من هذه الدول الست عشرة،

---

(١) بالرغم من وجود عدوان من الناحية الشكلية القانونية ، اذا أخذنا بعين الاعتبـار ان وجود دولتين كوريتين يمثل واقعا قانونيا ، الا أن ما وقع من جانب كوريا الشمالية لا يعتبر من الناحية القانونية المطلقة ولا من الناحية الخلقية النظرية عدوانا على الاطلاق، وذلك لأن الانتفاض على وضع غير قانونى وان حمل الصورة القانونية الشكلية ، لا يعتبر عملا قانونيا وانما هو تصحيح لأوضاع لا قانونية قائمة ، جعلت منها المصالح،ومتطلبات الحرب الباردة ، شيئا قانونيا فى الشكل والمظهر • فالقانون الطبيعى يقضى بوحـدة الشعب الكورى ، الذى جزأته مصالح الحرب الباردة • وكل عمل يستهدف اعادة هـذه الوحدة التى جزأتها المصالح الاجنبية ، يعتبر قانونيا فى حقيقته وان خالف الوضـع القائم • ولا ريب فى أن هذه الدوافع هى التى حفزت الدول اللامنحازة المتحررة على الوقوف ذلك الموقف السلبى من قرار الامم المتحدة بالتدخل فى الحرب الكورية •
(المعرب)

التى يمكن القول عنها بأنها ارسلت اكثر من مجرد قوات رمزية • وقد أمنت كوريا الجنوبية ، وهى الدولة المعنية مباشرة والولايات المتحدة تسعين فى المائة من مجموع القوات المسلحة التى خاضت الحرب الكورية، وراحت أحدى الدول العظمى وهى الصين الشيوعية ، تنضم الى المعتدى اثناء الحرب ، كدولة تسهم اسهاما فعليا فى العدوان • ونأت عدة دول من اعضاء الامم المتحدة لها طاقاتها العسكرية عن التدخل كالارجنتين والبرازيل وتشيكوسلوفاكيا والهند والمكسيك وبولنده ، وظلت بعيدة عن القيام بأى دور فى العمليات العسكرية مع أحد الجانبين • وهكذا نجد ان واقع الأمن الجماعى ، كما طبق فى الحرب الكورية ، يماثل الشكل الذى أوضحناه قبل قليل تمام المماثلة • وكانت هذه النتيجة متوقعة وحتمية بالنسبة الى أوضاع السياسات العالمية الراهنة •

ولا يتطلب فهم المواقف المختلفة التى اتخذتها شتى الدول فى الحرب الكورية ، الرجوع الى النصوص القانونية المتعلقة بالالتزامات التى يفرضها نظام الأمن الجماعى على الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ، كما ان هذا الرجوع يعتبر عملا غير كاف على الاطلاق • ويكفى على أى حال الرجوع الى تفهم مصالح هذه الدول ، والقوى المتوافرة لديها لدعم هذه المصالح ، اذ ان مثل هذا الرجوع أمر لا بد منه ولا مناص •

وقد سبق لنا أن بينا أن وجود كوريا كدولة مستقلة ، كان لمدة تربو على الألفى عام ، مهمة من مهام توازن القوى فى الشرق الاقصى ، اما على صعيد تفوق دولة واحدة تتولى السيطرة على كوريا وحمايتها ، او على صعيد وجود امبرياليات متنافسة ، تلتقى على الارض الكورية ، وتقيم فيها توازنا يفتقر الى الاستقرار ولمدة قصيرة للغاية ، وكانت الصين الدولة التقليدية المسيطرة والحامية ، ولا تتعرض سيطرتها الى التحدى من وقت الى آخر ، وبدرجات متفاوتة من النجاح والفشل الا من اليابان • وحلت روسيا فى نهاية القرن التاسع عشر محل الصين كالمنافسة لليابان على السيطرة على كوريا • وعندما حلت نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت الصين واليابان اضعف من ان تؤديا هذه المهمة التاريخية بالنسبة الى كوريا، وتسلمت الزمام منهما كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى، بحيث حلت الأولى محل اليابان ، وحلت الثانية محل الصين ، ولم يعد فى وسع أى من هاتين الدولتين بأن تسمح للأخرى بالسيطرة على كوريا كلها • وتعتبر كوريا من وجهة نظر موقع اليابان التى تؤلف حمايتها مصلحة جوهرية للولايات المتحدة ، مركزا فى منتهى الاهمية ، اذ ان وقوعها فى أيد معادية ، يجعلها بمثابة خنجر يهدد سلامة ذلك الموقع

الخطير ، وهو وضع ينطبق من الناحية الأخرى على روسيا أيضا والصين بوجه خاص • وهكذا جاء تقسيم كوريا الى منطقتى نفوذ امريكية وروسية فى نهاية الحرب العالمية الثانية تعبيرا عن مصالح هاتين الدولتين المعنيتين، وتجسيدا للقوة المتوافرة لهما ، اذ ان ايا منهما لم تكن فى ذلك الحين فى وضع يمكنها من المغامرة بنشوب صراع رئيسى على السيطرة على كوريا كلها •

وقد عادت قضية السيطرة على كوريا كلها الى الظهور ، عندما تعرضت كوريا الجنوبية للهجوم من كوريا الشمالية ، بدعم وزبما بتحريض من الاتحاد السوفياتي• وبررت الولايات المتحدة تأييدها الكامل لكوريا الجنوبية بمصلحتها في الحفاظ على أمن اليابان وعلى الاستقرار الشامل فى الشرق الاقصى• ولعل هذا الاستقرار هو الذى دفع كلا من كندا وبريطانيا الى تقديم معونتهما المهمة • أما الاسهام الرمزى للدول الأخرى كاستراليا وبلجيكا وكولومبيا وفرنسا ولكسمبورج وتركيا ، فيمكن ان يفسر اما بنفس المصلحة في الاستقرار أو باعتماد هذه الدول على حسن نيات الولايات المتحدة (١) ، وينبثق تقاعس معظم الدول الاخرى عن عدم اهتمامها بالموضوع ، أو عن افتقارها الى القوة ، أو عن كلا الدافعين معا (٢) •

---

(١) مغالطة واضحة من جانب المؤلف للدفاع عن موقف فى منتهى الضعف • فقد تكون لبعض الدول الاخرى كبريطانيا وكندا واستراليا مثلا مصلحة في الحفاظ على الاستقرار في الشرق الأقصى ، كما يقول المؤلف ، ولكن ما هى مصلحة لكسمبورج او تركيا أو كولومبيا أو غيرها من هذه الدول الصغيرة التى لا شأن لها ولا مصالح فى الشرق الأقصى على الاطلاق • فمن الواضح انها اتخذت مواقفها هذه ، لانها خاضعة بصورة مباشرة او لا مباشرة للنفوذ الامريكي ، الذى فرض عليها الاسهام في الحرب الكورية • وكان حريا بالمؤلف وهو على ما هو عليه من غزارة علم ، أن يكون صريحا مع نفسه ، وأن يفسر هذه المواقف على حقيقتها •

(٢) أعتقد أن المؤلف أخطأ فى تقديره لمواقف بعض الدول من النأى عن التدخل فى الحرب الكورية • فبعض هذه الدول ، عاد فبعث بقوات الى الكونجو أو الى فلسطين أو غيرها من الأماكن الأخرى التى أرسلت اليها قوات دولية ، بالرغم من عدم وجود مصالح لها فيها • لكن العامل الصحيح فى تقاعسها عن ارسال قوات الى كوريا ، هو عدم ايمانها بصحة ذلك القرار الذى اتخذته الامم المتحدة تحت ضغط أمريكا بالتدخل فى الحرب الكورية •

(المعرب)

لكن اى تأييد من جانب هذه الدول مهما كان جزئيا اذا ما قورن بمجمل القوات العسكرية لدى الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة ، كان كافيا لدفع عدوان كوريا الشمالية ، دون تطوير الامر الى حرب رئيسية. وبعبارة اخرى ، كان فى وسع الأمن الجماعى ان يحقق نجاحا عمليا اكبر حتى فى ظل الاوضاع اللامثالية التى كانت سائدة قبل تدخل الصين الشيوعية . لكن تدخل الصين قلب طبيعة الحرب الكورية رأسا على عقب فقد كان فى الامكان قبل هذا التدخل ، تسمية الحرب الكورية بحرب الأمن الجماعى او بالعمل البوليسى ، نظرا للتفوق الهائل فى القوى العسكرية التى تواجه المعتدى . ولما جاء التدخل الصينى ، حمل الصراع طابع الحرب التقليدية التى تقف فيها قوات متساوية تقريبا لحلفين متعارضين موقف العداء . ولم يكن فى الامكان ، الا اذا وقع صراع عالمى شامل ، تحقيق النصر لجانب أو الهزيمة لجانب آخر ، كما كان فى امكان كوريا الجنوبية ان تفعل بمساعدة قوات الأمم المتحدة في البداية وان تنتصر على كوريا الشمالية . فبعد دخول دولة كبرى فى الصراع الى جانب المعتدى ، باتت جهود الأمن الجماعى وحدها ، هى القادرة على هزم المعتدين، شريطة ان تكون ضخمة ومتناسبة مع طبيعة العدوان ، أو تكون على شكل حرب شاملة ضد تلك الدولة الكبرى . ويعنى هذا بعبارة اخرى ، ان نظام الأمن الجماعى ، الذى ينظر اليه كأداة لحماية الوضع القائم بالطرق السلمية ، هو الذى يحبط الهدف المتوخى منه ، ويصبح اداة لحرب شاملة ، اذا كانت احدى الدول الكبرى هى المعتدية .

ولم تعرض الحرب الكورية نظام الأمن الجماعى على محك الاختبار الكامل ، على أساس هذه المفارقة ، وذلك لأن مصالح الدول الكبرى التى اشتركت فيها حصرت نطاق تلك الحرب فى المرحلة التى تهمنا هنا من ذلك الصراع ، فى شبه الجزيرة الكورية نفسها ، فقد تدخلت الصين الشيوعية ضد زحف قوات الأمم المتحدة فى كوريا الشمالية لنفس الاسباب التى أدت الى تدخل الولايات المتحدة ضد زحف كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية ، واعنى بها الخوف من وقوع كوريا المتحدة فى ايد معادية . ولم يعد الأمن الجماعى يتطلب بعد هذا التطور مجرد دفع العدوان مؤقتا فحسب ، وانما تطلب ايضا اقرار الأمن للمستقبل ايضا . وهو هدف لا يتحقق الا بهزم الصين الشيوعية فى حرب شاملة . وكانت اعادة السيطرة الصينية التقليدية على شبه جزيرة كوريا تتطلب ايضا ومن الناحية المقابلة ، هزم الولايات المتحدة الامريكية فى حرب شاملة . لكن كلا من الولايات المتحدة والصين لم تكونا راغبتين فى تحمل الاعباء والمخاطر

التى يتطلبها مثل هذا الاجراء • وهكذا ارتضت الدولتان، وللوقت الحاضر على الاقل ، الاستمرار المؤقت للتجـزئة الكورية ، بالرغم مما فى هذه التجزئة من شذوذ وافتقار الى الاسـتقرار ، وان تكون هنـاك منطقتان للنفوذ تعكسان توازن القوى فى الشرق الاقصى •

لكن الهدف النهائى لجميع الدول المعنية وهى كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والصين والاتحاد السوفياتى ، والولايات المتحدة ، هو توحيد الارض الكورية• ولما كانت الصين والاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة، لا تريد تحقيق هذا الهدف بقوة السلاح ، فقد تحتم عليها ان تلجأ الى سبيل المفاوضات الدبلوماتية• وعلى هذه الدول لتحقق النجاح لمفاوضاتها ان تهدف الى اخراج كوريا من منطقة الصراع على السلطان ، عن طريق تحييدها فى ظل حكومة ، لا علاقة لها بالحكومتين الحربيتين الراهنتين فى كل من الكوريتين الشـمالية والجنـوبية • وبينما لا تستطيع الولايات المتحدة قبول وقوع الحكومة الكورية الوحدوية تحت سيطرة الشيوعيين الروس أو الصينيين ، لا يستطيع الاتحاد السوفياتى أو الصين الشيوعية قبول حكومة لجميع كوريا تدين بوجودها للعون الامريكى (١) •

وهنـا تصطدم مصلحة كوريا الجنوبية مباشرة بمصـالح الولايات المتحدة والأمم المتحدة ، معارضة بذلك فرضية أخرى من الفرضيات التى وجدنا ان نجاح نظامالامن الجماعى يعتمد عليها • فكوريا الجنوبية تريد وحدة الارض الكورية كلها تحت سيطرتها ، وهو عين ما كانت تهدف اليه كوريا الشمالية عندما بدأت هجومها فى عام ١٩٥٠ • ومن هنا لا بد وان يختلف مفهوم كوريا الجنوبية عن اجراءات الأمن الجماعى التى يجب ان تتخذ عن مفهوم كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة • وتظهر كوريا الجنوبية رغبة منها فى توحيد البلاد وازالة خطر كوريا الشمالية الى الابد ، استعدادها لاحتمال كل ما فى الحرب الشاملة ضد الصين الشيوعية من اعباء ومخاطر ، فى حين لا تظهر الولايات المتحدة ، والأمم المتحدة مثل هذا

---

(١) اعتقد ان فى الصورة التى يعطيها المؤلف هنا خروجا كبيرا على الموضوعية ، فهو يريد أن يظهر ان كوريا الشمالية واقعة تحت سيطرة الصين الشعبية او الاتحاد السوفياتى وان كوريا الجنوبية تعتمد مجرد اعتماد على عون امريكا ومساعداتها ، دون وجود أية سيطرة أو نفوذ • لكن هذه الصورة خاطئة تماما كما يثبت الواقع • فلقد كانت كوريا الجنوبية وما زالت تحت السيطرة الامريكية نظرا لوجود القوات الامريكية فى أراضيها، كما ان نفوذ هذه القوات على الجهاز الحاكم واضح وبين لا يحتاج الى مناقشة •

(المعرب)

الاستعداد (١) • وهكذا مع اختلاف المسهمين الرئيسيين فى اجراءات الامن الجماعى ، مثل هذا الاختلاف الاساسى فى الرأى بالنسبة الى هذه الاجراءات ، لا بد وان يصبح العمل الجماعى شديد الخطورة ، بل وان يغدو مستحيلا ، اذا ما تحقق الحد الادنى من الاهداف التى يتفق عليها هذا الفريقان •

وعلى هذا تكون ألغاز الحرب الكورية وتناقضاتها على هذا الصعيد ، كما فى غيره من الصعدان التى تولينا بحثها من قبل على اساس انها اعمال تتعلق بالأمن الجماعى ، هى النتيجة الحتمية للتناقضات الكامنة فى فكرة الامن الجماعى نفسها وهى التناقضات التى تظهر عمليا فى ظل الأوضاع السياسية للعالم المعاصر •

٢ ـ قوة بوليسية دولية

تمضى فكرة القوة البوليسية الدولية خطوة ابعد الى الامام من فكرة الأمن الجماعى ، من حيث ان مواجهة القوة الجماعية للمنتهك الفعلى أو المحتمل للقانون الدولى ، لا تظل تحت سيطرة الدول فرادى • فالقوة البوليسية الدولية ستعمل تحت قيادة وكالة دولية ، هى التى تقرر زمان استخدامها ومكانه • ولم يسبق لأية قوة من هذا النوع ان عملت بصورة دائمة حتى الآن ، كجهاز دولى • لكن المادة الثانية والاربعين من ميثاق الامم المتحدة تفرض على الدول الاعضاء خلق قوة بوليس دولية فى شكل قوة مسلحة تابعة للأمم المتحدة • لكن المنظمة العالمية لم تحقق حتى الآن أى تقدم فى هذا المجال وفى اداء هذا الالتزام •

وقد انبثقت الآمال التى ظلت معلقة على قوة البوليس الدولية فى الحفاظ على السلام ، منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى ، من تشبيهها بالمهام التى تؤديها الشرطة العادية فى الحفاظ على السلام فى المجتمعات الداخلية • لكن هذا التشبيه خاطىء ومضلل نتيجة ثلاثة عوامل •

فالمجتمعات الداخلية تتألف من ملايين الأعضاء الذين لا يشترك منهم فى خرق القانون فى أى وقت من الاوقات اكثر من نفر قليل • ويكون

(١) أعتقد أن المؤلف مخطىء هنا كل الخطأ ، فى تقديره • فليس فى وسع كوريا الجنوبية من ناحية الطاقات والقدرات العسكرية أن تقف ندا بأى حال من الاحوال للصين الشعبية ، ولا ريب فى أن مثل هذا التفكير ان صح وجوده لدى المسئولين فى كوريا الجنوبية ، سخف ما بعده سخف • ولو لم تكن كوريا قد تحولت الى مسرح للحرب الباردة ، لما كان هناك ما يسمى بكوريا الجنوبية منذ أمد بعيد • (المعرب)

انتشار السلطان بين اعضاء هذه المجتمعات بالغا حدوده القصوى نظرا لوجود اعضاء اقوياء للغاية وآخرين ضعفاء للغـاية فيه • ولكن القـوة المشتركة للمواطنين المتمسكين بمراعاة القانون واحترامه ، تكون عادة اكبر بكثير من أى تجميع لقوى المنتهكين لحرمة القوانين ، ولا تجد الشرطة التى تمثل الجهاز المنظم للاغلبية المحترمة للقانون نفسها فى حاجة الى تجاوز بعض الحدود الصغيرة نسبيا لتمكينها من مواجهة أى تهديد متوقع للقانون والنظام •

ولكن الوضع الدولى يختلف كل الاختلاف فى هذه النواحى الثلاث عن الاوضاع المحلية • فالمجتمع الدولى يتألف من عدد محدود نسبيا من الاعضاء لا يتجاوز ثمانين دولة مستقلة ذات سـيادة (١) • وتضم هذه القائمة بعض العمالقة كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، كما تضم بعض الاقزام كلوكسمبورج ونيكاراجوا • ولعل ما هو أهم من هذا ان قوة أى من العمالقة تؤلف شطرا مهما للغـاية من مجمـوع قوة الاسرة الدولية كلها • ففي وسع أى من العملاقين بالاشتراك مع دولة أو دولتين من دول الدرجة الثانية ومجموعة من الدول الصغيرة ان يفوق فى قوته قوة بقية الدول مجتمعة • وبالنظر الى احتمال وجود مثل هذه المعارضة القوية ، تتبين الحاجة الماسة الى وجـود قوة بوليسية دوليـة ذات قوة هائلة ، لتتمكن من اخماد أى انتهاك للقانون والنظام الدولى دون تحويل العمل البوليسى الى حرب واسعة النطاق • وقد يصح هذا القول ايضا ، ولكن على نطاق اصغر ، اذا تمكن الاتفاق العام على نزع السلاح من خفض القوات المسلحة للدول فرادى خفضا جذريا ، فعلى القوة البوليسية ايضا ان تؤلف قوة مضادة ذات تفوق طاغ ، للروح العسـكرية والتـدريب والطاقة الصناعية والمزايا السوقية ، أو لطاقات السلطان المحتملة للدول الكبرى ، لانها طاقات قد تتحول الى قوة عسكرية واقعة فى حالة نشوب الحرب •

وهنا يجوز لنا ان نتساءل •• عن الطريقة التي يمكن ان تتألف فيها هذه القوة البولسية الدولية فى ظل الافتراض الذى لا يعدو الحدود التكهنية والذى يقول بأن الدول تكون راغبـة فى التخلى عن ادواتها فى

---

(١) بلغ عدد الدول المشتركة فى الأمم المتحدة ١١٤ دولة يمكن أن ينضم اليها عما قريب دولتان أخريان هما مالاوى وزامبيا • وهناك عدد آخر من الدول المستقلة ذات السيادة ليست عضوا بعد فى المنظمة الدولية كالصين الشعبية والكوريتين الشمالية والجنوبية والفيتمنه والفيتنام الجنوبية •

(المعرب)

حماية مصالحها والترويج لها ، الى مثل هذه القوة • وهنا ايضا •• يتبين لنا ان طبيعة المجتمع الدولى على النحو الذى هو فيه الآن ، لا تسمح بايجاد رد مرض على هذا السؤال •

فقوة الشرطة تتألف فى المجتمعات الداخليـة بصـورة طبيعية من اعضاء يرتبطون ارتباطا كاملا بالنظام والقانون القائمين • ولكن لنفرض أن بين هؤلاء الأعضاء عددا يعارض النظام والقانون القائمين ، وان هذا العدد يتناسب مع ذلك الشطر من السـكان الذى يعارضهما ، لكن هذا العدد سيكون حتما صغيرا للغاية بحيث يكون اتفه من ان يذكر ، واكثر عجزا من التأثير على القوة الضاربة للشرطة الداخلية • ومن الضرورى ان تتألف القوة البوليسية الدولية من اعداد متساوية أو نسبية من مواطنى مختلف الدول • لكن هذه الدول منقسمة كما سبق لنا أن رأينا دائما بين حماة الوضع القائم الراهن وبين خصومه ، أى بين حماة القانون والنظام القائمين وخصومهما • ولا يمكن لمواطنى هذه الدول ، كاعضاء فى قوة الشرطة الدولية الا ان يشتركوا مع بلادهم فى ايثاراتها القومية فى هذا الصدد • فهل يتوقع منهم ان يحاربوا ضـد بلادهم ، دفاعا عن أوضاع قائمة ، يتحتم عليهم كمواطنين فى تلك البلاد معارضتها ؟ واذا ما أخذنا بعين الاعتبار القوة النسبية ، للولاءات القومية والدولية فى العالم المعاصر، فى حالة تصادم هذه البلاد ، فليس فى وسعنا ان نتجاهل قوة الجذب عند الولاءات القومية لاعضاء القوة البوليسـية الدولية ، مما يؤدى الى انحلال تلك القوة حتى قبل ان تجتمع لمواجهة أى تحد للقانون والنظام القائمين •

ولا ريب فى ان اعتبارات من هذا الطراز هى التى ادت الى الخلاف فى الرأى بين اعضاء لجنة الاركان العسكرية التابعة للأمم المتحدة التى عهد اليها مجلس الأمن بمهمة وضع الخطط اللازمة لانشاء القوة المسلحة التابعة للمنظمة الدولية وجعلت من المستحيل بالنسبة اليهم الاتفاق على طريقة تشكيل هذه القوة • ولا ريب ايضا فى ان فشل هذه اللجنة العسكرية يجب ان يعزى مباشرة الى هذا الوضع السياسى ـ العسكرى والى الصراع السياسى القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى • وقد تمثل الصراع بين الوضع القائم والامبريالية هنا على صعيد النسبة التى يجب أن تتبع فى تأليف القوة العسكرية للأمم المتحدة • وقد حاولت الولايات المتحدة تعزيز قوى الوضع القائم فى القوة المسلحة للأمم المتحـدة ، عن طريق الدعوة الى تاليفها من وحدات تتناسب عدديا مع القـوة المسلحة للدول الاعضاء • أما الاتحاد السوفياتى مدفوعا بتصميمه على اضعاف قوى الوضع القائم ، واضعاف تفوق الولايات المتحدة فى هذه الاسلحة

التى يعتبرها خطرة عليه ، فقد انبرى يدافع عن مبدأ المساواة فى اسهام الدول الاعضاء فى القوة المسلحة للأمم المتحدة ، دون أى اعتبار لنسبة قوات هذه الدول المشتركة الى بعضها البعض (١) .

ولهذا فليس من المتوقع فى ظل الاوضاع السياسية الراهنة تشكيل قوة بوليسية دولية من الطراز الذى تصورته المادة الثالثة والاربعون من ميثاق الأمم المتحدة على الاطلاق . ولكن لو قدر لمحاولات تشكيل هذه القوة النجاح ، فان أحد أمرين لابد وأن يحدث ، فاما أن تفشل القوة الدولية نتيجة تمزقها بفعل الولاءات القومية واما ان تكون عاملا فى حرب عامة ، يكون الوضع القائم الراهن هو سببها .

فوجود قوة بوليسية دولية فى مجتمع من الدول المستقلة ذات السيادة ، تناقض صريح فى التعاريف . وسنعود الى مواجهة هذه المشكلة ثانية عندما نبحث المحتوى الاوسع للدولة العالمية . ولا بد لحل مشكلة القوة البوليسية الدولية ان وجد لها حل على الاطلاق ضمن اطار المجتمع الدولى ، الذى يفرض الولاء العلمانى النهائى على جميع اعضائه ، والذى أنمى مفهوما من العدالة ، أصبحت الدول التى تؤلفه فرادى راغبة فى اختباره من أن يكون هذا الحل على صعيد شرعية مطالب هذه الدول الفردية .

---

(١) وثيقه الامم المتحدة رقم S/336, S/P.V. 138,139.

- ٢٥ -
التسوية القضائية

....

١ ـ طبيعة العمل القضائى

يؤدى وجود الصراعات بين الدول الى استحالة تحقيق السلام الدولى عن طريق نزع السلاح والأمن الجماعى وقوة الشرطة الدولية • فالدولة (أ) تريد شيئا من الدولة (ب) • وهذه لا ترغب فى اعطائه لها وكثيرا ما يترتب على ذلك نشوء نزاع مسلح بين (أ) و (ب) • ولو وجدت هناك طريقة يقبلها الفريقان لتسويه ذلك النزاع بصورة سلمية ، فان الحرب تغدو شيئا لا ضرورة له كالحكم الوحيد في الصراعات بين الدول • وهنا لا بد وان نجد انفسنا ميالين الى تشبيه النزاع الدولى بالمجتمعات الداخلية •

ففى المجتمعات البدائية يميل الافراد دائما الى تسوية مطالبهم المتعارضة ، عن طريق القتال • وهم يمتنعون عن الوصول الى حل عن طريق الوسائل العنيفة ، عندما يجدون ان شكواهم للحصول على قرار سلطوى من قضاة لا متحيزين تمثل البديل عن اللجوء الى السلاح • ومن الواضح ان فى مكنتنا الاستنتاج بأن فى الامكان اذا وجد القضاة اللامتحيزون الذين يصدرون قرارات سلطوية فى النزاعات الدولية فان سببا رئيسيا من اسباب الحروب لا بد وان يزول •

ولا ريب فى ان هذه هي النتيجة التى توصل اليها عدد من الانسانيين والسياسيين بصورة متكررة ومتزايدة منذ أواسط القرن التاسع عشر • فمنذ نهاية ذلك القرن وجدت الحركة التى اسميت « بحركة التحكيم » والتى كانت نزعتها الأولى متجهة الى التسوية الالزامية للمنازعات الدولية عن طريق المحاكم الدولية ، تأييدا واسعا ومهما وعطفا حماسيا شديدا • وكان لهذه الحركة تأثير جماهيرى يمكن ان يضاهى بالحركات الجماهيرية اللاحقة التى ركزت آمالها على عصبة الأمم والأمم المتحدة والدولة العالمية وقد تابعنا حتى الآن تاريخ المحاولات الفاشلة لاقامة صلاحيات الزامية للمحاكم الدولية لتسوية الخلافات الدولية التى قد تؤدى الى الحروب تسوية سلمية • ويتحتم علينا الآن ان نبحث فى أسباب فشل معظم الدول

ولا سيما الكبرى منها فى قبول الصلاحيات الالزامية للمحاكم الدولية على أى حال يجب ألا تعزى مسئولية الفشل فى هذا الصدد الى بلادة الساسة أو الدول أو قسوتهم ، بل الى طبيعة السياسات الدولية والمجتمعات التى تعمل هذه السياسات ضمن اطارها ·

ويتمثل الخطأ فى التشبيه بين التأثير المهدىء للمحاكم الداخلية والتأثير المماثل المتوقع للمحاكم الدولية فى ثلاث نقاط ·

فالمحاكم تفصل فى المنازعات العادية على أساس القانون كما هو ، اذ أن هذا القانون يؤمن القاعدة المشتركة التى يلتقى عليها الادعاء والدفاع· فكلا الفريقين يدعى أن القانون يؤيد وجهة نظره ، وأنه يقف الى جانبه ، ولذا فهما يطلبان الى المحكمة أن تفصل فى القضية على ذلك الأساس · وهكذا تتعلق الخلافات التى يطلب الى المحاكم الفصل فيها ، هذا اذا استبعدنا جانب الحقيقة ، بتأثير القانون الذى يختلف الادعاء والدفاع فى تأثيره على مطالبهما المتقابلة ·

هذه هى القضية الأساسية التى يتحتم على المحاكم من داخلية ودولية معالجتها وهذه هى طبيعة جميع القضايا التى عالجتها المحاكم الدولية بالفعل تقريبا ، لكن هذه ليست المشاكل التى تجعل دولة تقف موقف الصراع المميت من دولة أخرى ، وتحملها على التعرض الى أخطار الحرب · فالشىء المهم فى هذه النزاعات الدولية التى تصح تسميتها « بالسياسية » والتى أدت الى جميع الحروب الكبرى ، ليس ما يقوله القانون ، بل ما كان من الواجب عليه أن يقوله · وليست القضية هنا تفسير القانون القائم الذى يعترف الفريقان بشرعيته ، فى موضوع القضية المطروحة على الأقل ، بل شرعية القانون القائم فى وجه المطالبة بتغييره ·

وفى وسعنا أن نستشهد هنا بعدد من الأمثلة الحديثة · فكل انسان يعرف ما كان عليه الوضع القانونى بالنسبة الى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٣٨ ، ولم يكن أحد يشك فى عام ١٩٣٩ فى رأى القانون الدولى فى وضع دانزيج والحدود الالمانية البولندية · وليس ثمة من يختلف اليوم فى موضوع قواعد القانون الدولى بالنسبة الى حقوق الاتحاد السوفياتى وتركيا فى مضائق الدردنيل والتزاماتهما تجاهها · فالقضية التى أثيرت فى جميع هذه المنازعات والتى هددت بخطر الحرب لم تكن قضية تطبيق القانون الدولى أو تفسيره ، بل شرعية النظام القانونى القائم وتبرير المطالبة بتغييره فألمانيا لم تكن تعارض بالنسبة الى تشيكوسلوفاكيا ودانزيج فى بولنده ، كما لا يعارض الاتحاد السوفياتى بالنسبة الى مضائق الدردنيل أى تفسير

معين للقانون الدولى بصدد هذه القضايا وانما عارضا ويعارضان فى النظام القانونى القائم بالنسبة الى هذه القضايا • وكل ما أرادته المانيا ويريده الاتحاد السوفياتى اليوم هو الاستعاضة عن النظام القانونى القديم بنظام جديد • وكان هذا الطلب هو الذى عارضته فرنسا وبريطانيا العظمى بالنسبة الى ألمانيا • ولا ريب فى أن التعارض بين المطالبة بنظام قانونى جديد وبين الدفاع عن النظام القديم هو الذى أدى الى الحرب العالمية الثانية • ولا ريب أيضا فى أن المطالبة نفسها من جانب الاتحاد السوفياتى والمعارضة من الدول الغربية هى التى تسمم الجو الدولى اليوم ، وتحمل أخطار الحرب فى طياتها •

ومثل هذا التعارض بين النظام القانونى القائم وبين المطالبة بتغييره ، يعتبر على الصعيد السياسى ظاهرة أخرى للعداء المتأصل بين الوضع القائم والامبريالية • فكل توزيع معين للسلطان ، اذا ما اكتسب درجة من درجات الاستقرار ، يتخذ شكل النظام القانونى . ومثل هذا النظام القانونى لا يؤمن للوضع القائم الجديد الصورة المذهبية التى يتنكر بها أو المبررات الخلقية فحسب ، بل ويحيطه أيضا بأسوار من الضمانات القانونية يؤدى انتهاكها الى مبادرة أجهزة التنفيذ القانونية الى العمل • وتكون مهمة المحاكم فى هذه الحالة وضع اجراءات التنفيذ القانونية موضع التنفيذ عن طريق تقرير ما اذا كانت القضية المعروضة تبرر مثل هذا الاجراء طبقا لقواعد القانون القائمة • وهكذا يكون كل نظام قانونى قائم بحكم الضرورة حليفا للوضع القائم ، ولا يمكن للمحاكم أن تتقاعس عن أداء دور الحامى لهذا الوضع • ولا يقل انطباق هذا الوضع على المجال الدولى عنه فى المجال الداخلى •

وعندما تتناول القضية موضوع فصل فى الحقوق أو توفيق فى المصالح ضمن الاطار المقبول عامة للوضع القائم، فان المحاكم ستتخذ قرارها لمصلحة الادعاء أو المدعى عليه ، طبقا لظروف هذه القضية فعندما تتعلق القضية بموضوع الحفاظ على وضع قائم أو احداث تبدل جوهرى فيه فان قرار المحاكم يكون معروفا حتى قبل أن يثار أى سؤال بصدد القضية ، اذ عليها أن تتخذ قرارها لمصلحة الوضع القائم الراهن ، وبرفض أى طلب لتغييره • ولم يكن فى وسع المحاكم الفرنسية فى عام ١٧٩٠ أن تقضى بالغاء الملكية الاقطاعية وأن تحول فرنسا الى جمهورية للطبقة الوسطى ، تماما كما لم يكن فى وسع أية محكمة دولية فى عام ١٨٠٠ أن تضفى الصفة الشرعية على سيطرة نابليون على القارة الأوربية • وليس ثمة من

يستطيع الشك فى أى من العسكريين فى أنه لو أحيل النزاع بين ألمانيا [illegible]
وتشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٣٨ أو النزاع بين الألمان [illegible] فى عام
١٩٣٩ أو النزاع بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية فى عام ١٩٥٠ [illegible]
أية محكمة دولية ، فان قرار هذه المحكمة كان لابد وأن يكون [illegible]
فى القضيتين الأوليين وضد كوريا الشمالية فى القضية [illegible]
كان الوضع القائم يحمل المظهر القانونى دائما [illegible]
القائمة لابد وأن تؤيد الأوضاع القائمة ، لأن المحاكم لا تستطيع أن [illegible]
الا بموجب هذه القوانين فى القضايا التى تعرض عليها [illegible]

وقد ألفت دول الوضع القائم المطالبة بتطبيق القانون الدولى ، والرجوع الى المحاكم الدولية فى جميع الأزمات التى [illegible] موضوع تقرير الحقوق وتكييف المصالح ضمن اطار الوضع القائم [illegible] وجود الوضع القائم نفسه . فالقانون الدولى والمحاكم الدولية [illegible] طبيعيان لهذه الدول . أما الدول الامبريالية فتعارض [illegible] القائمة الراهنة ، والنظام القانونى الذى يحيط بها ، [illegible] فى احالة أى نزاع الى محكمة دولية لاستصدار قرار سلطوى [illegible] فالمحكمة الدولية لا تستطيع تلبية مطالبها [illegible] تعتمد عليه سلطتها .

٢ ــ طبيعة النزاعات الدولية : التوتر والخلافات

ولا تكتفى الدول العازمة على تغيير الأوضاع القائمة بعدم احالة [illegible] نزاعاتها الى المحاكم الدولية فحسب ، وانما لا تقوم عادة أيضا بصياغة مطالبها فى تعابير قانونية وهى التعابير الوحيدة التى تقبلها هذه المحاكم من ناحية الشكل . فلم تكن القضية بين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا فى [illegible] سبتمبر عام ١٩٣٨ ، نزاعا فى الواقع بينهما على سيادة منطقة السوديت [illegible] وانما كانت فى الواقع نزاعا سياسيا وعسكريا للسيطرة على أوروبا الوسطى [illegible] ولم يكن الخلاف على منطقة السوديت الا مظهرا واحدا من مجموعة مظاهر لهذا النزاع ، تمثل أهمها فى الخلاف مع النمسا الذى وصل ذروته [illegible] ضمها الى أراضى الرايخ فى مارس عام ١٩٣٨ ، والخلاف مع تشيكوسلوفاكيا فى مارس عام ١٩٣٩ ، وهو الخلاف الذى أدى الى فرض الحماية الألمانية على تلك البلاد .

وكان السبب الوحيد الذى يكمن وراء جميع هذه المظاهر [illegible]

لا تقوم قواعده فى الامتيازات الاقليمية والتعديلات القانونية ضمن اطار الوضع القائم المعترف به ، وانما تقوم فى بقاء هذا الوضع نفسه ، وفى بقاء التوزع الشامل والقائم للقوى والسلطان ، وفى السيطرة الكلية أو عدمها على أوربا الوسطى بكاملها • ويمكن صياغة الخلافات التى تمثل ظـواهر للصراع على السلطان فى تعابير قانونية تتجسد فى مطالب ، ومطـالب مقابلة ، وانكار ونفى ، اما أن تقبلها المحاكم القانونية على صورتها هـذه أو ترفضها • أما السبب الكامن وراء هذه المظاهر فيعجز عن صياغة نفسه فى تعابير قانونية ، وذلك لأن النظام القانونى المعرض للخطر من جـراء المطالبة بتبديله ، لا يحمل أية مفاهيم قانونية يستطيع التعبير بها عن تلك المطالبة ، كما لا يجد أى علاج قانونى لتلبيته •

ويقوم فى صميم الخلافات التى تحمل خطر الحرب ، توتر بين الرغبة، فى الحفاظ على التوزيع الراهن للسلطان وبين الرغبـة فى الاطاحة به • ولا يكون التعبير عن هذه الرغبات المتعارضة لأسباب سبق لنا أن شرحناها، على صعيد السلطان نفسه وهو صعيدها الحقيقى ، وانمـا يكون متسترا وراء تعابير خلقية أو قانونية•فممثلو الدول عندما يعربون عن هذه الرغبات يتحدثون عن مبادىء الأخلاق والاستنادات القانونية ، بينما يكون الهدف الحقيقى لأحاديثهم • التعبير عن تصارعات السلطان • وانى لأرى أن نشير الى صراعات السلطان التى لم تتخذ صيغة محددة بعد « بالتوترات » وان أسمى الصراعات التى اتخذت الصيغة القانونية الواضحة اسم «الخلافات»• ولا ريب فى أن مناقشة العلاقات النموذجية بين التوترات والخلافات ، ستوضح ما تستطيع المحاكم الدولية أداءه للحفاظ على السلام الدولى • وفى وسعنا أن نميز ثلاثا من هذه العلاقات النموذجية •

(أ) ـ الخلافات الصافية

قد لا يكون ثمة توتر بين دولتين على الاطلاق أحيانا ، ولكن يكون بينهما خلافات • أو قد يحدث أن يكون بينهما توتر ، ولكن الخلاف الذى ينشأ بينهما يكون مبتوت الصلة تماما بذلك التوتر • وفى مثل هذه الحالة يمكن لنا أن نتحدث عن « الخلافات الصافية » •

فلنفترض ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى قد اختلفا فى موضوع سعر التبادل بين الدولار الأمريكى والروبل الروسى بالنسبة الى الموظفين الدبلوماتيين للبلدين • فبالرغم من وجود توتر بين الدولتين ، فان مثل هذا الخلاف ، قد يحال من جانب الفريقين المختلفين الى محكمة دولية

لاتخاذ قرار سلطوى فاصل فيه • ويتضح من هذا ان الخلافات الصافية صالحة للفصل القضائى •

(ب) ـ خلافات تحمل جوهر التوتر

ولكن قد تكون ثمة علاقة بين التوتر والخلاف • ويمكن لهذه العلاقة أن تكون على شكلين مختلفين • فقد تكون مادة الخلاف مشابهة لجزء من مادة التوتر وموضوعة • وفى الامكان مقارنة التوتر بجبل من الجليد ، يغوص الجزء الأكبر منه فى الماء ، بينما تظهر هامته على سطح البحر • وفى هذه الحالة قد يكون فى وسعنا تحديد ذلك الجزء من التوتر بعبارات قانونية لنجعل منه موضوعا لخلاف • ونحن نطلق على هذا الطراز اسم « الخلافات التى تحمل جوهر التوتر » •

فتوزيع السلطان والقوى فى أوربا هو أحد القضايا الرئيسية التى تخلق التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى • وقد حاول اتفاق بوتسدام (١) كوثيقة قانونية تسوية نواحى القضية المتعلقة باحتلال الحلفاء لألمانيا وادارتها • وعلى هذا تكون مادة هذا الاتفاق ، مرتبطة بجزء من القضية التى تؤلف مادة التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى • ولا ريب فى أن أى خلاف على تفسير اتفاق بوتسدام ، يترك أثرا مباشرا على علاقات السلطان الشاملة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى فأى تفسير للاتفاق فى صالح احدى الدولتين لابد وأن يضيف شيئا من القوة والسلطان الى جانب هذه الدولة ، وينتزع شيئا منهما من جانب الدولة الأخرى ، طالما ان هذه القضية ، هى احدى القضايا الرئيسية التى يدور الصراع على السلطان بين الدولتين بصددها •

فالرضا مسبقا بقرار سلطوى يصدر عن محكمة دولية فى موضوع مثل هذا الخلاف ، مهما كان شكل هذا القرار ، يكون بمثابة التخلى عن الاشراف على نتيجة الصراع على السلطان نفسه • ولم يكن ثمة دولة

---

(١) عقد مؤتمر بوتسدام الذى أقر هذا الاتفاق فى عام ١٩٤٥ فى مدينة بوتسدام الالمانية باشتراك ترومان وستالين وتشرشل • وقد نص الاتفاق على احالة السلطة الرئيسية فى المانيا من سلطات الاحتلال الامريكية والروسية والبريطانية والفرنسية الى مجلس رباعى للاشراف • ووضح القرار أيضا قواعد ازالة الصبغة النازية عن المانيا ، وازالة الصبغة العسكرية عنها وتحويلها الى الديمقراطية • ووجه الاتفاق بموافقة الصين انذارا نهائيا بالاستسلام الى اليابان •

(المعرب)

واحدة ، ولا سيما من تلك التى تعارض فى الوضع القائم ، على استعداد للمضى الى هذا الحد • اذ لما كانت المحكمة القانونية لا تستطيع الا أن تجعل من نفسها المدافع عن الوضع القائم المحدد بتعابير قانونية ، فان قرار هذه المحكمة لابد وأن يكون مؤيدا لكل تفسير للوثيقة القانونية يكون فى صالح الوضع القائم • وقد تحقق المحكمة فى مثل هذه الحالة النجاح فى حل الخلاف ، ولكنها تفشل حتما فى حل موضوع التوتر • فتفسير الوثيقة القانونية كاتفاق بوتسدام مثلا يكون بالنسبة الى التوتر مجرد مرحلة فى الصراع ، الذى لا تمثل قضيته فى تفسير القانون بل فى عدالة وجوده •

ولا يمكن للمحكمة التى تكون ثمرة القانون واللسان الناطق باسمه ان تقرر القضية الواقعية فى أى خلاف ، اذا كانت مادته الجوهرية ، هى المادة الاساسية فى التوتر ايضا • فالمحكمة هى فى الواقع • والى حد ما طرف فى الخلاف • اذ لما كانت المحكمة مرتبطة بالوضع القائم وبالقانون الذى يمثله ، فانها تكون فى وضع لا يمكنها من السمو فى قرارها على الصراع الذى يقوم بين الدفاع عن الوضع القائم والمطالبة بتغييره • وهى فى هذه الحالة عاجزة عن تسويته ، اذ لا يمكن لها الا ان تتحيز • وفى تظاهرها بعدم التحيز فى تسوية القضية الفعلية ، تجد المحكمة نفسها مضطرة الى اتخاذ قرارها الى جانب الناحية الظاهرة من القضية وفى صالح الوضع القائم • ويقوم فى هذا العجز من جانب المحكمة عن الارتفاع على القيود التى تحدد جذورها واعمالها ، السبب الفعلى فى عجزها ، عن الفصل بين المزايا الفعلية للوضع القائم ، وبين مزايا التوزيع الجديد للقوى والسلطان •

(ج) الخلافات التى تمثل التوتر

لعل الطراز الثانى من الخلافات الذى يتصل بالتوتر ، هو اكثر ما يهمنا من ابحاث فى هذا الصدد • ونحن نطلق على هذا الطراز اسم « الخلافات التى تمثل التوتر » • فهى تشبه فى ظاهرها الخلافات الصافية ، وذلك لان هذه الخلافات الصافية تتحول فى الواقع غالبا الى خلافات تمثل التوتر ، والعكس بالعكس • وليس لمادة هذه الخلافات آية علاقة ومن أى نوع بمادة التوتر • فالعلاقة بين التوتر والخلافات لا تكون الا فى حدود العمل الرمزى والتمثيلى ليس الا •

وأرى ان نعود هنا ايضا الى مثل الخلاف الذى قد ينشأ بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفياتي فى موضوع سعر التبادل بين الدولار

والروبل بالنسبة الى موظفى الدولتين الدبلوماتيين • ولقد سبق لنا ان بينا أن مثل هذا الخلاف قد يكون مبتوت الصلة تماما بالتوتر القائم بين الدولتين • ولكنهما ، وهما تشتبكان فى صراع على التوزيع العام للسلطان والقوى ، قد تهتبلان فرصة هذا الخلاف ، وتجعلان منه قضية محـدودة تختبران فيها قوتيهما •

وقد سبق أن بينا الأسباب الخلقية والمذهبية التى تحول بين هاتين الدولتين وبين صياغة القضـية الجوهرية التى تفصلهما عن بعضهما وهى قضية التوزيع الشامل للسلطان والقوى فى العالم ، صياغة معقولة على شكل مطالب ومطالب مضادة . فهذه القضـية على حـد تعبير علم النفس المعروف « مكبوتة » • وفى وسع التوتر ان ينقل صورته المضطربة بصدد الأسس التى لم تسو فى العلاقات بين البلدين ، الى كل خلاف قد ينشأ بينهما مهما كان شكله ، ومهما كان مفتقرا الى الاهمية • وعندما يحدث هذا ، يحل الخـلاف محل التوتر فى العـلاقات بين الدولتين ، وسرعـان ما يتسم هذا الخلاف بكل ما يتصف به التوتر بين البلدين فى السلم ، وما يتحول اليه من عمل فى اوقات الحـرب ، من عنف فى المشـاعر ، وخشونة لا هوادة فيها فى التنافس على السلطان •

وما تعجـز الدول عن فعله فى اوقات السلم بالنسـبة الى التوتر ، تسارع الى عمله عندما يقوم الخلاف ، اذ يتحول هذا الى محك للاختبار ، تجسد فيه المطالب والمطالب المتبادلة مراكز السلطان والقوة عند هـذه الدول• وتستبعد التنازلات والتساهلات كل الاستبعاد ، وذلك لان تراجع المدعى ولو عن عشر معشار موضوع الخلاف ، يحسر النقـاب عن ضعف نسبى فى قوته ومراكز سلطانه كلها • وليس من المعقول ان يخسر الجانب الثانى كل شىء ، اذ ان خسارة موضوع الخلاف تعـادل بصـورة رمزية خسارة معركة حاسمة فى الحرب الفعلية ، وتعنى الهزيمة فى الصراع الكلى الشامل على السلطان ، طالما ان هذا الصراع قد اقحم على مستوى الخلاف الراهن • وهكذا نجد ان كل دولة تناضل فى قضية اجرائية بسيطة ، أو فى موضوع يتعلق بالهيبة والمكانة ، بمنتهى العنف والشدة ، وكأن وجودها القومى كله ، يعتمد على هذه القضية أو ذلك الموضوع • وليس ثمة من شك فى ان هذا الوجود القومى ، يصبح معرضا للخطر من الناحية الرمزية •

•• ولعل العظمة لا تمثل ••

فى ان تثور دون حجة قوية ••

ولكنها تمثل فى ان تثير من الحبة قبة
اذا تعرض الشرف للخطر » (١) •

وعندما يصبح الخلاف ذا علاقة تمثيلية على هذا النحو بالتوتر ، تغدو التسوية للخلاف نفسه مستحيلة تماما • وينطبق هذا القول على المفاوضات الدبلوماتية التى لا بد وان تتخذ فى سيرها ، طريقة التفاهم بالأخذ والعطاء • وينطبق هذا القول أيضا ولعين السبب على التسويات التى تتم بالقرارات القضائية السلطوية • ولا ريب فى ان ما قيل فى هذا الصدد عن الخلافات التى تحتمل جوهر التوتر ، ينطبق على هذه الفئة من الخلافات ايضا . فالدول المعنية تنظر الى الخلافات التى تمثل التوتر وكأنها التوتر نفسه • ولا ريب فى أن تقويم القرارات القضائية التى تفصل فى هذه الخلافات ، يكون على صعيد ما تتركه من اثر على التوتر نفسه • ولا ينتظر من أية دولة ولا سيما اذا كانت من الدول المعارضة للوضع القائم ، ان تغامر للاسباب التى شرحناها سابقا فى عرض مثل هذه الخلافات ، على أية محكمة لاتخاذ قرار سلطوى فاصل فيها ، لأن مثل هذا العرض يكون بمثابة احالة التوتر نفسه الى قرار السلطة القضائية •

٣ ـ حدود العمل القضائى

نصل من كل هذا الى الاستنتاج بأن الخلافات السياسية ، وهى الخلافات التى تتعلق بالتوتر ، والتى تصيب بتأثيرها التوزع الشامل للقوى والسلطان ، لا يمكن أن نسوى بالطرق القضائية • وليس ثمة من شك فى أن السلوك الفعلى للدول يقيم الدليل على صحة هذه النتيجة التى توصلنا اليها عن طريق التحليل • وقد سبق لنا أن بينا ما تبديه الدول من حرص عادة فى تحديد التزاماتها باحالة الخلافات التى تكون طرفا فيها الى المحاكم الدولية ، ومن الشروط التى تضعها فى هذا الصدد ، وهى تفعل هذا للحفاظ على سيطرتها فى النهاية على طراز التسوية الذى يمكن تطبيقه فى هذه الخلافات • وقد أوضح البانديت نهرو رئيس وزراء الهند (الراحل) هذه النقطة عندما رفض قرارا أصدره مجلس الأمن باحالة النزاع الهندى الباكستانى حول كشمير الى التحكيم الدولى فقال :

---

(١) هملت • الفصل الرابع • المنظر الرابع • السطر ٥٦ وما بعده •

« لا يمكن أن تعالج القضايا السياسية الكبرى وهذه احداها ، باحالتها بمثل هذا الاسلوب الى محكمين يمتون الى دولة أو مجموعة من الدول الأجنبية » (١) ٠

ولعل من المهم هنا أن نقول ان الدول التي وقعت على معاهدات تحكيم بينها دون أية اشتراطات أو تحفظات ، مقرة احالة جميع الخلافات مهما كان نوعها الى الاجراءات القضائية ، هي تلك التي يستحيل أن تقوم بينها الخلافات على التوزع الكلي للسلطان وبالتالي أية خلافات سياسية ٠ فقد تم التوقيع على مثل هذه المعاهدات مثلا بين كولومبيا وسبلفادور ، وبين بيرو وبوليفيا وبين الدانمارك وهولندا ، والدانمارك وايطاليا والدانمارك والبرتغال ٠ وهولندة والمجر ، وفرنسا ولكسمبرج ، وبلجيكا والسويد ، وايطاليا وسويسره ٠ وليس ثمة من دولتين ، لديهما أقل شك في توقع نشوب صراع سياسي بينهما في المستقبل القريب ، قد اتفقتا على الدخول في التزامات قانونية تتطلب من أي منهما احالة خلافاتهما السياسية الى التسوية القضائية ٠

يضاف الى هذا أنه ليس في القرارات العشرين التي صدرت عن المحكمة الدائمة للتحكيم الدولي ، قرار واحد ، يمكن أن يسمى بالقرار السياسي ، بالمعنى الذي يستعمل فيه هذا التعبير ٠ وهناك حكم واحد بين الأحكام الثلاثين الصادرة عن محكمة العدل الدولية الدائمة والسبعة والعشرين رأيا استشاريا الصادرة عنها يمكن أن يسمى بالحكم السياسي(٢) وهو الحكم الذي أصدرته في موضوع الاتحاد الجمركي بين ألمانيا والنمسا ٠ وقد سبق لنا أن أشرنا الى الحقيقة الواقعة ، وهي ان صلاحية المحكمة في النظر في هذه القضية استندت الى المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم التي تخول مجلس العصبة طلب النصح القانوني من المحكمة ٠ ولكن الطبيعة الاستشارية لهذا الرأي لم تلزم المجلس وانما تركته حرا في اتخاذ ما يشاؤه من اجراءات مناسبة على ضوء تقويمه القانوني والسياسي لهذه القضية ٠ ولقد عمل مجلس العصبة في هذه القضية كمدافع عن النظام القائم ٠ وكان من المحتوم أن يؤدي المجلس هذا الدور بالنسبة الى طريقة تشكيله والى العمل الذي كان ينتظر منه أن يؤديه كالمنفذ السياسي لعصبة الأمم ٠

---

(١) عدد صحيفة التايمز اللندنية في الثامن من أغسطس عام ١٩٥٢ ٠ الصفحة الرابعة ٠

(٢) يلجأ المؤلفون المختلفون الى استعمال أرقام مختلفة ٠ وقد اقتبسنا أرقامنا هنا من كتاب أوبنهايم ـ لوترباخت (الطبعة السادسة لعام ١٩٥٢) الجزء الثاني ص ٨٠ ـ ٨٨ ٠

وقد أدى طلب هذا الرأى الاستشارى الى احداث شيء من البلبلة والاضطراب في المحكمة نفسها مما خلق لهذا الجهاز القضائى أكبر معضلة فكرية فى تاريخه • ولا ريب فى أن وجود أربعة آراء مختلفة فى المحكمة ، وان سبعة قضاة من مجموع خمسة عشر رأوا أنفسهم ملزمين بالوقوف الى جانب الرأيين السائدين وان سبعة آخرين اتخذوا موقف المعارض ، يشرح لنا وجود هذا الاضطراب • لكن مدى هذه المعضلة الفكرية لا يمكن فهمه الا بشرح هذه المواقف المتضاربة نفسها • ولا ريب أيضا فى ان عجز مثل هذه المحكمة الرفيعة الكفاية والصلاحية عن حل قضية الاتحاد الجمركى بين ألمانيا والنمسا حلا مرضيا ، كان الثمرة الحتمية لطبيعة القضية نفسها •

فقد تحدت ألمانيا والنمسا باتحادهما الجمركى المقترح الوضع القائم الذى أقرته معاهدات عام ١٩١٩ • وكانت محكمة العدل الدولية الدائمة على استعداد من الناحية الفكرية لمعالجة أية قضية تنشأ ضمن اطار الأوضاع القائمة الراهنة • وكان النسق القانونى لتلك الأوضاع قد زود المحكمة بالأداة الفكرية لأداء مهمتها • وعندما واجهت المحكمة ذلك التحدى للوضع القائم ، خرجت على اتزانها نتيجة عجزها عن ايجاد الأسس التى ترتفع فوق ادعاءات الفرقاء فى القضية ، والتى تمكنها من الحكم على المطالب والمطالب المفادة • ولما كانت المحكمة جهازا من أجهزة الوضع القائم ، وكانت تؤدى مهام يجب أن ينتظر منها الى شرعية الوضع القائم كحقيقة مسلم بها ، فانها وجدت نفسها تواجه مهمة لا تستطيع أية محكمة انجازها ، وهى اصدار حكم على شرعية الوضع القائم نفسه عن طريق تقريرها موضوع قانونية الاتحاد الجمركى المقترح بين البلدين •

ولمس القاضى انزيلونى ، برأيه العميق اللامع ، المشكلة السياسية التى واجهت المحكمة فى طابعها ، وبين انها لا تستطيع أن تنسجم مع الأدوات القانونية القائمة تحت تصرفها وقال : « يشير كل شيء الى الحقيقة الواقعة ، وهى ان القرار فى هذه القضية يجب أنْ يعتمد على اعتبارات هى فى غالبها ان لم تكن فى مجموعها ، من الطراز السياسى والاقتصادى، وهنا لابد وان يثور التساؤل ، عما اذا كان مجلس العصبة راغبا حقا فى الحصول على رأى المحكمة فى هذا الجانب من القضية ، وعما اذا كان يتحتم على المحكمة أن تعالجه ••• وانى لأرى أن فى وسع المحكمة أن ترفض اصدار رأى قد يرغمها على الخروج عن القواعد الأساسية التى

تتحكم فى عملها كمحكمة » (١) لكن المحكمة لم ترفض اصدار مثل هذا الرأى ، وخرجت فى محاولتها تقرير الخلاف بين الوضع القائم وبين الرغبة فى تبديله على «القواعد الأساسية التى تتحكم فى عملها كمحكمة» ٠

وقد تجنبت محكمة العدل الدولية مثل هذه المآزق التى وقعت فيها المحكمة الدائمة السابقة ٠ فعندما أحالت اليها بريطانيا فى عام ١٩٥١ ، قضية شركة الزيت الانجليزية ـ الايرانية ، رفضت المحكمة النظر فيهـا على اعتبار أن صلاحيتها القـانونية لا تخولها النظر فيهـا ٠ فلقد أممت الحكومة الايرانية ممتلكات شركة الزيت الانجليزية ـ الايرانية ، متحدية بذلك المعاهدات القائمة ٠ ولم يكن الخـلاف بين ايران وبريطانيـا يعنى تطبيق القانون القائم ، وانما عنى شرعية الوضع القائم التى تعبر عنهـا القوانين القائمة التى تعارض شرعية أى نسق قانونى جديد ٠ وكان على المحكمة كما سبق لنا أن رأينا أن تقبل بشرعية النسق القانونى القائم ، وأن تدافع عنها بقــراراتها ٠ وكان من المنطق كل المنطق ، أن تحيــل بريطانيا ، وهى المهتمة بالحفاظ على الوضع القائم ، القضية الى محكمـة العدل الدولية ، وأن تطعن ايران ، وهى المهتمة بتغيير هذا الوضـع فى صلاحية المحكمة القانونية فى النظر فى هذه القضية ٠ وكان على المحكمة بتقبلها النظر فى القضية أن تقف الى جانب بريطانيا ، دون أن تدرس حقيقة القضية المعروضة ٠ ولكنها برفضها النظر فى القضية ، مستخدمة الأسس الفنية فى اعلان عـدم صـلاحياتها ، اعترفت ضمنـا بالحـدود المفروضة على العمل القضائى وهى الحدود التى تتولى درسها هنا ٠

ولعل أكثر دليل يقوم على الاختبار بروزا فى تحليلنا هذا ، يمثل أخيرا فى العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى على النحو الذى تطورت اليه منذ انتهاء الحرب العالمية الثـانية ٠ ولقــد ذكر الكثير عن الصعوبة البالغة فى تحديد القضية الرئيسية التى تفصل الولايات المتحدة عن الاتحاد السوفياتى ٠ فهى ليست قضية المانيا ، أو قضـايا النمسـا وتريستا واليونان وتركيا وايران وكوريا والصين ، وهى ليست جماع هذه القضايا الفردية ٠ ولا يمكن تحديد القضية الجوهرية أيضـا على صعيد الصراع بين فلسفتين متعارضتين ، ونظامين مختلفين للحكم ، اذ ان هذا الصراع قائم منذ خمسة وعشرين عاما أو يزيد ، ولم يسبق له ان خلف على المسرح الدولى ، مثل هذه الآثار التى نشهدها الآن ٠ فهذه القضـايا فرادى أو مجتمعة ، لا تستطيع أن تفسر عمق النزاعات التى تقف سدا

---

(١) وثائق محكمة العدل الدولية الدائمة السلسلة A/B. No. 41. وصفحة ٦٨ و ٦٩ ٠

بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عندما يلتقيان على الصعيد الدولي ولا مراراتها ، كما لا تستطيع أن تفسر حالات الجمود التي ترافق كل جهد تبذلانه لفضها وتسويتها بالطرق السلمية ٠

فوجود التوتر الذي يشمل الكرة الأرضية بأسرها ، هو وحده القادر على تفســـير خصائص هذه النزاعات الفردية ٠ ولا ريب في انه هو الذي يزود شريان الحياة في جميع القضايا ، صغيرة كانت أم كبيرة ، والتي تقف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالدم اللازم لها ، وتضفي عليها نفس اللون والحرارة والخصائص والمميزات ٠ فهو والحق يقال ، القضية الجوهرية التي لا تمثل جميع القضايا التي أشرنا اليهـــا الا تفرعاتهـــا ، والصور الرمزية المعبرة عنها ٠ فالخلاف بين الولايات المتحدة والاتحـــاد السوفياتي على توزع القوى في العالم كله ، يحول دون تسوية أي خلاف بين الدولتين مهما كان شكله ، وعلى أساس ما فيه من حقائق ٠ وهو يحول أيضا ، ولنفس الأسباب دون أية تسوية قضائية لهذه الخلافات كلها ٠

وهـــكذا توصـــلنا عن طريق الاعتبارات التحليلية والاختبارية الى النتيجة التي تقول ، بأنه لا يمكن تســـوية جميع الخلافات التي يمكن أن تؤدي الى الحرب عن طريق الوسائل القضائية ٠ ولما كانت هـــذه الخلافات ليست الا التفرعات أو الصور الرمزية للتوتر ، فان القضـــــية الأساسية فيها تمثل في الخلاف بين الوضع القائم ، ومحاولة الاطاحة به ٠ وليس في وسع أية محكمة ، داخلية كانت أم دولية ، ان تعالج هذه القضـــية ، وتضع لها تسويتها ، لأنها تفتقر الى ما يمكنها من ذلك ٠ ولا ريب في ان دراسة الموضوع المتعلق بالطريقة العـــادية التي تتبع في تسوية هـــذه الخلافات عادة على الصعيد الداخلي ، تبين في زاوية أخرى ، ما في التشبيه بين العمل المهدىء للمحاكم الداخلية والمحاكم الدولية من خطأ بالغ ٠



- ٢٦ -
التبدل السلمي

١ ـ التبدل السلمي ضمن اطار الدولة

تعتبر التوترات ظاهرة عالمية للحياة الاجتماعية • فهي تحدث على الصعيد الداخلي ، كما تحدث على الصعيد العالمي • ففي المجال الداخلي ، يقوم أيضا وضمن النظام القانوني ، وضع قائم ، يحمل طابع الاستقرار والدوام • وتظهر القوى الاجتماعية المناوئة لهذا الوضع القائم ، محاولة الاطاحة به عن طريق تغيير النظام القانوني • وليست المحاكم هي التي تفصل في هذه القضايا ، اذ انها لا تستطيع أن تعمل شيئا سوى الوكالة عن الوضع القائم • وتحمل السلطات التشريعية ، وأحيانا السلطات التنفيذية ، لواء المطالبة بالتبدل في الصراع بين الوضع القائم والرغبة في تبديله • وهكذا يتقرر مصير التوتر في الشئون الداخلية بين الوضع القائم وبين المطالبة بتغييره ، عن طريق التحول عادة الى صراع بين المحاكم التي تتولى الدفاع عن الوضع القائم ، وبين السلطات التشريعية التي تجعل من نفسها رافعة لواء التبدل •

وينطبق هذا القول على كثير من الصراعات الكبرى في التاريخ الحديث التي لعب التوتر فيها دورا كبيرا وبارزا • وهكذا نجد ان التوتر بين الوضع القائم للاقطاع وبين الرغبة في التبدل عند الطبقات الوسطى ، كثيرا ما تحول في بريطانية القرن التاسع عشر الى تنافس بين المحاكم من ناحية والبرلمان من الناحية الأخرى • وتبين هذا التنافس في المجال الفكري ، في الجدل الذي قام بين بنتام رسول الاصلاح عن طريق التشريع وبين بلاكستون ، المدافع المحافظ عن القانون العام ومحاكمه • وقد نشأ صراع مماثل في الولايات المتحدة في الحقب الأولى من القرن العشرين عندما انبرت المحاكم للدفاع عن الوضع القائم لسياسة « دع كل شيء حرا » ، ضد التشريعات الاصلاحية والتنظيمية • وكان فوز التبدل ، نتيجة هذين الصراعين ، واصبحت المحاكم ، المدافع عن الوضع القائم الجديد •

وهناك ثلاثة عوامل أدت الى التمكين من هذا التحول السلمى ، أولها قدرة الرأى العام على التعبير عن نفسه بحرية ، وثانيهـــا قدرة المنظمات السياسية والاجتماعية على امتصاص ضغط الرأى العام ، وثالثها قدرة الدولة على حماية الوضع القائم الجديد من التبدل العنيف •

وقد عبر الرأى العام عن رغبته فى التبدل ، فى بريطـــانية القرن التاســـع عشر ، وامريكة القــرن العشرين ، عن طريق الكلمـــة المقولة والمكتوبة ، وعن طريق الجهود المنظمة ، وردود الفعل الفورية ، وتبدلت الأجواء الخلقية تحت ضغط هذه التعبيرات ، فى المجتمع ، مؤكدا تأييده للرغبة فى التبدل ، وحاملا على الوضع القائم وحماته • ولم يكن فى وسع أى جهاز سياسى أو اجتماعى ، أن ينجو من التأثير الطاغى والنفاذ لهـــذه الأجواء الخلقية • ونجد فى هذا التحول الغامض للقيم الخلقية القوة الضخمة الداعية الى تحول الرأى العام •

ولم تتح الفرصة للرأى العام للتعبير جهارا عن رغبته فى التبـــدل فحسب ، وانما أتيحت له الفرصة أيضا لمباراة المدافعين عن الأوضـــاع القائمة فى صياغة القواعد القانونية التى اما أن تغير الرأى العام أو تساعد على تغييره • وقد اتخذ هـــذا التنافس اما شـــكل الانتخابات للمجالس التشريعية أو شكل الحملات الدعائية ضمن هذه المجالس • وهكذا سارت القوى الاجتماعية المطالبة بالتبدل ، عن طريق النظم البرلمانيـــة • وقد وجدت هذه القوى هناك خصومها يصارعونها فى مصارعات سلمية قررت الفائز طبقا للمعايير الوضعية لاقتراع الأغلبية ، وهى معايير يقبل بهـــا الفرقاء المعنيون جميعا مقدما • وتحول الوضـــع القائم عن هذا الطريق ، وفى هاتين الحالتين البارزتين ، دون تعطيل اســـتمرار العمليات القانونية ودون تعريض سلام المجتمع ونظامه الى الخطر •

وأخيرا فان سلطة الدولة وسلطانها يقفان على أهبة لفرض أى نظام قانونى قد ينبثق عن الصراع بين الجماعات الاجتماعية والأحزاب السياسية شريطة أن ينسجم النسق القانونى مع الحد الأدنى من متطلبات الاجماع الخلقى الذى يقوم عليه البنيان الكامل للمنظمات العامة • ولا يثبط هذا الاستعداد من جـــانب الدولة ، وتفـــوقها الذى لا يمكن تحـــديه على أية معارضة ممكنة ، من عزيمة جماعات الأقلية على معارضة وضع قائم بالطرق العنيفة فحسب ، بل ويفرض على الرأى العام أيضا قيدين من أهم القيود • فهى أى الدولة تمنع القطاعات المتنفذة فى الرأى العام من تقـــديم طلبات مغالية فى تطرفها بحيث تغدو غير مقبـــولة لدى أى قطاع آخر ذى نفوذ ،

وتصبح مستحيلة على التنفيذ عند الدولة الا اذا غامرت في التعرض الى المقاومة المسلحة • وهي تعمل كحافز قوى على التوفيق بين الهيئات التشريعية التي تعرف قوة الدولة نفسها •ولكن الدولة تستطيع فرض القوانين التي تتجاوز الحدود الدنيا من المتطلبات ، دون أن تغامر بتفسيخ كيانها بعد تعريضه الى الفوضى أو الحرب الأهلية •

هذه هي العملية العادية للتبدل الاجتماعي في المجتمع الحر • ومن الواضح ان ليس ثمة أي جهاز معين يستطيع أداء هذه العملية ، أثناء قيامه بواجباته العادية ، فالقوى الاجتماعية وهي ترتفع بحاجاتها الى مستوى مبادىء العدالة ، تأسر الرأى العام وتستهويه • ولا ريب في ان النفوذ الطاغي للرأى العام ، هو الذى يقرر التقويمات الخلقية والقرارات القانونية التي تتخذها الأجهزة التشريعية كما يحدث عادة وعلى المدى الطويل في المحاكم والسلطات التنفيذية • وتكون الأجهزة التشريعية والقضائية والتنفيذية أدوات للرأى العام • وهي جميعها تؤدى نفس العمل للرأى العام ، فتؤمن السبل السلمية والمنظمة لعرض مطاليبها والتدقيق فيها ، وتقومها على ضوء المبادىء المقر بها عامة للعدالة ، وتحويل تلك التي اعترف بشرعيتها الى واقع •

ويتمثل اسهام الهيئات التشريعية في عملية التبدل هذه ، في انها تؤلف المنبر العام لعرض الآراء المختلفة ، كما تؤلف تصديق الاختيار الذى اتخذه المجتمع غير المنظم • وقد يكون من السذاجة الاعتقاد بأن القضية بين الوضع القائم والتبدل لا تحتاج اذا ما أثيرت الا الى تقديمها الى هيئة تشريعية ، لتقوم بتسويتها اما بالمصادقة على القانون الخاص بها أو رفضه• وتؤدى المجالس التشريعية في هذه العملية من التبدل السلمي ، دورا لا مناص منه وان كان ثانويا •

ومهما كان اسهام المحاكم في عملية التبدل السلمي من وضع قائم الى آخر ، فان هذا الاسهام يظل خاضعا للأجواء الخلقية التي تنفذ الى قاعات انعدل ، بنفس قوة نفاذها الى قاعات الكونجرس والبيت الأبيض وبيوت المواطنين العاديين• ولما كانت هذه المحاكم لا تستطيع كما سبق لنا ان رأينا أن تطبق القانون الا على النحو الذى هو فيه ، فانها لا تعدو والحالة هذه ان تكون أدوات للوضع القائم • وعندما تبرم الهيئة التشريعية قانونا جديدا ، يتضمن اقرار وضع قائم جديد ، فان هذه المحاكم تستطيع على اية حال ، أن تنفذ في سرعة الانتقال من الوضع القديم القائم الى الوضع الجديد ، أو انها تستطيع أن تعيقه عن سيره ، وتعرض سيره السلمي المنظم

الى الخطر • وتستطيع المحاكم بعبارة أخرى أن تعترض طريق التبدل الحتمى أو تسهم فى تحقيقه السلمى المنتظم • ويعتمد الدور الذى تؤديه هـــذه المحاكم من هذه الأدوار ، على قوة الرأى العام واتحاده فى وجهة نظره ، كما يعتمد على تجاوب المحاكم مع الرأى العام •

وفى وسع الفرع التنفيذى فى حكومة أية دولة ديمقراطية ، ان يؤثر على الرأى العام وان يقوده ، وأن يفرض الضغط على الفروع الأخرى من الحكم • فهو لا يستطيع تحقيق تبدلات أساسية عن طريق جهـوده وحدها • وتكون مهمته الأولى ، انفاذ القرارات التى تتخذها الفروع الأخرى أما فى أنظمة الحكم الديكتاتورى ، فان السلطة التنفيذية وحدها ، هى التى تؤدى جميع مهام الحكم ، وهى التى تقرر وتنفذ فى الوقت نفسه • ولكن قد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن فى وسع الديكتاتور ان يقرر ما يشــاء ، دون أن يلقى بالا الى الرأى العام • فهو قادر حقا على التصرف بالرأى العام عن طريق استخدام وسائل الاتصال ، التى يحتكر السيطرة عليها كل الاحتكار • ولكن نجاح دعايته فى التأثير على الناس يتطلب ألا تكون على تباين واسع مع تجارب رعاياه الحياتية • وعلى الديكتاتور أما ان يسخر هذه التجارب فى دعايته ، أو يكيف دعايته لتتوافق مع هذه التجارب • لكن الديكتاتور أيضا يتعرض لضغط الرأى العام ، على أى حال ، وهــو الرأى الذى لا يستطيع أن يصوغه كما يهوى ولا يســتطيع أن يتجاهله أيضا •

هذه لمحة تصويرية خاطفة عن عمليات التبدل السلمى على الصعيد الداخلى ، فهذه العمليات تسهل على التوترات أمر اظهـــار نفســـها فى مجادلات علنية وحملات انتخابية ومناقشات برلمانية وازمات حكومية بدلا من التحول الى جوائح عنيفة ، ولكن اذا قدر على أى حال لهذه العمليــات ألا تنفذ او قدر لها ان تسير سيرا سيئا فان الاوضاع الداخلية التى قد تنشأ ، تشبه الاوضاع التى تسود المسرح الدولى • واذا ما عجزت المطالبة بالتبدل عن فرض وجودها ، فى التنافس العلنى والتجـــــارى ، أو فى الصراعات الانتخابية والمناقشات التشريعية ، فانها لابد وان تتحول الى السرية ويتحول الخلاف بين الوضع القائم والمطالبة بتبديله الى توتر يؤثر على الخلافات التى تشبه تلك التى تبيناها فى المسرح الدولى ، وآن ذاك تدخل المجتمعات الاهلية مرحلة ثورية او قبل الثــورية • وآن ذاك لابد لجماعات السكان المرتبطة بالوضع القائم أو بالمطالبة بتغييره ، من ان تقف موقف المتعارض من بعضها البعض وكأنها تؤلف معســـكرين مسلحين ، يحاولان الحصول على قرار بعد ان عجزا عن الرجوع الى حـــكم اقتراع

الأغلبية أو الى المعايير العامة للعدالة عن طريق الحرب السياسية أو الاقتصادية ٠

ويعتمد ما اذا كان هذا الوضع سيتدهور بالفعل الى مرحلة الثورة والحرب الاهلية على توزيع السلطان ضمن اطار المجتمع الداخلي ٠ ولقد سبق لنا ان رأينا انه لم يعد ثمة اجماع خلقي دولي ، يمكن للدول المتنازعة ان تستمد منه معيارا مشتركا للعدل في تسوية خلافاتها ٠ وقد حال هذا الافتقار الى الاجماع الخلقي دون تحقيق كثير من النصوص الواردة في عدد من معاهدات التحكيم وكذلك فى النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية ، وهى النصوص التى تسمح للمحاكم الدولية فى ظل ظروف معينة بأن تتخذ قراراتها لا طبقا لنصوص القانون الدولى الصارمة ، بل طبقا للمبادىء العامة عن العدل والمساواة ٠ وتكون النصوص من هذا الطراز سليمة في انها تعترف بوجود خلافات ليست متأثرة بالتسويات القضائية على أساس القواعد الراهنة للقانون الدولى ٠ لكنها لاتكون سليمة على أى حال ، من حيث أنها تفترض بأن المشكلة التى تعرضها الفئات الاخرى من الخلافات ، يمكن أن تحل عن طريق تخويل المحاكم الحق فى الخروج على القواعد الراهنة للقانون الدولى وتطبيق بعض المبادىء العامة المتعلقة بالعدل والمساواة ٠ ولا يمكن للمحاكم الدولية ان تطبق مثل هذه المبادىء الا اذا كانت موجودة فعلا ، فهى لا تستطيع اختراعها ولا الرجوع اليها كاله على استعداد للتدخل ، عندما تقف المحكمة الدولية بين حجرى الرحى أى بين الوضع القائم والرغبة فى تبديله ٠ فالمجتمع الدولى فى حاجة الى معايير مقبولة للعدالة بصورة عامة ، يمكن على ضوء ما فيها من خصائص تقرير الدفاع عن الوضع القائم أو مهاجمته ٠ وقد لايكون تمكين المحكمة من استخدام هذه المعايير ذا كبير نفع ، اذا لم تكن المعايير نفسها موجودة٠

ويفتقر المجتمع الدولى أيضا الى الهيئات التشريعية التى تستطيع اداء المهام المتعلقة بعملية التبدل السلمى ، بشكل يشبه اداء هذه الهيئات للمهام المتعلقة بالمجتمع الداخلى ٠ ولقد حاولت المادة التاسعة عشرة من ميثاق عصبة الامم ، والمادتان العاشرة والرابعة عشرة من ميثاق الأمم المتحدة ، تأمين الادوات اللازمة للتبدل السلمى ٠ فالمادة التاسعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم تنص على أن « للجمعية من وقت الى آخر ، أن تدعو أعضاء العصبة الى اعادة النظر فى المعاهدات التى أصبحت غير صالحة للتمسك بها والى قيام حالات أو ظروف دولية يكون فى بقائها خطر على السلام العالمى » ٠ وتنص المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة على ان « للجمعية العامة ان تناقش اية مسألة أو امر يدخل فى نطاق هذا الميثاق

•• وان توصى اعضاء الهيئة او مجلس الأمن او كليهما بما تراه فى تلك المسائل والامور » ، وتشير المادة الرابعة عشرة من الميثاق بوجه خاص الى « التسوية السلمية لأى موقف مهما يكن منشؤه ، متى رأت (الجمعية العامة) أنه قد يضر بالرفاهية العامة او يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم » •

(أ) المادة التاسعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم :

لا ريب فى أن الاستاذ فريدريك دان كان محقا فى قوله عن المادة التاسعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم ، بأنها «ولدت ميتة منذ بدايتها» (١) ولم تستعد أية دولة هذه المادة بصورة رسمية ، طالبة تطبيقها الا مرة واحدة ، عندما أثارتها بوليفيا ضد تشيلى فى عام ١٩٢٠ • وعادت بوليفيا فسحبت طلبها ، بعد صدور تقرير فى غير مصلحتها عن لجنة من رجال القانون اختارتها الجمعية العامة للعصبة ، وظلت ترفض حتى عام ١٩٢٩ الاسهام فى أى عمل من اعمال العصبة •

ولقد اشارت هذه اللجنة من رجال القانون فى تقريرها ، الى نقطتين فى منتهى الاهمية ، اولاهما واضحة كل الوضوح ، وثانيتهما تقيد اشد التقييد امكان تطبيق المادة التاسعة عشرة ، فقد اوضح التقرير مايعنيه نص المادة تماما ، وهو ان ليس من حق جمعية العصبة أن تعدل المعاهدات ذات الالتزامات الواضحة ، وان مثل هذا التعديل هو من صلاحيات الفرقاء المتعاقدين ليس الا ، وان كل ما تستطيع الجمعية العامة ان تفعله هو تقديم النصح والمشورة الى دولها الاعضاء • وكان الشرط الوحيد لتقديم مثل هذا النصح • بالنسبة الى المعاهدات ، هو استحالة تطبيقها • وقد عرفت اللجنة هذه الاستحالة ، بأنه نتيجة تدخل بعض التبدلات المادية والمعنوية الجذرية « أصبح تطبيقها متعذرا بصورة معقولة » (٢) • ولا ريب فى أن الوضع الذى يكون فيه دوام الوضع القائم ، واضح الانتهاك لهذه المتطلبات ، شىء نادر حقا •

ولنفترض على أى حال بأن الجمعية العامة للعصبة قد نصحت الأعضاء المعنيين باعادة النظر فى معاهدة من المعاهدات ، أو بدراسة وضع يهدد السلام بالخطر • فهؤلاء الاعضاء يكونون فى حل من قبول

---

(١) كتاب « التبدل السلمى » (نيويورك ـ مجلس العلاقات الخارجية ، ١٩٣٧) • ص ١١١

(٢) وقائع الجمعية العامة الثانية لعصبة الامم لعام ١٩٢١ • ص ٢١٨ •

النصيحة أو رفضها . ولو فرضنا أن هذه الدول الأعضاء قد قبلت النصيحة طائعة مختارة ، فقد يكون من الأسلم عاقبة الاستنتاج بأن مصالحها المعرضة للخطر ، لم تكن حيوية أو أساسية ، وان أى شكل من اشكال الضغط الخارجي ، أو التشجيع ، او وسائل تبرير التراجع ، يكفى لاقناعها بالموافقة على اعادة النظر فى المعاهدة أو دراسة الوضع . لكن هذه الدراسة لاتعنى الموافقة بأى حال من الاحوال . .فالفرقاء المعنيون قد يدرسون المعاهدة أو الوضع ، وقد يوافقون على النصيحة التى تقدمت بها الجمعية العامة للعصبة . ولكنهم بموافقتهم هذه ، قد لا يوافقون على الحل ، ولا تعهد المادة التاسعة عشرة الى الجمعية العامة بأية سلطة تمكنها من فرض الحل على هؤلاء الفرقاء .

وما زال ثمة تساؤل عما اذا كان فى وسع جمعية العصبة ان تقدم نصيحتها طبقا للمادة التاسعة عشرة ، باجماع الاصوات او بأغلبيتها ليس الا ، ولو افترض انسان ان الاجماع كان لازما . فان جمعية العصبة ، كانت ستجد نفسها عاجزة عن تقديم النصح ، اذا عارضت فيه دولة واحدة . وكان من المتوقع أن تقف كل دولة تتأثر مصالحها تأثرا سيئا بالتبدل فى الوضع القائم ، موقف المعارضة من هذه النصيحة . أما اذا كان الفرقاء المعنيون قد اتفقوا مسبقا على اعادة النظر فى الوضع القائم فانهم فى هذه الحالة ، ليسوا فى حاجة الى نصيحة من جمعية العصبة فى هذا الموضوع ، وبذلك تغدو الاجراءات بموجب المادة التاسعة عشرة من نافلة القول ، ولا تحقق هدفا أو غاية .

أما اذا افترض المرء ان اصوات الاغلبية هى المطلوبة ، فان الوضع الناجم يصبح مماثلا لذاك الذى وجدنا انه يدفع عملية الأمن الجماعى الى العمل . ومن المحتمل انه فى كل حالة يتعرض فيها دوام الوضع القائم للخطر ، تصبح الاسرة الدولية مهددة بالانقسام الى معسكرين متعاديين . فهناك معسكر يؤيد دوام الوضع القائم فى حين أن هناك معسكرا آخر ينادى بسقوطه وتغييره . وقد لا يكون للتفوق العددى لأى من المعسكرين أية أهمية فى هذا الصدد ، اذ أن الشىء الوحيد فى المجتمع الذى يضم الدول المستقلة ذات السيادة ، هو تحديد الجانب الذى يكون فيه التفوق فى القوة والسلطان . فالأقلية اذا كانت تضم الدول الكبرى ستتجاهل حتما نصيحة الأغلبية المؤلفة من الدول الصغيرة والمتوسطة، فى حين تراعى الاقلية قرار الاكثرية اذا كانت هذه الاكثرية على استعداد لاستخدام قوة طاغية ومتفوقة . ولكن الوضع كثيرا ما يتمثل فى الواقع فى معسكرين

متعارضين لا يكون التفاوت كبيرا بين قوتيهما • وقد لا تتقرر القضية فى مثل هذه الحالة عن طريق النصيحة التى قد تتقدم بها الدول المناهضة للوضع القائم اذا كانت تملك أغلبية فى الجمعية العامة لعصبة الأمم •

(ب) قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة :

وبينما كانت هذه الاعتبارات مجرد تصورات بالنسبة الى المادة التاسعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم ، فانها تعرضت لمحك الاختبار بالاداء الفعلى لاجهزة الأمم المتحدة • وتنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة عشرة من ميثاق الأمم المتحدة على ان فى وسع الجمعية العامة للأمم المتحدة ان تتقدم بتوصيات طبقا للمادتين العاشرة والرابعة عشرة من الميثاق ، نتخذ بأغلبية الثلثين بالنسبة الى الاعضاء الموجودين والمقترعين • وبالرغم من ان عبارات هاتين المادتين من الميثاق ، اقل تحديدا ، واكثر اتساعا من تعبير المادة التاسعة عشرة من ميثاق عصبة الامم ، الا أن الغاية المتوخاة منهما للأمم المتحدة ، كانت عين الغاية التى توختها عصبة الأمم من المادة التاسعة عشرة ،وهى ايجاد السبيل القانونى للتبدل السلمى• وقد أفادت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مرات متكررة من هذه الصلاحية المخولة لها للتقدم بتوصياتها وكان الكثير من هذه التوصيات اما بعيدا عن مشكلة التبدل السلمي أو هادفا الى الحفاظ على الوضع القائم عن طريق الاحتفاظ بالسلام او اعادته • وقد عرضت ثمانى قضايا على الجمعية العامة أثير فيها موضوع التبدل السلمى •

فلسطين :

كان قرار الجمعية العامة فى التاسع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٤٧ الموصى بتقسيم فلسطين محاولة صادقة للتبدل السلمى ، بل كان اهم محاولة من هذا الطراز سجلت من الناحية السياسية (١) • وكان هدفها تحقيق تبدل سلمى للوضع القائم فى الشرق الادنى واعادة توزيع القوى

---

(١) لا يعتبر القرار الذى اتخذته عصبة الأمم بتقسيم سيليزيا العليا فى عام ١٩٢١ • من هذا الطراز أبدا • فلقد عملت العصبة فى هذه القضية طبقا لبنود معاهدة فرساى ، وكان التقسيم جزءا من معاهدات الصلح التى فرضها الحلفاء المنتصرون •

والسلطان فى ذلك الجزء المعين من العالم (١) • وكان الوضع القائم الذى تحتم على الجمعية العامة ان تعالجه ، اذا ما اعيد الى جذوره الاصلية ، يمتاز بثلاث حقائق • أما الحقيقة الأولى فهى سيطرة بريطانيا على اراضى فلسطين وأما الحقيقة الثانية فهى معارضة السكان العرب واليهود فى فلسطين لذلك التفوق وأما الثالثة فهى وجود صراع بين العرب واليهود على السيطرة على تلك البلاد (٢) • وقد تصورت توصيات الجمعية العامة انهاء السيطرة البريطانية على البلاد وتقسيمها الى ثلاثة أقسام ، أولها تحت السيادة العربية وثانيها تحت سيادة اليهود وثالثها تحت سيادة الامم المتحدة •

وكان هناك اتفاق عام على انهاء الحكم البريطانى • ومع ذلك فقد اقر قرار التقسيم بأغلبية (٣٣) صوتا مقابل ثلاثة عشر ، مع امتناع عشر دول عن الاقتراع • وقد اقترعت افغانستان وكوبا ومصر واليونان والهند والعراق ولبنان والباكستان والعربية السعودية وسوريا وتركيا واليمن ضد القرار ، وامتنعت الارجنتين وتشيلى والصين وكولومبيا وسلفادور والحبشة وهندوراس والمكسيك وبريطانيا ويوجوسلافيا عن التصويت • ومن الجدير بالملاحظة ان ايا من الدول التى تأثرت تأثرا مباشرا بالتوزيع

---

(١) اخطأ المؤلف وأصاب فى هذه العبارة التى استعملها هنا ، فلقد أصاب عندما اعترف بأن قرار التقسيم كان يهدف الى اعادة توزيع القوى والسلطان فى ذلك الجزء من العالم، أو بعبارة أخرى ، وعلى نفس الاتجاه الذى سار عليه المؤلف حتى الآن ، كان محاولة امبريالية لتغيير وضع قائم • أما خطؤه فهو الحاق نعت السلمى بالمحاولة ، اذ لم يكن من المنتظر أن يقبل شعب فلسطين ، صاحب الحق الأول والأخير فى أرضه ووطنه باقتطاع جزء من هذا الوطن واعطائه لمن لا حق لهم فيه ، وأن يتم ذلك بصورة سلمية، وقد حذرت وفود كثيرة ، من غير الوفود العربية من النتائج المتوقعة للقرار ، وكان فى مقدمتها السيد ظفر الله خان ، مندوب الباكستان الحالى ، ومندوب الهند فى تلك الأيام •

(٢) لم تكن مشكلة فلسطين فى يوم من الايام صراعا طائفيا أو عنصريا بين العرب واليهود، وان حاول الاستعمار أن يلبسها هذا اللبوس ، وانما كانت منذ البداية ، وبالرغم من انسياق القيادات الوطنية عن حسن نية وراء التضليل الاستعمارى ، صراعا بين العرب من ناحية وبين الاستعمار • وعميلته الصهيونية العالمية من الناحية الاخرى • فقضية فلسطين كانت ولا تزال ، قضية تحرر من الاستعمار والامبريالية ، اتخذ الآن ، ونيابة عن الاستعمار العالمى ، شكل الاستعمار الصهيونى •

(المعرب)

المقترح للسلطان لم تقترع الى جانب القرار ، فهي اما ان تكون قد امتنعت كبريطانيا مثلا (١) أو اقترعت ضده كالدول العربية ·

ولم تترك أقوال ممثلى البلاد العربية وأفعالهم مجالا للشك فى ان العرب داخل فلسطين وخارجها ، سيعارضون التقسيم بقوة السلاح · واعلنت بريطانيا المرة تلو المرة ، انها لن تساعد فى تنفيذ اية خطـــة لايرضى بها العرب واليهود على السواء · وكان موقف بريطانيا ، اذا أخذنا معارضة العرب بعين الاعتبار ، معادلا للقول بأنها لن تتعاون في تنفيـذ توصيات الجمعية العامة ، لكن بريطانيا مضت في الواقع الى أبعد من عدم التعاون بما قدمته من مساعدات للعرب ، وبما قامت به من خطوات اخرى لضمان استحالة تنفيذ هذه التوصيات (٢) ·

وعندما واجهت الجمعية العامة احتمال المقاومة المســلحة ، راحت تطلب فى قرارها الصادر في التاسع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٤٧ ، الى مجلس الأمن ان « يقر » ان أية محاولة تجرى لتغيير التسوية التى اقرتها التوصيات بقوة السلاح ، تؤلف خطرا يهدد السلام وانتهاكا له ، وعملا عدوانيا تطبيقا لنصوص المادة التاسعة والثلاثين من الميثاق » · (٣) وطلبت الجمعية العامة الى المجلس ايضا فى حالة اظهاره مثل هذا التصميم

(١) كان امتناع بريطانيا صوريا ليس الا · وليس أدل على هذه الحقيقة من أن جميع الدول التى تأثر بالسياسة البريطانية وتضلع معها ، كدول الممتلكات المستقلة (الدومنيونات) قد اقترعت مع قرار التقسيم · وكان فى وسع بريطانيا عن طريق هذه الدول وحـدها أن تحبط القرار لو أنها كانت تعارضه فعلا · لكن قرار التقسيم كان المرحلة الاخـيرة فى المؤامرة الاستعمارية الصهيونية على عروبة فلسطين وعلى تنفيذ الوطن القومى · وكانت بريطانيا . بوصفها الدولة المنتدبة ، هى صاحبة الفضل الاول فى تنفيذ المؤامرة ·

(٢) هذه مغالطة ضخمة من جانب المؤلف · ولا ندرى ان كان قد تأثر بالتضليل البريطانى اذ حاولت بريطانيا أن تظهر نفسها بمظهر المعارض فى التقسيم ، مع أنها هى التى خططت له ودبرت مؤامراته ، وأشرفت على تنفيذها ، عن طريق جيوشها قبل انسحابها من ناحية ، وعن طريق جيوش بعض عملائها من حكام الدول العربية بعد الانسحاب · وكل من يعرف تاريخ أحداث فلسطين ، يدرك أن بريطانيا التى عملت بسياســـتها الجائرة طيلة عهد الانتداب ، على تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين وعلى نقل أراضى العرب الى الصهيونية تمهيدا لتهويدها وتنفيذ مؤامرتها عليهـا ، هى بعينها التى قامت فى أحداث عام ١٩٤٨ بتسهيل تسليم حيفا ويافا والاجزاء العربيـــة من القدس الى اليهود ، وهى التى سهلت بعد انسحابها ، عمليـــة تسليم اللد والرملة ، والمثلث وغيرها اليهم ·

(٣) وثيقة الامم المتحدة رقم A/516 (المعرب)

ان تتخذ « اجراءات بموجب المادتين التاسعة والثلاثين والواحدة والاربعين من الميثاق ، تمكن لجنة الامم المتحدة التى ينص هذا القرار على تأليفها من ممارسة اعمال » الحكومة المؤقتة فى فلسطين ·

وتتفق هذه المطالب مع تحليلنا السابق للمادة التاسعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم · فالتوصية التى يتقبلها جميع الفرقاء المعنيين بتغيير وضع قائم ، لاضرورة لها على الاطلاق ، اذ أن قبولها يظهر انه مهما كانت أوجه الخلاف بين هؤلاء الفرقاء ، فانها لا تؤثر على التوزيع الكلى للقوى والسلطان بينهم ، وانما تؤثر على التعديلات المتعلقة بهذا التوزيع الكلى ، التى يتفق عليها جميع الفرقاء (١) · يضاف الى هذا ان التوصية من الناحية الاخرى بتغيير وضع قائم ، يعارضه احد الفرقاء المعنيين يعنى ان هذه التوصية ستظل حبرا على ورق اذا لم تنفذ بالقوة ، ومن هنا كان لابد اذا اريد لهذه التوصية أن تكون فعالة ، ان تتحول الى قرار تسنده القوة الفعلية · ومن هنا تبين ان هدف ما طلبته الجمعية العامة ، ان تتحول هذه التوصية الى قرار ، عن طريق الجهاز الوحيد من أجهزة الأمم المتحدة الذى خوله الميثاق الصلاحيات باتخاذ القرارات باستخدام القوة واعنى به مجلس الأمن · ولما كان مجلس الأمن من الناحية الثالثة كما سنبين فيما بعد عاجزا عن استخدام القوة ، فان توصيات الجمعية العامة، كانت ستظل حبرا على ورق ·

وقد واجهت القضية الأخرى المحددة والمتعلقة بتدويل القدس المصير نفسه · فقد نص قرار التاسع والعشرين من عام ١٩٤٧ ، على أن « يقوم فى مدينة القدس كيان مستقل فى ظل نظام دولى خاص، تتولى الأمم المتحدة ادارته » · وعادت القرارات اللاحقة فأيدت هذا القرار ، فقد عهدت الجمعية العامة فى التاسع من ديسمبر عام ١٩٤٩ الى مجلس الوصاية باعداد دستور لمدينة القدس وتنفيذه فى الحال ، وان « يحول المجلس دون اتخاذ أى اجراء من جانب الحكومات المعنية قد يحول دون اعداد الدستور

---

(١) أخطأ المؤلف هنا أيضا خطأ واضحا · فلم يكن هناك اتفاق بين العرب والصهيونيين على أى شيء يتعلق بتوزيع القوى والسلطان ، وان تظاهر الصهيونيون بانهم كانوا يتفقون مع العرب فى مطالبتهم بجلاء الانتداب البريطانى عن فلسطين · والواقع أن هذه المطالبة من جانب زعماء الصهيونية كانت جزءا من المؤامرة الاستعمارية لخلق اسرائيل · اذ أن هؤلاء الزعماء ، الذين مكنهم الاستعمار البريطانى من حشد اليهود فى فلسطين وتسليحهم وتدريبهم ، كانوا على ثقة من أن هذا الاستعمار سيسهل عليهم بعد جلائه ، وعن طريق أعوانه من الحكام العرب ، مهمة تنفيذ التقسيم ·
(المعرب)

وتنفيذه فى الحال • وقد حاول مجلس الوصاية عبثا ، وبدون نجاح ، حمل اسرائيل على الامتناع عن نقل بعض وزاراتها ودوائرها الى القدس ، وعن القيام بأى اجراء يعرقل قيام نظام الأمم المتحدة فى المنطقـــة الدولية • وأقرت الجمعية العامة الدستور الذى وضعه مجلس الوصاية للمدينة ، وقدمته الى كل من الاردن واسرائيل • ولكن لما كانت هاتان الدولتـــان اللتان تحتلان مدينة القدس احتلالا فعليا قد عارضتا فى التدويل ، فقد بات واضحا ان تنفيذ الدستور يجب أن يفرض بالقوة ، وهنـــا امتنع مجلس الوصاية عن العمل ، وراح يحيل المشكلة من جديد الى الجمعيـــة العامة ، التى عجزت بدورها عن الوصول الى قرار جديد •

ولا ريب فى ان مهزلة التبدل السلمى فى قضية فلسطين ، تظهر على محك التجربة ، صدق ما حاولنا اظهاره عن طريق تحليل المادة التاسعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم • فالتبدل السلمى لايمكن ان يتحقق فى حالة عدم اتفاق الفرقاء المعنيين الا فى ظل الاوضاع النموذجية للأمن الجماعى ، حيث تعبأ القوة المتفوقة ضد هؤلاء الفرقاء • ولـكن لما كان تحقيق هذه الاوضاع متعذرا ، فان وسائل التبدل السلمى التى تؤمنها المنظمات الدولية العصرية لابد وان تكون فاشلة بوجه عام ، ولو طبقت هذه الوسائل على أى حال ، فستكون النتيجة ، اما عدم وقوع أى تبـدل ، أو ان يكون هذا التبدل غير سلمى على الاطلاق • وبعبارة أخرى ، اما ألا تنفذ التوصيات بالتبدل بالقوة ، أو ان تكون الحرب بين الدول المؤيدة لهـــا وتلك التى تعارضها ، هى القول الفصل فى القضية كلها • وهذه هى النتيجة الحتمية فى مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة ، وذلك لان هذه الدول تندفع الى العمل بتأثير ما تسميه بمصالحها القومية ، لا بولائها الى ما يسمى بالخير العام ، لان هذا الخير غير موجود فى المجتمع الدولى ، بسبب الافتقار الى معيار مشترك للعدل •

كوريا :

وكان التبدل السلمى يعنى بالنسبة الى كوريا ، توحيد البلاد فى ظل حكومة يتم انتخابها بطريق ديمقراطى • وعندما أثيرت هذه المشكلة لأول مرة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧ ، كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى ، قد فشلتا فى تنفيذ العهد الذى قطعتاه على نفسيهما فى مؤتمر موسكو فى ديسمبر عام ١٩٤٥ لاقامة « حكومة كورية ديمقراطية مؤقتة » ، وللتعاون مع هذه الحكومة فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان استقلالها • والاتفاق على وصاية رباعية لفترة لاتزيد على الخمس

سنوات • وأدى هذا الفشل الى بقاء الارض الكورية محتلة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على أن يفصل خط العرض الثامن والثلاثين بين قوات احتلالهما •

وكانت الجمعية العامة قد اقامت في الرابع عشر من نوفمبر عام١٩٤٧ لجنة مؤقتة لكوريا تتولى الاشراف على الاجراءات التي تضمن الاسراع في اجراء انتخابات عامة لجمعية كورية وطنية تلتئم قبل الواحد والثلاثين من مارس عام ١٩٤٨ • وكانت مهمة هذه الجمعية اقامة حكومة وطنية تتسلم ادارة البلاد من زمام سلطات الاحتلال العسكرية والمدنية في شمال كوريا وجنوبها ، وتدبر أمر سحب قوات الاحتلال في غضون ثلاثة اشهر ان امكن • لكن الاتحاد السوفياتي رفض الاشتراك في اقتراع الجمعية العامة كما رفض السماح للجنة المؤقتة بدخول كوريا الشمالية • وقامت اللجنة بتنفيذ تعليماتها فأشرفت على عمليات الانتخاب وحملاته التي اجريت في العاشر من مايو عام ١٩٤٨ في اكبر جزء من كوريا استطاعت الوصول اليه أي في كوريا الجنوبية ، واعلنت الجمعية العامة بعد ان تلقت تقرير اللجنة في الثاني عشر من ديسمبر عام ١٩٤٨ ، ان حكومة شرعية تعرب عن ارادة الناخبين الحرة ، وتمثل الاغلبية الغالبة لسكان كوريا جميعا ، قد قامت في ذلك الجزء من البلاد الذي تمكنت اللجنة من الوصول اليه ، وان هذه الحكومة هي الوحيدة في كوريا • ودعت الجمعية العامة جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة وغير الأعضاء ، الى اخذ هذا الاعلان بعين الاهتمام في اقامة علاقاتها مع الحكومة الكورية ، وطالبت الدولتين اللتين تحتلان الارض الكورية بجلاء قواتهما عنها •

وتألفت لجنة دولية للمساعدة على توحيد كوريا وتطوير الحكم الديمقراطي فيها • وقدمت هذه اللجنة تقريرا في الثامن والعشرين من يوليو عام ١٩٤٩ ، ذكرت فيه انها لم تحقق أي تقدم في طريق توحيد البلاد ، وان الوضع فيها يسير من سيىء الى أسوأ ، ولا يسير في طريق التحسن وأنهت التقرير بقولها ان تنفيذ قرارات الجمعية العامة يعتمد على الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على مصير هذه البلاد ، وعندما انعقدت الجمعية العامة في خريف عام ١٩٤٩ ، كان اعلان قيام حكومة في كوريا الشمالية قد زاد في تعقيد الوضع واستبعد احتمال توحيد البلاد • وقررت الجمعية العامة في الواحد والعشرين من اكتوبر من العام نفسه ، ان تواصل اللجنة اعمالها الى ان تتخذ الجمعية قرارا جديدا • وجاء هجوم كوريا الشمالية في الخامس والعشرين من يونيو عام ١٩٥٠ ، فأنهى جميع هذه المحاولات لتحقيق تبدل سلمي •

وفي وسع القارىء ان يتبين على ضوء ما قلناه سابقا عن الأهمية التقليدية لكوريا في توازن القوى في الشرق الاقصى ، ان الفشـل كان النتيجة الحتمية لجميع الجهود التى بذلتها الأمم المتحدة لتوحيد هذه البلاد بالوسائل السلمية ، فوراء قضية الانتخابات الحرة والحكم الديمقراطى ، التى فرقت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي منذ البداية ، كانت تقبع القضية السـياسية الاساسية وهى مسـتقبل ولاء الحـكومة التى ستسيطر على كوريا كلها • فقيام حكومة ديمقراطية على الطراز الغربى برياسة سينجمان رى رئيس كوريا الجنوبية ، يعنى ان تقف كوريا كلها الى جانب الولايات المتحدة ، وهو مايرفضه الاتحاد السوفياتى • وعنى قيام حكومة ديمقراطية على الطراز السـوفياتى ان تعتمد على الاتحـاد السوفياتى والصين الشيوعية • وهو ما ترفضه الولايات المتحدة • ولم يكن فى وسع أى من الجانبين أن يفرض الحل الذى يراه على المشـكلة الكورية والذى يعكس مصالحه ، الا اذا غامر بتقبل احتمال حرب عامة • وقد قام الاتحاد السوفياتى فى يونيو عام ١٩٥٠ بهذه المغامرة معتقدا ، وكان اعتقاده صحيحا ، بأن خطر الحرب العامة بعيد كل البعـد • واذا ما اريد استبعاد مثل هذه المغامرات ، فان المشكلة الكورية لايمكن ان تحل الا باحدى طريقتين ممكنتين من الناحية السياسية ، اولاهما دوام تجزئة البلاد على النحو الراهن الذى يعكس التوازن الفعلى للسلطان فى الشرق الاقصى ، وثانيهما تحييد كوريا المتحدة ، واخراجها من منطقة الصراع على السلطان • ولا ريب فى ان الفرق بين هذين الترتيبين السياسيين ، وبين المجال الذى عملت فيه الأمم المتحدة ، هو الفرق بين احتمال النجـاح ، واليقين من الفشل •

المانيا والنمسا وتونس والمغرب وفرموزا :

قد لا أجد نفسى مضطرا للمكوث طويلا عند المحاولة التى قامت بها الجمعية العامة للسير بتوحيد المانيا بطريقة سلمية عن طريق انتخابات حرة لالمانيا كلها • ففى العشرين من ديسمبر عام ١٩٥١ ، اتخذت الجمعية العامة ، قرارا بتعيين لجنة تتولى البحث عما اذا كانت الأوضاع فى المناطق المختلفة من المانيا مواتية لاجراء انتخابات حرة ، وأوصت بأن تقدم هذه اللجنة تقريرا عن نتائج دراساتها ، مضمنة اياه تواصيها عن الخطـوات الاخرى التى يجب اتخاذها • وجاء فى تقرير اللجنة الذى قدمته فى مايو عام ١٩٥٢ ، انها لم تستطع « حتى ذلك التاريخ اجراء أى اتصال متبادل مع السلطات فى منطقة الاحتلال السوفياتية فى المانيا وفى القطاع الشرقى

من برلين ، حتى عن طريق المراسلات » • وانهت اللجنة تقريرها معربةعن .عتقادها بأن ليس ثمة ما يوحى بالأمل فى قدرتها على مقاومة مهمتها • وعادت فأكدت وجهة النظر المتشائمة هذه فى تقريرها النهائى الذى قدمته فى الخامس من اغسطس عام ١٩٥٢ ، وقررت ان تنفض دون تحديد موعد جديد للاجتماع • ويظهر هنا ايضا ان القضية تتمثل فى معارضة دولة كبرى تحبط الجهود التى بذلتها الجمعية العامة لتحقيق تبـــدل بالطرق السلمية •

وتحتم على الجمعية العامة للأسباب نفسها أن تقتصر فى عملها فى مشكلة النمسا على توجيه « نداء جدى » الى الدول الموقعة على اعلان موسكو الصادر فى الأول من نوفمبر عام ١٩٤٣ ، بأن تحترم عهدهـــا ، باعادة استقلال النمسا عن طريق الاتفاق على شروط معاهدة للصلح ، واقرت الجمعية العامة فى العشرين من ديسمبر عام ١٩٢٠ مشروعا من هذا الطراز لكنه لم يترك أى اثر على الاوضـاع الفعلية (١) •

وعندما راحت الجمعية العامة تعالج بالطريقة نفسها ، وبالرغم من المعارضة الفرنسية العنيفة امانى الشطر الاكبر من سكان تونس والمغرب، فى تحويل اوضاع هذين البلدين من الوضع « شبه الاستعمارى » الى الوضع الاستقلالى ، تحتم عليها ان تحصر جهودها ايضا ، فى توجيه نداء الى الفرقاء المعنيين فى النزاع • ففى القضية التونسية ، اتخذت الجمعية العامة فى السابع عشر من ديسمبر عام ١٩٥٢ قرارا تعرب فيه (أولا) عن ثقتها بأن الحكومة الفرنسية ستواصل السير على سياستها المعلقة ، فى محاولة انماء النظم الحرة للشعب التونسى وتطويرها ، و (ثانيا) عن املها فى ان يواصل الفريقان المعنيان المفاوضات العاجلة لتحقيق الحـكم الذاتى للشعب التونسى على ضوء النصوص المتعلقة بذلك من الميثاق ، و (ثالثا) عن مناشدتها الفريقين المعنيين السير بعلاقاتهما وتســـويه خلافاتهما طبقا لروح الميثاق ، وان يمتنعا عن اية اعمال او اجراءات قد تؤدى الى تأزم الوضع واشتداد التوتر • وعادت الجمعية العامة فأصدرت

---

(١) عاد الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة فاتفقا على عقد معاهدة الصلح مع النمســا بعد هذا التاريخ ، واعلان استقلالها ، شريطة وقوفها على الحياد التـام بين الشرق والغرب • وقد استقلت النمسا بالفعل •

(المعرب)

فى التاسع عشر من ديسمبر عام ١٩٥٢ قرارا مماثلا تقريبا فى موضوع مشكلة المغرب (مراكش) (١) ٠

ومهما افتقر العمل الذى اتخذته الجمعية العامة فى قضايا المانيا والنمسا وتونس والمغرب الى الكمال والصناعة ، فقد كان الفشل الحتمى ينتظره ، نظرا لمعارضة احدى الدول الكبرى ٠ ولكن كان فى وسع الأمم المتحدة على أى حال ، أن تتخذا اجراء من أى نوع ، اذ بالرغم من ان هذه المشاكل المثارة ، كانت تمثل جراحا لا تندمل فى الجسم السياسى ، الا ان هذه الجراح لم تكن قد تسممت ، بحيث أصبح داؤها ساريا ، يهدد بالانتشار فى كل لحظة ، وتسميم الجسم السياسى العالمى كله بالخطر ٠ لكن وضع فرموزا كان مختلفا كل الاختلاف ، عندما طلبت الولايات المتحدة فى العشرين من سبتمبر عام ١٩٥٠ ، الى الجمعية العامة ان تدرس الأوضاع العامة فى تلك الجزيرة ، وان تتخذ توصياتها بالنسبة الى العمل فى المستقبل ٠ فهنا عجزت الجمعية العامة عن اتخاذ أى اجراء مهما كان شكله ، وقررت اللجنة السياسية الأولى التى أحيلت القضية اليها فى السابع من فبراير عام ١٩٥١ ، تأجيل النظر فى هذه المشكلة الى أجل غير مسمى ٠

المستعمرات الايطالية :

تختلف مشكلة المستعمرات الايطالية السابقة فى ليبيا والصومال والاريتريا ، اختلافا كليا عن تلك التى تعرض نفسها عرضا نموذجيا على أية منظمة دولية ، بقصد احداث تبدل سلمى فى أوضاعها ٠ فليس ثمة صراع مهم فى المصالح قد فرق بين دولتين أو مجموعتين من الدول

---

(١) ظلت قضيتا تونس والمغرب تعرضان على الجمعية العامة للامم المتحدة سنة بعد أخرى ، دون أن تصل الامم المتحدة الى أى حل حاسم فيهما منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦ ، عندما أسفرت المفاوضات بين فرنسا وتونس عن التوقيع على بروتوكول فى العشرين من مارس عام ١٩٥٦ يقضى باستقلال تونس التى تقدمت بطلب الانتماء الى عضوية الامم المتحدة فى الرابع عشر من يوليو من نفس العام ٠ وقررت الجمعية العامة قبولها فى عضويتها فى الثانى عشر من نوفمبر من نفس السنة ٠

أما بالنسبة الى المغرب فقد وقعت الحكومتان المغربية والفرنسية فى الثامن من مارس عام ١٩٥٦ اعلانا مشتركا اعترفت فيه فرنسا باستقلال المغرب ، الذى تقدم فورا بطلب الانتماء الى عضوية الامم المتحدة ، فقبل طلبه فى الثانى عشر من نوفمبر من نفس العام ٠

(المعرب)

بصددها • ولم تكن أية تسوية متوقعة لتؤثر تأثيرا ملحوظا على المصالح السياسية المهمة لأية دولة عظمى • وكان الوضع الذى تحتم على الجمعية العامة ان تواجهه مصبوغا بصبغة غير عادية من تجزئة المصالح ، التى لم تكن أى منها هامة لأى شخص معنى ، بالموضوع •

ونصت المادة الثالثة والعشرين من معاهدة الصلح الايطالية لعام ١٩٤٧ ، على أن تقرر فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحـــاد السوفياتى موضوع التصرف النهائى بهذه المستعمرات التى تتخلى ايطاليا عن كل مطالبة بها ، وعلى ان تحال القضية الى الأمم المتحـدة فى حالة وقوع خلاف بين هذه الدول • ولم تكن أى من هذه الدول مهتمة حقـا بالسيطرة على هذه المستعمرات ، ولـكن لما تعذر عليها الاتفاق ، فقـد حولت قضيتها الى الجمعية العامة فى عام ١٩٤٨ • (١) وكانت معظم الدول متفقة على أن يكون الاستقلال لهذه المستعمرات هو الهدف النهـائى ، وتركز الخلاف على مدة الفترة الانتقالية وأوضاعها • وقدمت الى الجمعية العامة مجموعة من الاقتراحات ، وكانت مهمتها صياغة هذه الاقتراحات فى حل وسط معقول تدعمه أغلبية الثلثين من أعضـاء الأمم المتحدة ، لا محاولة التوفيق بين المصالح القومية المهمة للدول الكبرى • ونجحت الجمعية العامة فى أداء هذه المهمة ، فقررت أن تصبح ليبيا دولة مستقلة فى وقت لا يتأخر عن الأول من يناير عام ١٩٥٢ ، وأن تصبح الصومال مستقلة بعد فترة عشر سنوات تقضيها تحت الوصاية التى تتولى ايطاليا ادارتها ، كما قررت أن تصبح الاريتريا بعد فترة انتقالية قصيرة ، دولة مستقلة ، متحدة اتحادا ائتلافيا مع الحبشة •

واذا ما قارنا ما تحقق من نجاح فى موضوع المستعمرات الايطالية ، بما وقع من فشل فى القضايا الأخرى ، تبين لنا ما أشرنا اليه فى موضوع التبدل السلمى • ويمكن أن نعزو هذا النجاح الى ثلاثة عوامل مترابطة • وقد سبق لنا أن بحثنا فى أول هذه العوامل وأهمها ، وهو الافتقار الى

---

(١) لا ريب فى أن المؤلف قد أخطأ فى هذا الرأى بالنسبة الى ليبيا على الأقل ، اذ تكشف الصراع بين المصالح الدولية فيها ولا سيما بعد توقع اكتشاف الزيت فيها فى مستهل الخمسينات • فقد حاولت الولايات المتحدة فرض سيطرتها اللامباشرة عليها عن طريق القواعد العسكرية والمصالح البترولية ، كما حاولت بريطانيا الاحتفاظ بالسيطرة الدائمة عليها عن طريق معاهدة الحماية المقنعة كما حاولت فرنسا الاحتفاظ بمقاطعة فزان فى الجنوب • وليس بقاء القواعد العسكرية البريطانية والامريكية فى البلاد رغم مطالبة الشعب الليبى بازالتها حتى اليوم ، الا الدليل على خطل رأى المؤلف •

(المعرب)

المصلحة السياسية القوية من جانب الدول الكبرى فى أى حل معين • وأدى هذا العامل الى العامل الثانى ، وهو اتفاق الدول الأربع الكبرى مقدما على قبول أى قرار تصل اليه الجمعية العامة فى موضوع هـــذه المستعمرات • وأصبحت قرارات الأمم المتحدة بالنسبة الى هذه الدول الأربع أكثر من مجرد توصيات تقبل بها الدول الأعضاء أو لا تقبل طبقا لمشيئتها ، وانما غدت لها قوة الالزام المتمثل فى القانون الدولى ، والتى تحتم على الدولة المعترضة مهما كان اعتراضها ، أن تتقيد بها • أما العامل الثالث والأخير ، فهو أن أيا من الدول المعترضة لم تكن فى وضع ، أما بسبب موقعها الجغرافى أو بسبب ضعفها العسكرى يمكنها من أن تحول بصورة فعالة ، دون أية تسوية تقررهـــا الجمعية العامة • ولكن كان موضوع هذه المستعمرات ، كما هو واضح حالة خاصـــة ،سواء أكانت فردية أم مشتركة ، ولكنها أيدت المبادىء النظرية للتبدل الســلمى التى تحدثنا عنها باسهاب فى الفصول السابقة •

ج ـ قرارات مجلس الأمن

يحمل اسهام مجلس الأمن فى التبدلات السلمية بصورة مماثلة ، الدليل على صحة هذا التحليل • ويمكن القول بأن مجلس الأمن لم يحل بنجاح الا قضية واحدة من القضايا الست التى يمكن القول عنها بأنها عرضت مشكلة التبدل السلمى ، فى حين فشل فى حل القضايا الباقية الخمس • فقد نجح المجلس فى مساعدة أندونيسيا على الانتقال من وضع التبعية الاستعمارية الى وضع الاستقلال دون حرب طويلة ، ولكنه فشل فى معالجة مشاكل فلسطين وكشمير والنزاع المصرى البريطانى وحصار برلين ، ويمكن تصنيف مشكلتى فلسطين وكشـــمير فى صف واحد ومشكلتى مصر وحصار برلين فى صف آخر بالنسبة الى أسباب الفشل •

فلسطين وكشمير :

سبق لنا أن بينا ان الجمعية العامة فشلت فى تنفيذ تقسيم فلسطين بالطرق السلمية ، وذلك لأن الحل الذى وضعته قد قبل به فريق واحد من بعض نواحيه ، فى حين رفضه الفريق الآخر ، واســتحال برفضـــه الوصول الى حل سلمى • وأحبطت المعضلة نفسها ، الجهود التى يذلهـــا مجلس الأمن لتحقيق التبدل السلمى • وهكذا لم يكن ثمة منـــاص من استخدام القوة فى تنفيذ الحل الذى اقترحته الجمعية العـامة ، ولكن

مجلس الأمن بتحريض من الولايات المتحدة ، رفض اللجوء اليها (١) ٠

وظهـــرت معضله تحقيق التبدل الســلمى فى مجتمع يضم الدول المستقلة ذات السيادة ، فى المناقشات والقرارات التى صدرت عن مجلس الأمن فى موضوع مطالبه الجمعيه العامة للأمم المتحدة باستخدام القوة لتنفيذ التسويه المقترحه ٠ ولم يعد أعضاء مجلس الامن الذين يمثـــل بعضهم الدول الأعضاء ذات المراكز القيادية فى الجمعية العامه ، يعالجون الآن توصيات لا تلزم أحدا ، وتستطيع كل دولة تجاهلها اذا شاءت ٠ وتحتم على الدول الأعضاء فى مجلس الأمن أن تتخذ قرارا يلزمهــا تنفيذه كما يلزم الفرقاء المعنيين أيضــا ٠ وكان فى وسع هذا القرار أن يربط سلطان بعض الدول الأعضاء فى المجلس على الأقل ومصالحهم به ٠

لكن المصــــالح القومية للدول فرادى عادت الى تأكيد وجودهـــا ، وتغلبت على المصلحة العامة التى مثلها قرار الجمعية العامة الصــادر فى التاسع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٤٧ والمؤكد للحـــاجة الى تبـــدل سلمى ٠ واذا ما استثنينا ســوريا كالدولة الممثلة للعرب فى عضــوية مجلس الأمن فى ذلك الحين ، واستثنينا معها بريطانيــا (٢) ، فان عددا آخر من الدول الأعضاء وبينها الولايات المتحدة ، اعتقد بأن تنفيذ التقسيم بالقوة ، يخالف مصالحها القومية ٠ ولم تر أية دولة من الدول الأعضاء فى مجلس الأمن ان مصلحتها القومية تتطلب فرض التقسيم بالقوة ٠ وهكذا لم يعد ثمة أمل فى فرض التقسيم بالقوة ولا فى تنفيذ ســلمى له ، بعــــد أن اجتمع مجلس الأمن فى الرابع والعشرين من فبراير ، لدراسة موضوع تنفيذ قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى التاسع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٤٧ (٣) ٠

---

(١) لم تكن ثمة مصلحة عامة فى قرار التقسيم ، وانما كانت هناك مصلحه خاصة فى اتخاذ هذا القرار ، وهى مصلحة الدول الاســتعمارية التى أرادت عن طريق دق اسرائيل كاسفين فى قلب الوطن العربى ، تجزئة هذا الوطن ، واقامة قاعدة لها فيه تحمى لها مصالحها وأهدافها الاستعمارية ٠

(٢) لا أدرى لم استثنى المؤلف بريطانيا ، مع انها كانت طرفا رئيسيا فى المؤامرة الاستعماريه التى أدت الى قيام اسرائيل ، وكانت أعمالها فى فلسطين منذ بداية انتدابها عليها - حتى جلائها عنها ، السبب الرئيسى فى تمكين الصهيونية من تنفيذ مخططها ٠

(٣) نسى المؤلف هنا أو لعله تناسى أن يذكر ٠ ان الهدنة الأولى التى فرضها مجلس الامن فى حرب فلسطين ، وتغاضيه فى الفترة التى أعقبتها وقبل استئناف القتال ، عن تزويد كافة المصادر لاسرائيل بالسلاح والعتاد والرجال ، خلافا لقراره ، وهو الذى مكن اسرائيل من النجاة ومن العودة الى القتال بقوة جديدة ضمنت لها البقاء ٠ وحديث المؤامرات الاستعمارية فى تلك الايام حديث طويل ، ليس مكانه هنا ٠ وقد تحدثنا عنه فى مختلف الكتب التى وضعناها عن قضية فلسطين ٠ (المعرب)

وهكذا لم يبق مناص من ان تحل قوى الحرب المشكلة • وهكذا مثلت تسويات الهدنة الاقليمية التى أعقبت الحرب بين العرب واسرائيل فى عام ١٩٤٨ ، توزيع القوى العسكرية بصورة مواتية لاسرائيل التى ظهرت الى حيز الوجود بعد تلك الحرب • وعكست تلك التسويات قرارات مجلس الأمن من ناحية واحدة ليس الا ، وهى الاسراع فى انهاء حالة الحرب ، والحيلولة دون المزيد من استغلال اسرائيل لتفوقها العسكرى (١) • وسنعود فيما بعد الى درس هذا الطراز من أعمال مجلس الأمن •

وواجهت المعضلة نفسها ، مجلس الأمن فى موضوع الخلاف بين الهند والباكستان حول مستقبل كشمير • وتركز هذا الخلاف الذى تعلق جوهره بالسيطرة على الولاية ، حول موضوع الأسلوب الذى يجب أن يتبع فى استفتاء السكان ولا سيما بالنسبة الى القوات العسكرية التى يجب أن تكون فى الولاية • ولقيت الاقتراحات التى تقدم بها مجلس الأمن ، المعارضة فى هذا الجانب أو ذاك ، فى حين لم يكن مجلس الأمن راغبا فى فرض أية تسوية بالقوة • وهكذا وجد مجلس الأمن نفسه مضطرا الى أن يقيد نفسه فى قراره الذى أصدره فى الثالث والعشرين من ديسمبر عام ١٩٥٢ ، بحث الهند والباكستان على الدخول فورا فى مفاوضات تحت اشراف ممثل الأمم المتحدة ، والعودة بنتائج هذه المفاوضات الى مجلس الأمن • وشرع الممثل الدولى فى هذه المفاوضات وعاد فى السابع والعشرين من ديسمبر عام ١٩٥٣ ، فقدم تقريرا الى رئيس مجلس الأمن ذكر فيه انه لم يعد سبيل لاستمرار هذه المحادثات نظرا لفشلها • وتوقفت القضية عند هذا الحد •

النزاع المصرى الانجليزى وحصار برلين :

ولم يستطع مجلس الأمن ان يحقق أى نجاح فى قضية التبدل السلمى التى أثارتها مصر بشكواها من وجود القوات البريطانية على الأرض المصرية • ففى الثامن من يوليو عام ١٩٤٧ ، طلبت مصر من مجلس الأمن أن يأمر القوات البريطانية بالجلاء جلاء كاملا ومباشرا عن

(١) لم يكن لاسرائيل تفوق عسكرى على الاطلاق ، اذ لم تكن هناك حرب حقيقية • وقد اعترف بذلك كبار القادة العسكريين وفى مقدمتهم الماريشال مونتجومرى • وفى وسع القارىء أن يعود الى كتاب المعرب « التطورات الاخيرة فى قضية فلسطين » وكتابه « قضايانا من الامم المتحدة » للمزيد من الاطلاع •

(المعرب)

الأراضي المصرية ، وبانهاء عهد الادارة البريطانية في السودان • فعندما عجز المجلس عن الاتفاق على أى من المشروعات الثلاثة المقدمة اليه ، نظرا لوجود احدى الدول من الأعضاء الدائمين ، وهى بريطانيا ، طرفا فى النزاع ، راح يقرر فى العاشر من سبتمبر عام ١٩٤٧ ، الابقاء على القضية مفتوحة على جدول أعماله ، وأن يواصل درسها فى حالة تقدم أى من الدول الأعضاء فى المجلس ، أو أى من الفريقين المتنازعين ، بطلب لاثارتها من جديد • ولم يقدم أى طلب حتى وضع هذا الكتاب لاعادة بحث القضية (١) •

ولم يتمكن مجلس الأمن كذلك من الوصول الى حل سلمى لمشكلة حصار برلين ، نظرا لوجود جميع أعضائه الدائمين اطرافا فى النزاع • ففى شهر يونيو عام ١٩٤٨ ، قطع الاتحاد السوفياتى جميع الاتصالات بين القسم الذى تحتله الدول الغربية من برلين وبين المانيا الغربية ، هادفا من ذلك كما هو واضح الى ارغام الدول الغربية على الجلاء عن المدينة • وأثارت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة هذه القضية أمام مجلس الأمن فى التاسع والعشرين من سبتمبر عام ١٩٤٨ • وأيدت تسع دول مشروع قرار تقدمت به الدول الغربية ، ولكن الاتحاد السوفياتى نقضه مستعملا حقه فى النقض (الفيتو) • وأدت المفاوضات السرية الطويلة التى جرت بين ممثلى الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة، دون اشراك الأمم المتحدة فيها الى حل وسط ، أسفر عن رفع الحصار عن المدينة • وراحت الدول الثلاث صاحبة الشكوى ، تبلغ مجلس الأمن فى الرابع من مايو عام ١٩٤٩ عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة بوصولها الى اتفاق مع الاتحاد السوفياتى فى هذا الموضوع عن طريق المفاوضات الدبلوماتية •

اندونيسيا :

لكن مجلس الأمن حقق نجاحا محدودا فى قضية أندونيسيا • خلافا للقضايا السابقة • وكان جوهر هذه القضية تطلع شعب يعيش فى وضع التبعية الاستعمارية الى الاستقلال بالرغم من معارضة الدولة المستعمرة • ويعزى نجاح مجلس الأمن فى هذه القضية الى توافر العناصر ،

---

(١) لم تعد ثمة حاجة الى اثارة القضية بعد أن حققت ثورة عبد الناصر ، بأساليبها الثورية جلاء القوات البريطانية نهائيا عن مصر ، وتمكين الشعب السودانى من تحقيق استقلاله• (المعرب)

التى ذكرنا ان وجودها شرط أساسى لنجاح الوصول الى حل سلمى ، وهى اجماع الدول الكبرى على تأييد التسوية المقترحة ، واحساس هولندة ، بوصفها الدولة المعترضة عليها ، اما بضعفها أو بافتقارها الى التصميم على مواصلة المعارضة أمام هذا التأييد الاجماعى • وعجز مجلس الأمن عن الحيلولة دون اندلاع العمليات الحربية بين أندونيسيا وهولندة ، كما لم تحترم قراراته على الغالب بوقف القتال بين الفريقين ودعوتهما الى الامتناع عن أية حركات حربية • ولكن ليس ثمة من شك فى ان جهوده أسهمت اسهاما كبيرا لا فى وقف العمليات العدوانية نهائيا فحسب ، بل وفى وضع التسوية النهائية التى قامت جمهورية أندونيسيا بموجبها كدولة مستقلة ذات سيادة •

ففى الأول من أغسطس عام ١٩٤٧ ، طلب مجلس الأمن من الفريقين المتحاربين وقف العمليات الحربية ، فأطاعا أمره • وعاد فألف فى الخامس والعشرين من أغسطس من العام نفسه لجنة وساطة لمساعدة الطرفين فى التفاوض للوصول الى تسوية سلمية • وأسفرت هذه المفاوضات عن توقيع ممثلى الفريقين فى السابع عشر من يناير عام ١٩٤٨ ، وعلى ظهر السفينة الحربية الامريكية « رانفيل » اتفاقا عرف باسم « اتفاق رانفيل »، يقضى باعلان الهدنة ، ويضع ثمانى عشرة قاعدة للوصول الى تسوية سياسية • ولم تنجح المفاوضات السياسية بالرغم من الجهود التى بذلتها لجنة الوساطة • وراحت الحكومة الهولندية تعلن فى الثامن عشر من ديسمبر عام ١٩٤٨ ، بطلان اتفاق رانفيل ، وتشرع فى العمليات الحربية من جديد •

وعاد مجلس الأمن فأصدر قرارين فى الرابع والعشرين من ديسمبر عام ١٩٤٨ والثامن والعشرين من يناير عام ١٩٤٩ ، يدعو فيهما الفريقين الى وقف العمليات الحربية ، ويطلب الى هولندة اطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين • ولم تطع هولندة هذين الأمرين على الفور • وراح المجلس يوصى باقامة ولايات متحدة أندونيسية قبل الأول من يوليو عام ١٩٥٠ ، ويحول لجنة الوساطة ، الى لجنة للأمم المتحدة فى أندونيسيا ، مخولا اياها الصلاحية لمساعدة الفريقين المتنازعين فى تنفيذ هذا القرار • وأبلغت الحكومة الهولندية فى الثانى من مارس عام ١٩٤٩ ، مجلس الأمن بأنها أطلقت سراح الزعماء الأندونيسيين وسمحت لهم بحرية الانتقال ، واقترحت عقد مؤتمر للمائدة المستديرة ، يتم فيه اجراء الترتيبات المتعلقة بنقل السيادة الى الشعب الأندونيسى •

وعقد الفريقان اجتماعات مع لجنة الأمم المتحدة استغرقت ثلاثة أشهر ونصف الشهر لاعداد التسوية النهائية • ولم يحل منتصف شهر أغسطس ، حتى كانت العمليات العسكرية قد توقفت ، وجلت القوات الهولندية عن البلاد تحت اشراف ممثلين عسكريين تابعين للأمم المتحدة ، وأعد مؤتمر المائدة المستديرة الذى اشتركت فيه لجنة الأمم المتحدة ، الوثائق الدستورية المتعلقة بنقل السيادة ، وبوضع أندونيسيا الجديد كعضو مشترك فى الاتحاد الهولندى ـ الأندونيسى • وتم نقل السيادة فعلا فى السابع والعشرين من ديسمبر عام ١٩٤٩ • وبالرغم من ان التبدل الذى تحقق لم يكن سلميا بصورة كلية ، وبالرغم من تعذر التقدير صحيحا لموضوع اسهام الأمم المتحدة فى هذا التبدل ، فليس ثمة من شك فى ان الأمم المتحدة ، قد سهلت هذا التبدل ، وحصرت نطاق العنف الذى رافق وقوعه (١) •

(١) عادت اندونيسيا ، بعد أن حاولت هولنده استئناف أعمالها العدوانية ، فانسحبت من الاتحاد الهولندى ـ الاندونيسى ، وأوقفت كل علاقة من علاقات التبعية الاستعمارية السابقة مع هولنده •

(المعرب)

- ٢٧ -

الحكومة الدولية

....

تؤلف العلاجات التي بحثناها حتى الآن لموضــوع الحرب والفوضى الدولية ، علاجات محددة • فهي تعالج مشكلة معينة ، يظهر فيها الافتقار الى النظام الدولى ، والميل الى الحرب ، وهى تحاول حل المشكلة العامة للأمن والسلام الدوليين عن طريق حل تلك المشكلة المعينة • وتدين الحكومة العالمية بوجودها الى الاعتراف بأن الأمن والسلام ، ثمرتان لا لوســيلة مبتكرة محددة ، تواجه مشكلة معينة ، بل لرباط مشترك يوحد مجتمعا مترابطا فى ظل سلطة مشتركة ، ومفهوم واحد للعدل • ولا ريب فى أن أية محاولة تهدف الى اقامة حكومة دولية ، يجب أن تهدف الى طريقة خلق مثل هذه السلطة فى مجتمع يضم دولا مستقلة ذات سيادة ، وخلق مثل هذا المفهوم للعدل الدولى •

وقد جرت محاولة لخلق مثل هذه الحكومة الدولية بعـــد كـــل من الحروب العالمية الثلاث التى شهدتها المائة والخمسون سنة الأخيرة • فقد أدى الفشل الكلى فى الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين الى بـــذل جهد مشترك ، لضمانها وتأمينها • وهكذا جاء الحلف المقدس فى أعقاب الحروب النابليونية ، وجاءت عصبة الأمم فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، والأمم المتحدة فى أعقاب الحرب الثانية • وهنا تبرز أمامنا ثلاثة أسئلة بالنسبة الى كل من هذه المحاولات الثلاث لخلق الحكومة الدولية وهى •• أولا ؟ أين تتركز السلطة ؟ ومن الذى سيحكم ؟ (ثانيا) أى مبدأ للعدل يجب أن يوجه الحكومة الدولية ، وما هو مفهوم الخير العـــام الذى يجب أن تحققه ؟ و (ثالثا) الى أى مدى تستطيع الحكومة الحفاظ فيه على الأمن والسلام •

١ ـ الحلف المقدس

(ا) التاريخ :

استندت الحكومة الدولية التى اشتهرت باسم الحلف المقدس الى ثلاث معاهدات هى معاهدة « شومونت » فى التاسع من مارس عام ١٨١٤ ، والحلف الرباعى الموقع فى باريس فى العشرين من نوفمبر عام ١٨١٥ ، ومعاهدة الحلف المقدس الموقعة فى السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٨١٥ • ففى معاهدة شومونت عقدت النمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا حلفا مدته عشرون عاما بقصد الحيلولة بين الأسرة النابليونية وبين العودة الى الحكم فى فرنسا ، وضمان التسويات الاقليمية التى ستتقرر بعد انتهاء الحرب مع نابليون • وعاد الحلف الرباعى فأكد نصوص معاهدة شومونت ، ووضع فى بنده السادس ، قواعد ما أسمى « بحكومة المؤتمرات » أو « الدبلوماتية عن طريق المؤتمرات » (١) •

وجاءت معاهدة الحلف المقدس ، على سبيل المقارنة بالحلف الرباعى الذى مثل القانون الدستورى للحكومة الدولية المتجسدة فى الحلف المقدس ، تخلو من أية مبادىء للحكم على الاطلاق • وقد أعلنت هذه المعاهدة ، ولاء جميع الحكام للمبادىء المسيحية على اعتبار ان الله هو الملك المهيمن الفعلى على العالم كله • وهى حاشدة بتعبيرات من أمثال « الخدمة المتبادلة » و « اثبات حسن النية » و « الحب المتبادل » و « الرحمة المسيحية » و « روابط الاخوة الوثيقة العرى » • وكانت الدول الأولى التى وقعت على هذا الحلف النمسا وبروسيا وروسيا ثم ما لبث ان انضم اليه جميع ملوك أوربا وحكامها باستثناء البابا والسلطان العثمانى (١) • وكان الحلف يعمل بايحاء كما يبدو من القيصر الاسكندر الأول ، ملك روسيا ، وقد أكد الوحدة الخلقية لأوربا • ولا ريب فى ان تأكيد هذا

---

(١) نص البند السادس على ما يلى : « اتفق الفرقاء المتعاقدون السامون ، رغبة منهم فى التأكد من تنفيذ المعاهدة الراهنة وتسهيل هذا التنفيذ ورغبة منهم فى توثيق أواصر العلاقات التى توحد بين الملوك الاربعة لخير العالم ، على تجديد الأحلاف المكرسة للمصالح المشتركة الكبرى اما تحت اشراف الملوك المباشر أو عن طريق وزرائهم ، بين فترة واخرى ، وعلى درس الاجراءات التى تكون صالحة فى أى فترة من هذه الفترات لمنفعة شعوبهم ورخائهم ، وللحفاظ على سلام دولهم وأمنها » •

(٢) لم يستطع ملك انجلترا لأسباب دستورية الانضمام رسميا الى المعاهدة ، وان كان قد انضم اليها رئيس وزراء انجلترا بصورة غير رسمية •

(المؤلف)

الاجماع الخلقى بين الدول ، يعتبر أحد المهام الفعلية التى حققتها معاهدة الحلف المقدس ٠

لكن معاهدة الحلف لم تكن كبيرة الأهمية فى الواقع بالنسبة الى العمل الفعلى للحكومة الدولية التى حملت اسم هذا الحلف ٠ وكان القيصر الروسى يثير مبادئها من وقت الى آخر ، فتعود الدول الأخرى الى تأكيدها قولا ورفضها عملا . وقد أطلق عليها كاسلرى (١) « وزير خارجية بريطانيا أيام توقيع الحلف وصف « عمل من أعمال الصوفية العميقة والسخف المطلق » كما دأب السياسى النمسوى مترنيخ (٢) على الاستهزاء بها والسخرية من مبادئها ٠ ومع ذلك فقد عملت هذه المعاهدة كتبرير خلقى لمبادىء العدل التى كان الموقعون الثلاثة الأول عليها ينشرونها ، وللسياسات التى كانوا يحاولون عن طريقها تطبيقها ، وهكذا حققت معاهدة الحلف المقدس أيضا عملا مذهبيا وأصبحت رمز هذه الحقبة كلها فى العلاقات الدولية ٠

وقبلت الدول الأربع الموقعة على الحلف الرباعى ، فرنسا فى عام ١٨١٨ كعضو خامس فيه ، يشترك فى جميع جلساته المقبلة ، وذلك عملا بنصوص المادة السادسة من معاهدة الحلف ٠ وتعهدت النمسا وبروسيا وروسيا فى منشور وقعته فى عام ١٨٢٠ فى مؤتمر تروبو (٣) بالا تعترف أبدا بحق أى شعب فى تقييد سلطان ملكه ٠ ويطلق على هذا العهد اسم « الحلف المقدس الجديد » ٠ ورفض كاسلرى فى مذكرتين بعث بهما فى السنة نفسها ، الاشتراك فى أية سياسة تهدف الى التدخل عن طريق العنف والقوة فى السياسات الداخلية للبلاد الأخرى ٠ وحافظ

---

(١) روبرت كاسلرى (١٧٦٩ ـ ١٨٢٢) ـ من ساسة حزب المحافظين الانجليز ، كان وزيرا للحربية فى عام ١٨٠٥ وبين عامى ١٨٠٧ و ١٨٠٩ ووزيرا للخارجية بين عامى ١٨١١ و ١٨٢٢ ٠

(٢) الأمير كليمنس فون مترنيخ (١٧٧٣ ـ ١٨٥٩) ـ وزير خارجية النمسا بين عامى ١٨٠٩ و ١٨٢١ ثم أصبح مستشارا حتى عام ١٨٤٨ ٠ لعب دورا بارزا فى تكييف الدبلوماتية الاوربية فى عهد حروب نابليون وكان السياسى البارز فى أوربا بين عامى ١٨١٥ ، و١٨٤٨ ٠

(٣) مؤتمر تروبو لعام ١٨٢٠ هو مؤتمر دولى دعا اليه مترنيخ بموجب نصوص معاهدة الحلف المقدس لدراسة الوسائل اللازمة لاخماد الاضطرابات المتحررة التى قام بها الشعب ضد ملكى صقلية واسبانيا ٠

(المعرب)

خلفه جورج كانيننج (١) على هذه المبادىء نفسها فى مؤتمر فيرونا (٢) لعام ١٨٢٢ ، وهو آخر المؤتمرات التى اشتركت فيها بريطانيا .

وعندما تلقى كانيننج أنباء فشل مؤتمر فيرونا راح يهلل فى رسالة بعث بها فى الثالث من يناير عام ١٩٢٣ الى السياسى البريطانى باجوت ، لانتهاء عهد الحكومة الدولية عن طريق المؤتمرات ، وبداية عهد جديد بالنسبة الى بريطانيا تنتقم فيه من المبدأ الدينى الذى قام عليه الحلف المقدس بقولها « لكل دولة شأنها الخاص بها ، أما الله ، فهو لنا جميعا » . ولم يقدر للحكومة الدولية عن طريق المؤتمرات ان تعمر كمشروع قائم بعد خروج بريطانيا منها ، وذلك لأنه لقى حتفه أخيرا فى عام ١٨٢٥ بعد محاولتين فاشلتين أخريين ، احداهما كانت بالنسبة الى المستعمرات الأسبانية ، والثانية بالنسبة الى تركيا واليونان .

وهكذا لم يقدر لنظام الحكومة الدولية الشاملة الذى أقيم بموجب المادة السادسة من معاهدة الحلف الرباعى فى العشرين من نوفمبر عام ١٨١٥ أن يعمر أكثر من حقبة واحدة . وكان عمر نظام المؤتمرات السفارية لتسوية المشاكل الخاصة ، أقصر أيضا . وقد أقيم هذا النظام أيضا بموجب معاهدات عام ١٨١٥ ، وتألف من ثلاثة أجهزة ، جهاز يضم سفراء فرنسا والنمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا ويعالج المشاكل التى تثيرها معاهدات الصلح مع فرنسا ، ويعمل بصورة عامة كالأداة التنفيذية الرئيسية للحلف الرباعى ، وجهاز يضم سفراء الدول العظمى الذين يجتمعون فى لندن لتنظيم الغاء تجارة الرقيق ، وجهاز ثالث يضم السفراء الذين عقدوا مؤتمرا فى فرانكفورت لدراسة المشاكل الألمانية . ولكن لم يحل عام ١٨١٨ حتى كانت هذه الأجهزة كلها قد اختفت من الوجود .

(ب) حكومة الدول العظمى :

كانت الحكومة الدولية التى أقامها الحلف المقدس حكومة للدول

---

(١) جورج كانيننج (١٧٧٠ ــ ١٨٢٧) ــ سياسى بريطانى . كان وزيرا للخارجية بين عامى ١٨٠٧ و ١٨٠٩ وبين عامى ١٨٢٢ و ١٨٢٧ .

(٢) مؤتمر فيرونا لعام ١٨٢٢ ــ آخر حلقة فى سلسلة المؤتمرات التى عقدت تطبيقا لنصوص الحلف الرباعى . وقد دعا المؤتمر لدراسة ما يجب اتخاذه بمناسبة الثورة فى أسبانيا . وقرر المؤتمر بالرغم من معارضة كانيننج وزير خارجية انجلترا ، ارسال جيش فرنسى لاخماد هذه الثورة .

(المعرب)

العظمى ليس الا • وليس ثمة من شك في ان التمييز بين الدول الكبرى والدول الصغرى كحقيقة سياسية تشير الى الفروق المتطرفة فى السلطان بين الدول ، يعتبر بالطبع من التجارب الأولية فى حقل السياسات الدولية وقد نبع هذا التمييز كنظام للسياسات والتنظيم الدوليين يحمل طابع الفروق فى الأوضاع القانونية من تفكير كاسلرى ، وأصبح أساس المخطط الذى أقر فى عام ١٨١٥ • ومن الصحيح ان البروتوكول الذى أقره مؤتمر ايكس لاشابيل في الخامس عشر من نوفمبر عام ١٨١٨ ، والخاص بالاجتماعات المقبلة للدول العظمى الخمس ، قد نص ايضا « انه لما كانت هذه الاجتماعات تهدف بصورة خاصة الى البحث فى القضايا المتعلقة بوجه خاص بمصالح الدول الأوربية الأخرى ، فان هذه المؤتمرات لا تعقد الا تلبية لطلب رسمى يوجه من جانب تلك الدول التى تعنيها هذه القضايا ، ومع احتفاظها الصريح بحقها فى الاسهام المباشر فى أبحاثها ، اما مباشرة أو عن طريق المفوضين عنها » • لكن هذا الشرط ظل على أى حال دون أى تأثير على سياسات الحلف المقدس أو الحلف المقدس الجديد أيضا •

ج ـ المعنى المزدوج للوضع القائم :

يبدو أن الرد على السؤال المتعلق بتحديد مبدأ العدالة الذى وجه الحلف المقدس فى منتهى الوضوح ، فهو الحفاظ على السلام على أساس الأمر الواقع • ولم يكن هذا المبدأ أكثر وضوحا أبدا منه في الاعلان الذى صدر عن الدول الخمس الكبرى التى وقعت عليه فى ايكس لاشابيل فى الخامس عشر من نوفمبر عام ١٨١٨ والذى جاء فيه ••• « ان هدف هذا الاتحاد بسيط بالرغم من كل ما فيه من عظمة ونفع • فهو لا يميل الى خلق أى تجمع سياسى جديد ، ولا الى أى تبديل فى العلاقات التى تقدسها المعاهدات القائمة • وليس لهذا الاتحاد الهادىء والثابت فى اجراءاته أى هدف آخر سوى الحفاظ على السلام ، وضمان تلك العلاقات التى قام السلام على أساسها وتوطدت أركانه » •

لكن هذا الرد يصبح فى منتهى الغموض ، اذا أثار الانسان السؤال الآخر المتعلق بالمعنى المقصود من الوضع القائم • فما عنته بريطانيا العظمى منذ البداية كان مخالفا لما عنته روسيا ، وكان مفهوم الوضع القائم الذى وجه سياسات الحلف المقدس الجديد متعارضا تعارضا عكسيا مع المفهوم الذى سيطر على سياسات كاسلرى وكانيننج • فقد كان الوضع القائم الذى حاولت بريطانيا الحفاظ عليه عن طريق أجهزة الحلف المقدس ، محصورا تماما فى الوضع السياسى الذى قام فى نهاية

حروب نابليون بالنسبة الى فرنسا • وكان الخطر القاتل الذى واجه به نابليون الجزر البريطانية يرتبط عند الساسة البريطانيين بالخطر الذى تعرض به التوازن الأوربى للقوى من جراء امبراطورية نابليون • وكانت بريطانيا على استعداد لتأييد قيام حكومة عالمية تهدف الى الحيلولة دون ظهور فاتح جديد من الأرض الفرنسية ، كما كانت على استعداد لتحقيق تلك الغاية لفرض تسوية الصلح التى فرضت على فرنسا فى عام ١٨١٥ • وهكذا اقتصر المفهوم البريطانى عن الوضع القائم على التسويات الاقليمية لعام ١٨١٥ وعلى حرمان أى فرد من أسرة نابليون من عرش فرنسا • ولم يكن ثمة خلاف فى هذا الصدد مطلقا بين السياسات الخارجية لكاسلرى وكانيننج •

وكان مفهوم الوضع القائم الذى قرر سياسات روسيا منذ البداية وسياسات النمسا وبروسيا وفرنسا منذ نهاية الحقبة الثانية من القرن التاسع عشر ، غير محدد من الناحية الاقليمية ، ولا من ناحية الموضوع أيضا ، وكانت محتويات هذا المفهوم ، وهى أكثر تطرفا فى صياغتها مما تسمح بتحقيقه الأوضاع السياسية الفعلية ، الهدف الذى تسعى حكومة الحلف المقدس الدولية للحفاظ عليه فى كل مكان فى العالم وهى الحفاظ من ناحية على الأوضاع الاقليمية لعام ١٨١٥ ، وعلى الأوضاع الدستورية القائمة للملكية المطلقة من الناحية الأخرى • وكان التدخل الحتمى فى الشئون الداخلية لجميع البلاد ، أداة تحقيق هذا الهدف الأخير ، وذلك فى البلاد التى يتعرض فيها نظام الملكية المطلقة ، للخطر •

وكانت الثمرة الحتمية لمثل هذا التدخل ، الزيادة فى قوة الدول المتدخلة وسلطانها • وكلما اتسعت الحركات القومية والتحررية ، تزايدت الفرصة أمام الدولة المتدخلة ، أو مجموعة الدول المتدخلة فى مضاعفة قوتها ونشر سلطانها ، وكلما اتسعت قدرتها على الحاق الاضطراب بتوازن القوى • وكانت روسيا هى المستفيدة الرئيسية من مثل هذا التطور • وكان لا بد هنا أن تفترق الطريق بين كل من بريطانيا وروسيا •

ولم تكن بريطانيا قد خاضت لمدة ربع قرن تقريبا ، الحرب ضد الامبراطورية النابليونية التى تغذيها حركية الثورة الفرنسية ، لتستبدلها بامبراطورية روسية تستمد الهامها من الصوفية الدينية للاخوة العالمية والحكم الوراثى • ولذا فقد ظلت فى منأى عن الاجراءات التى أتاح فيها انتشار الحركات القومية والتحررية الفرصة للحلف المقدس الجديد لاختبار مبادئه فى موضوع التدخل الدولى العام ، بل

وقاومتها • وعندما اقترحت روسيا فى عام ١٨١٨ أن يبعث الحلفاء بجيش مشترك لمساعدة أسبانيا فى حربها ضد مستعمراتها الأمريكية ، راحت بريطانيا تحول دون تنفيذ هذا المخطط • ومع ذلك فعندما تفجرت الثورات فى عام ١٨٢٠ فى نابولى وبيدمونت والبرتغال ، راحت النمسا تعيد باسم الحلف المقدس الجديد الملكيات المطلقة الى عرش نابولى وبيدمونت بقوة السلاح •واندلعت نيران الثورة فى اسبانيا فى عام ١٨٢٠، وراحت فرنسا تتدخل ضد العهد الدستورى الذى اقامته الثورة بقوة السلاح فى عام ١٨٢٣ ، بالنيابة عن مصالحها وان كانت بتأييد معنوى من النمسا وبروسيا وروسيا •

(د) السلام والأمن والمصلحة القومية :

حسرت هذه الاجراءات من جانب الحلف المقدس النقاب عن حقيقتين، اما الحقيقة الاولى : فهى عدم وجود تهديد جدى بالحرب فى أى من هذه الاوضاع • فقد كان البون الواسع فى القوة بين الدولة المتدخلة ، وبين هدف التدخل ، وأعنى به الجماعة الثورية التى تحتم عليها أن تصطرع مع الفئات المناهضة للثورة من المواطنين ومع جيش أجنبى فى الوقت نفسه ، من الضخامة بحيث كان التدخل يأخذ طابع الحملة التأديبية أكثر من طابع الحرب •

أما الحقيقة الثانية : فهى أن المصالح القومية كانت تقرر سياسات جميع الدول ، مهما كانت اللغة الدبلوماتية فى ذلك العصر ، تبدى تفهما للنزعات الصوفية ، الصادرة عن القيصر الروسى • وتتضح هذه الحقيقة كل الاتضاح فى الاعمال الصادرة عن بريطانيا العظمى • ولم يحاول كل من كاسلرى أو كانينج، ولا سيما الاخيرالذى كان دائمالصراحة والانطلاق فى هذا الصدد ، اخفاء الحقيقة الواقعة ، وهى أنهما كانا يسيران بتوجيه من المصالح البريطانية التقليدية والمقيدة الى حد ما بمصلحتها العامة فى السلام والأمن • وكانت المصالح القومية التقليدية هى التى أوحت أيضا بالتدخل النمسوى فى ايطاليا والتدخل الفرنسى فى اسبانيا • وتظهر هذه العلاقة بوضوح من الحقيقة الواقعة وهى أن سياسة التدخل من جانب النمسا وفرنسا فى شئون جارتيهما استمرت حتى بعد نصف قرن من انتهاء الحلف المقدس •

ولعل ما يهمنا أكثر وأكثر فى صدد مناقشتنا الراهنة ، هو انتصار المصالح القومية الخاصة على المبادىء العامة للحلف المقدس ، حيثما وقع

الاصطدام بين هذه المبادىء وتلك المصالح • وقد حدث هذا بالفعل مرتين أولاهما فى عام ١٨٢٠ والثانية فى عام ١٨٢٢ • وقد اقترحت روسيا فى كلتا الحالتين التدخل الجماعى من جانب أعضاء الحلف المقدس ، وعرضت لتحقيق هـذه الغاية ايفاد جيش روسى ضـخم الى الاوربتين الوسـطى والغربية • وتتضح معارضة بريطانيا العظمى لهذا الاقتراح ، ممـا سبق لنا قوله عن عودتها الى سياستها التقليدية فى توازن القوى • ولا ريب فى أن انضمام النمسا الى بريطانيا فى معارضتها ، وهى العمود الرئيسى الثانى فى الحلف المقدس الجديد ، يعرض الطبيعة المذهبية الحقيقية لمبادىء هذا الحلف • فلقد كان لواء هذه المبادىء يرفع عنـدما تعتقد الدولة التى ترفعها انها تؤمن التبرير الخلقىللسياسات التى تمليها المصلحة القومية• وكانت الدول تتخلى عن هـذه المبادىء وتتجاهلها ، عنـدما تعرف انها لن تجنى شيئا لمصالحها القومية ،من رفع لوائها •

وتكشف مواقف الدول الكبرى من ثورة اليونان فى عام ١٨٢١ على الاتراك العثمانيين عن الكثير من الامور المهمة فى هذا الصدد • ولقد كان هذا الوضع هو الوحيد الذى نشأ فى عهد الحلف المقدس ، والذى انطوى على جذور الحرب العامة ، وأدى فى القرن اللاحق المرة تلو المرة، الى نشوب الحرب بصورة فعليـة • ولم تترك مبادىء الحلف المقـدس الجديد ، أمام أعضائه أية فرصة للخيار فى تقرير الموقف الذى يتحتم عليهم اتخاذه ، بالنسبة الى أية ثورة وطنيـة تقوم ضد حـكومة شرعية ، اذ كانت تقضى عليهم بتأييد الحكومة تأييدا فعالا • ولكن هذا الموقف لم يكن الرد الذى تتطلبه المصلحة القومية لأكثر الدول تأثرا بالوضع •

فلقد كانت روسيا الحامية التقليدية لرعايا السلطنة العثمانية ، الذين ينتمون الى المذهب الاورثوذكسى • وكان حكام موسكو يحلمون منذ قرون طويلة بامتلاك القسطنطينية • وهكذا عندما قامت ثورة اليونان ، مال قيصر روسيا على الفور ، متجاهلا مبادىء الحلف المقدس الجديد كل التجاهل ، الى اعلان الحرب على تركيا • ولم يكن فى وسع النمسا وبريطانيا من النـاحية الاخرى ، الا أن تنظرا بكثير من التخوف النـابع عن مشاعر سابقة ولاحقة ، من توسع السلطان الروسى فى البلقان ومن زحف روسيا باتجـاه البحر الابيض المتوسط • وهكذا رأينـا كاسلرى خصم الحلف المقدس الجديد العنيد، ومترنيخ مستشار النمسا ودعامة الحلف المتحمس، يشتركان فى محـاولة اقناع روسـيا بالعدول عن القيام بخطوات فعلية لتأييد الثائرين اليونانيين • ولا ريب فى أن لجوءهما الى استخدام مبادىء الحلف المقدس الجديد ضد صاحب الفضل فى خلقه ، يعتبر مفارقة ساخرة،

تبين المتاعب التى تواجه أية سياسة خارجية تعتمد على المبادىء المطلقة بدلا من اعتمادها على الاعتراف الواضح بالمصلحة القومية • ولا ريب فى أن كاسلرى كان محقا فى رأيه عندما قال ••• « قد يكون من الصعوبة بمكان كبير فى الشئون الدولية الحفاظ على التوازن بين الدول المتصارعة، ولكن ما هو أصعب من ذلك الحفاظ على التوازن بين المبادىء المتضاربة »•

وعندما اشتد خطر احتمال الحرب بين روسيا وتركيا فى عام ١٨٢٦، لم يكن الحلف المقدس العاجز والمشلول ، هو الذى نجح فى تجنبها ، وانما كانت حركة كانيننج البارعة فى الدخول فى اتفاق مع الروس هدف الى ارغام تركيا على التساهل مع اليونانيين مع حرمان روسيا من تحقيق مكاسب فورية من مثل هذا الاصلاح الداخلى • ولكن عندما توفى كانيننج ، وقع ما كان قد نجح فى تجنبه ومنعه ، وراحت روسيا تعلن وحدها فى عام ١٨٢٨ الحرب على تركيا ، واضعة اياها تحت رحمتها • ولا ريب فى أن وقوع هذه الحرب يمكن أن يعزى الى تدهور الفراهة السياسية البريطانية بعد وفاة كانيننج • وليس ثمة من شك أيضا فى أن هذا لم ينشأ عن اختفاء الحكومة الدولية التى أقامها الحلف المقدس من الوجود •

ويتبين من كل هذا أن الحلف المقدس كان تجربة قصيرة العمر لم تسهم مطلقا فى الحفاظ على السلام الدولى • وكان نجاحها كحكومة دولية تفرض حكمها فى مجال سيطرتها ، لا يتجاوز فى مداه أكثر من نصف حقبة • وقد رافقتها منذ ولادتها عاهتان فطريتان حتمتا زوالها السريع • وتمثلت العاهة الأولى فى التعارض العكسى بين دولتين من أعضاء الحلف الرئيسيين ، فى وجهة نظر كل منهما فيما يعنيه الوضع القائم الذى اتفق الجميع على أنه المبدأ الموجه للعدل فى معناه المطلق ، على الصعيد السياسى المحدد • وكانت المصالح القومية للدول فرادى هى التى تقرر هذا المعنى • فلو حدث واتفقت المصالح ، كان فى وسع الحلف أن يعمل فى انسجام كهيئة جماعية ، أما اذا تضاربت هذه المصالح ، كما كانت تتضارب فعلا من آونة الى أخرى وباستمرار بين بريطانيا وروسيا ، فان الحلف كان يتوقف عن العمل كهيئة جماعية •

أما العاهة الثانية التى عانى منها الحلف المقدس ، فكانت المفارقة بين مبدأ العدل الذى اتفقت حكومات روسيا وبروسيا والنمسا على أن يكون الموجه لها فى العمل السياسى المحدد وبين مفهوم العدل كما آمنت به غالبية الافراد الذين كانوا يعيشون فى ظل الحلف المقدس • وكان الصراع بين مبادىء الحكم الشرعى وبين مبادىء التحرر والقومية ، قد جعل أى عمل تقوم به الحكومة الدولية وتوحى به المبادىء الاولى ، معتمدا على

بالاستمرار فى استخدام القوة المسلحة لحماية النظام الملكى المطلق واعادته الى الحكم فى حالة نجاح الثورة عليه ، وحماية جميع ممتلكاته فى طول العالم وعرضه ٠

ولو قدر لجميع الاعضاء فى الحلف المقدس أن يشاركوا الاسكندر الاول قيصر روسيا حماسته ومعتقداته ، لأصبح تقدير المدة التى كانت ستعيشها حكومة الحلف الدولية ، موضوع الحدس والتخمين ٠ فلم يكن فى وسع هذا الحلف أن يعيش ويستمر بالرغم من معارضة بعض أعضائه، ومعارضة الشعوب الخاضعة لحكمه ٠ وكانت تلك المعارضة المزدوجة تسير فى عهد كاسلرى دون اتصال وفى خطين متوازيين ، مع امتناع كاسلرى هذا عن التعاون مع سياسات الحلف المقدس الجديد ٠ ولكن عندما جاء كانيننج ، راح يبتكر سياسة جديدة عظيمة ، نالت العطف والتأييد من القوى المتزايدة للحركات القومية والتحررية ٠ ثم أعقبه خلفه بالمرستون، فوصل بها الى حدود الكمال مستخدما هذه الحركات كحلفاء لبريطانيا فى سياساتها الخارجية ، أى كاثقال فى كفة بريطانيا فى ميزان القوى ٠ وتمكن كانيننج بابتكاره هذا ، من ادخال السياسة البريطانية الى القارة الاوربية التى قدر لها أن تظل المسيطرة عليها طيلة القرن التاسع عشر ٠

وكانت الحكومة الدولية للحلف المقدس تفتقر الى أى شكل من أشكال التنظيم الدائم ، كما كانت لا تضم اذا استثنينا اللجان السفارية الوشيكة الزوال ، والتى تحدثنا عنها آنفا ، الا عددا من المؤتمرات الدولية التى تهدف الى تسوية المشاكل الدولية الراهنة ٠ لكن الحلف المقدس ، كان على أى حال حكومة عالمية بالمعنى الصحيح للكلمة ٠ ولا ريب فى أن القائمة التى لم تكمل للقضايا المدرجة على جدول أعمال مؤتمر إيكس لا شابيل تشرح لنا مدى الاعمال الحكومية التى مارسها الحلف ، كطلبات الاسترحام من أمراء المانيا ضد مساوى ملوكهم الجدد ، وطلب حاكم مقاطعة هيس فى أن يعلن نفسه ملكا ، واسترحام والدة نابليون باطلاق سراح ولدها ، وشكاوى سكان موناكو من تصرفات أميرهم ، ومطالبة بافاريا وأسرة هوشبرج بوراثة العرش فى امارة بادن ، والخلاف بين دوق أولدنبرج وكونت بينتينك حول موضوع السيطرة على كنوبينهاوزن ، ووضع اليهود فى بروسيا والنمسا ، ورتب الممثلين الدبلوماتيين ، والقضاء على تجارة الرقيق ومكافحة قرصان البرابرة ، ومشكلة المستعمرات الاسبانية ٠

هـ ـ الاتفاق الاوربى

وشهد القرن الذى تلا انهيار الحلف المقدس . نكوصا عن الانشطة الحكومية الواسعة النطاق التى مارسها الحلف . ولم تعد صورة حكومة الدول العظمى التى تقتعد مقاعد الحكم لتفصل فى شئون العالم الى الظهور الا فى عالم ١٩١٩ . عندما راح مجلس عصبة الامم يؤدى نفس الدور الذى اداه الحلف المقدس . لكن العهد الذى انقضى بين الحلف المقدس وبين عصبة الامم ، لم يخل من محاولات مؤقتة ومستعجلة لحل المشاكل الدولية عن طريق العمل المنسق من جانب الدول الكبرى . فقد واصلت الدول الكبرى بعد زوال الحلف المقدس ، حمل مسئولية تسوية القضايا السياسية التى كانت ستؤدى الى الحرب لو لم تقع عذه التسويات . وقد تحققت هذه المسئولية فى عدد من المؤتمرات التى عالجت المشاكل التى تهدد السلام ، كمشكلة بلجيكا مثلا فى بداية الثلاثينات ، والمسألة الشرقية فى مستهل الخمسينات وفى عام ١٨٧٨ ، ومشاكل افريقيا فى أوائل القرن العشرين . ولقد وجه السير ادوار جراى (١) نداءاته عبثا عشية نشوب الحرب العالمية الاولى الى هذه المسئولية من جانب الدول الكبرى عن سلام العالم ، العاملة عن طريق مؤتمرات طارئة وعاجلة يطلق عليها أحيانا اسم « الاتفاق الاوربى » ، محاولا تجنيب العالم الحرب .

وقد اختلف الاتفاق الاوربى عن الحكومة الدولية الاصيلة والصادقة فى ناحيتين رئيسيتين . أما الناحية الاولى فهى ان هذا الاتفاق لم يكن يعمل ضمن انظمة محددة وكشىء منظم . فلم يكن ثمة اتفاق بين الدول الكبرى على الاجتماع بشكل منظم أو حتى غير منظم ، وانما كانت هذه الدول تتداعى الى الاجتماع كل ما وقعت تطورات فى الوضع الدولى تتطلب عملا منظما ومتفقا عليه ، يضاف الى هذا أن الاتفاق الاوربى لم يكن مدفوعا كما بينا من قبل بحوافز قوية من الاجماع الخلقى ، كان فى وسعها ان توقف الصراعات وأن تؤمن المعايير للاحكام والاعمال المشتركة . ولقد ظل الصراع الذى بدأته الثورة الفرنسية بين القومية والشرعية ، قائما طيلة القرن التاسع عشر . ومن المحتمل ان يكون هذا الصراع قد اتسع أحيانا وضاق أحيانا أخرى ، لكنه ظل قائما ولم

---

(١) اللورد ادوارد جراى (١٨٦٢ ـ ١٩٣٣) سياسى بريطانى . شغل وزارة الخارجية بين عامى ١٩٠٥ و ١٩١٦ ولعب دورا رئيسيا فى تاليف الحلف الثلاثى .

(المعرب)

يتوقف . ولم ينتصر المبدأ القومى الا فى نهاية الحرب العالمية الاولى . حاملا معه نهاية الحكومات الوراثيه فى الاوربتين الوسطى والشرقية .

ولكن بالرغم من الافتقار الى الاجماع الخلقى القوى ، والى الحكومة الدولية المنتظمة المؤتمرات ، فقد نجح « الاتفاق الاوربى » غاية النجاح فى الحفاظ على السلام العام طيلة التسعين عاما التى انقضت على وجوده . وكان السبب فى الحرب الدولية الرئيسية الوحيدة التى مر بها العالم فى هذه الفترة ، وهى حرب القرم (1) بين عامى ١٨٥٤ و١٨٥٦ ناشئا عن سلسلة من الحوادث . ولو أن احد هذه الحوادث لم يقع لكان فى الامكان تجنب الحرب . فلقد توصل « الاتفاق الاوربى » الى صيغة للسلام ، ولكن تأخيرا لمدة اربع وعشرين ساعة فى نقل الصيغة الى احدى الدول ، ادى الى تبدل الصورة والى وقوع الحرب .

ترى ما سبب نجاح « الاتفاق الاوربى » فى منع الحروب العامة ؟ هناك ثلاثة عوامل يتحتم علينا ان نذكرها . ففى تلك الفترة التاريخية كان الاجماع الخلقى للأسرة الدولية الاوربية . يعيش على صدى خافت تعززه على اى حال الاجواء الخلقية الانسانية التى سادت ذلك العصر . وكانت الصورة التشكيلية السياسية فى ذلك العهد تؤيد كما سبق لنا ان رأينا فكرة التوسع فى الاحيزة السياسية الحالية مع التوفيق بين المصالح المتضاربة . يضاف الى هذا ، بل ولعله العامل الاهم على أى حال ، ان تلك الفترة التاريخية شهدت سلسلة من الدبلوماتيين وساسة الدول البارعين ، الذين عرفوا كيف يصوغون السلام ويحفظونه ، وكيف يقصرون من أمد الحرب ويحددون من مجالاتها . وسندرس فى مكان لا حق من هذا الكتاب العبرة التى حملها عملهم الى عصرنا هذا .

٢ ــ عصبة الامم

وبدات مع نهاية الحرب العالمية الاولى حقبة جديدة فى تاريخ الحكومة العالمية . فلقد اظهرت عصبة الامم فى المهام التى ادتها تشابها كبيرا مع الحلف المقدس ولكنها فى تنظيمها الفت خروجا جذريا على التجربة التى وقعت قبل نحو من قرن من الزمن .

---

(1) حرب القرم بين عامى ١٨٥٤ و ١٨٥٦ وقد اشتركت فيها فرنسا وبريطانيا وتركيا ضد روسيا وأسفرت الحرب عن عقد معاهدة باريس فى نهاية الحرب ، التى وضعت الامارات العثمانية على نهر الدانوب تحت ضمانة الدول الكبرى ، واعلنت حياد البحر الاسود . والزمت الدول الموقعة عليها باحترام استقلال تركيا وسلامتها الاقليمية . (المعرب)

(أ) التنظيم

كانت عصبة الامم على النقيض من الحلف المقدس ، منظمة حقيقيـة قائمة ، لها شخصيتها القانونية وممثلوها ووكالاتها الخاصـة بها . وكانت أجهزتها السياسية تضم الجمعية العـامة للعصبة ومجلسها وسكرتاريتها الدائمة . وضمت الجمعية العامة ممثلين عن جميع الدول الاعضـاء . وكان لكل دولة عضو فىالجمعية العامة وفى المجلس صوت واحد ، كما كان شرط اجماع الاعضاء الحاضرين لازما لاتخاذ القرارات السياسية وبينهـا تلك المتعلقة بمنع الحروب . (١) وكانت الاستثناءات الوحيدة تنعكس في الفقرة العاشرة من المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة . وفى القاعدة التى تنص على ان اصوات الاطراف فى أى نزاع سياسى دولى لا تحسب فى عملية تسوية هذا النزاع .

وكان المجلس يضم طرازين من الاعضاء ، طراز الاعضاء الدائمين والاعضاء غير الدائمين . وكانت جميع الدول الكبرى المنتمية فى أى وقت من الاوقات الى عضوية العصبة من الاعضاء الدائمين ، كفرنسا وبريطانيا وايطاليا واليابان عند تشكيل العصبة فى البداية لتنضم اليها فيما بعد كل من المانيا والاتحاد السوفياتى . أما الاعضاء غير الدائمين فكانوا يعدون أربعة فى البداية ، ثم زاد هذا العدد بصورة متدرجة الى ان اصبح فى عام ١٩٣٦ احدى عشرة دولة . وهكذا كان عدد الاعضاء من الطرازين متساويا فى البداية . لكن عدد غير الدائمين اصبح منذ عام

---

(١) راجع تاكيد محكمة العدل الدولية الدائمة على مبدأ الاجماع في الراى الاستشارى الذى قدمته بصدد الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان التى خططت الحدود بين تركيا والعراق حيث قالت ... « لا ريب فى أن من الطبيعى بل ومن الضرورى مراعاة قاعدة الاجماع فى أية هيئة تكون مهمتها معالجة أية قضية تكون « ضمن صلاحيـات عمل عصبة الأمم أو تؤثر على سلامة العالم » ولا يمكن للقرارات الصادرة عن المجلس أن تحوز على درجة من السلطة لا بد من وجودها ، الا اذا توافر عنصر الموافقة الاجماعية من الدول التى تؤلف هذا المجلس على هذه القرارات . ولا ريب فى أن مكانة العصبة وهيبتها تتعرضان الى الخطر ، اذا سمح فى حالة عدم وجـود نص صريح بأن تكون القرارات فى القضايا الهامة بالأغلبية لا بالاجماع . يضاف الى هذا ، انه لا يعقل اتخاذ القرارات المتعلقة بسلام العالم ، بالرغم من ارادة تلك الدول الاعضاء فى المجلس،التى بالرغم من تمثيلها للأقلية ، تتحمـل بفضـل مركزها السياسى الحصـة الكبرى فى المسئوليات والنتائج النابعة عن هذه القرارات »

(وثائق محكمة العدل الدولية الدائمة ـ السلسلة (ب) رقم ١٣ ص ٢٩) .
(المؤلف)

١٩٢٢ يؤلف الاكثرية . واصبح عدد الاعضاء الدائمين في عام ١٩٣٩ بعد انسحاب المانيا وايطاليا واليابان فى العصبة وبعد طرد الاتحاد السوفياتى اثنين ليس الا ، وهما فرنسا وبريطانيا ، مقابل احدى عشرة دولة تؤلف الاعضاء غير الدائمين .

ولعل الشيء المهم بالنسبة الى توزيع السلطات بين الدول الكبرى والصغرى ، لا يمثل فى العلاقة العددية بينهما وانما يمثل فى العضوية الدائمة للدول الكبرى فى مجلس العصبة . فقد كانت الدول الكبرى بفضل هذه العضوية ـ وبفضل النص على الاجماع فى قرارات المجلس ـ على ثقة من ان المجلس لن يتخذ اية قرارات دون موافقتها كلها . يضاف الى هذا ان توزيع القوة الاقتراعية فى اى جهاز دولى ، لا يعرض دائما الصورة الكاملة ، فلا يمكن لاية دولة كبرى ان تكون وحيدة فى اقتراعها اما لمصلحة اجراء معين أو ضده ، اذا ارادت هذه الدولة ألا تكون بمفردها ، ولا يمكن لاية مجموعة من الدول الكبرى أن تتعرض الى خطر وجودها فى الاقلية اذا كانت هذه المجموعة حريصة على أن تقف مع الاقلية فى اية قضية معينة فمعظم الدول المتوسطة والصغرى تعتمد فى النواحى الاقتصادية والعسكرية والسياسية على تأييد واحدة من الدول الكبرى . ولا يمكن لأى منها أن تقترع ضد الدولة الكبرى التى تشير اليها بأن من المستحسن ان تطلب الدولة الصغيرة النصح والارشاد من شقيقتها الكبرى . وهكذا كانت كل دولة من الدول الكبرى تتحكم فى مجموعة من أصوات الدول المتوسطة والصغرى فى عصبة الأمم . وكان فى وسع فرنسا مثلا ان تعتمد فى جميع القضايا الهامة على تأييد بلجيكا وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا ورومانيا وكذلك بولنده لفترة تربو على الحقبة الواحدة . وكان فى وسع بريطانيا ان تعتمد على أصوات الممتلكات المستقلة (الدمنيونات) والدول الاسكندينافية والبرتغال .

ولقد سار هذا النفوذ المسيطر للدول الكبرى ، مهما كان التركيب القانونى للعصبة جنبا الى جنب فى اعمالها مع القيادة السياسية البارعة لعدد من ممثلى الدول المتوسطة والصغيرة . من امثال بنيش التشيكى وبوليتيس اليونانى ، ونانسين ولانج وهامبرو النروجيين ، وبرانتينج وأوندين السويديين ، وتيتوليسكو الرومانى وموتا ورابارد السويسريين، وقد ترك هؤلاء جميعا نفوذا ملحوظا فى أعمال عصبة الامم لا يتناسب مع قوة بلادهم وسلطانها . لكن الجمعية العامة للعصبة كانت مسرح هذه البراعة السياسية . وكانت الجمعية العامة على النقيض من الجمعية العامة للامم المتحدة تملك السلطة فى اصدار قرارات ملزمة ، لا بالنسبة

الى القضايا الاجرائية أو المسائل الثانوية فحسب بل وبالنسبة أيضا الى المشاكل السياسية كتلك المتعلقة باجراءات حفظ السلام . (١) وكانت جمعية العصبة تمثل على هذا الصعيد دور البرلمان ، حيث تنتقل القيادة الفعلية احيانا كثيرة الى أقدر الممثلين وأكثرهم كفاية مهما كان شأن الدولة التى يمثلونها من القوة والسلطان ، ومهما كانت مصالح بلادهم الخاصة .

لكن تلك القيادة البارعة كانت تتوقف عند الحد الذى تبدأ منه مصالح الدول الكبرى . ففى الازمات الكبرى التى تواجه العصبة ، كانت قيادة الدول الكبرى وحدها هى التى تفرض وجودها . وفى الصراعات ذات الاهمية السياسية القصوى كالحرب الايطالية ـ الحبشية مثلا ، أو كالحرب الاهلية الاسبانية ، كانت سياسات الدول الكبرى هى التى تتغلب وتفوز ، اذا اختلفت عن سياسة بعض الدول الصغرى . فسيطرة الدول الكبرى على المسرح الدولى حقيقة واقعة تماما كسيطرة المنظمات الاقتصادية الكبيرة فى المجتمعات الداخلية، (فى النظام الرأسمالى طبعا) . ولم يكن فى وسع اى اجراء قانونى أو وسيلة تنظيمية وقف النتائج السياسية النابعة عن هذا التباين فى السلطان ، الا بتحطيم تفوق السلطان نفسه . وهكذا يتبين لنا ان الدول الصغرى تمتعت فى عصبة الامم بفرص أكبر للعمل بصورة مستقلة والتأثير على العمل الدولى من تلك التى اتيحت لها قبل العصبة او بعدها فى العصور الحديثة ومع ذلك فقد ظلت الحكومة الدولية لعصبة الامم ، ولا سيما فى مجالات السياسات العليا ، حكومة للدول الكبرى .

---

(١) راجع الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من ميثاق العصبة التى تقول ... « تختص الجمعية بكل مسالة تدخل فى دائرة عمل العصبة أو تؤثر على سلام العالم » . راجع أيضا الفقرتين التاسعة والعاشرة من المادة الخامسة عشرة من الميثاق اذ تقولان...« وللمجلس فى كل الحالات المذكورة فى هذه المادة ، رفع النزاع الى الجمعية العامة للعصبة وتصبح الجمعية مختصة بنظر النزاع متى طلبت ذلك احدى الدول المتنازعة ، بحيث يقدم هذا الطلب فى مدة أربعة عشر يوما من تاريخ رفع النزاع الى المجلس .

« وفى كل مسالة ترفع للجمعية ، يطبق ما نصت عليه هذه المادة والمادة الثانية عشرة ، متعلقا بعمل وسلطة المجلس على عمل وسلطة الجمعية ، شريطة ان تصدق على التقرير الذى يصدر عن الجمعية ، جميع الدول الممثلة فى المجلس ، وأن يكون حائزا على موافقة أغلبية الدول الأخرى الممثلة فى الجمعية ... ويكون لهذا القرار نفس القيمة التى للقرار الصادر عن المجلس باجماع أصوات أعضائه ... »

(ب) المعنى المزدوج للوضع القائم ـ بريطانيا ضد فرنسا

ترى ما مبادىء العدل التى كان ينتظر من عصبة الامم ان تحققها ؟ ان الرد على هذا السؤال وجد تعبيره الرمزى فى الحقيقة الواقعة وهى أن المواد الست والعشرين من ميثاق عصبة الامم تشبه المواد الست والعشرين الاولى من معاهدات الصلح التى وضعت التسويات لقضايا الحرب العالمية الاولى . وهكذا اتضحت العلاقة الوثقى بين عصبة الامم والوضع القائم الذى وضعته عام ١٩١٩ منذ البداية . فقد جاءت نصوص الميثاق تصوغ هذه العلاقة فى عبارات قانونية واضحة . فالديباجة تشير الى «القانون الدولى كأداة قوية لتنظيم سلوك الحكومات وتصرفاتها» كما تشير الى «تقديس كافة الالتزامات التعاهدية» . وتجعل المادة العاشرة من الميثاق عصبة الأمم المدافعة عن الاوضاع الاقليمية القائمة التى خلقتها معاهدات عام ١٩١٩ ، عن طريق تقرير الالتزام القانونى على الدول الأعضاء فى العصبة « باحترام وصيانة أراضى جميع الدول الاعضاء واستقلالها السياسى الحالى ضد كافة الاعتداءات الخارجية » . ومن الواجب قراءة نصوص جميع المواد اللاحقة عن تسوية الخلافات وفرض الحلول على ضوء هذه المادة العاشرة لانها تضع المقياس الذى يوجه اجهزة العصبة كلها فى تقويم مطالب الدول واعمالها وفى ابتكار الأساليب التى يمكن استخدامها فى مواجهة أى تهديد للسلام .

ومن الصحيح ان يقال ان واضعى الميثاق حاولوا تحرير العصبة من طابع الارتباط الكامل المطلق بالاوضاع التى أقامتها تسويات عام ١٩١٩ . اذ نصوا فى المادة التاسعة عشرة منه على موضوع التبدل السلمى . وقد سبق لنا ان اشرنا الى الضعف الكامن فى هذا النص الذى ظل حبرا على ورق منذ البداية فبالاضافة الى ما فى هذه المادة من ضعف أصيل كامن ، فانها تفقد كل أهمية لها ،اذ تبدو معزولة عزلا تاما وكأنها مادة « يتيمة » فى البنيان الكامل للميثاق ، ولا سيما اذا قورنت بالعلاقة العضوية القائمة بين المادة العاشرة وبين معاهدات الصلح لعام ١٩١٩ من ناحية ، وللنصوص التى تصون السلام وتفرض القانون فى المواد (١١ ـ ١٦) من الميثاق من الناحية الثانية . وهكذا لم تكن المادة التاسعة عشرة أكثر من اعتراف شكلى بالحقيقة الواقعة للتبدل . لكن القانون الأساسى للميثاق وقواعده ، كانا مرتبطين كل الارتباط بمعاهدات عام ١٩١٩ ، وقد جعلت هذه الحقيقة من عصبة الامم تنظيما للحكومة العالمية ، يقوم بالتقرير والتنفيذ دفاعا عن الوضع القائم .

وكان هناك مبدأ ان يقومان وراء الاوضاع التى اقامتها معاهدات عام ١٩١٩ ، وهما عجز المانيا الدائم عن شن الحرب . ومبدأ تقرير المصير القومى (١) . ولكن الدولتين المسئولتين عن سياسات العصبة ، وأعنى بهما بريطانيا وفرنسا ، اختلفتا منذ البداية فى تفسير هذين المبدأين ، اختلافات اساسية وواضحة ، وحاولتا صياغة سياسات العصبة طبقا لهذه التفسيرات المختلفة . فلقد عنى عجز المانيا الدائم عن شن الحرب لفرنسا ، وجوب استمرار السيطرة الفرنسية على القارة الاوربية ، بينما لم يعن لبريطانيا ، استحالة عودة المانيا الى حظيرة الدول الكبرى ضمن حدود مقيدة ، مما يضمن عودة ما يشبه توازن القوى الى تلك القارة .

ورات فرنسا فى عصبة الامم قبل كل شيء طرازا من السلطة التنفيذية الجماعية التى اذا ماضمت الى قوة فرنسا العسكرية ، أمكنها الدفاع عن الأوضاع التى اقامتها معاهدات عام ١٩١٩ . أما بريطانيا فقد رات فى العصبة طرازا من « المقاصة » ، حيث يجتمع ساسة العالم ، لبحث مشاكلهم المشتركة ومحاولة تصفيتها ، وتسديد كل ما يتعلق بها من حسابات عن طريق التوفيق ، واعتبرت فرنسا اخيرا ، مبدأ تقرير المصير ، سلاحا سياسيا يقوى حلفاءها فى اوربا الشرقية ضد المانيا ، بينما اعتبرته بريطانيا مبدأ يمكن تطبيقه على صعيد اشمل ولا سيما فى القارة الاوربية ، حيث تستطيع استخدامه لتقوية المانيا على حساب حلفاء فرنسا .

ونجد فى جذور هذه التفسيرات المختلفة للعدل والمبادىء السياسية ، التركيب الاساسى للسياسات الدولية . فلقد سخرت فرنسا جميع سياساتها كدولة قيادية فى الحكومة الدولية لعصبة الامم ، لتنفيذ رغباتها الطاغية فى الحفاظ على الاوضاع التى اقامتها معاهدات عام ١٩١٩ . وكانت هذه الاوضاع مترابطة كل الترابط مع زعامة فرنسا فى القارة الاوربية . وخيل الى بريطانيا ان فى وسعها استعادة النفوذ المسيطر الذى كان لها فى الشئون الاوربية طيلة القرن التاسع

---

(١) كان هذا المبدأ مطبقا بالنسبة الى الدول المنتصرة وبعض الشعوب الاوربية التى تحررت من الامبراطوريات المغلوبة . لكنه لم يطبق بحال من الاحوال على الدول المهزومة فى أوربا ، ولا على الشعوب المستعمرة فى العالم ولا سيما فى القارتين الافريقية والآسيوية اذ لم تمنح حق تقرير المصير على الاطلاق ، وانما ثبتت معاهدات عام ١٩١٩ من سيطرة الدول الاستعمارية عليها . (المؤلف)

عشر . وحاولت ، رغبة منها فى تحقيق هذه الغاية ، اعادة الصورة التشكيلية للسلطان الى النحو الذى كانت عليه فى تلك الفترة . وهو وجود توازن دولى فى القارة الاوربية تلعب فيه بريطانيا دور « المرجح » أو الممسك بناصية الميزان . وهكذا اتجهت جميع سياساتها بوصفها العضو القيادي الآخر في الحكومة الدولية لعصبة الامم الى تقويض اوضاع عام ١٩١٩ القائمة ، ولكن ضمن حدود مقيدة خيل اليها انها تستطيع الاحتفاظ بسيطرتها عليها . ولم يكن ثمة مجال لتحقيق هذا الهدف الا عن طريق اضعاف فرنسا .

لكن هذا الصراع بين المفاهيم والسياسات البريطانية والفرنسية لم يؤد الى هدم عصبة الامم وتحطيمها كما حطمت الصراعات السابقة بين بريطانيا وروسيا نظام الحلف المقدس . ومع ذلك فقد ادى الى اصابة العصبة بما يشبه الشلل الزاحف المتدرج فى النشاطات السياسية والى عجزها عن اتخاذ اعمال جدية تنطوى على التصميم ضد كل ما يهدد الأمن والسلام الدوليين . وانتهى الصراع على أى حال بانتصار المفهوم البريطانى على المفهوم الفرنسي . ويرجع الفضل فى هذا الانتصار الى توزيع القوى والسلطان بين الدولتين .

وبدأت حدود التفوق الفرنسى في التقلص في أواسط العشرينات نتيجة النمو النسبى فى قوة المانيا ، وهو نمو اتخذ شكلا سريا وبطيئا فى البداية ، ثم راح يغذ السير بسرعة هائلة بعد ارتقاء هتلر سدة الحكم فى المانيا . وكانت فرنسا قد طالبت فى عام ١٩١٩ بفصل الضفة اليسرى من حوض الراين عن المانيا وبعقد معاهدتى تحالف مع بريطانيا والولايات المتحدة . ولكن طلباتها هذه لم تلق أية استجابة . وكانت الزيادة الوحيدة التى تمكنت من اضافتها الى قوتها العسكرية التى كانت تخفى ضعفا فطريا أصيلا بالنسبة الى طاقات القوة الألمانية المحتملة فى ناحيتين ليس الا ، أولاهما احلافها مع بولندة وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، ومعاهدة الصداقة التى عقدتها مع يوجوسلافيا . لكن هؤلاء الحلفاء كانوا دولا متوسطة على أكثر تقدير . وكانت هناك على الغالب مبالغة فى تقدير القوة العسكرية لبعضها ان لم يكن لها جميعا ، ولم يكن فى امكان فرنسا ان تعتمد على عملها معا بصورة متحدة اما الناحية الثانية فتمثلت فى معاهدات لوكارنو لعام ١٩٢٥ ، التى نصت على الضمانة المشتركة من بريطانيا وايطاليا للحدود الفرنسية ـ الألمانية . لكن فرنسا عجزت من الناحية الاخرى عن الحصول على ضمانة مماثلة للحدود

الالمانية ــ البولنديه ، كما عجزت عن الحصول على تأييد بريطاني لنظام ذاتي الحركة للضمان الجماعي يضمن اغلاق بعض الفجوات في ميثاق عصبة الامم .

وهكذا شرعت فرنسا في ظل هذه الاوضاع من السلطان القيادي لفترة قصيرة ، ومن الضعف الذي لاشفاء منه على المدى الطويل تسير في ركاب السياسة البريطانية القيادية في عصبة الامم منذ أواسط العشرينات ، بشيء من التردد في البداية ومن الاستكانة والاذعان في الثلاثينات (1) . اذ لم تعد فرنسا منذ ذلك الحين ، نتيجة افتقارها الى التصميم والى ضعفها الواضح ، قادرة على ان تنشد بمحض مشيئتها تنفيذ تلك النصوص في الميثاق التي كان في امكانها ان تلعب دورا بارزا في الحكومة العالمية للحفاظ على النظام الدولي ومنع الحرب . ولم تستطع فرنسا بمفردها حمل العصبة على أداء ذلك الدور ، اذ لم تكن لبريطانيا مصلحة في اداء المنظمة لهذا الدور . فلقد كان هذا الاداء يعني دوام التفوق الفرنسي الكامل في القارة الاوربية . وهو تفوق كانت بريطانيا عازمة على انهائه . وهكذا نجد أن مفاهيم بريطانيا وسياساتها تركت اثرها الواضح على النشاطات الحكومية لعصبة الامم

(ج) مظاهر الضعف في عصبة الامم

ولا يعني هذا أن عصبة الامم لم تؤد أية أدوار مهمة على الاطلاق فقد تولت الحكم في منطقتين هما حوض السار ومدينة دانزيج . وكانت تحكم بصورة لا مباشرة أيضا ، لا بصورة فعلية ، الاراضي التي تحت الانتداب طبقا للمادة الثانية والعشرين من الميثاق (2) . أما في مجالات الحفاظ على النظام الدولي ، وصيانة السلام او اعادته ، فان حكم

---

(1) لم يتوقف هذا الاتجاه الا فترة قصيرة في عام ١٩٣٤ ، عندما راح بارتو وزير خارجية فرنسا آن ذاك يعد العدة لعقد حلف عسكري مع الاتحاد السوفياتي ، وهي خطوة لم يجرؤ أحد من خلفائه في وزارة الخارجية على وضعها في موضع التنفيذ . وبينما كانت سياسة لافال الخارجية في ذلك العهد ، معادية لبريطانيا في محتواها وأهدافها ، ومؤيدة للتفاهم مع دولتي المحور ، فانها كانت تتفق مع السياسة البريطانية في تقويض الأوضاع التي اقامتها تسويات عام ١٩١٩ .

(2) راجع نصوص المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة التي تقول :

« يطبق المبدأ الآتي على المستعمرات والأراضي التي كانت تحكمها من قبل دول زالت سيادتها بسبب الحرب العالمية ، والتي تسكنها شعوب ما زالت عاجزة عن ادارة أمورها بنفسها في وسط مخاطر المدنية الحديثة وهو : ان سعادة وتقدم هذه الشعوب هما =

العصبة ، ظل مقتصرا على الحالات النادرة التى لا تكون فيها مصالح الدول الكبيرة من أعضائها متاثرة ، أو التى تتطلبها المصالح المشتركة لاكثر هذه الدول نفوذا وتاثيرا .

ولم تؤد عصبة الامم دور الحكومة العالمية فى عام ١٩٢٠ عند ما قامت بولندا بالاستيلاء على فيلنا ، عاصمة ليتوانيا القديمة ، وذلك لان الدولة التى ارتكبت هذا الانتهاك الخطير للقانون الدولى ، كانت اقوى حليفة لفرنسا ، ولان الاتحاد السوفياتى عارض فى تدخل عصبة الامم . أما فى عام ١٩٢٥ ، فقد أمكن وقف الحرب الاولية بين بلغاريا واليونان منذ بدايتها ، ببرقية بعث بها رئيس مجلس العصبة الى الفريقين المتنازعين طلب فيها منهما وقف العمليات الحربية فورا . وقد ايدته فى عمله هذا كل من فرنسا وبريطانيا «العظمى» ، اللتين عملتا فى هذه المناسبة بالاتفاق ، واستخدمتا كل مالديهما من نفوذ لمنع اليونان من القيام بعمل هجومى .

ورفضت عصبة الامم ان تتدخل أيضا فى عام ١٩٢٣ عندما احتلت ايطاليا جزيرة كورفو اليونانية ، ولم تقم كذلك بأى عمل يصل حدود الارغام عندما غزت اليابان منشوريا فى عام ١٩٣١ وبعد ماغزت الصين نفسها فى عام ١٩٣٧ . ولم تعمل العصبة شيئا لمنع حرب الشاكو بين بوليفيا وباراجواى بين عامى ١٩٣٢ و ١٩٣٥ أو وقفها باستثناء فرض حظر بيع السلاح الى الدولتين فى البداية ، ثم تحديده ببراجواى وحدها . ولم تفعل العصبة شيئا بعد عام ١٩٣٥ ، للحفاظ

= أمانة مقدسة فى أيدى المدنية ، وان ضمانات أداء هذه الأمانة أمر يجب النص عليه فى هذا الميثاق .

« وأحسن وسيلة لتحقيق هذا المبدأ بصورة عملية هى ان يعهد بوضع أمثال هذه الشعوب ، تحت وصاية بعض الدول المتمدينة التى تمكنها مواردها وتجاربها فى الحكم وأوضاعها الجغرافية ، من تحمل أعباء هذه المسئولية ، والتى تقبل القيام بأعمال هذه الوصاية نيابة عن عصبة الامم ...

« ويجب على الدولة المنتدبة ، فى كل حالة من حالات الانتداب وصوره ان تقدم الى مجلس العصبة تقريرا سنويا عن أوضاع البلاد التى انتدبت عليها .

« ويحدد مجلس العصبة ، درجة النفوذ أو السلطة أو الحكم ، التى تملكها الدولة المنتدبة ، ان لم يكن قد تم الاتفاق على تحديدها بين الدول الأعضاء فى عصبة الأمم .

« وتنشأ لجنة دائمة لتسلم التقارير السنوية التى تقدمها الدول المنتدبة ودراستها والتدقيق فيها ، وتتولى توجيه النصح الى مجلس العصبة فى جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ صك الانتداب » .

على سلطتها ضمن اراضى منطقة دانزيج الدولية ولم تقم بأى اجراء لمواجهة التحديات المستمرة من جانب المانيا لمعاهدة فرساى أما ما قامت به العصبة بين عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ، بالنسبة الى هجوم ايطاليا على الحبشة كما سبق لنا ان قلنا ، فلم يكن ليختلف عن أى عمل كانت ستقوم به لو كان القصد منه ألا يكون مؤثرا . ولم تفعل العصبة شيئا للسيطرة على الآثار الدولية للحرب الاهلية الاسبانية منذ عام ١٩٣٦ ، لكن العصبة عادت فطردت الاتحاد السوفياتى فى ديسمبر عام ١٩٣٩ ، بعد هجومها على فنلنده . ولا ريب فى ان هذا الاجراء ، كان أكثر اجراء اتخذته العصبة فى أنشطتها السياسية تطرفا اذا ما استثنينا العقوبات التى فرضتها على ايطاليا ، كما كان آخر عمل قامت به قبل نشوب الحرب العالمية الثانية .

وهكذا لم تحل عصبة الامم دون قيام اية حرب رئيسية ، كما لم تكن مجدية فى الحفاظ على الأمن الدولى . وهناك بالاضافة الى تغلب المفهوم البريطانى على المفهوم الفرنسى ثلاثة أسباب لهذا الفشل ، أولها دستورى والثانى بنيانى والثالث سياسى .

الضعف الدستورى

لم يعلن ميثاق عصبة الامم تحريم الحرب بشكل واضح . وبالرغم من ان الميثاق قد نص على عدم السماح للدول الاعضاء بالمضى الى الحرب فى ظل بعض الاوضاع المعنيه ، الا انه سمح لها فى الواقع باللجوء الى الحرب اذا لم توجد هذه الاوضاع ــ وهكذا نجد ان ديباجة الميثاق قد نصت على « قبول عدة التزامات تقضى بعدم اللجوء الى الحرب » ونصت المادة الثانية عشرة على أنه لا يجوز للدول الأعضاء « أن تلجأ الى الحرب الا بعد انقضاء ثلاثة اشهر على صدور قرار المحكمين ... » . وتعهد أعضاء العصبة بموجب الفقرة الرابعة من المادة الثالثة عشرة .. بألا يلجئوا الى اشهار الحرب على أى عضو فى العصبة ، اذا كان هذا العضو قد عمل بما أشير عليه » ونفذ القرارات القانونية التى تتخذها العصبة فى النزاع . واخيرا نصت الفقرة السادسة من المادة الخامسة عشرة انه « اذا صدر تقرير المجلس باجماع آراء اعضائه ، عدا ممثلى احد طرفى الخصومة أو كليهما ، فان اعضاء العصبة يتعهدون بالا يحاربوا الدولة التى اتبعت ما أمر به تقرير العصبة .

ولا يحظر النصان الاخيران من هذه النصوص التى سبقتها

الحرب بصورة قاطعة . وفى هذا يقول المستر جان راى ... « ونحن على ثقة من ان هذا الجبن من واضعى الميثاق ، قد ترك آثارا خطيرة ، وشل النظام الجديد الذى حاولوا خلقه . ولما لم يعرب الميثاق فى الواقع عن رأى صريح مناقض ، فقد ظل الرأى المقبول ضمنا هو ان الحرب حل ، بل هى الحل المألوف للمنازعات الدولية . لكن هذه الالتزامات لم تعرض فى الواقع ، ومن وجهة النظر القانونية الا كحالات استثنائية وظلت القاعدة الضمنية المتبعة ، اللجوء الى الحرب » (١) ولكن لو ان أعضاء العصبة تقيدوا بدقة بنصوص الميثاق ، فانهم كانوا سيجدون فى القانون الاساسى للمنظمة أداة لمنع بعض الحروب من ناحية ولاقرار شرعية بعضها من الناحية الاخرى .

الضعف البنيانى :

ولكن هذا الضعف الدستورى لم يؤثر على اى حال ، على الاجراءات الفعلية للعصبة ، وذلك لأن العصبة نفسها لم تتقيد بدستورها ولم تكن خليقة به . ومع هذا فقد كان لضعف العصبة البنيانى أثر مباشر على فشلها فى الحيلولة دون وقوع الحروب التى كانت تقع تحت سمعها وبصرها . وقد تبين هذا الضعف فى التباين بين توزيع القوى والسلطان فى داخلها وفى توزيعهما فى العالم بمجموعه .

وقد ظل بنيان العصبة أوربى الطابع فى غالبه فى فترة لم تعد العوامل الرئيسية فى السياسات الاوربية مقتصرة على أوربا . وكانت الدولتان العظيمان اللتان تسيطران عليها بالتناوب ، واعنى بهما بريطانيا وفرنسا من الدول الاوربية . وكانت اليابان هى الدولة الكبيرة اللاأوربية المنضمة الى عضويتها . أما الدولتان اللتان بدأت طاقاتهما تظهر فى حقبتي العشرينات والثلاثينات ، كأقوى دولتين فى العالم ، وأعنى بهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى ، فان أولاهما لم تنضم الى العصبة أبدا فى حين كانت الثانية عضوا فيها فى سنوات تدهورها أى بين عامى ١٩٣٤ و ١٩٣٩ .

وقد يكون من الصحيح ان عشر دول فقط من مجموع دول العصبة الاصلية التى تعد احدى وثلاثين كانت أوربية ، وان سبعا من الدول

---

(١) كتاب « تعليقات على ميثاق عصبة الامم » (طباعة باريس ـ سيرى ـ لعام ١٩٣٠ ، ص ٧٣ ـ ٧٤ .

الثلاث عشرة التى انضمت اليها فيما بعد كانت من الدول الأوربية ، لكن عدد الدول على هذا الصعيد لا يفى القصة حقها من السرد . فالمنظمة الدولية التى يكون هدفها الرئيسى الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين لا تحتاج الى أن تكون عالمية التكوين ، أى ان تكون جميع الدول اعضاء فيها . لكنها يجب أن تكون عالمية على صعيد آخر ، وهو ان تكون جميع الدول القوية التى يحتمل أن تحدث الاضطراب فى سلام العالم وأمنه واقعة تحت سلطة صلاحياتها .

وحاولت المادة السابعة عشرة من الميثاق تبعا لذلك ان تجعل صلاحيات العصبة عالمية الشمول ، دون التقيد بعضويتها . فقد خولت العصبة الصلاحيات فى حالة وقوع نزاع بين دولتين ، قد تكون احداهما أو الاثنتان معا من غير أعضاء العصبة ، بان تدعو الدول غير الاعضاء « لقبول التقيد فيما يتعلق بهذا النزاع بالالتزامات المفروضة على الدول الأعضاء ، وذلك بشروط يراها المجلس عادلة ... واذا ما رفضت الدول التى تدعى على هذا الشكل قبول التزامات الدول الأعضاء ... ولجأت الى اعلان الحرب على دولة عضو ، فان نصوص المادة السادسة عشرة (بصدد العقوبات) ستطبق على الدولة الرافضة ... واذا رفض طرفا النزاع قبول التقيد بالتزامات الدول الأعضاء فيما يتعلق بنزاعهما الحالى فقط ، فللمجلس ان يتخذ التدابير ويبدى التوصيات حسبما يراه مانعا للاعمال العدائية وحاسما للنزاع » .

وقد حاولت الفقرة الاخيرة السابقة من المادة السابعة عشرة تحويل عصبة الامم الى حكومة عالمية ، بقصد الحفاظ على السلام . لكن تحقيق قيام مثل هذه الحكومة يجب أن يعتمد أيضا على توزيع القوى والسلطان بين الدول الاعضاء فى العصبة والتى تعمل بالاتفاق ، وبين تلك الدول التى يجب ان تمارس ضدها تلك الاجراءات الحكومية السلطوية . ولم تكن العصبة لتجد أية صعوبة فى فرض ارادتها على دولتين من الدول الصغيرة أو المتوسطة . ولكن لنفرض أن نزاعا قد وقع بين دولة عضو فى العصبة من ناحية وبين الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتى أو كليهما من الناحية الأخرى أو بين هاتين الدولتين وحدهما ، فى اى وقت بين عامى ١٩١٩ و ١٩٣٤ ، أى عندما لم تكن أى منهما عضوا فى العصبة . ان محاولة فرض ارادة العصبة على الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتى أو كليهما معا فى مثل هذه الحالة ، كان سيؤدى الى حرب عالمية تنشب بين الدول الاعضاء فى العصبة وبين أى

من الدولتين اللتين تعـدان أقوى دولتين فى العـالم طاقات وقوى ، أو بين تلك الدول الأعضاء وبينهما معا ، مع وجود عدد من الدول الأخرى من غير الاعضاء ، أما ان ينضم الى جانب هاتين الدولتين القويتين أو يؤثر الحياد . وكانت محاولة الحفاظ على السلام على صعيد عالمى ستؤدى الى الحرب على صعيد عالمى أيضا (١) . وهكذا فان وجود بعض الدول الكبيرة فى عضوية الهيئة ، ووجود بعضها الآخر فى خارجها . قد جعل العصبة عاجزة عن الحفاظ على السلام على صعيد عالمى .

ويوضح هذا الافتقار الى العالمية فى عضوية الدول الكبيرة أيضا . السبب الرئيسى فى فشل السياستين البريطانية والفرنسية فى فترة مابين الحربين العالميتين وكانت سياستاهما متناقضتين تمام التناقض . وكان فى امكان سياسات فرنسا ان تنجح فى عصر لويس الرابع عشر ، اذ ان أثقال توازن القوى الرئيسية فى تلك الايام كانت مركزة فى الاوربتين الغربية والوسطى ، وكان فى امكانها لو حققت آن ذاك ذلك التفوق الذى حققته فيما بعد فى عام ١٩١٩ ، ان يضمن لها اى لفرنسا ، سيادة فائقة على القارة الاوربية كلها . ولكن بعد ان اصبحت روسيا احد العوامل الرئيسية فى توازن القوى ، بات لزاما على نابليون ان يعرف ان السيادة على القارة الاوربية ما كانت لتعنى الكثير طالما ان موارد أوربا الشرقية والجزء الاكبر من آسيا ، اما مستقلة عنه أو معادية له . وقد اهتم ساسة فرنسا الاذكياء بهذا الدرس الذى تعلمه نابليون ، وراحوا يقيمون سياسة فرنسا الخارجية فى الحقبتين اللتين سبقتا الحرب العـالمية الاولى ، على اساس العلاقات الوثيقة مع روسيا . لكن خلفاءهم فى فترة مابين الحربين اقاموا سياستهم وآمالهم على نظام الاحلاف مع البـلاد « المبلقنة » (٢) ، فى الاوربتين الشرقيـة والجنـوبية الشرقية كبـديل ضعيف عن « التحالف الاعظم » مع روسيا . وبات هؤلاء الساسة ، تماما كالأرستقراطيين الفرنسيين فى السنوات التى تلت ثورة فرنسا عام ١٧٨٩ واقعين تحت كابوس الخوف من الثورة الروسية ، وأصبحوا على استعداد للانتحار الوطنى بدلا من التسليم بمنطق الصورة التشكيلية الجديدة على المسرح الدولى .

---

(١) يجد القارىء ان هذا الوضع يشبه الى حد كبير ذلك الوضع الذى بحثنا فيه ، عندما تحدثنا عن التطبيق العملى لنظام الامن الجماعى .

(٢) « البلقنة » تعبير سياسى جديد ، يعنى التجزئة ، نسبة الى تقسيم البلقان الى دويلات صغيرة .

(المعرب)

وكانت السياسة الخارجية البريطانية لا تقل تناقضا فى تلك الأيام عن السياسة الفرنسية . وكانت بريطانيا تشعر بضعف أصيل كامن نحو القارة الاوربية كشعور فرنسا تجاه ألمانيا . وكان الدور الذى مثلته روسيا بالنسبة الى فرنسا مشابها كل الشبه للدور الذى لعبته الولايات المتحدة . والى حد أقل بكثير ، اليابان تجاه بريطانيا . وكانت السياسة التى قدر لها النجاح فى عهد دزرائيلى (النصف الثانى من القرن التاسع عشر) ، حتمية الفشل فى عهد ستانلى بلدوين (حقبة الثلاثين فى القرن الحالى) . فقد ظلت مؤخرة بريطانيا أمينة طيلة القرن التاسع عشر لأن الأسطول البريطانى مسيطر سيطرة كاملة على البحار . ولكن ظهرت فى ثلاثينات القرن الحالى ، دول بحرية جديدة ، تعد واحدة منها أقوى دولة طاقات محتملة فى العالم كله . يضاف الى هذا أن الطائرة قربت بين الجزر البريطانية وبين القارة الأوربية بشكل يزيد على أى قرب لها فى الماضى . ولم يكن ثمة أمام السياسة البريطانية فى ظل مثل هذه الأوضاع الا اتباع أحدى طريقتين ، فاما أن تضع ثقلها بصورة دائمة فى تلك الكفة من ميزان القوى فى اوربا حيث تكون مصالحها فى مأمن اكبر على المدى الطويل ، واما ان تجعل من نفسها راس الرمح للسياسة الامريكية فى اوربا . (١) وكان ما تعجز السياسة البريطانية عن اتباعه هو مواصلة السير فى خطة « العزلة الرائعة » وهو ما فعلته حقا .

وسيظل السؤال الحائر الذى يحتمل النقاش دائما ، هو ما اذا كان ثمة مجال للخيار أمام فرنسا وبريطانيا أمام السياسات التى اتبعها الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة فعلا . لكن الشىء الذى لاشك فيه أبدا ، هو أن الحكومة العالمية لا تنجح اذا كان أعضاؤها القياديون بدافع الاضطرار أو الرغبة يسيرون فى سياسات تتعارض تعارضا كليا مع التوزيع الفعلى للسلطان فى العالم .

الضعف السياسى :

يصح هذا تمام الصحة حتى لو افترضنا أن عصبة الأمم قد تمكنت من العمل كوحدة واحدة فى وجه حرب مهددة وضخمة الابعاد . لكن هذا الافتراض لم يتحقق بالفعل أبدا . فالمصالح القومية المتباينة التى

---

(١) لعل مما تجدر ملاحظته هنا ، هو ان بريطانيا سارت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على هاتين السياستين الخارجيتين فى وقت واحد .

تسير عليها الدول الكبيرة تغلبت على مبادىء العدل كما حددتها عصبة الامم على صعيد الوضع القائم . وكان الاعضاء الاربعة الدائمون في مجلس عصبة الأمم ، لا يزالون قادرين في عام ١٩٢١ وبعد الحرب العالمية الاولى مباشرة ، على العمل بصورة متحدة في جميع القضايا السياسة ذات الاهمية النسبية ، كتحصين جزر آلاند بين فنلنده والسويد وكتقسيم سيليزيا العليا الذى ظل شوكة تنخر في جانب العلاقات الالمانية البولندية . ولكن وبعد هذه البداية المبشرة بالخير ، لم يكن التصادم بين السياسات الفرنسية والبريطانية وحده هو الذى أعجز العصبة عن أداء العمل الجماعى في القضايا ذات الاهمية السياسية ، وانما أعجزتها أيضا السياسات الفردية والمتعادية التى اتبعتها الدول الكبيرة بصورة عامة .

وعندما انضمت المانيا الى العصبة في عام ١٩٢٥ ، راحت تسير على سياسة تهدف الى تقويض الوضع الذى أقامته فرساى مستخدمة الى حد كبير مبدأ تقرير المصير القومى ، كالمتفجر الذى ينسف لها الاسس الاقليمية للوضع القائم . وكانت هذه السياسة متعارضة بالطبع مع سياسات فرنسا وحلفائها الشرقيين وكانت تهدف بصورة غامضة أولا وبصورة مكشوفة لاحقا الى انهاء تفوق فرنسا وحلفائها في القارة الاوربية ولجأت المانيا بالاضافة الى مبدأ تقرير المصير القومى ، الى استخدام الخوف المزدوج من الثورة الشيوعية والامبريالية الروسية ، وهو خوف كان يقض على الدول الغربية مضاجعها ، وذلك كسلاح تقوى به مركزها . وبينما كانت المانيا تعرض نفسها كالحصن المنيع ضد البلشفة ، وتهدد الغرب بالتحالف مع الاتحاد السوفياتى ، راحت تستخلص الامتيازات من الدول الاوربية ، وتعزل بولنده عن فرنسا ، وتشل عصبة الامم شللا كاملا .

وسارت ايطاليا في عشرينات القرن على سياسة مماثلة لتلك التى تتبعها بريطانيا . فقد رحبت بعودة المانيا الى الحظيرة الدولية ولكن ضمن حدود ، لاضعاف فرنسا وحلفائها الشرقيين ولا سيما يوجوسلافيا . وعندما اتضح عجز العصبة في ثلاثينات القرن ، راحت ايطاليا تستخدم المانيا ، على النحو الذى استخدمت فيه هذه الاتحاد السوفياتى ، أى كوسيلة للتهديد وكشريك صامت ، وتتقدم بمطالب عريضة مكشوفة الى بريطانيا وفرنسا للسيطرة على البحر الابيض المتوسط .

اما الاتحاد السوفياتى فكان معزولا داخل عصبة الامم كما كان

معزولا فى خارجها • وكانت طاقاته الهـائلة كدولة ، وتبنيه لفكرة الثورة العالمية تجعـلان منه خطرا مزدوجا يهـدد الدول الغربية • وتبينت استحالة اتحاد بريطانيا وفرنسـا والاتحـاد السـوفياتى فى أى عمل مشترك ابان الازمات العظيمة التى اجتاحت العالم بين عامى ١٩٣٤ و ١٩٣٩ باستثناء ازمة العقوبات على ايطاليا . وكانت الدول الغربية فى جميع هذه الازمات تجد نفسـها فى معسكر غير المعسكر الذي يكون فيه الاتحاد السوفياتي • وعندما اصبحت المانيا فى عام ١٩٣٩ ، تمثل خطرا يهدد الاتحاد السوفياتى والدول الغربية بالحرب ، عجز هذان الجانبان حتى عن الاتفاق على عمل رادع مشترك • وحاول كل منهما أن يحـول ضربة البرق الصاعقة الى الجهة الاخرى . ولا ريب فى ان حماقة هتلر العارضة فى شن الحرب عليهما معا ، هى التى جعلت منهما حليفتين رغم انفيهما .

وأخيرا كانت اليابان تنشط متألمة تحت وطأة قيـود التدنى التى فرضتها عليها معاهدات عام ١٩٢٢ ، وتعد العدة للخطة التى تستطيع فيها أن تفرض سياستها على الشرق الاقصى . ولم يكن فى وسـعها تحقيق ذلك الا اذا أخـرجت بريـطانيا العظمي والولايات المتحـدة من مراكزهما المتفوقة في الشرق وأوصدت باب الصين المفتوح فى وجهيهما ، وهو ما كانت السياسة التقليدية لبريطانيا والولايات المتحدة تصر على ابقائه مفتوحا في وجه جميع الدول • وهكذا عندما خطت اليابان خطوتها الاولى في طريق اقامة امبراطوريتها فى الشرق الاقصى عن طريق غزو منشوريا فى عام ١٩٣١ ، لم يكن فى وسعها تجنب التصادم مع فرنسا وبريطانيا ، وهما العضوان القياديان فى عصبة الأمم • ولعل من المفارقات المضحكة ان اليابان فى اقامتها لسيطرتها استخدمت نفس مبدأ حق تقرير المصير القومي ، الذى دفع فرنسا وبريطانيا الى مرتبة السيطرة فى عصبة الأمم • وقد استعملته اليـابان الآن فى تجميع كل الشعوب الملونة فى الشرق الاقصى ضد استعمارية زعيمتى العصبة • ولـكن لم تسـتطع بريطانيا ، لا ابان وجود اليابان فى عضوية العصبة ، ولا بعد انسحابها منها فى عام ١٩٣٢ ، ان تجد فى نفسها القوة الكافية ، لقيادة العصبة فى طريق العمل الجماعى الفعال لوقف الهجوم اليابانى على الصين .

فلقد كانت قدرة العصبة على منع الحرب ، تتوقف قبل كل شيء على وحدة أعضـائها ولاسـيما من الدول الكبرى • وكان فى وسع أية دولة من اعضاء العصبة ، بفضل مبدأ الاجماع ، اذا لم تكن طرفا فى

النزاع ، أن تنقض أى قرار عن طريق الاقتراع ضـــد أى اقتراح يرمى الى اتخاذ عمل اجرائى . واذا ما أخذنا فى عين تقديرنا الحقيقة الواقعة وهى ان الدول القيادية فى العصبة كانت تسير على سياسات متعادية ومتعارضة ، تبين لنا أن الاحتمال القوى كان دائما موجودا فى نقض أية محاولة للقيام بعمل جماعى حاسم . وكان التقيد بمبادىء العدل وحده هو الذى يجعل مثل هذا العمل أمرا ممكنا . ولقد سبق لنا أن رأينا أن مثل هذه المبادىء التى تتعلق بالعدل كانت قائمة بصورة مطلقة كدفاع جماعى عن الوضع القائم ضد الدول المهزومة فى الحرب العالمية الاولى ، وكحق قومى فى تقرير المصير .

وعند ما واجهت هذه المبادىء المطلقة أوضاعا سياسية تتطلب العمل المحدد راحت تتحول الى مبررات مذهبية للسياسات الفردية التى تتبعها الدول فرادى . وهكذا فان هذه المبـــادىء المطلقة للعدالة ، بدلا من ان تؤمن المعايير المشتركة للحكم ، والموجه للعمل المشترك ، راحت تعزز بالفعل الفوضى الدولية عن طريق تقوية السياسات المتعادية للدول فرادى . وهكذا كان عجز عصبة الامم عن الحفاظ على النظام والأمن الدوليين النتيجة الحتمية ، لذلك التفوق الذى حققته سياسات الدول المستقلة ذات السيادة وسننها على الأهداف السياسية والخلقية للحكومة العالمية التى اقامتها عصبة الامم .

- ٢٨ -
الحكومة العالمية في الأمم المتحدة

....

علينا لفهم المهام الدستورية الموكلة الى الأمم المتحدة ، وما تقوم به من أعمال فعلا ، أن نميز تمييزا واضحا بين النصوص الدستورية للميثاق ، وبين الطريقة التى عملت فيها أجهزة الأمم المتحدة فعلا تحت ضغط ظروف سياسية غير متوقعة ولكن فى ظل الميثاق . ولا يمكن فهم حكومة الأمم المتحدة تماما كحكومة الولايات المتحدة ، الا اذا قارنا بين نصوص دستورهما وبين واقع تطبيقهما السياسى . ولا ريب فى ان مثل هذا التحليل المستقل للمهمة الدستورية والأداء الفعلى يظهر تحولا بارزا لا فى الأعمال السياسية المهمة التى تؤديها أجهزة الأمم المتحدة فقط ، بل وفى طبيعة الأمم المتحدة نفسها كمنظمة عالمية .

١ ـ الأمم المتحدة طبقا لميثاقها .

(أ) حكومة للدول فوق العظمى :

تشبه الأمم المتحدة فى تنظيمها الدستورى عصبة الأمم الى حد كبير . فلها أيضا ثلاثة أجهزة ، هى الجمعية العمومية التى تضم جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن وهو الأداة السياسية التنفيذية للمنظمة ، والأمانة العامة . لكن توزيع المهام بين الجمعية العمومية ومجلس الأمن ، يختلف اختلافا واضحا عن توزعها بين مجلس العصبة وجمعيتها العمومية . ويسيطر الميل الى خلق حكومة للدول الكبيرة ، والذى كان واضحا فى عصبة الأمم ، تمام السيطرة على توزيع المهام والأعمال فى الأمم المتحدة . ويعرض هذا الميل نفسه فى ثلاثة ابتكارات دستورية تضمنها الميثاق ، وهى عجز الجمعية العمومية عن اتخاذ القرارات

فى القضايا السياسية ، وحصر اشتراط الاجماع في الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، وحق الفرقاء فى الخلافات في نقض أية اجراءات قمع قد تتخذ ضدهم ٠

وكانت الجمعية العمومية لعصبة الأمم كما سبق لنا أن رأينا ، برلمانا دوليا حقيقيا ، يستطيع أن يقرر ما يريد فى القضايا السياسية بعيدا عن مجلس العصبة أو بالتنافس معه ٠ أما الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، فلا تستطيع بموجب المواد (١٠ ــ ١٤) من الميثاق ، أن تفعل سـوى التقدم بتوصيات في القضايا السياسية اما الى الفرقاء المعنيين مباشرة أو الى مجلس الأمن ٠ ولكن المادة الثانية عشرة من الميثاق ، قيدت حتى من هذه الصلاحيات المتواضعة ، اذ حرمت على الجمعية العمومية أن تتقدم بأية توصيات تتناول المشاكل المطروحة على البحث فى مجلس الأمن ٠ وهكذا فان الصلاحية المتلاقية لمجلس يقرر وجمعية عمومية تقرر ، والتى كانت الظاهرة المميزة لعصبة الأمم ، قد اختفت لتحل محلها صلاحية متناوبة لمجلس أمن يقرر ولجمعية عمومية توصي ٠ وعندما يناقش مجلس الأمن موضوعا من المواضيع ، فمن حق الجمعية العمومية أن تناقشه أيضا ، ولكن ليس من حقها حتى التقدم بأية توصيات ٠

وتمكن هذه الطريقة المبتكرة مجلس الأمن من السيطرة سـيطرة لا مباشرة ، على أعمال الجمعية العمومية فى القضايا ذات الأهمية السياسية ، ويستطيع مجلس الأمن عن طريق ادراج أية قضية على جدول أعماله ، أن يحيل الجمعية العمومية الى ندوة للمناقشة ، لا تملك الحق حتى فى الاعراب عن رأيها الجماعى فى تلك القضية ٠

وأدى هذا التقليل من مهام الجمعية العمومية الى اصابة الأمم المتحدة بانفصام الشخصية ٠ فقد تتقدم الجمعية العمومية بأغلبية ثلثي أعضائها بتوصية الى مجلس الأمن تتناول حلا لاحدى المشاكل العالمية فيتجاهلها المجلس كل التجاهل اذا شاء ٠ وقد لا يؤلف هـذا التجاهل من جانب المجلس قضية خطيرة ، لو أن الجمعية العمومية كانت مجرد هيئة استشارية محدودة الأعضاء ، ولم تكن الهيئة التى تمثل تقريبا جميع دول العالم ٠ لكن هذا التوزيع فى المهام بين مجلس الأمن والجمعية العمومية يؤلف فى الواقع شذوذا دستوريا مروعا ٠ فالأمم المتحدة قد تتحدث فى موضوع قضية واحدة بصوتين مختلفين ، احدهما صوت الجمعية العمومية والآخر صوت مجلس الأمن ، ولا يكون بين الصـوتين أية علاقة عضـوية على

الاطلاق • فقد يوصى ثلثا أعضاء الامم المتحدة بشىء • ويأتى سبعة من أعضاء مجلس الأمن الأحد عشر ، فيتجاهلون هذه التوصية ، ويقررون شيئا آخر •

ولا يقوم شر هذا الاجراء الدستورى فى سيطرة الدول الكبيرة التى رأينا سيطرتها على الحلف المقدس وعصبة الأمم ، وانما يقوم فى الفرصة المتاحة للجمعية العمومية لاظهار ضعفها • فلقد كان الحلف المقدس حكومة دولية للدول الكبيرة بمنتهى الوضوح والصراحة • وكانت عصبة الأمم حكومة للدول الكبيرة ولكن تعمل بنصيحة جميع الدول الأعضاء وموافقتها ، وفى وسع كل دولة عضو ، بحكم مبدأ الاجماع ، وباستثناء الفقرة العاشرة من المادة الخامسة عشرة من الميثاق ، التى تحدثنا عنها من قبل ، أن تمنع الحكومة الدولية من العمل ، أما الأمم المتحدة فهى حكومة دولية للدول الكبيرة ، تشابه فى واقعها حكومة الحلف المقدس وفى تظاهرها حكومة عصبة الأمم • ولا ريب فى ان هذه المفارقة بين الواقع والادعاء ، وبين التطلعات الديمقراطية التى أثارتها عبارات الميثاق ، وبين الأداء الاستبدادى للدول الكبيرة الذى يفرضه التوزيع الفعلى للمهام ، هى الطابع المميز للنصوص الدستورية للأمم المتحدة •

ويتبين من هذا أن الحكومة العالمية للأمم المتحدة ، ترتبط ارتباطا وثيقا بالحكومة العالمية لمجلس الأمن • ويتبين لنا أيضا ان مجلس الامن ليس فى واقعه الا « الحلف المقدس » لعصرنا هذا • فالدول الخمس التى تحتل عضوية المجلس الدائمة هى فى الواقع التى تؤدى اعمال الحكم الدولى • وقد رأينا ان مبدأ الاجماع قد الغى بالنسبة لقرارات مجلس الأمن ، ليحل محله مبدأ آخر ، وهو أن تتخذ القرارات المهمة بأغلبية سبعة أصوات يجب أن تكون بينها أصوات الأعضاء الدائمين الخمسة • واذا ما أخذنا بعين التقدير ما للدول الخمس من نفوذ متفوق لدى الدول الأخرى ، تبين لنا أن أى قرار يجمع عليه ، لن يجد صعوبة فى اجتذاب صوتين آخرين من أصوات الأعضاء غير الدائمين فى مجلس الأمن

ويتبين من هذا ان الأمم المتحدة تعتمد قبل كل شىء على استمرار الوحدة بين الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن • ويتبين أيضا ان هذه الدول الخمس تمثل فى مخطط الميثاق نواة حكومة اتحادية عالمية هى « حلف مقدس » ضمن « حلف آخر مقدس » وليس ثم من شك فى أن الميثاق بحصره مبدأ الاجماع فى هذه الدول الخمس قد جعل منها الحكومة العالمية للأمم المتحدة • وينبع عن هذا ، انه فى حالة معارضة دولة واحدة

من الدول الدائمة لأى قرار ، تتوقف الحكومة الدولية للأمم المتحدة عن العمل فورا •

وقد تعزز هذا الاحتكار من جانب الدول العظمى للعمل الحكومى بالفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من الميثاق التى تنص على الحيلولة دون أى طرف فى النزاع ودون الاقتراع ، فى حالات محددة ليس الا ، وهى تلك التى نص عليها فى التسويات التى أوردها الفصل السادس من الميثاق • وبعبارة أخرى فان نقض الدولة العظمى يطبق على الاجراءات التنفيذية التى نص عليها الفصل السابع • فعندما تكون دولة عظمى طرفا فى خلاف ، فان فى وسع مجلس الأمن أن يقرر ما يشاء بموجب الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين ، مهما كان موقف الدولة الكبرى المعنية ، أما اذا حاول المجلس تنفيذ قراره ، فان مخالفة أية دولة واحدة من الدول الكبرى حتى ولو كانت طرفا فى الخلاف تكفى لاقامة حاجز قانونى فى طريق الاجراء التنفيذى ويظل قرار مجلس الأمن فى مثل هذه الحالة حبرا على ورق •

ويتضح من هذا فى حكم الواقع ان الحكومة الدولية هى حكومة الدول الكبرى ، وانها تتفوق فى هذه الظاهرة على كل ما سبق لنا ايضاحه فى تحليلنا السابق ولكن ليس بين الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن الا دولتان عظميان حقا وهما الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتى • وقد أصبحت بريطانيا العظمى وفرنسا من الدول المتوسطة ، أما الصين ، فهى دولة قوية بطاقاتها المتوقعة ، لكن حكومة فورموزه التى تحتل مقعدها الدائم فى الأمم المتحدة ، لا تمثل فى الحقيقة الا جزءا صغيرا من الأمة الصينية • وتدور معظم الدول فى ظل الأوضاع الراهنة للسياسات العالمية فى فلك احدى الدولتين العظميين وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى (١) ، وفى الامكان التأثير على القسم الأكبر منها لتأييد موقف هذه الدولة أو تلك من الدولتين فوق العظميين • ولا ريب فى ان هذا القول ينطبق دائما على معظم الدول الأعضاء فى مجلس الأمن ، وبينها الدول الدائمة العضوية أيضا • وهكذا اذا نزعنا عن الحكومة الدولية للأمم المتحدة زخارفها وزركشتها ، أصبحت فى واقعها ،

---

(١) يتجاهل المؤلف هنا وجود العدد الضخم من الدول اللامنحازة ، التى لا تسير فى سياستها فى محور هذه أو تلك من الدولتين العظميين • وقد أخذ تيار اللاانحياز يسيطر على جميع الدول الحديثة المتحررة فى سياستها الخارجية •

(المعرب)

«الحكومة الدولية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياني ، اذا ما عملنا باتفاق وانسجام • وفي وسعهما اذا ما اتحدتا أن تحكما بقية أرجاء العالم بقصد الحفاظ على الأمن والسلام والحيلولة دون وقوع الحرب • أما اذا اختلفتا ، فلن تكون ثمة حكومة دولية على الاطلاق •

وليست الأمم المتحدة من الناحية المثالية الا أداة لحكم العالم عن طريق القوة المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي • لكن ميثاق الأمم المتحدة لا يتصور على أي حال احتمال قيام الآمم المتحدة كحكومة عالمية بقصد تثبيت دعائم النظام في العلاقات بين الدولتين والحفاظ عليها ومنع الحرب بينهما • ولم يكن القصد منه أبدا اخضاع الدولتين لحكومة عالمية بالرغم من ارادتهما •

ب ـ المبادىء غير المحددة للعدل الدولي :

تقوم مقاييس العدل التي توجه أعمال أجهزة الأمم المتحدة واحكامها في ثلاثة مواضع ، أولها الديباجة وثانيها الفصل الأول المتعلق بالأهداف والمبادىء ، وثالثها في مواضيع متفرقة من الميثاق • ومع ذلك تتعرض مبادىء العدل الدولي التي تقوم عليها الأمم المتحدة ، الى الاضطراب على سبيل المقارنة بالمبادىء الأساسية التي قام عليها الحلف المقدس وعصبة الأمم ، من جراء ما فيها من تناقضين ذاتيين أصليين أولهما يتعلق بالطريقة التي يتم فيها أداء أعمال الأمم المتحدة وثانيهما بالأهداف التي يتوخاها أداء هذه الأعمال •

وتؤكد الديباجة «الايمان من جديد بالحقوق المتساوية للأمم صغيرها وكبيرها » ، كما تعلن الفقرة الأولى من المادة الثانية ان « الهيئة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها » • وعادت الفقرة السابعة من المادة نفسها فأكدت هذا المبدأ ، واستثنت جميع « الشئون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما » من صلاحية الأمم المتحدة في التدخل ، الا ما يتعلق بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع من الميثاق • لكن بنيان الأمم المتحدة كله ، يقوم في الأجزاء المختلفة من الميثاق على ما يسمى وبصورة متناقضة « بالسيادة اللا متساوية » بين أعضائها • ولقد سبق لنا أن أشرنا الى الحقيقة الواقعة وهي انه اذا كان لا بد للأمم المتحدة من العمل طبقا لميثاقها ، فان جميع أعضائها الذين ليسوا أعضاء في مجلس الأمن يفقدون سيادتهم ، ويصبحون مستقلين وذوي سيادة اسما لا فعلا • وهكذا نرى ان مبدأ المساواة في السيادة

الذى نص عليه الميثاق فى ديباجته ونصوصه الأولى ، يتناقض تناقضا واضحا بالتوزيع الفعلى للمهام طبقا لنصوص الميثاق نفسها ٠

وتصوغ الديباجة والفصل الأول من الميثاق خمسة أهداف سياسية للعمل ٠ وهذه هى الأهداف : (١) الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ٠ (٢) الضمان الجماعى ٠ (٣) منع استخدام القوة ضد سـلامة الأراضى والاسـتقلال السياسى لأية دولة » والاحتفاظ بالحق فى استخدامهما للمصلحة العامة التى حددها الميثاق ٠ (٤) الحفاظ على « العدل واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى » ٠ (٥) حق تقرير المصير القومى ٠

ويكون الهدفان الأولان عامين ولهما طابع مفيد نافع ٠ وهمـا يؤكدان انه مهما قامت به الأمم المتحدة من أعمال ، فان أعمالها هذه يجب أن تتم بطريقة سلمية وطبقا لمبادىء الأمن الجماعى ٠ أما الأهداف الثلاثة الباقية فمحددة وواضحة ٠ وفى وسعها أن تبين لنا ما تسـتطيع الأمم المتحدة أو ما لا تستطيع أن تفعله فى أوضاع محددة ٠ فعليها أن تلجأ الى استخدام القـوة فى ظل ظروف معينة ، وألا تسـتخدمها فى ظروف أخرى . وعليها أن تعمل بكثير من الدقة والانسجام مع قواعد القانون الدولى ومبادىء تقرير المصير القومى ٠

ولعل من المهم جدا ان الميثاق فى منتهى الوضوح بالنسبة الى شرح الهدفين الأولين وتنفيذهما ، وذلك فى الفصلين السادس والسابع ، وانه لا يتحدث الكثير عن الأهداف الثلاثة الباقية ٠ وتشير الفقرة الأولى من المادة الثانية والفقرة الثانية من المادة الرابعة والعشرين فى حديثهما عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ، بصورة عامة الى الأهداف والمبادىء التى يجب أن توجههما فى مناقشاتهما واجراءاتهما ٠ لكن المعنى المحدد الواضح لبعض المفاهيم كمفاهيم العدل واحترام القانون الدولى وتقرير المصـير القومى ليس ظاهرا ظهورا ذاتيا ، كما انه ليس واحدا فى جميع الأماكن والأوقات ٠ ولا ريب فى ان الوضع السياسى المحدد هو الذى يضفى على هذه التعابير المطلقة معنى محددا ، ويمكنهـا من توجيه أقوال الناس وأعمالهم ٠ وليس ثمة فى الميثاق كله تعريف أو اشارة واحدة الى مبدأ العدل الدولى البالغ الأهمية ، كما ليس ثمة مصادر أخرى تضفى معانى واضحة على هذه التعاريف المطلقة ٠

ج ـ الوضع القائم غير المحدد :

عندما ظهر الحلف المقدس وعصبة الأمم الى حيز الوجود ، كانت هناك أوضاع قائمة ، وكان ثمة توزيع متفق عليه للقوى والسلطان من جميع الأعضاء الرئيسيين فى الحكومة الدولية • وكان الوضع السياسى القائم هو الأساس الذى بنيت عليه الحكومة الدولية ، والذى أضفى معانى محددة على مبادئها فى العدل الدولى • وقد نشأت الخلافات حول تفسير الوضع القائم وحول ما رافق هذا التفسير من تطورات لا حقة • وكان هذا الوضع القائم نفسه ، وقد تحقق بعد الانتصار على العدو المشترك وحددته معاهدات السلام ، نقطة البداية المشتركة لجميع الأطراف المعنية • ولقد قام الذين كان يتوقع منهم أن يصنعوا السلام ، بعد الحرب العالمية الثانية • بقلب التسلسل فبدءوا بخلق حكومة عالمية تهدف الى الحفاظ على الوضع القائم ، ثم راحوا بعد ذلك يتفقون على الوضع القائم ، الذى لم يصلوا بعد وحتى اليوم الى أى اتفاق حوله •

وكثيرا ما قيل ان عكس هذا التسلسل التقليدى يؤلف ضربة رائعة من ضربات البراعة السياسية ، اذ أنه وفر على ميثاق الأمم المتحدة المصير الذى حل بميثاق عصبة الأمم ، من جراء موقف مجلس الشيوخ الامريكى • ولما كان ميثاق العصبة جزءا لا يتجزأ من معاهدة فرساى ، فقد هوى مع المعاهدة • أما الميثاق الراهن ، وهو غير مرتبط بشىء آخر ، فسيظل قائما مهما وجه الى تسويات الصلح لذيول الحرب العالمية الثانية من نقد •

ولكن مهما كان الأمر ، فان اقامة بنيان للحكومة الدولية ، دون أى أساس سياسى على الاطلاق ، يعتبر فشلا ، يهدد ذلك البنيان بالانهيار ليدفن سلام العالم تحت أنقاضه • ويمكن تشبيه الأمم المتحدة بالبناء الذى اشترك مهندسان فى تخطيطه • بعد أن اتفقا على مخطط طبقته الثانية دون أن يتفقا على مخطط الطبقة الأولى • ويقوم كل منهما ببناء الجناح الخاص به من الطبقة الأولى حسب مشيئته ، باذلا كل ما لديه من جهد لاحباط محاولات زميله وجهوده • ولا تكون النتيجة فى أن تصبح الطبقة الثانية مكانا لا يصلح للاقامة والعيش فحسب بل فى أن يتعرض البناء كله للانهيار •

وكان الوضع القائم الذى يؤمن الأساس السياسى للأمم المتحدة مؤقتا عن طريق الاتفاق ، ومفتقرا الى الاستقرار بطبيعته • فلقد كان الوضع الاقليمى القائم ، الذى وجد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

عسكريا فى مجمله ، ولذا كان ولا يزال وقتى الطابع • فهو بالنسبة الى العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى يستند الى الخط العسكرى الفاصل الذى تم الاتفاق عليه فى عام ١٩٤٥ ، والذى اعترف الفريقان بوقتيته • وما زال التنظيم الداخلى لألمانيا أيضا أمرا مؤقتا ، كما لا زال مستقبل الدولة الألمانية المتحدة ، موضع الشك • وينطبق نفس القول على النمسا •(١) وليس ثمة اتفاق على الحدود الغربية لألمانيا • أما بالنسبة الى حدودها الشرقية فهناك خلاف صريح بين الاتحاد السوفياتى وبولندة من ناحية وبين الحلفاء الغربيين من الناحية الثانية ، اذ ان الدولتين الأوليين تقولان ان هذه الحدود قد تقررت نهائيا فى اتفاق بوتسدام لعام ١٩٤٥ ، بينما يقول الآخرون ان ما تم الاتفاق عليه حدود مؤقتة ، وخاضعة للتقرير النهائى فى مؤتمر الصلح • ولا تنطبق صفة « الوقتية » على الوضع الاقليمى القائم فى أوربا فحسب ، بل وعلى أسباب هذه الوقتية أيضا ، اذ أن ثمة خلافا لا يمكن التوفيق فيه بين وجهتى نظر الاتحاد السوفياتى والحلفاء الغربيين بالنسبة الى ما يجب أن تكون عليه الأوضاع القائمة • وهكذا غدت المانيا مصدر النزاع الدائم بين الشرق والغرب • فالاتحاد السوفياتى يريد الاحتفاظ بسيطرته على المانيا الشرقية ، ساعيا فى الوقت نفسه الى اخراج النفوذ الغربى من ألمانيا الغربية ، فى حين تسير دول الغرب على سياسة معاكسة تماما •

وما يقال عن أوربا ، ينطبق تمام الانطباق والى حد كبير على آسيا أيضا • فلم يتم الاتفاق فى الهند الصينية وكوريا والملايو حتى الآن بين النفوذين الشرقى والغربى بصورة محددة ، وانما ظلت الحدود بين هذين النفوذين تتأرجح ذاهبة آيبة ، طبقا لتغيرات الحرب وطوالعها • وما زال وضع فورموزا كله مؤقتا كما ان موقف الصين الشيوعية وبقاءها خارج الأسرة الدولية مؤقت بصورة حتمية • واذا ما أضفنا الى ذلك كله الثورات المختمرة ضد الاستعمار فى القارة الافريقية كلها ، والمواقف الحيادية اللاملتزمة التى تقفها عدة دول مهمة كالهند واندونيسيا والدول العربية ، والتى تتنافس الكتلتان المتصارعتان على ودها وولائها ، تتبين لنا الصورة الكاملة لهذا الافتقار المتأصل الى استقرار الوضع القائم ، الذى تقوم عليه الأمم المتحدة •

---

(١) وضع هذا الفصل كما يبدو قبل وصول الشرق والغرب الى اتفاق حول مستقبل النمسا، وقد أسفر هذا الاتفاق عن عقد الصلح معها ، وعن قبولها عضوا فى الأمم المتحدة •
(المعرب)

ويفتقر الوضع الى الاستقرار فى المنطقة الممتدة بين ستيتين (١) ومكدن (٢) ، اذ ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى يدعوان الى تسويات خاصة لا اتفاق عليها بينهما • لكن هاتين الدولتين هما اللتان يتوقف مستقبل الوضع القائم على اتفاقهما ، كما تتوقف عليهما قدرة الحكومة الدولية على اثبات وجودها • ولا تستطيع الأمم المتحدة تحقيق مثل هذا الاتفاق وان كانت تفترض وجوده • ولما كان مثل هذا الاتفاق ، لم يوجد قط مذ وجدت الأمم المتحدة • فان حكومتها الدولية ، التى تصورها الميثاق ، لم تتحول الى واقع أبدا •

٢ ـ الأمم المتحدة واقع سياسى

ا ـ كسوف مجلس الأمن :

حال الصراع بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفياتى دون تحول الأمم المتحدة الى شكل الحكومة الدولية للدول الكبرى الذى تصوره ميثاق المنظمة العالمية • وقد شل الصراع مجلس الأمن كجهاز للحكومة العالمية • واذا كانت هناك حالات قليلة تمكن فيها المجلس من العمل كجهاز للحكومة الدولية ، فان نجاحه نجم اما عن أسباب مؤقتة وعارضة كغياب الاتحاد السوفياتى عن المجلس فى أزمة الحرب الكورية أو عن توافق شاذ ومجدود الطالع فى المصالح كما حدث فى المشكلة الأندونيسية •

وقد فرضت مصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى والتزاماتهما العالمية الشمول ، ان تمس كل قضية أثيرت أو ستثار أمام مجلس الامن ، مصالح هاتين الدولتين فوق العظميين والتزاماتهما • وأدى هذا المساس الى استحالة الاتفاق بينهما بوجه عام ، اذ ان عملية الاقتراع فى المجلس ، كانت تجد الاتحاد السوفياتى عادة فى جانب ، وغالبية اعضاء المجلس فى الجانب الآخر (٣) • وكان لحق النقض (الفيتو)

---

(١) مدينة فى شمال المانيا •

(٢) مدينة فى الشرق الأقصى •

(٣) نسى المؤلف هنا أو تناسى أن يذكر ، ان الطريقة التى اتبعت منذ قيام الأمم المتحدة فى توزيع مقاعد الاعضاء غير الدائمين فى مجلس الامن ، وسيطرة الولايات المتحدة المباشرة او اللامباشرة على عدد كبير من اعضاء المنظمة الدولية هما اللذان يسببان مثل هذا الوضع فى مجلس الامن •

(المعرب)

والحالة هذه الفضل فى تمكين الدولة العظمى التى تقف فى صف الاقلية من تسجيل خلافها مع الاغلبية وحماية مصالحها من التأثر تأثرا معـاديا بقرار الاغلبية المناوىء لها ٠

وليس من الغريب والحالة هذه بالنسبة الى القضايا السياسية ان نؤثر أوضاعها تأثيرا ملحوظا وبطريق أو بآخر على توزع القوى بين الشرق والغرب ، لكنْ هذا الصراع بين الشرق والغرب ، قد اعجز مجلس الأمن حتى عن اداء ابسط الواجبات الحكومية ذات الطابع الفنى ، اذا كان لهـا مساس من قريب أو بعيد بالقضـايا السـياسية ، وهنا تحطر فى بالنا حالتان ، أولاهما اختيار حاكم دولى لمنطقة تريستا الحرة ، وثانيتهما قبول اعضاء جدد فى الامم المتحدة ٠

وتعتبر تريستا المنفذ الرئيسى على البحر المتوسط لتجارة الاوربتين الوسطى والشرقية ، والمينـاء الأهم على البحر الادرياتى ، ولهذا السبب تطلعت يوجوسلافيا الى هذا الميناء بعد انهيار الامبراطورية النمسـوية فى عام ١٩١٩ ، وبعد تقرير ضمها الى ايطاليا ٠ وتمكنت دول الحلفاء فى معاهدة الصلح التى عقدتها مع ايطاليا بعد الحرب العالمية الثانية من الاتفاق على حل وسط ، وهو ان تغدو تريستا ميناء حرا ، ولم تختلف الطريقة التى تقررت لادارة تريستا عن تلك التى اتبعت بين عامى ١٩١٩ و ١٩٣٩ فى ادارة ميناء دانزيج ، اذ اتفق على أن يتولاها حاكم دولى يعينه مجلس الأمن نيابة عن الامم المتحدة ٠ ولم يكن الاتحاد السوفياتى راغبا بالطبع فى تعزيز موقف الغرب عن طريق السماح ببقاء تريستا فى ظل الحكم الايطالى ٠ وكانت الدول الغربية بدورها حتى عام ١٩٤٧ ، وقبل اخراج يوجوسلافيا من الكتلة السوفياتية ، غير راغبة فى تعزيز نفـوذ الكتلة السوفياتية عن طريق السـماح ليوجوسلافيا بمد سيطرتها الى المدينة . وكانت نتيجة هذا الخلاف الذى لا تمكن تسويته ، تقرير حياد المدينة ٠ لكن هذا الحل ، ترك موضوع توزع السلطان بين يوجوسلافيا وايطاليا وبالتالى بين الكتلتين السوفياتية والغـربية معلقـا ٠ وقد خسر الغرب بخسارة ايطاليا للمدينة ، ميناء هاما ، وان كانت الارض الممتدة وراءه ، يوجوسلافية فى مجموعها ٠ لكن الكتلة السوفياتية لم تفز بهذا الميناء ٠ وكان هذا الحل الوسط ، من الطرائق الدبلوماتية المعروفة ٠

لكن التوتر الشامل فى العلاقات بين الشرق والغرب ، جعل تنفيذ هذا الاتفاق مستحيلا ، فقد تطلب ضمان الفاعلية لحيـاد تريستا وجود ادارة محايدة ، يقيمها حاكم محايد ، وفى ظل مجلس أمن محايد ٠ وهكذا

فشل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، في ان يحقق ما حققه مجلس عصبة الأمم الى حد كبير في ميناء دانزيج • ولم يكن في وسع مجلس الأمن أن يعثر على حاكم محايد ، اذ لم يكن هناك بين المرشحين المتوافرين، واحد على درجـة من الحيـاد ترضى جميع الفرقاء المعنيين • فلقـد كان المرشحون المقبولون من الكتلة السوفياتية ، مرفوضين من الكتلة الغربية والعكس بالعكس •

وهـكذا مثلت الأزمة المتعلقـة بتعيين حاكم لتريسـتا ، نمـوذجا واضحا ، للطريقة التي تجعل فيها الاوضاع الموضوعية للسياسات العالمية قيام الحكومة الدولية شـيئا مستحيلا ، حتى ولو توافر « الوضع القائم » الجديد في حالة خاصة ، وتم الاتفاق على تنظيم الحكومة الدولية وواجباتها ولم يبق ثمة من حاجة الا الى الاتفاق على التنفيذ الفني لنقطة معينة •

وأدت الازمة نفسها الى استحالة اقرار مجلس الأمن لأي من طلبات الانتماء الى عضوية الأمم المتحدة التي قدمت اليه منذ مستهل عام ١٩٥٢. فهناك في لحظة وضع هذا الكتاب ، اكثر من عشرين طلبا ما زالت معلقة امـام المجلس ، لم يتخـذ قراره فيها ، وتنتظـر كل من الدولتين فـوق العظميين ، الى الدولة المقدمة للطلب ، على ضوء موقفها المحتمل من تأييد هذه الدولة أو تلك • فالاتحـاد السـوفياتي لا يرغب في زيادة القـوة الاقتراعية للغرب في الجمعية العامة ، ويستخدم حق «النقض» بالنسبة الى طلبات الدول التي يفترض انها صديقة للغرب • وترفض الدول الغربية بصورة مماثلة زيادة القـوة الاقتراعية للكتلة السـوفييتية ، ولذا فقد استخدمت أغلبيتها في مجلس الأمن لرفض قبول الطلبات المقدمة من دول يتوقع ان تقف الى صف الكتلة السوفييتية • وهناك طريقة للخلاص من هذا المأزق ، وهي أن يقترع على قبول عضـوية هذه الدول ، بصـورة متساوية بين مؤيدي المعسكرين ، بحيث تقبل دولة مؤيدة للغرب مقابل دولة مؤيدة للشرق ، وبحيث تظل نسبة الاصوات في الجمعية العامة في النهاية على وضعها دون تبدل (١) • واذا ما ظل الوضع مفتقرا الى هذا التكافؤ العددي ، فان المنظمة العالمية المفروضة ، ستظل تحرم عددا من

---

(١) اخذ مجلس الامن في التطورات التي حدثت بعد وضع هذا الكتاب ، بصدد قبول عضوية عدد كبير من الدول في المنظمة العالمية ، بهذا الرأي الذي أورده المؤلف هنا ، فقبـل الاتحاد السوفياتي عددا من الدول التي تعتبر صديقه للغرب أو موالية له ، مقابل قبول الدول الغربية بعدد متساو من الدول التي تعتبر صديقة للاتحاد السوفياتي أو موالية له • وهكذا حلت هذه الأزمة مؤقتا في الخمسينات • ثم عادت فظهـرت بالنسبة الى منغوليا الخارجية التي رفض الغرب قبولها في عضوية الأمم المتحدة سنة بعد أخرى ، =

الدول من الانضمام اليها اذ ان مجلس الأمن لا يستطيع الاتفاق على اداء مثل هذا العمل الاجرائي المتعلق بقبول اعضاء جدد فى عضوية الامم المتحدة ٠

ويمكن عرض تدهور سلطة مجلس الأمن باتجـاه العجز المطلق ، فى شكل بيانى يمثل التدهور الكمى فى انشطته ، كما يعـرض الزيادة فى الكمية المماثلة فى انشطة الجمعية العامة ، ويظهر الشكل التالى كيف شرع مجلس الأمن فى اعماله كما أراد الميثاق منه ان يعمل ، كالجهاز السياسى القيادى للأمم المتحدة ، لكن اهمية المجلس بدأت منذ الاول من يوليو عام ١٩٤٨ فى التدهور والانحطاط بصورة مستمرة على ضوء مقارنتها بأهمية الجمعية العامة ، ثم عادت منذ الأول من يوليو عـام ١٩٥١ ، فتدهورت تدهورا جذريا على أسس مطلقة لا مقارنة ٠

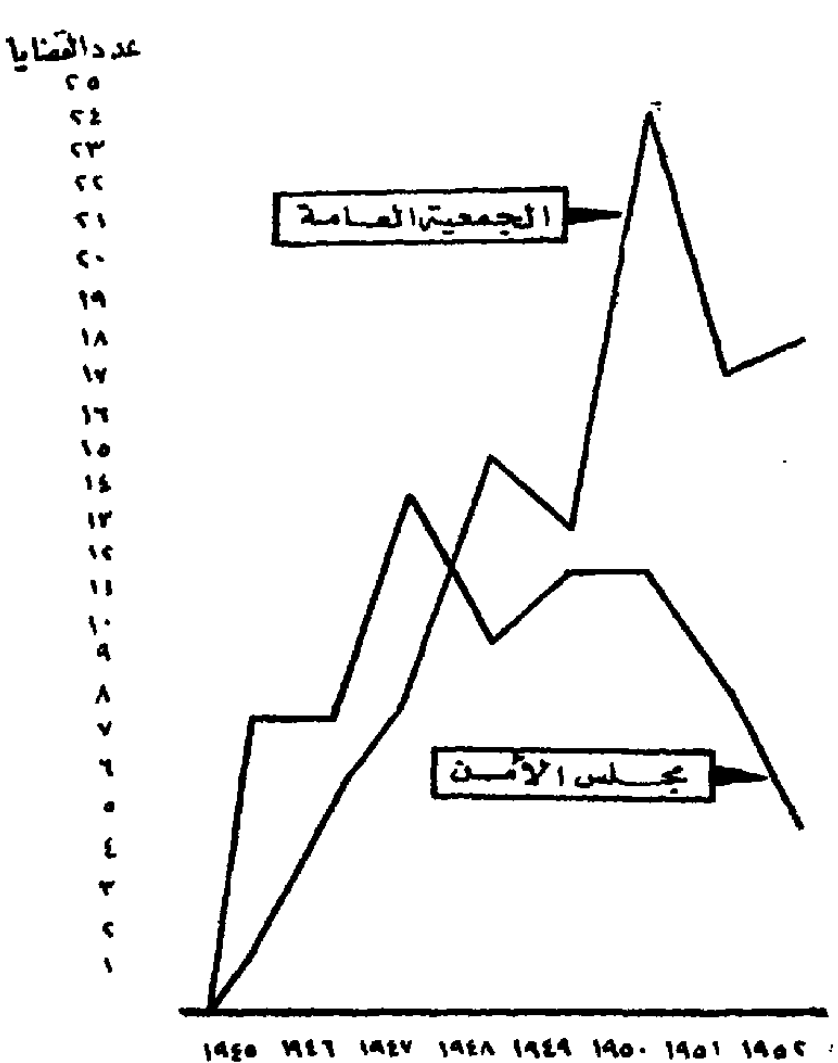
القضايا السياسية التى درسها مجلس الأمن والجمعية العامة بين الأول من يناير عام ١٩٤٦ والثلاثين من يونيو عام ١٩٥٣

الفترة	الجمعية العامة	مجلس الأمن
من ١ يناير ١٩٤٦ الى ٣٠ يونيو ١٩٤٦	٢	٨
من ١ يوليو ١٩٤٦ الى ٣٠ يونيو ١٩٤٧	٦	٨
من ١ يوليو ١٩٤٧ الى ٣٠ يونيو ١٩٤٨	٩	١٤
من ١ يوليو ١٩٤٨ الى ٣٠ يونيو ١٩٤٩	١٥	١٠
من ١ يوليو ١٩٤٩ الى ٣٠ يونيو ١٩٥٠	١٣	١٢
من ١ يوليو ١٩٥٠ الى ٣٠ يونيو ١٩٥١	٢٤	١٢
من ١ يوليو ١٩٥١ الى ٣٠ يونيو ١٩٥٢	١٧	٩
من ١ يوليو ١٩٥٢ الى ٣٠ يونيو ١٩٥٣	١٨	٥
المجموع	١٠٤	٧٨

= كما رفض الاتحاد السوفياتي قبول موريتانيا ٠ وأخيرا تمت التسوية فى عام ١٩٦١ فقبلت الدولتان على أساس التقابل ٠ أما مشكلة الصين الشعبية فما زالت قائمة ، اذ أن الولايات المتحـــدة ما زالت ترفض قبول دولة تضم نحوا من ربع ســكان العالم فى المنظمة العالمية ٠

وهنا يجب أن نشير الى تطور خطير آخر وقع فى الامم المتحدة وهو ازدياد عدد الدول اللامنحازة فيها ، مما أدى الى تغيير كبير فى الصورة الدولية ، ولم تعد المنظمة مقسمة الى مجرد كتلتين متصارعتين ٠

(المعرب)



القضايا السياسية التى درسها مجلس الأمن والجمعية العامة

ويمكن ايضاح هذا التدهور أيضا فى النقص الكبير الذى حدث منذ عام ١٩٤٩ فى عدد جلسات مجلس الأمن ، وهو نقص يماثل تقريبا الخفض الضخم الذى طرأ على عدد القضايا السياسية التى تولى المجلس درسها • ففى عام ١٩٤٦ عقد المجلس ثمانيا وثمانين جلسة ، وارتفع الرقم الى (١٣٧) فى عام ١٩٤٧ ثم الى (١٦٨) فى عام ١٩٤٨ ، ثم هبط الى (٦٢) فى عام ١٩٤٩ والى (٧٣) فى عام ١٩٥٠ و (٣٩) فى عام ١٩٥١ و (٤٢) فى عام ١٩٥٢ • ولم يجتمع مجلس الامن الا ست مرات فى الاشهر السبعة الأولى من عام ١٩٥٣ عالج فيها موضوعا واحدا وهو انتخاب أمين عام جديد للامم المتحدة •

ب ـ ارتفاع أهمية الجمعية العامة

يعود الفضل فى بروز الجمعية العامة كأكثر جهاز فاعلية فى الحكومة الدولية للأمم المتحدة الى عاملين اولهما استخدام خمسة ابتكارات دستورية من جانب غالبية الجمعية العامة ، وثانيهما طبيعة السياسات العالمية المعاصرة كما تعكسها سياسات الحلف الغربى فى الأمم المتحدة •

ولقد عملت الاجراءات الدستورية الخمسة التى اتبعتها الجمعية العامة فى انشطتها كجهاز للحكومة العالمية الى التقليل من سيطرة مجلس الأمن وزيادة سيطرتها هى • وقد تم التحايل اولا على السيطرة التى ضمنتها الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة لمجلس الأمن على الجمعية العامة بحيلتين دستوريتين • فهناك عدد من القضايا التى تم نقلها من مجلس الأمن بعد حدوث الأزمات فيه وتوقفه عن بحثها الى الجمعية العامة ، بمجرد أغلبية عادية لا تتطلب اجماع الاعضاء الدائمين الخمسة تنفيذا للفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من الميثاق على اعتبار أنها قضية اجرائية • ويعنى هذا ان مجلس الأمن قد سار اجرائيا على أساس الافتراض بأن حق النقض لا ينطبق على قرارات الاكثرية بنقل مناقشة احدى القضايا من مجلس الأمن الى الجمعية العامة .

يضاف الى هذا ان الجمعية العامة قد تسامحت فى تفسير الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة ، وتقدمت بتوصيات تتعلق بقضايا كانت لا تزال مدرجة على جدول اعمال مجلس الأمن • وقد حدث هذا بالنسبة الى قضيتى فلسطين وكوبا . وقد برر هذا الاجراء بالقول بأن الجمعية العامة تعالج ناحية مختلفة من نفس القضية التى يعالجها مجلس الأمن عن الناحية التى يعنى المجلس بمعالجتها • وكان القصد ، كما هو واضح من هذا القول ،

نزع القوة من الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة ، وفتح الباب عريضا امام الجمعية العامة لادعاء الصلاحيات اللامحدودة فى بحث كل قضية قد تعرض عليها ٠

ومضت الجمعية العامة الى أبعد من هذا ، اذ أخذت على نفسها وبطريقة ايجابية ، المسئولية الأولى والمحدودة فى الحفاظ على الامن والسلام ، وهى مسئولية نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق ، على أنها تقع على عاتق مجلس الامن قبل غيره ٠ وقد حققت الجمعية العامة هذا عن طريق اقرارها لقرار « الاتحاد من أجل السلام » وهو القرار الذى تضمن انشاء « لجنة الاجراءات الجماعية » ، وخولها صلاحيات إستشارية واسعة للحفاظ على الأمن والسلام . وعندما أعلن الاتحاد السوفياتى أن هذا القرار باطل قانونا ٠ كان قوله هذا مفرطا فى الادعاء ، ولكنه عندما قال ان القصد من « لجنة الاجراءات الجماعية » ، التحايل على سلطات مجلس الامن ، لم يكن فى قوله هذا بعيدا عن اصابة كبد الحقيقة ، ولا ريب فى أن هذه اللجنة مدينة بوجودها الى عجز مجلس الأمن الواضح عن العمل كهجاز للحكومة الدولية فى اية قضية من القضايا التى تتباين فيها مصالح الدول الكبرى ٠

وكان على الجمعية العامة ، تنفيذا لنصوص الميثاق ، ألا تحاول أبدا التجاوز على سلطات مجلس الأمن بأية حال من الاحوال . فقد أقام الميثاق عقبة كأداء لا يمكن تخطيها فى طريق مثل هذا الاغتصاب للسلطات، عن طريق اعطائه صلاحية اتخاذ القرارات القانونية الالزام الى مجلس الأمن وحده ، وحصر صلاحيات الجمعية العامة بتقديم التواصى . لكن العجز المتزايد والواضح من مجلس الأمن عن اتخاذ القرارات قد أحدث تبدلا ماكرا فى السلطات النسبية لكلا الجهازين ٠ ولقد اضفى هذا التبدل على توصيات الجمعية العامة فى بعض القضايا ــ وضمن بعض الحدود التى سنتحدث عنها بعد قليل ــ شيئا من طابع السلطة الالزامية التى تحملها القرارات القانونية الملزمة ٠ وشعرت أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء فى الامم المتحدة ، بأن من واجب المنظمة العالمية أن تقوم ببعض الاجراءات فى قضايا معينة . وأنه بالنظر الى عجز مجلس الأمن عن العمـــل ، فان من واجب الجمعية العامة أن تعمل كما كان ينتظر من المجلس أن يعمل لو أنه لم يكن عاجزا ٠ وهكذا فبالرغم من أن الجمعية العامة لا تستطيع أن تفعل اكثر من التوصية من الناحية الشكلية ، فان أغلبية كبيرة من الاعضاء قد اظهرت ميلها الى تنفيذ هذه التوصيات ولا سيما اذا كانت تتعلق بقضايا

معينـة وضمن بعض الحـدود ، وكان هؤلاء الأعضـاء ملزمين قانونيا بتنفيذها (١) •

ولم يكن فى الامكان تحقيق هذا التحول فى الجمعية العـامة لتغدو الجهاز المسيطر فى الامم المتحدة ، الا لأن أكثر من ثلثى الدول الاعضاء قد أيدته • ولو لم تقترع أغلبية الثلثين الى جانب قرار « الاتحـاد من أجل السلام » ، والى جانب تقارير لجنة الاجراءات الجماعية وما أشبه ذلك من توصيات ، فان هذا التحول ما كان ليقع أبدا . ولا ريب فى أن أغلبية الثلثين هذه ، هى الاداة التى خلقت هذا التحول ، وهى التى اكسبته حياة يتمتع بها طالما أنها تؤيده ، كما انها هى التى تقرر محتواه وقوته .

وكانت هذه الاغلبية تتألف فى الحـالات القصوى من جميع الدول الاعضاء، باستثناء الاصوات الخمسة التى تمت الى الكتلة السوفياتية(٢)• وكانت الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية ، ومعظم الدول الاعضاء فى جامعة الشعوب البريطانية ، وتعد كلها تسع عشرة دولة هى التى تؤلف نواة هذه الاغلبية (٣) . وكانت هناك دول أخرى تتجمع حول هذه النواة فى صور تشكيلية مختلفة ، اذ تقترع أحيـانا الى جانب الاغلبية واحيانا ضدها ، وتمتنع فى حالات كثيرة عن الاقتراع • ولـكن ما الذى ابقى على وحدة هذه الاغلبية ؟ أى مفهوم للعدل الدولى حافظ على وحدتها ؟ وما هى أهدافها السياسية ؟ وما المصـالح السياسية التى تكمن وراءها ؟ هـذه أسئلة تظهر الردود عليها أن تحول الأمم المتحدة لم يتوقف بانتقال مركز الثقل فى القرارات السياسية من مجلس الأمن الى الجمعية العـامة • وقد اثر هذا التحول على طبيعة الأمم المتحدة كاداة للحكومة العالمية •

---

(١) جدير بنا أن نتذكر فى هذا الصدد ان فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة قد اتفقت مسبقا فى قضية واحدة على الاقل ولعلها فريدة فى نوعها ، وهى قضية المستعمرات الايطالية على قبول القرار الذى تصدره الجمعية العامة واعتباره ملزما لها جميعا •

(٢) كانت للكتلة السوفياتية خمس أصوات عند انشاء الامم المتحدة ، ولكن هـذا الرقم ما لبث أن ارتفع بعد قبول أعضاء جدد فى عضوية الامم المتحدة فى أواسط الخمسينات الى عشر دول ، هذا اذا اعتبرنا يوجوسلافيا وكوبا خارجها على اعتبار انهما من دول عدم الانحياز •

(٣) تغير هذا الوضع تمام التغير فى الامم المتحدة بعد أن ارتفع عدد أعضائها الى ١١٤ دولة. ولم تعد كتلة الدول الغربية قادرة على تأمين ثلثى الأصـوات اللازمة لانجاح أى قرار وان كانت ما زالت قادرة على تأمين الثلث اللازم لاحباط أية توصية • ولو عرضت قضية فلسطين على المنظمة فى وضعها الراهن لما استطاع الاستعمار الغربى تجميع ثلثى الاصوات اللازمة لانجاح مشروع التقسيم • (المعرب)

٣ ـ أمم متحدة جديدة

كانت الغاية الرئيسية للأمم المتحـدة طبقا للميثاق ، الحفاظ على السـلام والأمن الدوليين عن طريق جهاز للحكومة العـالمية تديره الدول العظمى • وقد بنى هذا المفهوم للأمم المتحدة على أساس ثلاثة افتراضات• أول هذه الافتراضات أن الدول الكبرى ، وهى تعمل بالاتفـاق تستطيع أن تواجه أى تهديد للأمن والسلام الدوليين أيا كان مصدره ومهما كانت طبيعته ، وثانى هذه الافتراضات ان حكمة هذه الدول المتحدة وقوتها تكون كافيـة لمواجهـة جميع هـذه الاخطار دون اللجـوء الى الحرب • أما الافتراض الثالث ، فهو أن ليس فى الامكان انبثاق مثل هـذا الخطر عن الدول العظمى نفسها • لكن هذه الافتراضات لم تصمد لمحك الاختبار • فالدول العظمى لم تستطع العمـل متفقة عندما كانت مصالحهـا المتباينة متعلقة بصميم القضايا المعروضة ، وهذا يعنى أنها لم تعمل متفقة الا فى حالات استثنائية نادرة • ولا ريب فى أن الخطر الرئيسى على سلام العالم وأمنه ينبثق عن الدول الكبرى التى تنتمى الى عضـوية الكتـلة السوفياتية • »

وهـكذا أصبحت الأمم المتحـدة التى اعتبرت اداة لحـكومة الدول العظمى ضد العدوان أيا كان مصدره ، وسيلة تستخدمها عدة دول بينها الكبيرة والصغيرة بحكم الضرورة السياسية ضد العدوان الفعلى والمحتمل والنابع من مصدر بين واضح • ولقد كانت الأمم المتحدة بموجب ميثاقها سلاحا ضد العدوان فى معناه المطلق ، أى ضد أى عدوان وفى أى مكان • ولكن منطق المصلحة السياسية قد فرض عليهـا ان تصبح سـلاحا ضد عدد معين من المعتدين الافراد المتميزين بأعمالهم العدوانية • وهكذا عندما راح المندوب الروسى فى الجمعية العامة فى مارس عام ١٩٥٣ أثناء مناقشة تقرير لجنة الاجراءات الجماعية ، يعلن أن قرار «الاتحاد من اجل السلام» وأعمال هـذه اللجنة ليس فى الواقع الا مؤامرة دبرتها الولايات المتحـدة

---

(١) خروج واضح من المؤلف على الموضوعية وعلى الطريقة الصحيحة فى البحث العلمى • فهو يأتى بقول يجعل منه حقيقة يسلم بها دون أن يقيم الدليل على صحتها ، ودون أن يورد البراهين على صحتها ، متناسيا ان الاستعمار الغربي بأهدافه البعيدة والقريبة كان دائما مصدر الخطر الاكبر الذى يهدد أمن العالم وسلامه • ويكفى أن نورد هنا على سبيل الاستشهاد ان مشاكل الكونجو وفيتنام ولاوس وايريان الغربية وفلسطين والجزائر والجنوب المحتل وانجولا وكوبا ، والتفرقة العنصرية وقبرص ، وغيرها عشرات كلها من المشاكل التى خلقها الاستعمار بصورة مباشرة أو لا مباشرة ، وكلها كادت تؤدى الى الاطاحة بالسلام العالمى ، وتهديد الامن الدولى بأعظم الأخطار •

(المعرب)

ضد الاتحاد السوفياتي ، كان يشير بطريقة غوغائية الى حقيقة قانونية فتناول التبدل الجوهري الذي طرأ على تكوين الأمم المتحدة وأهدافها • وعندما راح المندوب الامريكي يرد بأن القرار وعدل اللجنة ليسا موجهين ضد أية دولة بل ضد العدوان ، كان في الواقع يطرى بصورة شكلية روح الميثاق • متناسيا الواقع السياسي ومتخذا من الميثاق ستارا مذهبيا لاخفاء واقع السياسات الدولية •

١ ـ ثلاثة تحولات

مرت الأمم المتحدة كجهاز عامل للحكومة العالمية بثلاثة تحولات مهمة (١) • أول هذه التحولات ان الامم المتحدة لم تعد عالمية ، بل انها فقدت طابعها العالمي ، من حيث ان الكتلة السوفياتية ستظل بالنسبة الى القرارات السياسية أقلية دائمة في الجمعية العامة • وبينما مازالت الجمعية العامة ككل ، تؤدي بعض المهام الأخرى ، الا انها كاداة للحكومة الدولية تعمل بأغلبية الثلثين في تحقيق جميع الاهداف العملية ، وهي غالبية لا تكون الكتلة السوفياتية ممثلة فيها .

أما التحول الثاني فهو ان الامم المتحدة الجديدة ، لم تعد حكومة دولية بدون الكتلة السوفياتية فحسب ، بل انها غدت مثل هذه الحكومة التي تعارض الاتحاد السوفياتي وتتعرض الى معارضته • وقد يقال ان الامم المتحدة الجديدة مدينة بوجودها نفسه الى معارضة الكتلة السوفياتية وانها تجد في هذه المعارضة اهدافها السياسية والعسكرية الرئيسية . ويعني هذا بعبارة أخرى أن هدفها الرئيسي هو الدفاع عن العالم اللاشيوعي ضد العدوان وعمليات التخريب الشيوعية ، ولو لم يقع التحول الثالث لأمكننا أن نسميها بالحلف الاعظم الموجه ضد الكتلة السوفياتية (٢) •

---

(١) على القارىء أن يتذكر دائما اننا نعالج واقعا سياسيا لا اجراءات دستورية • وقد تنعكس هذه التحولات التي نناقشها هنا أو لا تنعكس في القواعد القانونية التي تسير الامم المتحده بمقتضاها •

(٢) كانت هذه الصورة القاتمة التي يرسمها المؤلف موجودة منذ قيام الأمم المتحدة وحتى أواسط الخمسينات • لكن ما طرأ على العالم من تحول بعد مؤتمر باندونج وظهور تيار اللا انحياز على الصعيد العالمي ، وانضواء عشرات الدول الجديدة تحت لواء هذا التيار، قد قلب الصورة التشكيلة في اطار الامم المتحدة رأسا على عقب ، ولم تعد الامم المتحدة، أداة مسخرة في يد الولايات المتحدة توجهها أنى شاءت •

(المعرب)

لكن العلاقات التى تقــوم بين الدول التى تؤيد الامم المتحدة فى شكلها الجديد ، مرت بمرحلة من التحول الماكر ، ابعدت ارتباطهــا عن طراز الاحلاف الماضية . وقد نشأ هــذا التحول عن الاشتراك فى المصالح بين هذه الدول المعنية ، وعن توزع القوى بينها ، وعن الاســاليب الجديدة فى الحكومة الدولية التى نص عليها الميثاق ، والتى تطورت ضمن اطار مفاهيمه .

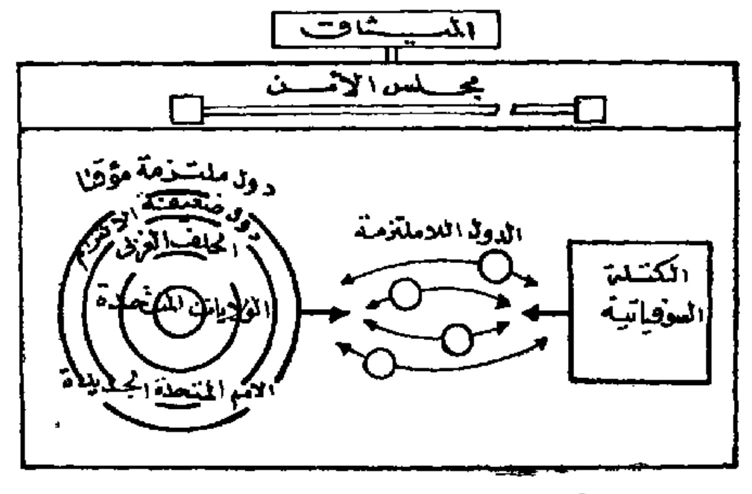
وتعتمد الامم المتحدة فى شكلها الجديد على تأييد جميع الدول التى تحس بالخطر يهددها من الكتلة السوفياتية . والتى تحس ايضا، انها عاجزة عن مواجهة الخطر سواء لوحدها أو حتى عن طــريق تلك الاحلاف التقليدية التى قد تشترك فى عضويتها . وكما تختلف قــوة هذه المشاعر بين دولة وأخرى ، فكذلك تختلف قوة تعلق الدول الاعضــاء بالامم المتحدة الجديدة بين دولة واخرى . ولقد سبق لنا أن اشرنا الى السلوك المتباين فى الاقتراع بين الدول المختلفة فى الجميعة العامة طبقا لقوة معارضتها للكتلة الســوفياتية وولائها للغرب . ويؤلف الفرق فى درجة ارتباطها بالامم المتحدة فى شكلها الجديد ، من ناحية الايمــان والعمل السياسى ناحية أخرى من الحقيقة الجوهرية نفسها ، وهى ناحية الاعتماد فى ذلك الترابط على المصالح القومية للدول فرادى . ولا ريب فى ان التأييد الطاغى الذى لقيته اجــراءات الامم المتحدة الســياسية الاساسية كالقرارات المتعلقة بكوريا وقرار « الاتحاد من اجل السلام» عند كثير من الدول الواقعة خارج الكتلة الســوفياتية يشير الى مصلحة واحدة مشتركة بينها وبين الامن من العدوان الســوفياتى . (١) ولكن وراء تلك المصلحة التى تشــد الدول المؤيدة للأمم المتحدة فى شــكلها الجديد ، تقوم المصالح القومية التقليدية لهذه الدول ، وهى تتغير من دولة الى أخرى ، كما تضعف الى حد كبير أو صغير من ارتباطها بالحكومة الدولية الجديدة . فليس فى وسع الهند مثلا أن تشد نفسها الى الامم المتحدة فى شكلها الجديد بنفس القوة التى تشد بريطانيا نفسها فيها

---

(١) أعتقد أن المؤلف لم يكن صريحا كل الصراحة فى تحليله هذا . فمعظم الدول التى تتبع الغرب اتباعا أعمى فى سياستها الدولية ، لا تندفع وراء هذه السياسة عن ايمان مذهبى عميق ، أو عقيدة قائمة فى انها متعرضة حقا للخطر الشيوعى ، وانما تندفع بوحى من قادتها السياسيين المرتبطين بحكم التبعية بالغرب ، أو بوحى مصالح مادية واضحة ، تنبع عن اعتماد هذه الدول الى حد كبير على المساعدات الاقتصادية والمالية والعسكرية التى تتلقاها من الدول الغربية . ولا ريب فى ان المؤلف تجاهل هنا أيضا وجود عدد كبير من الدول اللامنحازة التى تحررت من سياسات التبعية لهذه الكتلة أو تلك من الكتلتين الدوليتين . (المعرب)

اليها ، وذلك لأن الهند ليست الضحية المحتملة فقط للعدوان والهدم السوفياتى ، بل ولأنها أيضا الدولة اللاشيوعية البارزة فى آسيا ، التى لا تستطيع ان تؤيد ـ دون تحفظات قوية ـ السياسات التى تتبعها الدول غير الآسيوية فى آسيا .

ولعل من خصائص الامم المتحدة فى شكلها الجديد انها تتجمع ايضا حول الولايات المتحدة التى تؤلف احدى الدولتين فوق العظميين وقد نشأ هذا عن كون الولايات المتحدة هى الدولة الكبرى الوحيدة التى تستطيع ان تؤمن للجهد المشترك ما يحتاج اليه من قوة ومن توجيه مركزى ، وبدونها لا يمكن لذلك الجهد ان يحقق نجاحا ، لأن انصاره سواء عملوا فرادى أم مجتمعين كحلفاء لا يستطيعون أن يؤمنوا له القوة والتوجيه اللازمين . وفى وسع المرء ان يتصور الامم المتحدة فى شكلها الجديد كمجموعة من الدوائر المتحدة فى مركزها الذى تمثله الولايات المتحدة . ولا ريب فى أن بعد محيط الدائرة عن المركز يمثل ارتباط هذه الدوائر بالحكومة العالمية التى يؤلف المركز نواتها .



الأمم المتحدة ـ واقع سياسى

وتختلف العلاقة بين هذا المركز للحكومة الدولية وبين انصارها عن العلاقات التى كانت قائمة بصورة نموذجية بين الدول المسيطرة والضعيفة فى الاحلاف التقليدية . وكان فى وسع المرء ان يتوقع فى مثل هذه الاحلاف أن يضع العضو القوى اللحن وان يعزفه الآخرون ، وان تكون له الكلمة العليا فيه . اجل فى وسع المرء أن يتوقع هذا لاسيما بالنسبة الى ما فى

نظام الكتلتين الدوليتين من تزمت وهو النظام الذى سبق لنا أن تحدثنا عنه ، والذى كان يحرم الضعفاء من أعضاء الكتل من قدرتهم التقليدية على الانتقال من حلف الى آخر أو من أى حلف مركز محايد • ولا ريب فى أن الامم المتحدة فى شكلها الجديد ، وكحكومة دولية ، تفرض نفوذا جديدا وماكرا على هذا الصعيد •

ب ـ الاجراءات الجديدة

لما كانت السياسات المشتركة للكتلة الغربية تتحقق وتبرز عن طريق جهاز الجمعية العامة ، فان السلطان الفائق للولايات المتحدة لايبرز للعيان الا عن طريق اجراءات الجمعية العامة واذا شئنا التحديد قلنا ان ضمان التنفيذ والفاعلية لسلطان الولايات المتحدة فى الجمعية العامة يتطلب حصولها على تأييد ثلثى مجموع أصوات الدول الحاضرة والمقترعة • ولقد وجدت هناك حالات وقد توجد فى المستقبل أيضا ، تكون فيها أهداف الولايات المتحدة منذ البداية هى عين ما تريده أغلبية ثلثى أعضاء الجمعية العامة • ولكن هناك حالات أخرى وجدت وقد توجد ، لا يكون فيها هذا التوافق فى السياسات قائما منذ البداية ، ويحتم على الولايات المتحدة فى مثل هذه الحالة أن تتبع أحد سبيلين •

ففى وسعها ان تعتمد فى تأييد سياساتها على تلك النواة القوية من الدول التى تؤلف معها الحلف الغربى • ولما كانت هذه الدول لا تبلغ فى مجموعها نسبة الثلثين للدول الاعضاء فى الجمعية العامة ، فان هذا السبيل يكاد يعنى أخراج سياسات الولايات المتحدة عن نطاق الامم المتحدة ويتحتم على الولايات المتحدة فى مثل هذا الوضع أن تحتمل متاعب ثقيلة وخطيرة فى سيرها • فستفقد التأييد الفعلى والصادق لحلفائها ، كما تفقد تأييد الدول اللاملتزمة من أعضاء الأمم المتحدة جميعها فدول هاتين المجموعتين تؤيد سياسات الولايات المتحدة مدفوعة فقط بخوفها من العدوان والتخريب السوفياتيين ، وعجزها عن مواجهة هذا الخطر وحدها ، أو حتى مجتمعة فى حلف • ولا ريب فى أن هذا الخوف وذلك العجز يؤمنان كما سبق لنا أن رأينا ــ أسس الامم المتحدة فى شكلها الجديد .

واذا ما تبين لدولة تنتمى الى احدى هاتين المجموعتين ، ان السياسة الخاصة التى تتبعها الولايات المتحدة ، لا تخدم الهدف المشترك • او تقف موقف التعارض من مصالحها هى القومية الخاصة ، فان هذه الدولة لابد وان تفقد اهتمامها بتلك السياسة ، وان تمنع عنها تأييدها • ولقد سبق لنا أن رأينا أن حلفاء الولايات المتحدة لاتستطيع فى ظل الاوضاع الراهنة للسياسات الدولية ، ان تمضى الى أبعد من التراجع الى هامش

الفلك الامريكى ، متخذة موقف الامتعاض والتذمر ، فى الاسهام فى مشروع مشترك تكرهه ولكنهـا لا تجد مناصا من الاشـتراك فيه • أما الدول اللاملتزمة فتستطيع من الناحية الأخرى استئناف موقفها الحيادى المطلق، او حتى الانضمام الى الكتلة السوفياتية أما فى قضايا معنية أو بصورة عامة طبقا لما تمليه عليها مصالحها • ولاريب فى أن مثل هـذا التطور سيجد تحطيم الشكل الجديد للأمم المتحدة كلية ، أو شـلها عن العمل فى حالات معينة •

وعلى الولايات المتحدة اذا رغبت فى الابقاء على الشكل الجديد للامم المتحدة فى حيز الوجود ، وأن تجعل منـه اداة فعالة للحـكومة الدولية ، أن تسير كالعضو القيادى فى هذه المنظمة فى السبيل الثانى ، وهو اقامة أوثق علاقات التعـاون مع حلفائهـا والاحتفاظ بهـا ، والتعاون فى أوثق صورة وعلى اوسع نطاق ممكن من القضـايا مع العدد الاكبر الممكن من الدول اللاملتزمة • وعليها لتحقيق هذه الغاية ان تكيف سياساتها طبقا لرغبات حلفائها والدول اللاملتزمة متخذة لنفسها شكلا مختلفـا فى كل عملية اقتراعية تتطلبه اغلبية الثلثين غير المستقرة التى تؤلف الاساس الشاذ للشكل الجديد للامم المتحدة • وهناك طرازان من السياسات يحققان هذا الهدف وهمـا طراز الدبلوماتية التقليدية ، وطراز دبلوماتية الأمم المتحدة فى شكلها الجديد •

وليس ثمة من شىء خاص يقـال عن استخدام الدبلوماتية التقليدية فى التوفيق بين المصالح والسياسات والموارد الخاصة بمجموعة من الدول فلقد كان هـذا التوفيق ذات يوم ، احدى الوسـائل التى تستخدمها الدبلوماتية التقليـدية والتى اثبتت التجارب الطويلة صحتها • فالشىء الجديد هو استخدام هذه الوسيلة فى ايجاد التوجيه الموحد الدائم للجهود المشتركة التى تقوم بها مجموعة من الدول • وهكذا لايكون الجـديد ، بعبارة أخرى فى الاسـلوب ولا فى الاهداف الفورية ، وانما فى الغايات النهائية التى تضمن بقاء الحكومة الدولية كشىء ممكن •

وهكذا وعلى سبيل المقارنة ، فان ما أسميناه بدبلوماتية الامم المتحدة جديد فى كل ناحية من النواحى . وهدف هذه الدبلوماتية الفورى ، هو تجميع أغلبية ثلثى أعضاء الأمم المتحدة ، لتأييد القرارات التى تصدر عن الجمعية العامة • ولا ريب فى أن هذا الشرط الذى يمليه الميثاق ، هو الذى يفرض الاسلوب الذى يجب ان يتبع لتحقيق هذا الهدف •

ولو كان قصد الولايات المتحـدة ان تضع صـورة لحلف بأساليب الدبلوماتية التقليدية ، فان كل ما يترتب عليها أن تفعله هو اختيار اعضاء

هذا الحلف على ضوء القوى التي يمثلونها والتي يستطيعون نقلها الى الحلف ولكن هدف دبلوماتية الامم المتحدة الجديدة لا يمثل فى اقامة حلف يتمتع بالقدر الاكبر من السلطان السياسى والعسكرى ، وانما يمثل فى ضمان أغلبية تملك أكبر قوة اقتراعية • فصوت الهند فى الجمعية العامة لا يزيد أهميـة على صوت نيكاراجوا ، كما أن لصوت بورما عين القيمـة والاهمية اللتين يملكهما صوت بريطانيا•وفى وسع الدولة القوية العضو فى حلف من الاحلاف أ نتتجاهل ما تهواه الدول الصغيرة الاعضاء فى حلفها اذا لم يكن لقوتها أى حساب أو وزن متسـاهلة فقط مع الدول الأخرى التى يكون لما تملكه من قوة شىء من الحساب • أما فى عملية ضمان الاغلبية فان على الدولة القوية ان تحسب لرغبات حتى اضعف الدول ، حسابها وقيمتها نظرا لحاجتها الى أصواتها •

وقد يكون من المنطق القول بان سلطان الدول الكبرى مازال ملموسا اذا ما قورن بضعف الدول الصـغيرة ، اذ ان الدولة القوية تستطيع ان تتحدث بلهجة السلطان المقنع فى حين أنه لا تستطيع الدولة الصغيرة أن ترد الا بهمسة الضعف ، ولكن بالرغم من أن للقوة والضعف حسابهما فى دبلوماتية الأمم المتحدة الجديدة ، الا أن هذا الحساب أقل بكثير مما كان لهما فى الدبلوماتية التقليدية . وهنـا يمثل الفـرق المهم بين أساليب الدبلوماتية التقليدية ودبلوماتية الأمم المتحدة ، فالأخيرة تجد نفسـها مضطرة الى الاقناع فى حين تستطيع الأولى التجاهل وعدم الاكتراث .

وهكذا يتحتم على الولايات المتحدة بوصفها العضو القيادى فى الشكل الجديد للأمم المتحدة ، أن تقـدم اقتراحاتهـا عن الاجراءات التى سيقترع عليها بصورة تكون مقبولة من تلثى الأعضاء• ولاريب فى أن هذه الضرورة تنطوى على تحول مزدوج يصيب الاجراء ، ويغيره عما كان سيكون عليه لو أن الغاية منه كانت تحقيق أهداف الدبلوماتية الامريكية ليس الا •

فمن الواجب أولا تقديم الاقتراح بصورة تعكس المصالح المشتركة لجميع الأعضاء الذين ينتظر منهم أن يؤلفوا أغلبية الثلثين ، لا مصالح دولة واحدة ، أو مجموعة معينة من الدول • وقد لا ينطوى هذا التحول اللغوى فى العادة على أكثر من التبرير المذهبى واستعقال السياسات القومية على صعيد السياسات فوق القومية • ومع ذلك فان المضى فى استخدام بعض التعابير المعينة لا بقصد الدعاية فحسب بل وبقصد الاخذ والعطـاء فى المناقلات والصفقات السياسية ، قد يترك أثرا ماكرا على جوهر الصفقات نفسـها . فالتعابير التى تسـتخدم دائما قد تترك عند المشتركين فى الصفقة تطلعات يجب على الصفقة نفسها أن تحققها ، أو الا تبعد عنها على الأقل .

وهكذا يمكن للسياسة الخارجية التى ترتبط بها دولة معنية أو مجموعة محددة من الدول ، ارتباطا كاملا ، والتى تتطلب الحصول على تأييد واسع من أغلبية ثلثى أعضاء الجمعية العامة ، ان تمر فى مرحلة من التبدل الماكر ، كما أنها قد تعرض بقصد الحصول على مثل هذا التأييد الواسع ، وباستمرار فى عبارات تمس التطلعات فوق القومية • لكن مثل هذا التبدل قد لا يمضى بعيدا الى حد التعارض مع الأهداف والأساليب التى تراها السياسة القومية الأصيلة • ولكنها قد تؤدى الى الحد من نشاط السياسة القومية عن طريق التراجع عن مواقفها المتطرفة السابقة ، واعادة صوغها وتكييفها على ضوء المبادىء فوق القومية التى تجسدها عبارات مشروع القرار المقترح •

ويمكن أن تتحقق النتيجة نفسها بصورة حتمية مباشرة أثناء المفاوضات التى تدور للوصول الى أغلبية الثلثين المطلوبة لتأييد مشروع القرار ودعمه • ويفرض اختلاف المصالح والقدرات ووجهات النظر بين الدول الأعضاء اتى يطلب تأييدها للقرار البحث عن رابط مشترك لابد وأن يكون أقل من الحد الأقصى الذى تتشهاه الدولة صاحبة الاقتراح الأصلى المتضمن للسياسة القومية • ويعتمد تحديد مدى تدنى الاجراء الذى تتخذه الجمعيّة العامة عن ذلك الحد الأقصى ، الى حد كبير على البراعة التى تبديها الدول المختلفة في الافادة من الأساليب الجديدة لدبلوماتية الأمم المتحدة• ولكن توزيع القوى المادية بين الدولة التى تنشد التأييد لسياستها ، والدول التى تسعى هذه للحصول على تأييدها ، يقرر الى حد ما مدى ما يتحتم على هذه الدولة أن تسلم به من تنازلات لتحقيق غايتها فى الحصول على تأييد الدول الأخرى ، فالدول التى تستطيع أن تفصل ذلك ، ستستخدم سلطانها وقواها ، كوسيلة للحصول على التساهلات ، وتجنب تقديمها • وهنا لابد وأن تمتزج الدبلوماتية الجديدة بالدبلوماتية القديمة •

٤ ـ الأمم المتحدة ومشكلة السلام

اعتبرت الأمم المتحدة القديمة التى تصورها الميثاق ، الوحدة بين الدول الكبرى ، حقيقة واقعة ، وكان همها الحفاظ على السلام بين الدول المتوسطة والصغرى عن طريق جهاز الحكومة الدولية للدول العظمى • أما الأمم المتحدة فى شكلها الجديد ، فترى أن الخلاف بين الدول الكبرى هو الحقيقة الواقعة وان همها والحالة هذه محصور فى تعبئة موارد دولها الأعضاء وسياساتهم ، لاستخدامها فى شن الحرب الباردة بصورة فعالة •

ولقد نشأت الأمم المتحدة القديمة من تصور السلام بين الدول العظمى كحقيقة مضمونة ، فى حين تدين الأمم المتحدة فى شكلها الجديد الى واقع الحرب الباردة • وقد خيل للأمم المتحدة القديمة أن عليها أن تحافظ على سلام قائم فى حين تحتم على الأمم المتحدة الجديدة أن تخلق سلاما لا يوجد الا فى عالم الخيال والأمنيات •

ويتبين من هذا أن الدور الذى تستطيع الأمم المتحدة فىشكلها الجديد اداءه للاسهام فى حل مشكلة السلام لابد وأن يختلف اختلافا جذريا عن ذاك الذى كان يفترض فى الأمم المتحدة القديمة أن تؤديه ، والذى قد تكون مازالت قادرة على أدائه حتى اليوم • وليس ثمة دليل يقوم حتى الآن على أن الأمم المتحدة قد نجحت فى منع أى حرب • ولكن هناك أدلة ثابتة من الناحية الأخرى على أنها أسهمت اسهاما ملحوظا فى تقصير أمد حربين، حرب أندونيسيا وحرب فلسطين ، وقد تمكنت من تحقيق ذلك لأن الدول العظمى كانت كما تصور الميثاق صاحبة مصلحة مشتركة فى تقصير أمد هاتين الحربين ، أو لم تكن لأى منها على الأقل مصلحة فى اطالة عمرها • وقد يكون فى الامكان فى بعض الظروف الاستثنائية ، أن تؤدى الأمم المتحدة القديمة ، حتى وفى ظل الأوضاع الراهنة للسياسات العالمية عملا مماثلا فى تقصير أمد أى حرب من الحروب •

أما اسهام الأمم المتحدة فى شكلها الجديد ، فيقوم على صعيد مختلف تمام الاختلاف • فلا ريب فى أن تصور أى انسان بأنها فى شكلها الجديد، هى خليفة للهيئة القديمة ، انما هو سراب جديد يضاف الى الأمانى المعسولة الكاذبة الكثيرة ، اذ ليس فى وسع الهيئة الجديدة عن طريق التغلب على الكتلة السوفياتية فى عمليات الاقتراع بالأغلبيات الكبيرة فى الأمم المتحدة ، ان تواصل مهمة الحفاظ على السلام على النحو الذى حققته الهيئة القديمة •

وبينما تمثل الأمم المتحدة الجديدة فى علاقاتها مع أعضائها حكومة دولية ، نراها تمثل مع الكتلة السوفياتية حلفا أعظم يقاومه حلف أعظم آخر • وليس فى وسعها اذا أرادت الحفاظ على السلام ، آلا أن تفيد من الأدوات المجربة لتوازن القوى ، وهى الأدوات التى أصبحت أكثر فاعلية عن طريق الأساليب الجديدة للحكومة الدولية • لكن الحقيقة الواقعة ، وهى أن الأمم المتحدة الجديدة مازالت تقيم مع الكتلة السوفياتية ضمن الاطار الخاوى الذى أقامه الميثاق ، لا تخلو من الأهمية ، بالنسبة الى قدرة الفريقين على الاسهام فى الحفاظ على السلام • فطالما أن الكتلتين تتعايشان ضمن المنظمة العالمية الواحدة ، فان وجود عدد من الدول اللاملتزمة تتارجح

بينهما ، يشير الى أن ادعاء الأمم المتحدة القديمة بالعالمية والحفاظ على السلام بين جميع الدول كبيرها وصغيرها ، مازال قائما • وهنا تمثل أيضا الفرصة فى الاتصالات الشخصية بين ممثلى الشرق والغرب ، وهى الاتصالات التى يمكن استخدامها بمنتهى السهولة فى تلطيف المنازعات وحلها •

ومن الضرورى عدم التقليل من أهمية هذه الفرصة في هذه الفترة التاريخية ، عندما هبطت الاتصالات الدبلوماتية العادية بين الشرق والغرب الى حدها الأدنى ، ولم تعد المفاوضات الدبلوماتية تدور بينهما على أساس يومى ، كما كانت تدور قبل تفجر الحرب الباردة بينهما ، وانما أصبحت تتخذ صورة صفقات مثيرة ونادرة • ومن هنا يتبين أن اسهام الأمم المتحدة الجديدة ، مع الأمم المتحدة القديمة فى الحفاظ على السلام ، يقوم فى اهتبال فرصة التعايش بين الكتلتين فى منظمة دولية واحدة ، واستخدامها فى استئناف أساليب الدبلوماتية التقليدية دون أى عائق وهنا لابد وأن تصبح الأمم المتحدة القديمة ، المسرح الجديد لأساليب الدبلوماتية القديمة •

وليست الأمم المتحدة الجديدة الا وليدة الحرب الباردة ، وهى تهدف الى اثارتها لا الى انهائها • أما الأمم المتحدة القديمة فحطام بدده النزاع بين الشرق والغرب ، وكما كان الصراع بين بريطانيا وروسيا ضمن اطار الحلف المقدس ، وبين بريطانيا وفرنسا ضمن اطار عصبة الأمم فان الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ضمن اطار الأمم المتحدة يتحول الى معايير متعارضة تعارضا فطريا فى الحكم والعمل ، تعجز المنظمة العالمية عن العمل فى القضايا السياسية •

وقد أظهرت التجارب أن محاولة استخدام الأمم المتحدة ، فى فرض الموافقة على أى من الدولتين فوق العظميين محاولة فاشلة • ولا تؤدى الا الى توسيع شقة الخلاف بينهما وزيادة اخطار الحرب • ويمكن الميثاق الأمم المتحدة ، شريطة أن تعمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى بالاتفاق ، من منع الحروب بين الدول الأخرى • أما وقد قامت الأمم المتحدة على أساس أن يعمل الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة معا ، فانها والحالة هذه عاجزة عن منع الحرب اذا نشبت بينهما • لكن مثل هذه الحرب لا تهدد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى وحدهما بل الجنس البشرى قاطبة . وعلينا للحيلولة دون وقوع هذه الحرب أن نتطلع الى جهة أخرى غير الأمم المتحدة •

القسم التاسع

مشكلة السلام في أواسط القرن العشرين

السلام عن طريق التحول

٢٩

الدولة العالمية

وصلنا بتحقيقنا فى مشكلة السلام الدولى الى نتيجتين ، اولاهما أن اية محاولة لحل مشكلة السلام العالمى عن طريق تحديد التطلعات القومية الى السلطان لم تحقق اى نجاح ، وثانيتهما انه لم يكن فى الامكان تحقيق اى نجاح فى هذا السبيل فى ظل الاوضاع الراهنة لنظام الدولة الحديثة . وهنا جاز لنا أن نتساءل ، ترى ما الذى يؤدى الى الافتقار الى استقرار الامن والسلام فى العلاقات بين الدول ، وما الذى يؤدى الى وجود الاستقرار النسبى داخل الدولة نفسها ؟ وبعبارة أخرى ما العامل الذى يؤدى الى وجود الأمن والسلام داخل المجتمعات القومية ويكون مفقودا فى المسرح الدولى ؟ لكن الرد على هذا السؤال فى منتهى الوضوح ، اذ انه الدولة نفسها .

فالمجتمعات القومية مدينة بما تتمتع به من أمن وسلام الى وجود الدولة نفسها ، والى وجود سلطة عليا ضمن الأراضى القومية لهذه الدولة تحفظ الأمن والسلام. ولقد كان هذا هو الرأى الذى عبر عنه هوبس اذ قال ان المجتمعات القومية تشبه اذا افتقرت الى وجود الدولة ، المسرح الدولى ، وتصبح الحرب بين « الانسان واخيه الانسان » (١) ، الوضع العالمى الشمول للجنس البشرى كله . وكان من الطبيعى بل ومن الحتمية المنطقية ان نستنتج من هذه الفرضية بأن السلام والأمن بين الدول لا يمكن ان يقوما ضمن دولة عالمية تضم جميع امم الأرض . ولقد ظهرت هذه النتيجة حقبة بعد اخرى منذ انهيار النظام العالمى الذى ساد القرون الوسطى .

وادى نشوب حربين عالميتين فى غضون ربع قرن ، واحتمال نشوب حرب ثالثة تخاض فى اوضاع التقنية الحديثة ، الى وصول الدعاية عن الدولة العالمية الى الجماهير الواسعة ، والى احساسهم

---

(١) كتاب « العملاق » الفصل الثالث عشر .

بضرورتهـا العاجلة . وكثيرا ما نسـمع من يقول ، بأننا سنضـع اذا لم نتمكن من اقامة دولة عالمية فى غضون بضع سنوات. وما نحتاج اليـه لانقاذ العالم من التدمير الذاتى ، لا يتمثل فى تحديد ممارسة السيادة القومية عن طريق الالتزامات والمنظمات الدوليـة ، بل فى تحويل هـذه السيادات فى الدول فرادى الى سـلطة عالمية تكون صاحبة السـيادة على هذه الدول ، تماما كسيادتها هى ضمن أراضيها وحدودها . وقد فشلت عمليات الاصلاح ضمن المجتمع الدولى وكان لابد لها ان تفشل وكل ما نحتاج اليه والحالة هذه تحول جذرى للمجتمع الدولى الراهن الذى يضم دولا ذات سيادة الى مجتمع للأفراد يسمو فوق القوميات.

وتعتمد هذه الأقوال على شيء من التشبيه بالمجتمعات القومية . ولذا فان واجبنـا الأول يدعونا الى بيان الطريقة التى تتبع فى الحفاظ على الأمن والسلام فى المجتمعات القومية .

١ ـ أوضاع السلام الداخلى

يعتمد السـلام بين الفئات الاجتماعية داخل الدولة على أسـاس مزدوج ، هو عزوف اعضاء المجتمع عن تعكير صـفو الأمن والسلام ، وعجزهم . عن ذلك حتى لو شـاءوا . فالأفراد يعجـزون عن تقويض السلام ، اذا كانت هناك قوة طاغية تجعل أية محاولة لتقويضه مشروعا فاشلا ولا أمل فيه . ويعزف هؤلاء الافراد عن تقويضه فى ظل وضعين وبشرطين أولهما ان يشـعروا بالولاء للمجتمع ككل ، وان يكـون هذا الولاء متفـوقا على أى ولاء يحملونه لأى شـطر منه وثانيهما أن يكونوا قادرين على أن يتوقعوا من المجتمع حدا تقريبيا على الاقل من العدل عن طريق ارضاء جزئى لمتطلباتهم ، ولا ريب فى ان وجود هذه الاشتراطات الثلاثة وهى القوة الطاغيـة ، والولاءات فوق القطاعية للكل ، وتوقـع العدل ، هى التى تجعل السلام ممكنا ضمن الدول نفسـها ، ولا ريب فى أن الافتقار الى هذه الشروط الثلاثة على المسرح الدولى ، هو الذى يثير خطر الحرب .

ترى ما العوامل التى تساعد على وجود هذه الشروط؟ وما الدور الذى تؤديه الدولة فى هذا الصدد ؟ لا ريب فى أن دراسة التداخل بين القوى الاجتماعية التى تعمل على خلق السلام داخل الدولة، ستساعدنا على الرد على هذين السؤالين .

(أ) الولاءات فوق القطاعية

تتألف المجتمعات القومية من عدد كبير ومختلف من الفئات الاجتماعية ، وتكون بعض هذه الفئات على عداء مع الفئات الأخرى ، من حيث أن مطالب كل منها تكون خاصة بها . وقائمة على أساس الاستئثارية المتبادلة . وتتضح هذه الاستئثارية في المطالب المتعارضة اكثر ما تتضح في الميدان الاقتصادى ، حيث تطلب جماعة حصة في الانتاج الاقتصادى ، تضن بها عليها الجماعة الأخرى . وليست مشكلة توزع الانتاج الاقتصادى الا حالة بارزة من حالات ظاهرة اجتماعية كلية الوجود . فالأحزاب السياسية ، والشيع الدينية والجماعات العنصرية ، والمناطق الاقليمية كلها تخوض صراعات مماثلة (١). ولكن كيف يمكن الحيلولة بين هذه الصراعات ، وبين التحول الى العنف ؟

فالمواطن (أ) ينتمى الى جماعة اقتصادية هي الجماعة رقم (١)، وهو معارض للمواطن (ب) الذى ينتمى الى الجماعة الاقتصادية رقم (٢) ، لكنه لا يستطيع أن يربط نفسه كل الربط مع جماعته ، وان يقدم اليها كل ما لديه من ولاء للاسباب الثلاثة التالية :

فالمواطن (أ) لا ينتمى الى تلك الجماعة فحسب وانما ينتمى ايضا الى الجماعة الدينية (ى) والى الجماعة السياسية (س) ، والى الفئة العنصرية والثقافية (ع). وتفرض هذه الجماعات كلها ، ولاءاتها عليه ، فاذا أراد أن يخلص لها جميعا ، لم يكن في وسعه أن يشد نفسه الى أى منها تماما . فهو يتصرف كفرد في جماعته الاقتصادية ولكنه لايستطيع ان ينسى مسئولياته نحو جماعته الدينية . وبالرغم من انه يخوض الصراع كاملا من أجل تحقيق أهداف جماعته السياسية ، الا انه لا يستطيع أن ينسى ما يدين به لجماعته الثقافية . ولا ريب في أن هذه المجموعية في التجمعات والصراعات الداخلية تميل الى التأثير على

---

(١) ليس من المعقول اطلاقا أن يضع المؤلف الصراع الاقتصادى على الانتاج والتوزيع في نفس المرتبة مع الخلافات بين الشيع الدينية أو الاحزاب السياسية أو النزعات الاقليمية في صورة الظاهرة الاجتماعية الكلية الوجود . فالمشكلة الاقتصادية هي في الواقع أساس المشاكل الاجتماعية والسياسية التي تمثلها الاحزاب والجماعات والشيع ، لأنها المشكلة التي تخلق الصراع الطبقى ، وهو الظاهرة الأساسية التي تكيف حياة الشعوب وتحولها من اتجاه الى آخر . لكن هذه النظرة السطحية الى المشكلة انما هي وليدة اتجاهات وأفكار رأسمالية ، لا تؤمن بحتمية التحول الاشتراكى الذى هو النتيجة الطبيعية لعدم التكافؤ والعدل في قوى الانتاج والتوزيع .

(المعرب)

المصالح النسبية للمشتركين فيها ، والى التلطيف من حدة الصراعات بين الفئات المختلفة • ولا ريب فى أنها تحقق شيئا من الاعتدال فى شدة الارتباطات لابد وأن ينتشر ليعطى هذا المواطن جميع الفئات حصتها من ولاءاته (١).

يضاف الى هذا انه فى الوقت الذى يقف فيه (ا) من (ب) موقف التعارض لانتمائهما الى جماعتين اقتصاديتين متعارضتين : نراهما يقفان من ناحية اخرى الى جانب واحد بالنسبة الى الاتجاهات الأخرى كوجودهما معا فى حزب واحد . فقد يكونان عدوين فى المجال الاقتصادى بعبارة أخرى ، وصديقين فى المجال السياسى (٢) • وهذا يعنى أنهما قد يتعارضان اقتصاديا ، ولكنهما يتحدان سياسيا . وقد يكونان عضوين فى شعبة دينية واحدة أو جماعة عرقية أو فئة اقليمية ، وقد تكون لهما ارتباطات مماثلة من الاصطراع والترابط مع اى عدد من أفراد هذه الجماعات • وهكذا نرى أن (أ) لا يكون مرتبطا مع مجموعة مختلفة من الجماعات الاجتماعية فحسب • ولكنه أيضا الصديق والعدو فى وقت واحد لأى عدد من زملائه فى هذه المجموعة أو تلك وذلك بالنسبة الى انتمائهم الى مجموعات مختلفة ، يكون هو عضوا فيها أو خصما لها •

---

(١) يحاول المؤلف هنا انكار نظرية التفسير المادى للتاريخ والظواهر الاجتماعية ، كما يحاول الخلط كل الخلط بين عواطف ونزعات ، تصارعت أزمنة طويلة ، الى أن تجسدت ولاءاتها أخيرا فى اتجاهين فكريين هما الاتجاه الاشتراكى والاتجاه القومى • وهما اتجاهات لا يمكن التعارض بينهما ، اذا كانت النظرة القومية انسانية متفتحة لاعنصرية، مغلقة وتعصبية • فهو يحاول أن يرسم هنا صورة للتصارعات العاطفية التى تتنازعها أحاسيس الولاء للطبقة ، والمذهب والقومية والاقليمية والحزب السياسى ، ناسيا ان الاحزاب السياسية لا تمثل فى واقعها اذا كانت أحزابا مذهبية صحيحة الا المصالح الطبقية ، وان الصراعات التى دارت فى العصور الحديثة فى جميع أرجاء العالم بين الاقليمية والقومية وبين الوحدات القومية والوحدات الدينية قد قررت الاتجاهات العامة لجميع الأمم ، وأسفرت كلها ، عن النظرة القومية المتفتحة التى تؤمن بالاشتراكية هدفا لبناء مجتمع الكفاية والعدل ، واقامة العلاقات الانسانية على أسس متينة من الارتباطات الاقتصادية والاجتماعية والروحية •

(٢) يصر المؤلف على تجاهل الحقيقة الواقعة ، وهى ان الاحزاب السياسية الصحيحة يجب أن تمثل مصالح اقتصادية وطبقية واحدة ، وأن ليس فى امكان الانسان ان يكون خصما اقتصاديا وصديقا سياسيا فى آن واحد ، الا اذا كانت صداقاته السياسية لا تقوم على أسس مذهبية بل على قواعد انتهازية •

(المعرب)

ولا ريب فى أن هذا الدور المجموعى الذى يؤديه (ا) كصديق وعدو فى آن واحد لمجموعــة من زملائه ، يفرض عليه كوابح وقيودا سواء فى عداواته أو صــداقاته . فهو لا يســتطيع ان يربط نفســه كل الربط بأصدقائه السياســيين الذين يكونون فى الوقت نفسه خصوما له على الصعيد الاقتصادى ، اذا عرض نفسه لخسارة نضاله فى ســبيل أهدافه الاقتصادية . وهو لا يستطيع ان يمضى فى صراعه الاقتصادى الى ابعد الحدود دون أن يعرض نفسه لخسارة التأييد السياسى الذى يحتــاج اليه كعضو فى جماعة سياسية . فاذا اراد (ا) ان يكون خصما اقتصاديا وصديقا سياسيا لشخص آخر . وفى وقت واحد ، فعليه أن يحرص كل الحرص ، أن يكونهما معا ، وضمن حدود وقيود ، بحيث لا يتعارض موقفه هنا من موقفه هناك . وهكذا فان التداخل فى الادوار الاجتماعية التى يؤديها الأعضاء المختلفون فى المجتمع ، يميل الى تلطيف حدة الصراعات والحد منها ، بحيث يتمكن الأعضــاء المختلفون فى أى مجتمــع من اداء جميع ادوارهم فى وقت واحد .

واخيرا قد يكون (ا) و (ب) ، عضوين لا فى جماعة اقتصادية واحدة او يرتبطان بنفس الارتباطات السياسية وينتميان الى نفس الجماعات الاجتماعية فحسب بل ويكونان أيضا عضوين فى مجتمع قــومى واحد . فهما يتحدثان بنفس اللغــة ، ويتبعــان نفس العادات ، ويحملان نفس الذكريات التاريخية ، ونفس الفلسفات السياسية والاجتماعية ويرفعان نفس الشعارات القومية . وهما يقرآن نفس الصحف ، ويستمعان الى نفس البرامج الاذاعيــة ، ويشتركان فى نفس الاعياد ، ويعبــدان نفس الابطال . يضاف الى هذا انهما يقارنان بين أمتهما وسائر الامم الاخرى ، ويدركان أنهما يشتركان مع بعضهما فى امور كثيرة تفوق اشتراك اى منهما مع أفراد أية أمة أخرى . وهما يؤمنان أيضا ان الخصائص القومية التى يحملانها معا تتفوق فى جميع نواحيها المهمــة ولا سيما من ناحية الاخلاق ، على الخصــائص التى يحملها اولئك الذين يمتون الى امــة اخرى . ومن هنا ينبثق احساســهما بأنهما لا يمتان الى نفس الأسرة القومية الواحدة ، وانما يشتركان بســبب ذلك الارتباط فى شىء يعزز من قيمتهما ويجعل منهما رجلين يفــوقان غيرهما فى كل ناحية مهمــة من النواحى .

وهكذا يعتمد الاحتــرام المتبادل بينهما الى انتمائهما الى عضوية نفس الجماعة القومية . وتنبثق عقائدهما الفكرية وقيمهما المعنوية من هذا الانتماء . ولقد سبق لنا أن تحدثنا بشىء من التفصيل عن الطريقة

التى يؤمن فيها هذا الانتماء ، مشاعر الرضا التعويضية عن حوافزهما لاكتساب السلطان • فمشاعر الولاء التى يدينان بها الى امتهما هى اكثر من مجرد أداء لدين أو اعتراف بجميل ، وانما هى الشرط اللازم للحصول على هذا الدين وما ينطوى عليه من منافع • فالاخلاص للأمة ، والتعلق بها كالمنبع الذى ينبثق منه كل خير دنيوى ، والانتماء اليها كل الانتماء ، والاعتزاز بأمجادها القومية ، كلها مشاعر تحقق النصر للوطن فى ميدان التنافس مع أوطان الأمم الأخرى • ومن هنا تكون حماية الأمة من الدمار الخارجى والتفسخ الداخلى ، هى الغاية الرئيسية التى يجب ان يعنى بها المواطنون . يضاف الى هذا ان الولاء للامة هو الالتزام الاول على جميع المواطنين . فلا يمكن لهم ان يتسامحوا بأى شىء يهدد تلاحم امتهم وتماسكها بالخطر • ومن الواجب اخضاع جميع المصالح والافكار والولاءاتالتى لا تتفق مع الاهتمام بالوحدة القومية ، لفكرة هذا الاهتمام .

ولا ريب فى‌ان هذا الاهتمام يفرض حدودا دائمة على طراز القضايا التى تفصل بين (ا) و(ب). كما يفرض قيودا دائمة على الاساليب التى يتبعانها فى الصراع على هذه القضايا • فمهما كانت القضايا التى يختلفان عليها ويتصارعان ، فانهما لن يثيرا بأى حال من الاحوال ، موضوع الوحدة القومية نفسها . ومهما اختلفت الاساليب التى يستخدمها (ا) و(ب) فى تسوية نزاعاتهما وخلافاتهما ، على النحو الذى يبغيانه ، فانهما لن يلجئا الى اجراءات تعرض تمسك الأمة نفسها الى الخطر • وهكذا تظل النزاعات داخل الامة محصورة فى الأهداف المتوخاة ، والوسائل المستخدمة • فهى والحالة هذه كامنة ضمن النسيج المتين الذى يضم المجتمع القومى فى اطاره • ولا ريب فى ان التأثير الكابح والردع للولاءات القومية ، هو الذى يؤلف بالاشتراك مع مجموعة الولاءات القطاعية المتداخلة أول العوامل الثلاثة التى تعمل على الحفاظ على السلام ضمن اطار الدولة نفسها .

ب ـ توقع العدل

كيف يمكن للمجتمعات القومية ان تخلق التوقعات لدى الجماعات الاجتماعية المتعادية بأن مطالبها لن تلقى التجاهل ، بل وستجد الفرصة لارضائها ولو ارضاء جزئيا ؟ وكيف يمكن للجماعات المتصارعة ان تتوقع حدا أدنى على الاقل من العدل فى المجتمع القومى الذى تنتمى اليه ؟

وتعرض مشكلة العدل فى المجتمعات القومية على صعيدين، اولهما صعيد المبادىء العامة التى يشترك فيها المجتمع كمجموع ، وثانيهما صعيد الطلبات المحددة التى تقدمها جماعات معنية • وليس ثمة من خطر على السلام ينشأ على صعيد المبادىء العامة ، اذ ان الجميع يتفقون على هذه المبادىء التى تحدد مصلحة المجتمع العامة • ولا تثير مبادىء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة وحرية التعبير اية صراعات تهدد سلام المجتمع ، طالما أن هذه المبادىء باقية في المجالات المطلقة ، ومحددة للهدف النهائى لمساعى المجتمع الجماعية.

لكن هذه المطلقات تصبح على أى حال اسلحة قوية فى الصراعات الاجتماعية ، عندما تتمسك بها الفئات الاجتماعية التى تتقدم بطلباتها المتعارضة تحت ستار هذه المبادىء • وتواجه هذه المطالب المجتمع بالتحدى الاكبر . فقد يكون فى وسع المجتمع ان يتجاهل مطالب الجماعات الصغيرة والضعيفة دون تعريض السلام للخطر • ويكون تماسكه الاجتماعى ، واحتكاره للقوة المنظمة من القوة بحيث يكفيان للحيلولة دون تحول ما تحس به هذه الجماعات الصغيرة والضعيفة من سخط ونقمة الى العمل صراحة ضد النسق الاجتماعى . لكن المجتمع لا يستطيع ان يصم اذنيه عن الاستماع الى مطالب العدل التى تتقدم بها الفئات الكبيرة والقوية ، دون التعرض لخطر الثورة والحرب والأهلية ، أى دون تعريض وجوده ككل متلاحم وسلامه الى الخطر .

وهنا يبرز الدور الذى تستطيع الاجهزة الدقيقة المعقدة للتبدل السلمى ان تؤديه ، عن طريق اعطاء جميع الفئات الفرص للتقدم بطلباتها العادلة، ليقوم الرأى العام بالفصل فيها عن طريق الانتخابات والاصوات البرلمانية ومجالس التحقيق وما اشبه ذلك من أجهزة (1). ولقد سبق لنا ان تحدثنا عما تستطيع هذه الاجهزة أن تعمله ، وفى وسع القارىء ان يعود الى ما قلناه . فهى توجه المطالب المتعارضة والمتصارعة للفئات الاجتماعية الى الدروب السلمية ، عن طريق اعطائها الفرصة لأسماع صوتها ، والتنافس فيما بينها على اعتراف المجتمع بها ، طبقا للانظمة التى تعمل بها • وليس فى وسع أية فئة فى ظل مثل هذه الاوضاع من

---

(1) لا يؤمن المؤلف بالثورة طريقا لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وانما يؤمن انسياقا منه وراء نظرياته البورجوازية بالتطور البرلمانى ليس الا • وقد يطول بنا التعليق لو ناقشناه فى هذا الرأى الذى سبق لنا أن ناقشناه مطولا فى كتاب « رأى فى الثورات » . ولكن فى وسعنا أن نقول هنا مع الميثاق ان « الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال أن يعبر عليه من الماضى الى المستقبل » • (المعرب)

المنافسة أن تنتصر على المدى الطويل، ولكن فى وسعها جميعا أن تعتمد على قدرتها على ان تخطو الى الأمام بين آونة واخرى فى طريق تحقيق اهدافها فى العدل الاجتماعى (١) .

ج ـ القوة الطاغية

وتؤلف القوة الطاغية التى يستطيع المجتمع ان يقضى عن طريقها على جميع المحاولات الرامية الى تقويض السلام ، العامل الثالث فى الحفاظ على السلام ضمن اطار المجتمعات القومية . وتبرز هذه القوة الطاغية فى شكلين مختلفين ، اولهما القوة المادية المتمثلة فى احتكارالعنف وثانيهما الضغط الاجتماعى الذى لا يقاوم .

وتمتاز القوة الموجودة تحت تصرف المجتمع فى شكل احتكار للعنف المنظم ، عن أى شكل آخر من اشكال العنف ، ولا سيما ذاك الذى نواجهه فى المجال الدولى ، بظاهرتين بارزتين .

فالعنف المنظم للمجتمعات القومية يقف الى حد كبير موقف الحياد من المطالب المتصارعة للجماعات الاجتماعية ، طالما أن هذه المطالب تظل ضمن حدود القانون معتمدة على الأساليب السلمية . وكان المذهب الليبرالى الذى ساد القرن التاسع عشر ، يرى أن العنف المنظم للمجتمع، حيادى بكل ما فى الحياد من معان ، وانه يسمو فوق جيشان المصالح المتصارعة ، ويكون على استعداد دائما لانفاذ القانون ضد كل من ينتهكه ويخالفه . وجاءت الماركسية ، فاكدت ان العنف المنظم للمجتمع ليس الا السلاح الذى تعتمد عليه الطبقات الحاكمة فى الحفاظ على سيطرتها على الجماهير التى تستغلها . ولا يمكن فى الواقع ان يكون التنظيم الالزامى للمجتمع حياديا ، وذلك لان النظام القانونى الذى يفرضه هذا التنظيم لا يمكن أن يكون محايدا تمام الحياد ، ولا بد له من أن يكون ميالا الى الوضع القائم الذى يدين بوجوده اليه . وفى وسع الوضع القائم اذا ما تعرض الى التحدى ان يعتمد على دعم التنظيم الالزامى للمجتمع.

---

(١) لا يؤمن المؤلف ايضا بحتمية الحل الاشتراكى وانتصار فئات الشعب العاملة على المدى الطويل ، فى معركتها من أجل اقامة مجتمع الكفاية والعدل . لكن هذه الحتمية قد ثبتت عن طريقين ، النظرية والتطبيق معا ، اذ أن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق كما قال الميثاق الا بالفرص المتكافئة أمام المواطنين وهذه حتمية تاريخية يفرضها الواقع وتفرضها آمال الجماهير العريضة كما تفرضها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين .

(المعرب)

لكن الطبيعة الغالبة على التنظيم الالزامى للمجتمع انه بالرغم من تحيزه للوضع القائم فى مجموعه ، فانه لا يتحيز الى وضع قائم معين ، ومحدد .. فلقد دافع التنظيم الالزامى للمجتمع الامريكى عن الأوضاع القائمة فى عام ١٨٠٠ وفى عام ١٩٠٠ وفى عامى ١٩٣٢ و١٩٤٠ . ودافع التنظيم الالزامى للمجتمع البريطانى بالتتابع عن الاوضاع القائمة للاقطاع أولا ، ومن ثم للرأسمالية والاشتراكية . ولكن قد يكون ثمة وضع قائم معين ، يتعارض مع المعتقدات الخلقية الأساسية ، والمصالح الحيوية لشطر كبير من السكان ، وفى هذه الحالة ، تكون فئات كبيرة من اعضاء الاجهزة التنفيذية عطوفة على المعارضة القوية للوضع القائم . ويترتب على هذا ألا ينفذ النظام القانونى الذى يدعم الوضع القائم (١) . ولعل الاسس الدستورية للحرب الاهلية فى امريكا ، ومصير قانون تحريم الخمور فيها ، يشرحان هذا الرأى بمنتهى الوضوح (٢).

اما الميزة الثانية التى تميز التنظيم الالزامى للمجتمعات القومية، فهى ندرة العمل الجماعى. فالمعروف كقاعدة عامة ان هذا التنظيم يحافظ على الأمن والسلام ضد الافراد الخارجين على القانون. فمن الحالات النادرة ان يواجه كقوة جماعية ، قوة جماعية أخرى تهدد بتقويض السلام واحداث الاضطراب فيه . ولعل استخدام القوة فى الخلافات العمالية هو المثل البارز على ما نقول . ولعل وجود احتكار العنف المنظم المتأهب للتدخل فى حالات الضرورة ، فى ايدى المجتمع ، هو الاسهام الرئيسى لهذا العنف فى الحفاظ على السلام الداخلى. ولا ريب فى ان مجرد وجوده يجعل عمل التنظيم الالزامى للمجتمع امرا لا ضرورة له .

---

(١) يناقض المؤلف نفسه هنا بالنسبة الى ما قاله من قبل فى موضعين . فهو يعود الى الاعتراف بشرعية الثورة ، ولكن ضمن حدود معينة ، وهى ان يكون الوضع القائم متعارضا مع مصالح ورغبات شطر كبير من السكان ، كما يعود الى نقض ما قاله سابقا من أن التنظيم الالزامى للمجتمع القومى يقف موقف الحياد دائما من المطالب المتصارعة للفئات الاجتماعية المختلفة . وهو هنا يعترف ضمنا بأن هذا التنظيم يكون أداة فى يد الطبقة الحاكمة لفرض ارادتها وحماية مصالحها ، كما يعترف ضمنا بحق الجماهير فى الثورة على هذه الأداة ، وبحق أفراد هذه الجماهير حتى ولو كانوا أعضاء فى الجهاز الحاكم ، فى عدم تنفيذ العنف الذى تستخدمه الطبقات الرأسمالية الحاكمة فى فرض ارادتها على جماهير الشعب .

(٢) اشارة هنا الى القانون الذى وضع فى عهد الرئيس الامريكى هوفر فى أواخر العشرينات لحظر تعاطى الخمور وبيعها فى الولايات المتحدة . وقد لقى هذا القانون فى حينه معارضة جماهيرية واسعة النطاق . أشار اليها المؤلف هنا اشارة عابرة . (المعرب)

وهناك بالاضافة الى هذا العامل ، عامل آخر ، لعله يفوقه اهمية، وهو الضغط الهائل غير المنظم الذى يفرضه المجتمع على اعضائه للحفاظ على السلام . وعلى الفئة التى تريد ان تكون قادرة على النجاة من هذا الضغط ، ان تقيم لنفسها ضمن اطار المجتمع القومى الذى تنتمى اليه، كيانا اجتماعيا خاصا بها ، أكثر تلاحما ، وأقوى أواصر واشد فرضا للولاء من المجتمع القومى الذى تعيش بين ظهرانيه. ولا ريب فى ان عنف المشاعر القومية فى عصرنا ، وتحولها الى دين سياسى للعالمية القومية ، والوجود الكلى لوسائل الاتصال العصرية الشاملة ، ووقوع السيطرة عليها فى ايدى جماعة صغيرة متجانسة نسبيا ، كلها عوامل ادت الى مضاعفة الضغوط الاجتماعية التى تميل فى المجتمعات القومية الى حصر الفئات المنشقة ضمن حدود القانون والأمن .

د ـ دور الدولة

ما دور الدولة فى الحفاظ على السلام الداخلى ؟ ليست الدولة الا اسما آخر للتنظيم الالزامى للمجتمع ، او للنسق القانونى الذى يقسرر الأوضاع التى يستطيع المجتمع فى ظلها ان يستخدم احتكاره للعنف المنظم فى الحفاظ على الأمن والسلام . ولا ريب فى اننا فى حديثنا فى الصفحات السابقة عن التنظيم الالزامى والنسق القانونى للمجتمع ، كنا نتحدث فى الواقع عن الدولة التى تنحصر مهامها فى الحفاظ على السلام الداخلى فى ثلاثة أمور ...

(أولا) : تؤمن الدولة للمجتمع القومى عنصر الاستمرار القانونى. وهى تمكن الفرد والحالة هذه من ان يرى فى الأمة «الوصل» الزمنى والمكانى ، والشخصية التى يؤدى الناس اعمالهم باسمها ، والتى تتطلب منهم خدمتها ، وتضفى عليهم نعماءها ، ويشعر الانسان نحوها بالولاءات الشخصية التى لا يشعر بها تجاه بعض الجماعات الاجتماعية الاخرى باستثناء الاسرة والكنيسة التى ينتمى اليها .

(ثانيا) تؤمن الدولة معظم الأجهزة المنظمة وعمليات التبدل الاجتماعى .

(ثالثا) وتؤمن الدولة الأجهزة التى تتولى تنفيذ قوانينها .

وعلينا أن نقرر هنا مدى اهمية اسهام الدولة فى الحفاظ على السلام الداخلى . وهناك ناحيتان مهمتان تساعداننا على تقرير هذا الموضوع . الناحية الأولى هى ان اسهام الدولة بالرغم من ضرورته لايعتبر

كافيا بحال من الاحوال . اما الناحية الثانية ، فهى ان السلام الداخلى لا يمكن أن يتحقق دون اسهام الدولة ، اذ ان هذا السلام لا يمكن ان يوجد الا اذا اسهمت الدولة فى ايجاده .

ولعلنا قد اوضحنا فى حديثنا عن مشاكل السلطان وتوازن القوى والسيادة ان السلام لا يمكن ان يوجد الا اذا وجدت الدولة. فالجماعات الاجتماعية المتعادية ، لابد وان تستخدم كل ما فى يدها من وسائل لتحقيق الاهداف التى تؤمن بضرورتها لها . ولو قدر لهذه الجماعات أن تسيطر على وسائل العنف المادى كما تسيطر الدول المستقلة ذات السيادة فى علاقاتها المتبادلة ، فانها لابد وان تستخدمها فى صورتين مختلفتين . فهى اما ان تفرض الضغط على خصومها ، عن طريق عرض ما تعد نفسها متفوقة فيه ، أو انها تستخدم هذا التفوق فى تحطيم ما يملكه هؤلاء الخصوم من وسائل العنف المادى . ويكون هدف هذا العنف فى كلتا الحالتين تحطيم عزيمة الخصم على مقاومة طلباتها .

ويظهر تاريخ المجتمعات القومية ، ان ليس ثم فئة سياسية أو دينية أو اقتصادية أو اقليمية تمكنت ـ ولمدة طويلة ـ من كبح نزعاتها لتحقيق مطالبها بوسائل العنف اذا رأت انها قادرة على أن تفعل ذلك دون تعريض نفسها لخطر كبير . ومهما كانت العوامل الاجتماعية التى تدعم قضية السلام قوية ، فان أثرها لا يعمر طويلا أمام اغراءات النصر السريع والمؤكد ، التى يحملها العنف لمن يملك وسائله . وهكذا نجد أن المجتمعات القومية قد تفسخت وتمزقت الى عدد من الوحدات الصغيرة ، اما مؤقتا ، أو بصورة دائمة ، حين عجزت الدول فى هذه المجتمعات عن الاحتفاظ باحتكار العنف المنظم، وعن استخدام كل ما فى يدها من وسائل العنف استخداما فعالا للحفاظ على السلام ، وضمان بقائها .

ولما كان كل من يستطيع استخدام العنف لن يتقاعس عن استخدامه اذا كانت مصالحه تبرر له ذلك ، فان من الضرورى اقامة جهاز اجتماعى يكون من القوة بحيث يستطيع ان يحول دون هذا الاستخدام . وقد يجد المجتمع ما يمثل له بديلا عن الوحدة القانونية التى تضفيها الدولة عليه من الناحيتين الزمانية والمكانية أو بديلا عن أجهزة التبدل الاجتماعى التى تنظم الدولة عن طريقها حركة العمليات الاجتماعية وحيلها . ولكن المجتمع لا يستطيع ان يجد البديل عن قوة ذلك العملاق الذى تمثله سلطة الدولة ، والذى يفرض وجوده المستشرف على الجماعات المتصارعة ويبقى على نزاعاتها ضمن الاطارات السلمية .

فالدولة شيء لا غنى عنه فى حفظ السلام الداخلى وهذه هى الرسالة الحقيقيةالتى جاءت بها فلسفة هوبس. لكنها وحدها لاتستطيع الحفاظ على السلام ، ولعل هذه هى الخطيئة الكبرى التى وقع فيها هوبس فى فلسفته . ولا ريب فى أن تجارب الحروب الأهلية تحسر النقاب عن أهمية سلطان الدولة ، وعن افتقارها الى الكفاية فى الوقت نفسه للحفاظ على السلام فى المجتمعات الاهلية الداخلية. ولو أن عدد هذه الحروب كان ضئيلا طيلة عمر التاريخ ، لكان فى الامكان تجاهلها على انها شواذ تخرج عن القاعدة . لكن الاستاذ كوينسى رايت يقول : ان ثماني وسبعين حربا من مجموع الحروب التى وقعت بين عامى ١٤٨٠ و ١٩٤١ والبالغ عددها مائتين وثماني وسبعين حربا ، أي بمعدل (٢٨) فى المائة من المجموع ، كانت حروبا أهلية . وكانت نسبة الحروب الاهلية الى الحروب الدولية بين عامى ١٤٨٠ و ١٩٤١ بمعدل (١٨) الى (٦٠) أى بنسبة الثلث تقريبا (١) وأشار الأستاذ رايت الى تكاليف الحروب الأهلية فقال : « كانت الحروب الأهلية كحروب الهوجنيوت فى فرنسا فى القرن السادس عشر (٢) ، وحروب الوردتين فى بريطانيا فى القرن الخامس عشر (٣) والحربالأهلية فى بريطانيا فى القرن السابع عشر (٤) ، وحروب الثلاثين سنة فى المانيا ، وحرب الوراثة الاسبانية من وجهة نظر أسبانيا ، والحرب الأهلية فى أمريكا ، وثورة تايبينج فى الصين .. باهظة التكاليف فى الأرواح والخسائر الاقتصادية وتفوق تكاليف الحروب الدولية المعاصرة (٥) » .

ولا ريب فى أن تكرر الحروب الأهلية وما تحمله من آثار تدميرية يحسر النقاب عن ان وجود الدولة ، لا يعنى ضمان الحفاظ على السلام الداخلى . ولعل السبب فى ذلك يقوم فى طبيعة الدولة نفسها . فالدولة ليست بالشيء المنفصلعن المجتمع ، وانما هى ثمرته . وليست الدولة الخلق المصطنع لمؤتمر دستورى يحمل صورة المبادىء الاطلاقية للحكم ، ويفرض وجوده على أى مجتمع قد يوجد فيه ، ولكنها ، أى الدولة ، على النقيض من

---

(١) كتاب « دراسة فى الحرب » (شيكاجو ــ مطبعة جامعة شيكاجو لعام ١٩٤٢) الجزء الاول ص ٦٥١ .

(٢) حروب طائفية وقعت فى فرنسا بين الكاثوليك والبروتستانت .

(٣) حرب أهلية وقعت في بريطانيا بين أسرتى يورك ولانكاستر ، للوصول الى عرش انجلترا .

(٤) ثورة أوليفر كرومويل ضد الملك شارل الاول فى أربعينات القرن السابع عشر .

(٥) المصدر نفسه ص ٢٤٧ . (المعرب)

ذلك ، جز من المجتمع الذى تنبع منه ، وتزدهر وتنحل مع ازدهار المجتمع وانحلاله .

ولا يمكن للدولة مهما كانت قوية ان تحفظ السلام فى مجتمع ، لم تعد الصراعات الداخلية فيه محدودة او مكبوحة او خاضعة للتلطيف من الولاءات الفائقة فى السمو ، ولم تعد عمليات التبدل الاجتماعى فيه ترضى تطلعات العدل عند الجماعات الكبيرة فيه ، ولم تعد قوى الضغط غير المنظمة فيه كافية لفرض الانسجام والتماسك على الجماعات التى تؤلفه . فقوى الهدم النابعة من داخل هذا المجتمع فى شكل صراعات طبقية وعنصرية ودينية واقليمية وسياسية ، لابد وان تتفجر فى ثورات او انقلابات أو حروب اهلية . ولاتقف الدولة بمنأى عن هذه الجائحات كما تقف فرق الاطفاء بعيدا عن النيران ، ولكن على استعداد لاخمادها اذا ما اشتعلت ، اذ انها ، اى الدولة ، تجد نفسها متورطة فيها من ناحيتين ، فالدولة من الناحية الاولى هى الهدف الاول للثورة ، وعليها ان تدافع عن نفسها ازاءها ، بكل ما تملكه من قوة . يضاف الى هذا أن الخلافات التى تفسخ المجتمع من الناحية الثانية ، تمزق تنظيمه الالزامى ايضا المجسد فى الدولة . وعلى الدولة اما أن تتوقف عن العمل كهيئة واحدة ، اذ تنضم اجزاؤها المختلفة الى الجماعات المتحاربة فى المجتمع ، فتنحل وحدة الدولة فى الحرب الأهلية ، أو أن القضايا التى تفرق بين فئات الشعب ، وهذا هو الغالب فى عصرنا بالنظر الى تقنيات الحرب الجديدة ، ستكون سببا فى المعارك التى لايخوضها الشعب كله ، بل تخاض عن طريق صراعات مهلكة داخل تنظيم الدولة نفسه وفى شكل انقلابات أو مؤامرات أو عمليات تطهيرية (١) .

٢ ـ مشكلة الدولة العالمية :

تبين لنا من تحليلنا لمشكلة السلام الداخلى ان ما اثاره دعاة الدولة العالمية من حجج قد ظل بلا جواب ، وانه لايمكن قيام سلام دولى دائم ، دون وجود دولة شاملة لحدود العالم السياسى كله . وتتعلق بالقضية ، التى يجب أن نتجه اليها الآن باهتمامنا ، بالطريقة التى يمكن أن يؤدى اتباعها الى خلق دولة عالمية .

---

(١) راجع الحديث السابق عن الثورات الشعبية فى عصرنا فى الفصل الثانى والعشرين من هذا الكتاب .

(ا) مدرستان فكريتان :

واجه جون ستيوارت ميل فى الفصل الاول من كتابه « دراسات فى الحكم التمثيلى » ، المشكلة نفسها بالنسبة الى اشكال الحكم المختلفة • ولا ريب فى ان « المفهومين المتعارضين عن حقيقة المنظمات السياسية » اللذين وجد ميل انهما يؤلفان اساس جميع المناقشات لهذه المشكلة ، يقرران ايضا النقاش فى طريقة خلق الدولة العالمية • فهناك مدرسة فكرية تقول : « ان الحكومة هى فن عملى ، لا تنبثق عنه أية قضايا ، بل وسائل تؤدى الى غاية واحدة • ويمكن ضم اشكال الحكم الى سائر الوسائل الاخرى التى تستخدم فى الوصول الى الغايات الانسانية • وهى تحتسب قضية من قضايا الابتكار والتدبير • ولما كان الانسان هو الذى يخلق الحكومة ، فهو حر فى ان يخلقها او لا يخلقها ، وان يحدد الصورة التى ستكون عليها •• ويكون ترتيب الافكار فى عقول اولئك الذين يحملون هذا الرأى فى الفلسفة السياسية ، ايجاد افضل شكل من اشكال الحكم ، ثم اقناع الآخرين بأن هذا الشكل هو الافضل ، ثم دفعهم الى الاصرار على وجوده • وهم ينظرون الى الدستور فى الضوء نفسه الذى ينظرون فيه الى محراث بخارى أو آلة دراسة ، مع اختلاف المعايير بالطبع » •

أما المدرسة الفكرية الثانية فتحتسب الحكم « ثمرة ذاتية كما تحتسب علم الحكم فرعا من فروع التاريخ الطبيعى • ويقول أصحاب هذه المدرسة ان اشكال الحكم ليست قضية اختيار، وان علينا ان نقبلها على علاتها، كما نجدها • ولا يمكن اقامة الحكومات على ضوء مخططات مرسومة ومدروسة • فهى لا تخلق ولكنها تنمو • وهم يعدون المنظمات الاساسية الجوهرية للشعب طرازا من النمو العضوى النابع من طبيعة الشعب وحياته ، فهى ثمرة من ثمار عاداته ، وغرائزه وحاجاته اللاواعية ورغباته • فهى لاتكون الا نادرا ، نتيجة أهداف محدودة له • وليس لارادة الشعب فى رأيهم شأن فى القضية ، وكل مالها هو سد متطلبات الساعة ، بتدابير آنية ، اذا انسجمت مع المشاعر والشخصية القومية عاشت فى الغالب ، وألفت عن طريق التجميع المتتابع ، نظام حكم يوافق الشعب الذى يملك تلك المشاعر وتلك الشخصية ، ولكن يكون من العبث محاولة فرضه على أى شعب لم تمكنه ظروفه وطبيعته من تطويرها تلقائيا » .

وقد اتخذ ميل لنفسه موقفا وسطا بين الفريقين والعقيدتين ، مستفيدا مما فى كل منهما من حقائق ، ورأى أن « النظم السياسية هى

من الناحية الأولى من عمل الانسان وانها مدينة بوجـودها وجذورها الى الارادة الانسانية » ٠

وهو يمضي قائلا : « وعلينا أن نضع نصب أعيننا من الناحية الاخرى ان الجهاز السياسي لايعمل تلقائيا ٠ ولما كان الانسان هو الذى يضعه ، فان الانسان ايضا ، حتى ولو كان عاديا هو الذى يجب أن يديره ٠ ولا يتطلب هذا الجهاز من الانسان مجرد الرضا به وانما يتطلب منه اسهامه الفعلى أيضا ، ويجب أن يكيف وان يتفق مع طاقات الناس الآخرين ومزاياهم ٠ ويعنى هذا وجوب توافر ثلاثة شروط ، الشرط الأول : أن يكون الناس ، الذين رسم شكل الحكم لهم ، راغبين في تقبله ، أو غير راغبين على الاقل في معارضته ووضع العقبات الكأداء في طريق اقامته ٠ وعليهم ـ ثانيا ـ أن يكونوا قادرين وراغبين فى عمل كل ماهو ضرورى للابقاء على هذا الشكل قائما ٠ وعليهم ثالثا ان يكونوا قادرين وراغبين فى كل ما يطلب اليهم اداؤه لتحقيق أهدافه ٠٠ فعليهم أن يتمكنوا من تحقيق شروط العمل هذه وشروط ضبط النفس التى لابد منها اما للابقاء على نظام الحكم قائما ، أو لتمكينه من تحقيق غاياته وهى تتلخص فى وصوله الى ما يوصى به ٠

« ولا ريب فى أن الافتقار الى أى من هذه الشروط ، يجعل كل شكل من أشكال الحكم ، مهما كانت المحاسن الأخرى التى يعرضها ، غير صالح للحالة الخاصة التى وجد من أجلها » ٠

(ب) التجربة المثلثة للتأييد الشعبى :

يمكن تطبيق هذه التجربة المثلثة التى ابتكرت لاشكال خاصة فى الحكم على الدولة العالمية ٠ فهل تكون شعوب العالم على استعداد لتقبل حكومة عالمية ، أو هل انها غير راغبة فى اقامة عقبـــة كأداء فى طريق اقامتها ؟ وهل ترغب هذه الشعوب بل وتستطيع ان تعمل كل ما هو لازم للابقاء على الحكومة العالمية فى حيز الوجود ؟ وهل هى راغبة وقادرة على أن تعمل كل ماتطلبه الحكومة العالمية منها ، أو تمتنع عن عمل ما لاتريده هذه الحكومة ، لتمكينها من اداء اهدافها ؟ والردود على هذه الأســئلة موجودة ضمنا فيما سبق لنا قوله عن مشاكل القومية والعالمية القوميـة والاخلاق الدولية والرأى العام العالمى ٠ وهى موجودة ايضا فى كل ماقيل عن الشروط اللازمة للحفاظ على السلام الداخلى ٠ ولا ريب فى انهـــا سلبية حتما ٠

فليس ثمة من مجتمع قائم يستطيع أن ينتشر مع المدى المفترض

للدولة العالمية • وكل ما يوجد هو مجتمع دولى للدول المستقلة ذات السيادة ، فلا يوجد هناك مجتمع فوق قومى يضم أعضاء أفرادا من جميع الأمم ، ويكون صورة للانسانية التى تنظم سياسيا • فالمجتمع القومى هو أوسع المجتمعات التى يستطيع الناس العيش فيها فى عصرنا هذا والعمل بصورة مجتمعة • فالامة هى كما رأينا ، محط اسمى الولاءات الانسانية • وهناك أمم أخرى بالاضافة الى أمة الانسان، ولكن ليس ثمة من جماعة ، يريد الانسان أن يعمل معها ، دون أن يأخذ فى عين تقديره مصالح الامة التى ينتمى اليها • وقد يكون الناس على استعداد لتقديم الغذاء والكساء والمال الى المحتاجين حيثما وجدوا ومهما كانت جنسيتهم • ولكنهم يؤثرون الابقاء على المحتاجين فى مكانهم ، بدلا من تمكينهم من الذهاب الى حيث يشاءون ، ليصبحوا من جديد مواطنين نافعين • اذ بينما يعد الغوث الدولى متفقا مع المصلحة القومية ، لا تعد حرية المهاجرة متفقة مع هذه المصلحة • وقد لا تكون ثم كثرة من الناس على استعداد ، وفى ظل الظروف الخلقية الراهنة للجنس البشرى ، للعمل نيابة عن حكومة عالمية ، اذا كانت مصلحة أمتهم تتطلب سيرا مغايرا من العمل • فالاغلبية من الناس تضع على النقيض من ذلك سعادة الأمة التى تنتمى اليها فوق كل تقدير ، وبينها مصلحة الحكومة العالمية نفسها • وبعبارة اخرى ، لاتكون شعوب العالم ، على استعداد لقبول الحكومة العالمية لاسيما وأن ولاءهم الطاغى لأمتهم ، يضع عراقيل لا يمكن تذليلها فى طريق اقامة هذه الحكومة •

ولا ترغب شعوب العالم ، كما انها لاتستطيع ، أن تعمل ما هو ضرورى للابقاء على الحكومة العالمية فى حيز الوجود• فهذه الشعوب ليست على استعداد لاعادة تقويم جميع القيم، وخوض غمرة تلك الثورة السياسية والخلقية التى لامثيل لها • والتى ستطيح بالأمة عن عرش الولاء الذى تحتله ، لتقيم فى محلها منظمة سياسية للجنس البشرى كله • فالشعوب على استعداد بل وقادرة على التضحية بالنفس والنفيس فى سبيل الابقاء على الحكومات القومية فى حيز الوجود •

ولا ريب فى ان جميع العوامل تقف الى صف الأمة ، اذ ان الناس الذين قد يكونون راغبين أو حتى قادرين على التضحية والموت فى سبيل الابقاء على الحكومة العالمية ، لايجدون الفرصة متاحة أمامهم لتنفيذ رغبتهم فى هذا العالم الذى نعيش فيه • فالرجل الذى قد يرغب فى معارضة مصالح امته وسياساتها فى سبيل البشرية ودولتها العالمية ، يكون فى معارضته هذه ، وفى ظل هذه الأوضاع العالمية التى نعيشها مضعفا لأمته

لحساب أمة أخرى ، قد تكون بلاده في حالة صراع قتال معها • وهو في أحسن الحالات قد يصبح شهيد معتقداته ، داعيا أمته الى أن تنزل به العقوبة التي تنزلها عادة بالخونة لقضيتها • وليس ثمة ما يظهر الافتقار الى الشروط والاوضاع الاجتماعية والخلقية المسبقة التي لابد من توافرها لاقامة ما يسمى بالدولة العالمية ، اكثر من تلك المعضلة الخلقيـــة التي يواجهها ذلك الانسان الذي يرغب في ان يكون مواطنا عالميا ، في ظروف العالم الراهنة ، اذ يجد نفسه مضطرا الى العمل في خدمة امة اخرى وخيانة الأمة التي ينتمي اليها • فليس ثمة فوق الأمة ، أية هيئــة ســياسية ، يستطيع الانسان أن يعمل في خدمتها ، وليس ثمة الا أمم أخرى •

وأخيرا فان شعوب العالم ليست على استعداد بل وليست قادرة على أداء ماتتطلبه الدولة العالمية منها لتمكينها من تحقيق أهدافها • فالهدف الأول للحكومة العالمية : هو الحفاظ على السلام العـــالمي • وعلى الدولة العالميـة للوصول الى تلك الغاية أن تؤدي ثلاثة واجبـات ، أولها : اضفاء الشخصية القانونية على الجنس البشري ، لأن هذه الشخصية تبقى على وحدة البشرية قائمة أمامها • أما الواجب الثاني ، فهو : ان على الحكومة العالمية ان تخلق الاجهزة اللازمة لاحداث تبدل اجتماعي شامل في العالم كله ، والابقاء عليها في دور العمل ، لان هذه الاجهزة تسمح لجميع فئات الجنس البشري أن تتوقع بعض الترضية لمطالبها المتضاربة على الأقل • أما الواجب الثالث ، فهو : ان تقيم أجهزة تنفيذية تستطيع مواجهة أي تهديد للسلام بقوة طاغية وهائلة • وعلى المرء ان يسلم بالاحتمال الذي يجد تأييدا لدى الرأي العام الممثل في اقتراعاته التي سبق لنا ان اشرنا اليها ، والذي يقول ان على شعوب العالم ان تدعم الدولة العـــالمية في أدائها لواجبها الأول . ولقد تحدثنا الكثير عن الافتقار الى تأييدها في أداء واجبها الثالث • لذا علينا الآن ان ندرس بشيء من الاقتضاب الفرص المتاحة لشعوب العالم لتأييد الحكومة العالمية في اداء واجبها الثاني ، وهو كما نعرف لباب مهمة الحفاظ على السلام في اية دولة وجوهرها •

ولن نقف طويلا ، عند الطريقة التي يمكن فيها تمثيل شـــعوب العالم المختلفة في الاجهزة التي تشرع عمليات التبدل الاجتماعي • وقد لاتقبل الشعوب البيضاء التمثيل العددي ، اذ ان هذا التمثيل سيجعلها واقعة تحت سيطرة الشعوب الملونة • ولا بد ان يلقى أي طراز من التمثيل يتعارض مع مبدأ الاغلبية ، المعارضة العنيفة من الشعوب الملونة ، لأن مثل هذا الطراز يفرض عليها حالة من التبعية الدائمة ، ولن نقف عند بحث الاستحالة الواضحة لعمل مثل هذه الاجهزة التشريعية حتى ولو كان

فى الامكان اقامتها • فالبرلمان الذى يمثل شعوبا ذات معتقدات خلقيــة متباينة ، ومصالح سياسية مختلفة ، وقدرات متنوعة على الحكم ، كالشعب الامريكى والشعب الصينى او الهندى أو الروسى ، لايستطيع أن يخلق من هذه التباينات كلا يستطيع ان يعمل • ولن يكون فى مكنة أى من الفئات التى تؤلف هذا الكل ان تذعن طائعة مختارة لاقتراع الاغلبية فى مجلس تشريعى يؤلف على هذا النحو • وسيظل خطر الحرب الاهليــة وواقعها مسيطرين على مثل هــذه المنظمات التى لابد وأن تســتعيض بالالزام عن الافتقار الى الاجماع الخلقى والسياسى •

ولندرس الآن قضيتين محددتين ، كان التصادم فيهما بين الدول المختلفة شيئا تقليديا ، وأعنى بهما الهجرة والتجارة • فليس فى وسع الدولة العالمية ، كأية دولة اتحادية أن تترك تنظيم الهجرة والتجارة بين الدول الى مشيئة الدول التى تؤلفها . وعليها أن تتولى هى بنفســها تنظيم هاتين الناحيتين . وحتى لو فرضنا أن الدستور العالمى قد أعطى الدولة العالمية السلطة المطلقة فى هاتين الناحيتين بعد تحديدها تحديدا كاملا ، فهل يكون الشعب الأمريكى على استعداد لأن يعطى الحكومة العالمية الصلاحية لفتح حدود الولايات المتحدة لهجرة سنوية بمعــدل مائة الف روسى وخمسين الف صينى ومائتى الف هندى ؟ وهل يعقل ان يميل الشعب الروسى الى السماح بهجرة مائة الف روسى فى العام الى الولايات المتحدة ؟ وهل يسمح الشعب الامريكى باستيراد اية كميات من المنتجات الزراعية الاجنبية تستطيع منافسة الانتاج المحلى على قدم المساواة ؟ وهل يعقل ان يسمح الروس باستيراد السلع الاستهلاكية الرخيصة التى تربك اقتصادها الموجه ، ويقضى على الثقة فى نظامهم السياسى أيضا ؟ واذا كان لابد من الرد بالنفى على هذه الاسئلة ، كما هو الرد الطبيعى لها ، فكيف يمكن لاية حكومة عالمية ان تحكم على الاطلاق ؟ وكيف يمكن للحكومة العالمية ان تحل بصورة سلمية التوترات بين الدول التى تهدد ســلام العالم ؟

وليس ثمة من احجام عن الاستنتاج بأن السلام الدولى لايمكن أن يكون دائما دون حكومة عالمية ، وان هذه الحكومة لايمكن ان تقوم فى ظل الاوضاع الخلقية والاجتماعية والسياسية الراهنة فى العالم • وعلى ضوء ما سبق لنا قوله فى هذا الكتاب ليس ثمة من داع الى التردد فى استنتاج آخر ، وهو أن ليس ثمة من فترة أخرى فى التاريخ المعاصر ، كان العالم فيها فى حاجة اكبر الى السلام العالمى والى الدولة العالمية ايضا ، وانه لم تكن ثمة فترة اخرى فى هذا التاريخ المعاصر ، كانت الاوضاع السياسية

والخلقية والاجتماعية أقل مواتاة منها اليوم لاقامة دولة عالمية • وليس ثمة اخيرا أى احجام عن الاستنتاج ، بأنه طالما ان قيام الدولة يتطلب وجود مجتمع راغب بل وقادر على دعمها ، فان من المتعذر قيام دولة عالمية دون مجتمع عالمى راغب فى تأييدها وقادر عليه •

٣ ـ حلان زائفان

ولكن كيف يمكن خلق دولة عالمية؟ هناك حلان، أولهما : الفتح العالمى ، وثانيهما : قيامها عن طريق مؤتمر دستورى كالطريقة التى اتبعت فى اقامة الدولة السويسرية وخلق الولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٧٨٧ •

(أ) الفتح العالمى :

تشترك جميع الكيانات السياسية التاريخية التى اقتربت من اتخاذ شكل الدولة العالمية ، فى شىء واحد ، وهو ان دولة قوية تولت خلقها عن طريق فتح جميع الدول التى كانت تشترك آنذاك فى عضوية العالم السياسى المعروف • ولكن معظم هذه الدول العالمية يشترك أيضا فى شىء واحد وهو أنها لم تستطع ان تعمر الا مدة بقاء مؤسسيها •

ولعل الامبراطورية الرومانية هى الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة فى تاريخ الحضارة الغربية • وقد دانت دولتها العالمية بحياتها الطويلة الفريدة فى نوعها الى تحويلين غير عاديين • فلقد أحال الفاتحون الرومان شعوب البلاد المحتلة الى رومانيين اما بادخالهم كمواطنين رومانيين فى الحضارة الرومانية الغالبة ، أو باجتثاثهم من جذورهم فى حضاراتهم الأصلية • وتحويلهم الى أرقاء ، لكن الفاتحين الرومان ، حولوا أنفسهم فى عمليات فتوحاتهم ولا سيما فى العالم الهلينى (١) الى التزيى بصورة حضارات البلاد المفتوحة • وتمكنت رومة عن طريق هذه العملية المزدوجة من الادماج ، من خلق مجتمع سياسى وخلقى جديد ، منتشر انتشار فتوحاتها وقادر على اضفاء الاستقرار على الدولة الجديدة • وعلينا أن نضيف الى هذين التحولين ظرفا آخر ، وهو ان الامبراطورية الرومانية

---

(١) العصر الهلينى ، هو العصر الذى عاش فيه العالم بين انهيار امبراطورية الاسكندر المقدونى وتقسمها بين خلفائه الاربعة فى القرن الرابع قبل الميلاد وبين عصر قيام الامبراطورية الرومانية كقوة عالمية فى القرن الاول قبل الميلاد • وقد شهد هذا العصر حضارات عظيمة • وكانت مدينة الاسكندرية احدى مناراته الحضارية • (المعرب)

بعد أن أتمت فتح حوض البحر المتوسط • راحت تتوسع فى أحيزة سياسية خالية ، تقيم فيها شعوب من البرابرة • تحللت حضارتها الرخوة التنظيم تحت تأثير حضارة الفاتحين المتفوقة والأكثر استهواء للنفوس •

أما الدول العالمية الأخرى ، فقد تحلل معظمها وتفسخ فور انتهاء الفتوحات من بنائها • فوراء البناء السياسى والعسكرى الضخم الذى أقامته القوة ، ظلت المجتمعات القومية حية • ولكل منها قيمه الخاصة ومصالحه السياسية وكل منها يحاول رفع نير الغزاة عنه • ولم تكن هذه الدول العالمية النمو الطبيعى لمجتمع عالمى انتشر مع انتشارها • وانما كانت خلقا مصطنعا للقوة العارية فرضته على مجموعة ضخمة من المجتمعات القومية النافرة والمتنافرة ولذا فمن الصحيح أن يقال : ان الموارد الاحتياطية التى لم تكن قد مست والتى ملكتها بريطانيا العظمى وروسيا، هى التى قضت على الدولة العالمية التى أراد نابليون خلقها ، لكن الحقيقة هى أن هذه الامبراطورية قد انهارت فى عام ١٨١٢ ، عندما ظهر ضعفها العسكرى لأول مرة ، وبعد أن فشلت فى تحقيق مهمتها فى الفتح العسكرى ، اذ انتفضت المجتمعات القومية ــ التى كانت تتألف منها ــ عليها ، وراحت تنضم الى بريطانيا وروسيا معجلة بنهايتها •

وتواجه الفتوحات التى هى أقل شأنا واتساعا والعاجزة عن توحيدالشعوب الفاتحة والمحتلة فى مجتمع جديد ، أخطار الثورة والانفصالية المتطرفة • وليست العلاقات بين ايرلنده وبريطانيا وبين بولندة وروسيا الا نماذج لهذه الصورة . أما اذا كان الفاتح صاحب قوة طاغية هائلة . فلا يمكن للسلام أن يتعرض للخطر من جراء نشوب صراع بين مجتمعين قوميين يعيشان ضمن الدولة الواحدة التى يسيطر عليها هذا الفاتح . أما اذا كان البون بين قوة الفاتح والشعب المحتل ، ليس كبيرا ، فان حالة متوقعة من الحرب الأهلية لابد وأن تنشأ بين الفريقين ، ممتصة قوة الدولة وان كانت لا تهدد فى ظروف الحرب العصرية وأوضاعها ، وجودها .

هذه هى النتائج المحتملة للفتوحات المحدودة العاجزة عن خلق مجتمع جديد ينتشر مع هذه الفتوحات ويعيش معها • ونستنتج من هذا ان فرصة البقاء الوحيدة للدولة العالمية التى يخلقها الفتح والتى تفتقر الى تأييد مجتمع عالمى وفرصتها فى الحفاظ على السلام ضمن حدودها ، لن تتحققا الا اذا استطاعت أن تفرض الانضباط والولاء على ملايين الجنود ورجال الشرطة الذين تحتاج اليهم لفرض حكمها على البشرية الساخطة النافرة ، وأن تحافظ عليهما • ولن تكون مثل هذه الدولة العالمية فى مثل

هذه الحالة ، الا ماردا مرعبا من الجماعية ، تصنع قدماه من « الطين » . ويثير مجرد التفكير فيه ، غاية الذهول فى خيالات الانسان .

(ب) مثلا سويسرا والولايات المتحدة

يبدو ان سويسرا استطاعت تحقيق ما كان ينتظر من الدولة العالمية ان تحققه ، اذ خلقت دولة اتحادية جديدة من مجموعة من الامم المستقلة ذات السيادة ، لكل منها لغتها وثقافتها وتاريخها وولاءاتها وسياساتها . فقد تمكنت سويسرا من توحيد احدى وعشرين دولة مستقلة ذات سيادة يتكلم أهلها أربع لغات مختلفة ، وجمعتها فى تنظيم سياسى واحد . ترى ما الذى يحول بين السبعين دولة متباينة في العالم وبين تحقيق ما نجحت فيه سويسرا ؟ لو انها تبنت دستورا اتحاديا كما فعل السويسريون ، ولو أنها تصرفت مع بعضها كما تصرفت مجموعة الولايات السويسرية ، لحلت مشكلة الدولة العالمية . وتبدو هذه الحجة مقنعة ، وكثيرا ما كانت موضع مناقشات عامة . لكنها تنهار تماما عندما تعرض على محك حقائق التاريخ السويسرى .

يبدأ تاريخ الدولة السويسرية المتحدة فى عام١٨٤٨ قبل كل شىء . أما قبل هذا التاريخ ، فكانت الولايات السويسرية تؤلف اتحادا ائتلافيا (كونفيدراليا) ، كان أشبه بعصبة أمم ناجحة ، أو بالامم المتحدة ، منه بنظام الدولة الواحدة . وقد انبثق هذا الاتحاد عن مجموعة من الاحلاف الدائمة التى تم عقدها بين ما كان يسمى « كانتونات الغابات » مع بعض كانتونات المدن فى القرن الرابع عشر . وكانت هذه الأحلاف ثمرة بعض المصالح المتشابهة والمتكاملة ، التى شدت هذه الولايات الى بعضها البعض، للدفاع المشترك عن نفسها ضد ما يهددها من أخطار . ترى ما الذى حمل هذه الاحلاف على أن تعمر بعد زوال الاسباب والظروف التى أدت الى خلقها ، ودفعتها الى توثيق عراها ، لتصبح وشائج متينة لاتحاد ائتلافى له أجهزة حكمه المشتركة ؟ ان الرد على هذا السؤال ، يفسر لنا ظاهرة الحكم السويسرى .

(أولا) : كانت الولايات الثلاث عشرة ، التى ألفت الاتحاد الأصلى تحتل أقاليم متجاورة وتتحد فى معارضتها المشتركة للامبراطورية الالمانية وأسرة هابسبورج التى كانت جميعها من رعاياها ، ثم تحررت من سيطرتها نتيجة جهد مشترك ، والتى ظلت تمثل لها ، العدو المشترك لحريتها كلها .

(ثانيا) : تركت الانتصارات المشهورة التى حققتها الجيوش

السويسرية على فرسان القرنين الرابع عشر والخامس عشر أثرا مزدوجا . وقد أقامت هذه الانتصارات سمعة للسويسريين عاشت قرونا عدة ، وهى أنهم يمثلون أشهر الجنود فى أوربا ، اذ برهنوا على مناعة قراهم الجبلية ضد الغزو الاجنبى ، وهى القرى التى كانت تؤلف نواة الاتحاد الاصلى .

(ثالثا) : لم تكن سويسرا مغرية للغزاة ، اذ أن ثمار النصر ماكانت تضاهى المخاطر التى سيتحملها الفاتحون فى حالة تعرضهم لها بالهجوم . وكانت هذه الاغراءات ، نظرا لفقر هذه المناطق الجبلية فى مواردها الأولية، سوقية ليس الا ، أى السيطرة على بعض الممرات فى جبال الألب ، التى تصل ايطاليا بشمال أوربا . واذا ما استثنينا الحروب النابليونية . نجد ان الدول الكبيرة المتنافسة ، ظلت طيلة أربعة قرون تجد أن من الخير لها أن تسمح للسويسريين بالدفاع عن ممراتهم الجبلية ضد جميع الدول المتحاربة ، بدلا من احتلالها والسيطرة عليها . لكن من المهم أن نلاحظ أن توازن القوى ، قد ترك أثره فى هذه الحماية ، طيلة الوقت الذى ظل فيه التنافس قائما بين جارات سويسرا من الدول القوية . فلما تحققت لنابليون فتوحاته فى ايطاليا ، لم تعد لهذه الحماية أهميتها ، واصبحت سويسرا بعد عام ١٧٩٨ ، الفريسة المسكينة للجيوش المتحاربة . وجدير بنا أن نذكر أيضا ، انه عندما ارتبطت النمسا وألمانيا وايطاليا فى الاتفاق الثلاثى ، اقترحت القيادة العليا الايطالية أكثر من ست مرات على القيادة العليا الالمانية ، الاشتراك فى الزحف عبر سويسرا على الارض الفرنسية .

ويتضح من كل هذا ، أن خلق الدولة السويسرية وبقاءها لم يكونا مجرد ثمرة لرغبة مشتركة بين الولايات السويسرية عبرت عن نفسها فى اجراء دستورى وانما كانا نتيجة مجموعة خاصة من الظروف الفريدة والخاصة ، اجتمعت الى بعضها مؤلفة وضعا خاصا . وجدير بنا أن نضيف أيضا ، انه بالرغم من أن هذه الظروف قد سمحت لسويسرا بالبقاء وسط جاراتها القويات ، فانها لم تسمح لها بالحفاظ على السلام والهدوء بين الولايات التى تؤلفها . ففى غضون نحو من ثلثمائة عام ، خاضت الولايات السويسرية مع بعضها البعض خمس حروب دينية ، شملتها كلها أو شملت معظمها على الاقل ، وكانت الأخيرة منها فى عام ١٨٤٧ كما وقعت بين بعضها البعض عدة حروب فرعية أقل شأنا من تلك . ولاريب فى أن صورة الصراع الداخلى فى البلاد ، لا تتم الا اذا أشرنا الى العدد الكبير من الثورات والانقلابات التى وقعت فيها .

اذن ، ما هو الضوء الذى يلقيه تاريخ سويسرا على مشكلة الدولة العالمية ؟ فى وسعنا هنا أن نؤيد ما قاله الأستاذ رابارد فى الاستنتاجات التى توصل اليها من ان سلامة سويسرا القومية كدولة اتحادية ائتلافية (كونفيدراليه) ، محدودة تماما ومقيدة « بالظروف الخاصة التى لا علاقة لها بالحكم فيها » .. ولا ريب فى أن الدرس الذى توحى به التجربة السويسرية التى عاشت خمسة قرون فى الأمن الجماعى للأجيال الحاضرة ، درس سلبى واضح ، فهو يؤكد فى الوقت نفسه الملاحظات المستمدة من الماضى القريب جدا ، وما يوحى به المنطق البسيط . فطالما ان أمن المجتمع الدولى معتمد على التعاون الحر بين الدول المستقلة ذات السيادة الكاملة ، فان هذا الأمن يظل هشا وقابلا للكسر (١) ... » وهكذا نجد أن التجربة السويسرية تؤكد الاستنتاجات التى توصلنا اليها عن افتقار السلام المقيد بشروط الى الثبات كما تؤكد فى وقت واحد الحاجة الى اقامة دولة فوق الحدود القومية وصعوبتها .

وكثيرا ما يورد الباحثون الطريقة التى تحقق فيها قيام الولايات المتحدة وخلقها كمثل ودليل على امكان خلق دولة عالمية فى أى وقت ومكان عن طريق عقد مؤتمر دستورى . لكن مثل الولايات المتحدة يقيم الدليل فى الواقع على ان قيام الدولة وبقاءها ، يعتمدان كل الاعتماد على وجود مجتمع سياسى وخلقى متآلف قبل انبثاق الدولة عنه .

فعندما التأم شمل المؤتمر الدستورى لعام ١٧٨٧ ، كانت الولايات الثلاث عشرة ، مستقلة عن بعضها البعض شكلا ، لا واقعا سياسيا ولم تكن تؤلف بحال من الأحوال ثلاث عشرة وحدة مستقلة ذات سيادة توشك على الاندماج فى وحدة واحدة . فلقد ظل موضوع السيادة معلقا بعد أن أعلنت هذه الولايات استقلالها عن بريطانيا فى عام ١٧٧٦ . وكان كل ما فعلته باقامتها للولايات المتحدة ، استبدال سيادة التاج البريطانى بسيادة أخرى ، واستبدال الولاء المشترك لذلك التاج بولاء مشترك آخر . وكانت هذه الولايات قد احتفظت طيلة ذلك الوقت بوحدة اللغة ووحدة الثقافة والتراث القومى والمعتقدات الخلقية والمصالح السياسية ، وهى وحدة تعرضت للاختبار على محك حرب ثورية ، خاضتها كلها فى وحدة واحدة وبقيادة مفردة . وهكذا كانت هذه الولايات الثلاث عشرة تؤلف مجموعة سياسية وخلقية واحدة فى ظل التاج البريطانى ،

---

(١) كتاب « خمسة قرون من الامن الجماعى (١٢٩١ ـ ١٧٩٨) » لويليام رابارد . (باريس ـ طباعة سيرى لعام ١٩٤٥) ص ٥٩٤ .

وقد امتحنت روابطها ابان النضال المشترك ضد بريطانيا، ثم حافظت عليها بعد أن حققت استقلالها . وفي هذا يقول جون جاى في العدد الثانى من مجموعة « الاتحادى » .

« ... شاءت العناية الالهية ، ان تمنح هذه البلاد الواحدة المترابطة ، الى شعب متحد ، شعب يمت الى الأسلاف انفسهم ، ويتكلم افراده لغة واحدة ، ويؤمنون بدين واحد ، ويتعلقون بالمبادىء نفسها في الحكم ، ويتماثلون في عاداتهم وطرائق سلوكهم ، وقد خاضوا عن طريق مجالسهم المشتركة ، وباسلحتهم وجهودهم الواحدة ، جنبا الى جنب ، حربا طويلة سفكت فيها دماؤهم ، واقاموا عن طريقها - بنبل وكرامة - حريتهم واستقلالهم .

« وقد سيطرت المشاعر المتماثلة على مختلف الجماعات والانظمة في بلادنا . وكنا ، في جميع النواحى ، شعبا واحدا . فالمواطن الفرد في كل مكان في بلادنا ، يتمتع بالحقوق نفسها القومية ، والامتيازات ، والحماية التى يتمتع بها المواطن الآخر . ولقد خضنا كل الحروب ، وحققنا السلام ، وانتصرنا كامة على اعدائنا المشتركين ، واقمنا الأحلاف وعقدنا المعاهدات ، ودخلنا في اتفاقات ومواثيق مع الدول الأجنبية » .

وكل ما فعله مؤتمر فيلادلفيا ان استبدل دستورا بدستور ، وسيادة بسيادة ، ودولة بدولة ، مع وجود المجتمع نفسه والأسرة القومية نفسها فى كلتا الحالتين السابقة واللاحقة . فلم يخلق المؤتمر دولة واحدة من مجموع ثلاث عشرة دولة كانت منفصلة عن بعضها البعض فى الماضى . ولا يقيم خلق الولايات المتحدة الامريكية الدليل على امكان قيام دولة عن طريق الاتفاق على نص دستورى، وانما يثبت صحة الفرضيتين اللتين سبق لنا أن تقدمنا بهما ، وأولاهما: ان الحروب يمكن أن تقع ضمن الدول نفسها كما تقوم بينها ، وثانيتهما: ان الولايات المتحدة أقيمت على أساس مجتمع سياسى وخلقى لم يكن الدستور هو الذى خلقه ، بل كان موجودا قبل وجود الدستور . فوجود مجتمع الشعب الأمريكى سبق وجود الدولة الأمريكية ، كما يجب أن يسبق وجود المجتمع العالمى قيام الدولة العالمية .

- ٣٠ -

الأسرة العالمية

كانت النتيجة التي توصلنا اليها في الفصل السابق وهي ان المجتمع العالمي أو الأسرة العالمية يجب ان يسبقا بوجودهما ظهور الدولة العالمية ، السبب في ظهور محاولتين لخلق الأسرة العالمية ، أولاهما : منظمة الثقافة والتعليم والعلم العالمية (اليونسكو) ، وثانيتهما : الوكالات المتخصصة الأخرى التي تنتمي الى الأمم المتحدة.

١ ـ الطريق الثقافي (اليونسكو)

تنص المادة الاولى من دستور (اليونسكو) على ما يلي :

تهدف المنظمة الى الاسهام في السلام والامن عن طريق تشجيع التعاون بين الأمم بوساطة التعليم والعلم والثقافة . رغبة منها في الحث على الاحترام العالمي الشامل للعدل الدولي وحكم القانون وحقوق الانسان والحريات الاساسية التي ضمنتها ميثاق الامم المتحدة لشعوب العالم ، دون تمييز في العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين .

وستعمل المنظمة ـ لتحقيق هذه الغايات ـ على :

(أ) التعاون في الجهود الرامية الى تشجيع معرفة الشعوب لبعضها البعض، وتفهمها المتبادل ، بوساطة جميع وسائل الاتصال الجماهيري ، وهي توصي ـ لتحقيق هذه الغاية ـ بتناقل الافكار تناقلا حرا عن طريق الكلمة والصورة .

(ب) دفع التعليم الشعبي وانتشار الثقافة دفعة جديدة ... عن طريق التعاون مع الدول الاعضاء بطلب منها في تنمية الانشطة التعليمية.

واقامة التعاون بين الامم لنشر مبدأ المساواة في الفرص التعليمية دون تمييز في العنصر أو الجنس أو اى تمييز آخر ، اقتصاديا كان أو اجتماعيا .

واقتراح أفضل السبل التعليمية الصالحة لاعداد أطفال العالم جميعا ، لتحمل مسئولياتهم تجاه الحرية ٠٠٠

(ج) الحفاظ على المعرفة ومضاعفتها ونشرها ٠٠٠ عن طريق صيانة التراث العالمى من الكتب والاعمال الفنية والآثار التاريخية والعلمية وحمايتها ، واقتراح عقد المؤتمرات الدولية اللازمة على الدول المعنية ٠٠٠

وتشجيع التعاون بين الامم فى جميع فروع النشاط الفكرى ، بما فيها التبادل الدولى فى خبرات الاشخاص الناشطين فى مجالات التعليم والعلم والثقافة ، وتبادل المطبوعات والمصنفات ذات الاهمية الفنية والعلمية ، وغير ذلك من وسائل الاعلام ومواده ٠

ابتكار أساليب التعاون الدولى الهادفة الى اتاحة المجالات أمام جميع الشعوب للوصول الى المواد المطبوعة والمنشورة الصادرة عن أى منها ٠

وعلينا ـ لتقويم ما تستطيع منظمة اليونسكو أداءه للحفاظ على السلام الدولى ـ أن نبرز ثلاثة أمور ٠ أولها : اننا لا نهتم فى مجال بحثنا هنا بما تستطيع اليونسكو أداءه فى طريق نشر الثقافة والتعليم والنهوض بهما كغاية فى حد ذاتها ٠ أما الأمر الثانى فهو اننا نهتم هنا بمدى ماتستطيع اليونسكو الاسهام به فى الحفاظ على السلام الدولى ، عن طريق التعاون بين الامم ، وهو ما سنبحث فيه فى القسم الاخير من هذا الفصل٠ أما الامر الثالث والاخير، فهو اننا نعنى هنا بموضوع ماتستطيع اليونسكو أداءه للحفاظ على السلام الدولى عن طريق تشجيع التفاهم الدولى ، والانشطة التعليمية والثقافية العامة ٠

وهناك قولان قد يفيد اقتباسهما مجال بحثنا هنا ٠ فلقد ذكرت مؤسسة كارنيجى للسلام العالمى فى تقويمها لبرنامج اليونسكو لعام ١٩٤٨ ما نصه : « كانت المشاريع مصنفة تصنيفا غير دقيق » وغامضة فى مفرداتها ٠ فلقد كان ثمة خلط فى الاهداف ومجالات العمل وأساليبه فى كل مشروع من المشاريع ٠ فالمنظمة « تبحث ، وتشجع ، وتدرس ، وتنسق » فى وقت واحد ، فى حين تخلو البرامج من الحسم والوضوح ٠ يضاف الى هذا كله أن مفردات المواضيع، لم تكن واضحة الترابط مع مهمة الحفاظ على السلام والامن (١) » ٠ وتحدثت اللجنة القومية الامريكية

---

(١) « التوفيق الدولى » رقم ٤٣٨ فبراير عام ١٩٤٨ ص ٧٧ ٠

لليونسكو عن نفس البرنامج بقولها : « لا تؤيد اللجنة الاقتراحات المتعلقة بالحفاظ على الطبيعة والحياة البدائية، لا لانهما لا تستحقان ذلك، بل لان مهمة الحفاظ عليهما ، لا تتفق مع تعهد اليونسكو بالاسهام في الحفاظ على السلام والامن » (1)

ولا ريب في أن هذين القولين اللذين صدرا عن هاتين الهيئتين بصدد تلك البرامج المحددة ينطبقان تمام الانطباق على جميع أنشطة اليونسكو • فمهما كانت هذه البرامج والانشطة جديرة بالثناء والتقدير الا أنها « تفتقر الى الترابط الواضح مع مهمة الحفاظ على السلام والامن » • وليس هذا النقص مزية عارضة تظهر في بعض البرامج التي تقوم بهـا اليونسكو والتي لا تحتاج الى أكثر من المراجعة والتقويه والتعديل لتحقيق مهمتها في الحفاظ على السلام ، وانما هي صفة لازمت المنظمة منذ خلقها، ونبعت عن الفلسفة التي تقوم المنظمة على أساسها ، والتي بنيت جميع أنشطتها عليها • وهكذا نجد المستر جيمي توريزبوديه ، المدير العـام السـابق للمنظمة يقـول في تلخيصه للمناقشات التي دارت في المؤتمر العام للمنظمة في السابع عشر من نوفمبر عام ١٩٥٢ ان « الخطر الاكبر الذي يجب على اليونسكو أن تحذر منه ، هو تبديد جهودها » •

وتبدأ فلسفة اليونسكو بالفرضية القائلة بأن التعليم ولا سيما اذا كان يهدف الى التفاهم الدولي ، والتبادل الثقـافي بل وجميع النشاطات التي تهدف الى زيادة الاتصالات بين أفراد يمتون الى دول مختلفة ، ودفعهم الى تفهم بعضهم البعض ، كلهـا عوامل ، تؤدي الى خلق الاسرة الدولية والحفاظ على السلام العالمي • وينبع عن هذه الفرضية افتراض آخر ، هو ان جميع الدول ، ذات اتجاهات قومية متطرفة ، وانها تخوض الحروب مع بعضها البعض ، لانها تجهل بعضها ، ولانهـا تعمـل على مستويات تعليمية وثقافية مختلفة ومتباينة • لكن هاتين الفرضيتين مخطئتان كل الخطأ •

٢ ـ التنمية الثقافية والسلام

هناك شعوب بدائية تفتقر كل الافتقار الى التعليم المنظم ، ومع ذلك فانها من الشعوب المحبة للسلام عامة ، والمتقبلة لتأثير الثقافات الاجنبية، الى درجة الانتحار • وهناك شعوب أخرى رفيعة التعليم ، وعميقة الجذور

---

(1) منشورات وزارة الخارجية (معدلة) ٢٢ سبتمبر ١٩٤٧ ص ٧ •

في الثقافات التقليدية ، كالالمـان مثلا ، ولكنها شعوب متمسكة تمسكا متطرفا بقوميتها ، ونزاعة الى الحرب دائمـا • وكان الاثينيون فى عهد بركليس والايطاليون في عهد النهضة من خالقى الحضارات التى لا مثيل لها فى تاريخ المدنية الغربية ، ومع ذلك فقد كانوا من المتمسكين بالقومية ومن النازعين الى الحروب في تلك الفترات من تاريخهم كمـا فى الفترات الاخرى السابقة واللاحقة •

يضـاف الى هـذا أن تاريـخ بعض الامم الاخرى ، كالانجليز والفرنسيين ، يضم فترات من التفرد القـومى والسياسات النزاعة الى الحرب ، وفترات أخرى من السياسات السلمية والعالمية ، ومع ذلك فلا يقوم أى ترابط بين هذه التبدلات المرحلية وبين تطور الثقـافة والتعليم عندها • ويمتاز الشعب الصينى بتقليد عريق فى احترام العلم والمعرفة ، يفوق احترام أى شعب آخر لهما ، وفى وسع أفراده أن يعودوا بأنظارهم الى تاريخ طويل من الانجازات الثقافية ، يفـوق فى امتداده وفى صورته الخلاقة أى تاريخ آخر • وكانت هذه المزايا التعليمية والثقافية الرفيعة عند الصينيين قد حملتهم على النظر بامتهان وزراية الى مهنة الجندية ، وكانوا حتى مطلع القرن التاسع عشر ، ينظرون الى أبناء الامم الاخرى على انهم من الاتباع البرابرة للامبراطور الصينى • لكن جميع هذه الخصائص لم تجعل الشعب الصينى أقل تعلقا بالنزعة القومية ، وأكثر اتجاها الى النزعات السلامية • وبلغ التعليم فى روسـيا فى عصرنا الراهن مرتبة تفوق في علو انجازها ما حققه الشعب الروسى فى أية فترة سابقة من تاريخه ولا سيما فى مجالات التعليم التقنى ومكافحة الامية • لكن هذا التفوق لم يترك أى أثر ملحوظ على مدى تقبل الشـعب الروسى للافكار الاجنبية ولا على السياسات الخارجية للحكومة السوفياتية • وجدير بنا أن نقول ، ان الاتحاد السوفياتى لا يشترك حتى فى عضوية اليونسكو •

وتظهر هذه الامثلة العارضة التى جئنا بها ما فى التعليم والثقافة من كم وكيف ، وان لا صلة لهذا الكم والكيف بقضية الاسرة العـالمية مطلقا • فلا تعتمد هذه القضية على المعرفة وعلى قواعد القيم الثقـافية وتقديرها ، وانما تعتمد على تحول خلقى وسياسى لا مثيل له فى ابعاده واتساعه •

ب ـ الوحدة الثقافية والسلام

ينطبق ما سبق لنا قوله عن التعليم والثقافة على الأنشطة الثقافية والتعليمية التى تهدف الى تبادل الانتاج بين الثقافات القومية المختلفة •

ولا يمثل وجود مجموعة من العلاقات بين الاشخاص تتخطى الحدود القومية ، الحل لمشكلتنا • يضاف الى هذا أن وجود روابط فكرية وجمالية تعبر الحدود القومية لا يقيم الدليل على صحة أى شىء يؤيد وجود الاسرة الدولية • فالاسرة الدولية باحتمالاتها السياسية ، مجموعة من المعايير الخلقية والاعمال السياسية ، وليست مجموعة من الافكار والاحاسيس • فمجرد وجود صفوة مثقفة فى الولايات المتحدة تعجب بموسيقى الروس وآدابهم ، أو السماح بتمثيل مسرحيات شكسبير على مسارح الاتحاد السوفياتى ، لا يتصلان مطلقا بالمشكلة التى نتناولها بالبحث هنا • فالاشتراك فى نفس التجارب الادراكية والجمالية ، من أفراد يمتون الى أمم مختلفة ، لا يخلق المجتمع العالمى ، لان هذا الاشتراك لا يخلق لدى هؤلاء الافراد أعمالا سياسية وخلقية تتصل بهم وبعلاقاتهم مع بعضهم البعض ، وهى اعمال ما كانوا ليقوموا بها لولا انهم يشتركون فى هذه التجارب •

وعلينا أن نذكر ان معظم الافراد الذين ينتمون الى أكثر الامم نشاطا على الصعيد السياسى ، ظلوا يشتركون فى نفس التجارب وعلى مستويات أرفع من المستوى الادراكى أو الجمالى ، ولاهداف أكثر وضوحا وتحديدا، مدة تربو على ألف سنة • فلقد اشتركوا فى الصلاة الى اله واحد ، وحملوا نفس المعتقدات الدينية الاساسية ، وارتبطوا بنفس القوانين الخلقية ، وأدوا نفس الطقوس التى تتشابه فى رموزها • وقد تمكنت هذه المجموعة من التجارب الدينية ، التى تعتبر أكثر صلة بشخصية الفرد كلها وأعمالها من أى شىء يمكن للتجارب الادراكية والجمالية فوق القومية أن تقدمه ، من خلق أسرة دولية من نوع ما ، وان كانت ليست من ذلك الطراز الدولى الذى يتلاحم تلاحما كافيا لجعل قيام الدولة العالمية فى حيز الامكان • فكيف يمكن لنا أن نتوقع والحالة هذه من الحان تشايكوفسكى وأفكار دوستويفسكى العميقة ، واستشفافات «الاتحادى» ، والصور الخيالية فى رواية «موبى ويك» ، بالرغم من اشتراك الروس والامريكيين فى تقديرها والاعجاب بها ، أن تخلق أكثر من احساس مشترك عابر ، وأن تبعث مجموعة من القيم الخلقية والاعمال السياسية تقضى على الولاءات القديمة لتقيم بدلا منها ولاءات جديدة ؟

وقد رد التاريخ على هذا السؤال ردا قاطعا حاسما • فقد تعايشت الوحدة الثقافية التى كانت أقوى أواصر من أية وحدة تستطيع اليونسكو أن تخطط لها وأن تحققها ، مع الحرب طيلة عصور التاريخ • ونحن لا نتحدث هنا عن الحروب الاهلية التى تنشب كما ينص تعريفها بين أصحاب الثقافة القومية الواحدة • فلقد وقعت الحروب بين دول المدن

الاغريقية وفى أوربا طيلة العصــور الوسطى ، وفى ايطاليـــا فى عصر النهضة ، ووقعت الحروب الدينية فى القرنين الســادس عشر والسابع عشر ، بل وقعت حروب القرن الثامن عشر بين الصفوات المختارة ، وكانت كلهــا تدور ضمن اطار من الثقــافة الواحدة المنســجمة • وكانت هــذه الثقافات تشترك فى جميع اسسها كاللغة والدين والتعليم والادب والفن• ومع ذلك لم تخلق هذه الثقـــافات أسرة واحدة ، تعيش مع وجودها ، وتكبح جماح النزعات التفسيخية وتوجهها الى منافذ سلمية . فكيف يمكن للانسان والحالة هذه أن يتوقع عن طريق تبادل الثقافات المتباينة فيجميع النواحى التى كانت تتحد فيها الثقـــافات التاريخية ، خلق أسرة عالمية واحدة ؟

ج ــ التفاهم الدولى والسلام

تظهر المغالطة الجوهرية فى مفهوم اليونسكو عن الشئون الدولية فى الهدف الثالث من أهدافها• فالمعتقد ان الصراعات الدولية هى ثمرة النقص الادراكى والجهل والافتقار الى الحكم الصحيح على مزايا الشعوب الاخرى وخصائصها • ويقول هذا الاعتقاد انه لو استطاع الامريكيون أن يفهموا الروس والعكس بالعكس ، فانهم جميعا سيتبينون ما بينهم من تشابه ، وما يشتركون فيه من أمور ، ويقدرون تفاهة القضايا التى يتحتم عليهم الاصطراع بصددها • لكن هذه الاقوال خاطئة ومضللة من ناحيتين •

تظهر التجارب الفردية ، التى يستطيع الانسان مضاعفتها فى أى وقت يشاء ، ان الصداقات لا تكون مصحوبة عادة بالتفهم المتزايد• وهناك بالطبع حالات كثيرة ، تسىء فيها الدولة (أ) فهم طبيعة (ب) ودوافعها ، ويكون ايضاح الحقائق ، مزيلا لمصادر النزاع بينهما • لكن هذا الوضع لا ينطبق على الحالة التى تكون فيهــا (أ) و (ب) مشتبكتين فى صراع نتيجة التضارب فى مصالحهما • ولا تحارب الدولة (أ) الدولة (ب) طمعا فى المنافع الاقتصادية لانها تسىء فهم نيات (ب) ، بل لانها تفهمها حق الفهم • وذهب كثيرون من المسئولين الامريكيين الى فرنسا وهم مشبعون بالعواطف الودية تجـــاه الشعب الفرنسى الذى لا يعرفونه • لكن هذه العواطف لم تعمر طويلا بعد أن تم فهمهم لهذا الشعب • وهناك تجارب مماثلة بالنسبة الى الكثيرين الذين يقومون بزيارة روسيا زيارة ودية، وهى فى غنى عن الشرح والتفصيل •

وكان بين أولئك الذين قاوموا بصلابة واصرار منذ البداية الاهداف

الخارجية للعهد النازى ، حتى ولو أدت صلابتهم الى الحرب ، نفر ممن فهموا الثقافة الالمانية فهما عميقا • ولا ريب فى ان هذا الفهم هو الذى جعل منهم أعداء فى منتهى الصلابة للعهد النازى • وظل دارسو التــاريخ والثقافة الروسيين ، والذين فهموا روسيا والروس فهمــا صحيحا وعميقا ، غير متأثرين فى ابعاده ، بالنزوات المجنونة التى يحملها أصــدقاء روســيا وخصومها • فلقد عرفوا الاهداف التقليدية للتوسع الروسى ، كما فهموا الأساليب التقليدية للدبلوماتية الروسية • ولو كان لتفهمهم أى اثر على سير الشئون الخارجية فى الديمقراطيات الغربية ، لكان هذا السير حتما أكثر ذكاء ونجاحا من واقع سيره ، لكن القضية عمــا اذا كان هذا الفهم سيكون أحسن أثرا فى العلاقات مع الاتحاد السوفيــاتى ، قابلة للجدل والنقاش • وتعتمد السياسة الخارجية النــاجحة والبارعة على مدى تفهم الامريكان والروس لحقيقة بعضهم البعض ولحقيقة ما يريدونه • ويعتمد السلام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى فى المدى النهــائى على مدى التــــوافق بين حقيقة كل منهما وبين ما تريده الواحدة منهما من الاخرى •

وتبرز هذه الملاحظة الخطأ الثانى فى مفهوم اليونسكو عن الشئون الدولية • فهناك فى المفهوم القائل بأن الصراعات الدولية يمكن أن تزول عن طريق التفهم الدولى ، فرضية كامنة بان قضايا هذه الصراعات الناشئة كما يقول المفهوم عن سوء الفهم المتبادل ، ليست الا قضايا وهمية ، وان ليس ثمة قضية تستحق القتال والصراع من أجلها بين دولة ودولة • ولكن ليس ثمة ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا القول • فجميع الحروب التى قررت سير التاريخ وغيرت وجه السياسة فى العالم ، انما وقعت من أجل قضايا حقيقية لا وهمية • وكانت القضية الرئيسية فى جميع هذه الحروب بلا استثناء ، تقرير من الذى ســـيحكم ومن الذى سيحكم ، ومن الذى سيكون حرا ، ومن الذى سيكون عبدا خاضعا ؟

فهل كان سوء الفهم الاساس فى الخلافات والحروب بين الاغريق والفرس وبين الاثينيين والمقدونيين وبين العبرانيين والرومان وبين البابا والامبراطور وبين الانجليز والفرنســيين فى أواخر القرون الوسطى وبين الاتراك والنمسويين وبين نابليون وأوربا وبين هتلر والعالم ؟ وهل كان سوء فهم كل من الفريقين لثقافة الآخر ، وطبيعته ونياته ، هو القضية الرئيسية بحيث وقعت هذه الحروب من أجل مثل هذه القضية الوهمية لا لسبب آخر على الاطلاق ؟ أو لا يمكن القول على الاصح انه فى الكثير من

هذه الصراعات ، كان سوء فهم ثقافة الجانب الذى يعتزم الفتح ، وطبيعته، ونياته ، هو الذى حفظ السلام مدة من الزمن ، فلما جاء الفهم الصحيح، أصبحت الحرب حتمية الوقوع ؟ فلقد ظلت الحرب بعيدة عن اثينا ، طيلة الوقت الذى ظل فيه أهلها لا يأبهون بتحذيرات ديموستينيس (١) • ولم تصبح الحرب حتمية الا فى وقت لاحق وبعد أن فاتت الفرصة فى امكان انقاذهم ، اذ أدركوا طبيعـة الامبراطورية المقدونية • وأدركوا ما تحمله سياساتها اليهم من خطر • ولا ريب فى ان هذا الترابط بين الفهم وحتمية الصراع ، هو أحد الدروس المؤسية التى يحملها التاريخ للاجيال ، وكلما زاد فهم الانسان لموقف الجانب الآخر وطبيعته ونواياه ، زادت حتمية الصراع ظهورا •

وبالرغم من جميع المزايا العظيمة الكامنة التي تستحق الاطراء فى برنامج اليونسكو ، فليس لهذا البرنامج أية علاقة بمشكلة الاسرة العالمية، وذلك لان تشجيعه للحواجز التى تقف فى طريق قيام هذه الاسرة، ينطوى على الكثير من الخطأ • فمشكلة الاسرة العالمية مشكلة سياسية وخلقية لا مشكلة ادراكية أو جمالية • وما الاسرة العالمية الا مجموعة من الاحكام الخلقية والاعمال السياسية لا مجرد هبات خلقية أو تقديرات جمالية • ولنفرض أن تعليم الروس والامريكيين وثقافتهم قد وصلا الى مســـتوى التفوق والكمــال ، وانه بات فى الامكان الدمج بينهما ، وأصبح الروس يعجبون بماك توين كما يعجب الامريكيون بجوجول(٢) ، فان مشكلة من سيسيطر على أواسط أوربا ستظل قائمةبين الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة ، كما هى قائمة اليوم • وطالما ان الناس يواصلون الحكم فى الامور والعمل طبقا للمعايير والولاءات القومية لا فوق القـــومية ، فان الاسرة العالمية ستظل وهماً ينتظر التحقيق •

---

(١) ديموستينيس (٣٨٤ ـ ٣٢٢) ق٠م أعظم الخطباء اليونانيين • حذر أهل أثينا فى خطبة الفلبينية المشهورة (٣٥١ و ٣٤٤ و ٣٤١ ق‌م) من خطر فيليب الثانى ملك مقدونيا الذى احتل بلاد اليونان فى عام ٣٣٨ قبل الميلاد •

(٢) مارك توين من كتاب أمريكا المعاصرين وجو جول من الكتاب السوفيات البارزين • (المعرب)

٢ ـ الطريق الاجرائى

أ ـ الوكالات المتخصصة للامم المتحدة

كيف يتحقق مثل هذا التحول فى المعايير والولاءات ؟ لقد رسمت الوكالات المتخصصة أحد الطرق • فهى منظمات مستقلة مدينة بوجودها الى اتفاقات معينة تعقد بين عدد من الدول ، تختلف فى طبيعتها بين وكالة واخرى • ولكل من هذه الوكالات دستورها الخاص بها ، وموازنتها ، وسياستها الخاصة وهيئاتها الادارية ، ولكل منها عضويتها الخاصة • وتوحى أسماء بعض هذه الوكالات بالاعمال التى تؤديها ، كمنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الزراعة والاغذية الدولية ، والبنك الدولى للانشاء والتنمية ، وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولى للمواصلات السلكية ، واتحاد البريد العالمى ، ومنظمة الطيران المدنى الدولية واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية •

وينص الفصلان التاسع والعاشر من ميثاق الامم المتحدة على العلاقات التنظيمية والاجرائية بين هذه الوكالات والامم المتحدة • ويؤكد الميثاق بصورة لا عهد لتاريخ المنظمات الدولية بها ، مسئولية الامم المتحدة تجاه الافراد مهما كانت مشاعرهم وارتباطاتهم القومية، عن حقوقهم وسعادتهم• ولقد تم فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، خلق الجهاز الخاص الذى يتولى حمل هذه المسئولية وتصريفهـا • ومن حق هذا المجلس أن يعقد الاتفاقات ، وقد عقدها فعلا فى حالات كثيرة ، مع الوكالات المتخصصة التى « تحدد الشروط التى على مقتضاها ، يوصل بينها وبين الامم المتحدة» (١) • ومن حق الامم المتحدة أن «تقدم توصيات بقصد تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة ووجوه نشاطها » (٢) • وللمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يتخذ الخطوات المناسبة للحصول بانتظام على تقارير من الوكالات المتخصصة ، وله أن يقوم بالخدمات اللازمة لأعضاء « الامم المتحدة » أو الوكالات المتخصصة متى طلب اليه ذلك • (٣)

فما هى الفلسفة القائمة وراء أوجه النشاط الاجتماعى والاقتصادى التى تؤديها الوكالات المتخصصة بالتعاون مع الامم المتحدة ؟ وما علاقة تلك

---

(١) المادة الثالثة والستون من الميثاق ـ الفقرة الاولى •
(٢) المادة الثامنة والخمسون والمادتان الثانية والستون والثالثة والستون الفقرة الثانية •
(٣) المادتان الرابعة والستون والسادسة والستون ـ الفقرة الثانية •

الفلسفة بمشكلة الاسرة الدولية ؟ لقد رد الاستاذ ميتراني بمنتهى البراعة وقوة الاقناع على هذين السؤالين فقال :

« اذا كانت شرور الحرب والصراع تنبع من تجـزئة العالم الى وحـدات سياسية متباعدة ومتنافسة ، فهل يمكن دفع هذه الشرور عن طريق تغيير خطوط التجزئة او التقليل منها ؟ فتجزئة اية منظمة سياسية الى وحدات متفرقة ومستقلة لا بد من ان تؤدى ـ ان عاجلا وان آجلا ـ الى النتائج نفسها ، ولا بد لأى نظام دولى يقصد منه ان يعلن حلول عالم جديد • ان يؤدى الى نتائج معاكسـة لما تحققه التجزئة السياسية • فالاول لا يكون الا عن طريق حكومة عالية تزيل من الوجود وعن طريق القوة ، التجزئات السياسية ، فى حين تكون النتائج الثانية عن الطريق الذى بحثناه فى هذه الصفحات ، والذى يحيط التجزئات السياسية بنسيج منتشر من الوكالات وأوجه النشاط الدولية ، يتم بوساطتها دمج مصالح جميع الدول وحياتها معا بصورة متدرجة • ولعل هذا هو التبدل الأساسى ، الذى يجب ان يصبو اليه ويسهم فيه أى نظام دولى فعال ، وهو ان يجعل الحكومة العالمية منتشرة انتشـــار الأنشطة الدولية ••• وعلى هذا النظام ان يعنى كل العناية والى اقصى حد ممكن بالحاجات المشتركة ، الواضـحة ، دون ان يعتمد الا اقل اعتماد على وحدة اجتماعية لا تزال فى طى الغيب ، وغير واضحة المعالم•• وسيحصل المجتمع فى مثل هذه الحالة على هيئة حية قائمة لا عن طريق عهد مكتوب ، بل عن طريق تطور عضوى فعال ••• ويكون هذا الميل نازعا الى تنظيم الحكم على ضوء خطوط من الغايات والحاجات المحدودة ، وطبقا لاوضاع الزمان والمكان ، فيحل التنظيم الجديد محل التنظيم التقليدى على أساس مجموعة من التجزئات الدستورية لصلاحيات الحقوق والسلطان •••• ويساعد الطـريق الاجرائى على هذا النحو نمو هذا العمل المشترك الايجابى والبناء ، ونمو العادات والمصالح المشتركة ، مضفيا على الحدود معناها وقيمتها ، عن طريق تخطيها بنمو طبيعى لأوجه النشاط والوكالات الادارية المشتركة » (١) •

ولا ريب فى ان هذه هى الطريقة التى تنمو فيها المجتمعات ، وتنبع الحكومات فيها عن هذه المجتمعات • ولقد سبق لنا ان بينا ان الســيادة حقيقة قبل أن تكون نظرية ، وأن الشعب الأمريكى ألف مجتمعا أو أسرة دولية ، قبل ان يخلق دولة • فكيف يمكن خلق المجتمع حيث لا وجود له ؟

سبق لنا ان اقتبسنا عن الاستاذ ميتراني نظريته بان المجتمع الدولى لاينمو الا عن طريق ارضاء الحاجات المشتركة التى يشترك فيها الافراد المنتمون الى دول مختلفة • وفى وسع الوكالات المتخصصة للأمم المتحـدة وهى تخدم شعوب العالم بأسره ، دون التقيد بالحدود القومية ، أن تخلق

---

(١) ديفيد ميترانى فى كتابه « نظام فعال للسلام » (لندن ـ مجلس السلام القومى لعام ١٩٤٦) الطبعة الرابعة ص ١٤ و١٥ و١٨ و٢٨ و٣٤ و٣٥ •

هذا المجتمع ، نتيجة وجودها ، وما تؤديه من اعمال ، وان يشمل هـــذا المجتمع المصالح والقيم والاعمال المشتركة ، ولو تكاثر عدد هذه الوكالات الدولية في النهاية ، وأسدى لمعظم شعوب الأرض أهم حاجاتها ، فان الولاء لهذه المنظمات وللمجتمع الدولي الذى تمثله ، سيتفوق على الولاءات للمجتمعات القومية الفردية ومنظماتها ٠

وللبرهنة على ان مثل هذا التطور شيء ممكن فى مثل هذه الاوضاع العالمية الراهنة ، فقد اعتمد الاستاذ ميترانى قبل كل شيء على التجـارب التى مر بها الحلفاء فى غضون الحرب العالمية الثانية مع الوكالات الدولية كمجلس المواد الأولية « الانجليزى ــ الأمريكى » ومركز التموين للشرق الاوسط ٠ ولا ريب فى ان هذه الامثلة ٠ تركز الاهتمام على المشكلة التى اثارتها الطريقة الاجرائية ٠

وكانت الولاءات للقضية المشتركة فى اوقات الحرب وللمصـــالح المشتركة بعد النصر على العدو المشـــترك هى التى تفوقت على الولاءات القومية الفردية ، وجعلت عمل الوكالات الدولية الاجرائية النــاجح فى منتهى الاهمية ٠ أما فى اوقات السلم فان ما تقدمه الامة الى الفرد فيها ، يفوق بكثير المنافع التى يمكن ان تستمد من الوكالات الدولية العاملة ٠ ولعل ما هو أهم من هذا ان الصراعات على السلطان التى تفصل بين الامم ، وما تخلقه من افتقار الى الأمن ، تجعل ترابط الفرد مع امته ، الشـــغل الشاغل لمعظم افرادها ٠ فالأمة بدولتها تمنح الفرد ما هو فى حاجة اليه من حماية كما تمنحه ما يستعيض به عن حوافز السلطان ، والترضـية الفردية لكل حاجاته المادية ، واذا ما استثنينا بعض الحالات النـــادرة الشاذة المتمثلة فى بعض الوكالات الخاصة ، أو فى المساعدة التى تقدمها منظمة الصحة العالمية لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية فان الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة تقدم للناس آمالا وترضيات من طراز بعيد كل البعد عن التجارب المباشرة للناس العاديين ، وقد تتمكن من حملهم على الاحساس بها عن طريق وسيط أو بعض الوكالات القومية بحيث يصبح من الصعب متابعة جذورها التاريخية . فعندما يبعث الانسان برسالة الى بلد أجنبى ، ترى هل يفكر فى التقدم بشكره الى اتحاد البريد العالمى، على ما قدمته تلك الوكالة الدولية من اسهام فى تلك العملية ؟

ويترتب على هذا ان تختفى اسهامات الوكالات الدولية العاملة فى اسعاد الناس الذين يمتون الى مختلف الدول ، فى الظلال ٠ وكل ما يبقى

أمام الناس هو تلك الصراعات السياسية الضخمة التى تجزىء دول العالم الكبرى ، وتهدد بالخطر سعادة الخاسر لهذا الصراع ان لم تهدد وجوده كله • وليست القضية هنا مجرد تأكيد خاطىء نابع عن الجهل ، بل انها اعتراف بالحقيقة التي لايمكن نكرانها ، وهي ان ما تعمله الحكومة او لاتعمله من الناحية الاجرائية ، أهم بكثير فى سد المتطلبات الفردية مما تستطيع الوكالة الدولية العاملة أو لا تستطيع أداءه • ولعل أهم شيء على الاطلاق هو قدرة الحكومة القومية على الدفاع عن أراضيها ومواطنيها ضد العدوان الاجنبى ، وقدرتها داخل اراضيها على الحفاظ على السلام ، والابقاء على عمليات التبدل الاجتماعى سائرة فى طريقها • وليس التجاهل الذى تقابل به الجماهير الوكالات الدولية العاملة ، الا انعكاسا مهولا ، للدور التافه الذى تؤديه هذه الوكالات فى حل القضايا الدولية المهمة •

ويصبح هذا تمام الصحة ، عندما لا يكون ثمة صراع بين المصالح القومية لاية امة معينة وبين اهداف الوكالة الدولية العاملة وعملياتها ، ففى حالة وجود هذا الصراع ، تكون المصلحة القومية هى الفائزة على الهدف الدولى • ومن هنا يكون من المهم كل الاهمية ، ان احدى الدولتين المتعاديتين العظيمتين على مسرح السياسات العالمية المعاصرة ، وهى الاتحاد السوفياتى ، انسياقا منه وراء خوفه التقليدى من التدخل الاجنبى وحرصه الشديد على سلامة نظامه السياسى والاجتماعى لم تنضم الى أية من الوكالات المتخصصة الجديدة ولم تتعاون الا مع واحدة منها فقط وهى منظمة الصحة العالمية ، ولا تشترك الا فى عضوية وكالتين وجدتا طيلة الشطر الاكبر من قرننا الحالى ، وخلتا من كل طبيعة سياسية وأعنى بهما اتحاد البريد العالى « الذى انشىء فى عام ١٨٧٤ والاتحاد الدولى للمواصلات السلكية الذى حل محل الاتحاد البرقى الدولى الذى انشىء فى عام ١٨٦٥ والاتحاد البرقى الاذاعى لعام ١٩١٢ •

ويقوم الرد على السؤال المتعلق بالطريقة التى يمكن بوساطتها خلق مجتمع عالمى عن الطريق الاجرائى فى ميدان السياسات الدولية • ويتبين هذا فى تحليل الدور الذى تؤديه وتستطيع أن تؤديه ثلاث وكلات عاملة مختلفة فى هذا المجال وهى منظمة معاهدة شمال الأطلسى ، ومنظمة الفحم والصلب الأوربية ووكالات المساعدات الاقتصادية والفنية • وتشترك هذه الوكالات فى شيء واحد ، وهو أنها تحاول أن تحل مشكلة مشتركة لم يكن فى وسع أية منها أن تحلها بجهودها الخاصة ، عن طريق تنسيق

الأعمال التقنية على صعيد فوق القومي • وهي لهذه الغاية تستخدم وتنمى الاجراءات المستحدثة فى الحكم الدولى التى سبق لنا أن أشرنا اليها سابقا•

وتكون هذه الاجراءات مستحدثة فى ناحيتين مختلفتين • فهى تضم على غرار الطراز الجديد للأمم المتحدة توجيها مركزيا فى تنفيذ السياسات، وذلك عن طريق الاتفاقات التى يتم التفاوض عليها حول طبيعة السياسات التى يجب أن تتبع • وهى تجمع على هـــذا النحو بين التفـوق الفعلى للسلطان وبين الموارد ، وهى ما قد توجد لدى أى من المشـــتركين فى الوكالة ، أو فى الوكالة نفسها ، مع حق جميع المشـــتركين فى المطالبة بالمساواة فيها •

وتكون هذه الاجراءات مستحدثة أيضا ، بل ولعلها تمضى فى هـــذا الصدد الى أبعد من نموذج الأمم المتحدة فى شكلها الجديد ، وذلك من حيث انها تميل الى طمس التمييز العريق الثابت بين الشئون الدولية والداخلية، وكذلك طمس التمييز العريق الثابت بين التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى • ولعل من صميم هذه الاجراءات الجديدة انها تحول بعض القضايا كالاستعداد العسكرى والانتاج الصناعى والأسـعار والتعريفات الجمركيـة ، وكلهـا كانت تحتسب ــ وعلى نحو تقليـدى ــ ضمن اطـار الصلاحيات الداخلية الخاصة للامم الفردية وحدها ، الى ميدان الاهتمام الدولى •

ب ــ منظمة معاهدة شمال الأطلسى (حلف الأطلسى) :

تم التوقيع على معاهدة انشاء هذا الحلف فى الرابع من ابريل عام ١٩٤٩ ، باشتراك كل من بلجيكا وكندا والدانمارك وفرنسا وبريطانيـا وايطاليا ولكسمبورج وهولندة والنرويج والبرتغال والولايات المتحدة ، ثم ما لبثت تركيا واليونان ان انضمت اليها فى فبراير عام ١٩٥٢ • وقد أقامت المعاهدة مبدأ الأمن الجماعى لجميع أعضاء الحلف ، فقد نصت المادة الخامسة على ان « أى هجوم مســلح تتعرض له دولة أو أكثر من الدول المشتركة فى المعاهدة ، سواء أكانت فى أوربا أم فى أمريكا الشمالية ، يعد هجوما عليها كلها ••• » ويجب ان يقاومه جميع أعضاء الحلف • وبهذا الهدف العام يصبح حلف الأطلسى ، شبيهـــا كل الشـــبه بالأحلاف التقليدية القديمة• كما لايميزه عليها أيضا الهدف الفورى الآخر فى زيادة القوة العسكرية لجميع أعضائه • ومع ذلك فلحلف الاطلسى أهداف أخرى بعيدة وهى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى السياسى لجميع الاعضاء، واقامة عرى أوثق بينهم بصورة عامة ، محاولا تحقيق هذه الاهداف عن طريق

منظمة معقدة متعددة القوميات • وهدف هذه المنظمة تأمين التوجيه المركزى لسياسات أعضائه العسكرية والاقتصادية عن طريق الاتفاقات التى يتم التفاوض عليهـا بينهم • ولا ريب فى انها تخطو فى أهدافها الشـاملة والأساليب التى تستخدمها لتحقيقها الى ما وراء حدود الأحلاف التقليدية ، متجهة الى طراز جديد من التنظيم الاجرائى •

ويتولى مجلس حلف الأطلسى قيادة المنظمة وهو يضم وزراء يمثلون جميع الدول الأعضاء • ويكون هذا المجلس أعلى هيئة حكومية للحلف ، اذ انه يحدد متطلبات الانتاج والبرامج الخاصة بجميع الدول الأعضاء ومقتضيات الموازنات والاسهامات العسكرية فى قوة الحلف كما وكيفا وغير ذلك من الأمور • ويقوم جهاز دولى من الموظفين يرأسه أمين عام ، بادارة أعمال المجلس الذى يمثـل فى الواقع هيئة دولية حقة ، تتفرغ للعمل من أجل المنظمة ، وتصور الجمـاعة البيروقراطية المدنية الدائمة لمنظمة الحلف •

وهناك بعد المجلس ، عدد من الأجهزة المدنية والعسكرية • وتتولى رياسة الجهاز العسكرى لجنة عسكرية تتألف من رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء • ويقوم هذا الجهاز بتقديم النصـح والمشـورة الى المجلس فى الشئون العسكرية ، كما يقوم بوضع خطط الاجراءات العسكرية للدفاع المشترك ، ويؤمن التوجيه اللازم للجماعة القائمة الدائمة • وتتألف هذه الجماعة من رؤساء أركان حرب القوات الامريكية والبريطانية والفرنسية • وهى تمثل الجهاز التنفيذى الدائم للجنة العسكرية • وهى المسئولة عن الخطط السوقية العامة للدفاع عن شمال الأطلسى ، كما تؤمن التوجيـه العسكرى والتعليمات الى مختلف قيادات الحلف . وتحتل القيادة العليا لقوات الحلف فى أوربا أهم مركز فى هذه القيادات ، اذ أنها تتولى توجيه القوات الموحدة للحلف فى أوربا الغربية كلها • ولا ريب فى ان المقر العام لهذه القيادة يمثل جهازا دوليا حقا اذ يضم عددا من كبار الضباط الذين ينتمون الى مختلف الدول الأعضاء • ويتلقى القـائد الاعلى تعليماته من الجماعة القائمة العاملة ، ولكنه يستطيع الاتصال برئاسات أركان الحرب وبكبار القادة العسكريين فى جميع الدول الأعضاء •

ولا ريب فى ان حلف الأطلسى بمجالاته العريضة التى تشـمل السياسات العسكرية والاقتصادية والمالية للدول الاعضاء فيه ، يعد أكثر الأجهزة الاجرائية الجديدة طموحا ، من حيث مسـعاه الى تطبيق الاجراءات الجديدة للحكومة العالمية على حقل تقنى معين ولهدف مشترك •

ولا ريب أيضا في أن مدى القوة النسبية التي تمتاز بهـــا هذه العوامل الثلاثة ، وشدة ترابط هذه العوامل ، هما اللذان يقرران ما اذا كان حلف الأطلسي سيحقق أهدافه العسكرية الفورية وأهدافه الواسعة والعريضة في المجالين السياسي والاجتماعي • (١) فالى أي مدى من الضرورة والحتمية يؤمن أعضـاء الحلف ، بالحاجة الى اقامة نظـــام دفاعي موحد ؟ وما مدى الأهمية التي تحملها مصالحهم القومية الخاصة بالنسبة اليهم ، اذا ما قورنت بحتمية المهمة العسكرية المشـتركة ؟ وأخيرا كيف يمكن لقـــوة امريكا وسلطانها أن يؤثرا على العلاقات التي ستقيمها سياسات الدول الأعضـاء في الحلف بين المهمة العسكرية المشتركة وبين هذه المصـــالح الخاصة ؟ وبعبارة أخرى ، هل تعطى سياسات الدول الأعضاء الأولوية الى مصالحها أو الى المهمة الدفاعية المشتركة ؟

ولا شك في ان هذا التداخل بين المصـــلحة المشتركة فوق القومية وبين المصالح القومية والسلطان الامريكي الذي ســـيقرر ما اذا كان حلف الأطلسي سيحقق الأهداف التي يتوخاها أولا يحققها • ويكون هذا التدخل حاسما لا بالنسبة الى مستقبل حلف الأطلسي فحسب ، بل والى نجـــاح المشاريع الأخرى أو فشلها أيضا ، وهي المشاريع التي ما زالت على الورق والرامية الى توحيد دول أوربا على أساس اجرائي • ويصح هذا القول أيضا على مشروع أو أكثر من هذه المشروعات ، كمشروع اتحــــاد المدفوعات الأوربي ، وهو الاتحاد الذي بدأ يعمل ، والذي يمضي في أهدافه وتنفيذه الى أبعد من أهداف حلف الأطلسي ، أو كمنظمة الفحم والصلب الأوربية

ج ـ منظمة الفحم والصلب الأوربية :

تم انشاء منظمة الفحم والصلب الأوربية في عام ١٩٥٢ ، باشتراك كل من بلجيكا وفرنسا والمانيا الغربية وايطاليا ولكسمبورج وهولنده ، وذلك بقصد خلق سوق واحدة لانتاج هذه البلاد من الفحم والصـلب •

---

(١) من الواضح آن ليس لحلف الأطلسي أهداف اجتماعية واقتصادية انسانية شاملة للصعيد العالمي ، وانما هو في الواقع منظمة دفاعية ، أقامها النفوذ الامريكي على الدول الغربية، للوقوف سدا أمام ما تشعر به من خطر من جانب الاتحاد السوفياتي • وليست الأحلاف التي أقامتها السـياسة الأمريكية في أجزاء مختلفة من العـــالم وبينها حلف الأطلسي في الواقع ، الا محاولات لتطويق الاتحاد السوفياتي وارهابه والحد من نفوذه في مجالات الحرب الباردة ، وقواعد تعتمد عليها في أية تطورات مقبلة اذا تحولت الحرب الباردة الى حرب فعلية •

(المعرب)

وتضم هذه المنظمة أربعة أجهزة ، وهى السلطة العليا، والجمعية المشتركة، ومجلس الوزراء ، ومحكمة العدل •

والسلطة العليا هى الجهاز التنفيذى للمنظمة • ومن المفروض انها تعمل « مستقلة تمام الاستقلال ، ولمصلحة المنظمة كلها » ، دون أن تقبل تعليمات من أية حكومة ، اذ انها فى الواقع وكالة فوق القومية • ومن حقها أن تتخذ قرارات ملزمة ، بصدد أسعار الفحم والصلب والضرائب والغرامات لمخالفة أوامرها ، وتوجيه الاستثمارات ، والاستلاف والتسليف وتضم الجمعية المشتركة ثمانية وسبعين عضوا تختارهم البرلمانات القومية للدول الأعضاء ، أو بطريق الانتخاب العام • ويجب أن تبرم الجمعية المشتركة التقرير السنوى للسلطة العليا وأن تقره ، وفى وسعها أن ترغم بقرار يصدر عن أغلبية ثلثى أعضائها ، أعضاء السلطة العليا على الاستقالة • ويقوم مجلس وزراء المنظمة المؤلف من ممثل عن كل دولة عضو بحلقة الاتصال بين السلطة العليا والدول الأعضاء ، كما يقوم بدور الرقيب على أعمال السلطة العليا ، طالما أن موافقة المجلس ضرورية لاقرار ما تتخذه السلطة العليا من قرارات • وتفصل محكمة العدل فى الاستئنافات المقدمة اليها عن قرارات السلطة العليا ، وتلغى الأعمال غير الدستورية التى تصدر عن الجمعية المشتركة ومجلس وزراء المنظمة •

وبالرغم من انها أقل طموحا فى مجالاتها من منظمة حلف الأطلسى ، فانها تعد أكثر الوكالات الاجرائية العاملة تقدما ، اذ أنها تمضى الى أبعد مما تمضى اليه أية وكالة أخرى فى مركزة أعمال الحكومة لا فى تنفيذ السياسة فحسب بل وفى صياغتها أيضا • ولقد ظلت صياغة السياسة عن طريق المفاوضة التى كانت احدى خصائص حلف الأطلسى ، قائمة هنا كمتطلب دستورى فى العلاقات بين السلطة العليا ومجلس الوزراء • ويبرز نضج منظمة الفحم والصلب الأوربية كهيئة اجرائية عملية فى الأهداف السياسية التى يقصد منها أن تحققها •

فهذه المنظمة محاولة ثورية لحل مشكلة سياسية قديمة للغاية • وتحمل هذه المشكلة حقيقتين أساسيتين ، أولاهما التفوق الطبيعى لألمانيا بين الدول الأوربية وثانيتهما عدم رغبة الدول الأوربية الأخرى فى قبول ذلك التفوق الطبيعى • ولقد وقعت الاضطرابات العظيمة فى القارة الأوربية منذ عام ١٨٧٠ ، والحركات الدبلوماتية التى سبقتها كلها ، تحت سيطرة هاتين الحقيقتين •

وحاولت فرنسا قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها ، أن تعالج هاتين

الحقيقتين ، عن طريق استخدام الأساليب التي اقترحها توازن القوى والتي كانت مستخدمة في القرون السابقة • وحاولت الاستعاضة عن ضعفها الأصيل الكامن بنظام من الأحلاف تستطيع عن طريقه موازنة ما تتمتع به المانيا من تفوق طبيعي • لكن فرنسا فشلت في هذه المحاولات كلها • ولم يكن انقاذ فرنسا في الحربين العالميتين ، عن طريق قوتها الخاصة ولا عن طريق حلفائها في القارة الأوربية ، بل عن طريق تدخل بريطانيا العظمى ، وبصورة خاصة عن طريق تدخل الولايات المتحدة • ولا ريب في ان هذا الفشل يؤلف حقيقة أخرى ، علينا أن نذكرها في تقويمنا الفرص المتاحة لمنظمة الفحم والصلب الأوربية •

وتؤلف هذه المنظمة اتجاها ثوريا بعيدا عن الأساليب التقليدية ، التي كانت الدول الصغيرة تحاول عن طريقها مواجهة الدول الكبيرة ومعارضتها لها • فبدلا من أن تواجه فرنسا قوة المانيا المتفوقة والمحتملة بنظام للأحلاف ، نراها تحاول عن طريق هذه المنظمة اجتذاب المانيا الى أحضانها ، لنزع سلاحها منها ، ولجعل قوتها المتفوقة غير مؤذية ولا ضارة• فالمنظمة والحالة هذه ليست الا محاولة لدمج قوتين احداهما متفوقة ، والثانية متفوقة ايضا بقصد خلق سيطرة مشتركة على قوتهما المتجمعة في مركز واحد• وهكذا نرى ان فرنسا تأمل في احباط احتمال استخدام المانيا لقوتها المتفوقة في أهداف عدائية ، ولا سيما اذا كانت هذه الأهداف تعني خلق سيطرة المانيا جديدة على القارة الأوربية •

وتكون ثورية منظمة الفحم والصلب الأوربية أيضا ، في الطريقة التي تحاول فرنسا بوساطتها تحقيق هدفها • ولقد كانت المحاولات لتوحيد أوربا تجري في العصور السابقة ولا سيما في فترة ما بين الحربين من القمة لا من القاعدة • ويعني هذا ان منظمة قانونية واسعة كانت تقترح أو تقام ، وان الهدف من هذه المحاولات اقامة اطار قانوني لحكومة عالمية واسعة وشاملة • ولا ريب في ان المجلس الأوربي يسير اليوم في هذا الاتجاه التقليدي • أما منظمة الفحم والصلب الأوربية فتبدأ عملها كما يبدو من النهاية المضادة للبنيان المقترح ، اذ أنها تقوم من القاعدة لا من القمة فهي تحاول أن تخلق وحدة عملية اجرائية ضمن مجال محدود للعمل متوقعة أن يؤدي عمل تلك الوحدة ضمن ذلك المجال المحدود قبل كل شيء ، الى وحدة في المصالح ضمن المجال نفسه ، وان ينتشر هذا المثال بعد ذلك الى المجالات العملية الأخرى كالزراعة والنقل والكهربا والقوات العسكرية • ولقد قامت وزارة الخارجية الفرنسية باعادة مخططات للوحدة

فى جميع هذه الميـــادين تؤلف منظمة الدفاع الاوربى مثلا يقرب على التحقيق منها .

ومن المؤمل أخيرا ، أن تنبع الوحدة السياسية عن هذه السلسة من الوحدات الاجرائية العملية ، بصورة عضوية • فعندما تصبح المنظمـــات الاجرائية كلها مشاريع عملية منفذة ، تتحول السيادة فى الواقع الى حكومة أوربية مشتركة بخطوات متدرجة ، دون أن تحس بذلك الدول الأعضــاء فرادى •

ويعتمد نجاح هذا المخطط على أربعة عوامل أساسية ، كلها تتصل اتصالا مباشرا بالمصالح القومية للدول فرادى ، وبتوزع القوى بينها • والسؤال الاول الذى يتحتم على الانسان أن يوجهه هو : ماكيفية التوزيع الداخلى للسلطان داخل الأجهزة المختلفة لمنظمة الفحم والصلب الأوربية وبينها ؟ وما هى الطريقة التى ستتبع فى تأليف السلطة العليا لهذه المنظمة؟ ترى هل تؤلف من تقنيين يســـيرون فى طرق عملية متفرقة ومختلفة على أساس معتقداتهم التقنية حول خـير الســـبل فى انتاج الفحم والصلب وتوزيعهما ، أو هل يكونون ممثلين لحكومات الدول الأعضاء دون أن يتلقوا تعليماتهم منها، وان كانوا لايستطيعون أن يستبعدوا من تفكيرهم المصالح القومية للدول التى ينتمون اليها • واخلاصهم لها ؟

وما العلاقة التى يمكن أن تنشأ بين السلطة العليا والجمعية المشتركة، التى تشبه البرلمان الممثل للدول الأعضاء الست ؟ وما العلاقة بين هـــذه السلطة وبين مجلس وزراء المنظمة الذى يؤلف أعضـــاؤه ممثلى الحكومات المعنية ؟ وما مدى استخدام محكمة العدل لصلاحياتها الهائلة على الورق على الأقل بالنسبة الى أوجه نشاط السلطة العليا والجمعية المشـــتركة ومجلس الوزراء ؟

وثانيا ، ما توزيع السلطان بين أجهزة المنظمة وبين حكومات الدول الأعضاء ؟ ينص النظام الأساسى للمنظمة على ان السلطة العليا بوصفهـا الجهاز التنفيذى للمنظمة تملك صلاحيات تحقيقيه ولا مباشرة قبل كل شىء • فهى لا تملك صلاحيات ادارية مباشرة ضمن أراضى الدول الأعضاء، وانما تقوم سلطتها الرئيسية فى ميدان الاستثمار ، وهنا تكون صلاحياتها قبل كل شىء سلبية فى منع الاستثمارات والغنى بالقروض وكفالاتهـــا على الدول الأعضاء التى لا تستجيب لأوامرها • ولكن ما عسى أن يكون الموقف اذا كانت هذه الدول نفسها فى غير حاجة الى هـــذه القروض أو تستطيع الحصول عليها من أماكن أخرى •

وثالثا ما درجة الوحدة بين الدول الأعضاء فى الميادين الاقتصادية والعسكرية والسياسية ؟ وما ستكون عليه العلاقة بين مجموعة المصـــالح

المرجوة في حقول الفحم والصلب وبين المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية الفعلية للدول الأعضاء على انفراد ؟ والى أى مدى ، ستقف التطلعات غير المتحققة مثلا عند جميع الألمان لتوحيد بلادهم حجر عثرة في طريق عمل منظمة الفحم والصلب هذه ؟ وهل تكون مصالح المانيا الاقتصادية في المنظمة من القوة بحيث تكفى لموازنة تطلعاتها القومية غير المتحققة ، بل وللتفوق عليها ؟

وأخيرا ما سيكون عليه توزيع القوى والسلطان بين أعضاء المنظمة من الناحية الأولى وبين الدول الأخرى المنتجة للفحم والصلب كبريطانيا العظمى والولايات المتحدة من الناحية الأخرى ؟ اننا نواجه هنا الحقيقة الجوهرية نفسها التى سبق لنا أن واجهناها في الميدانين السياسي والعسكرى قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية . ولم يعد في الامكان الحفاظ على توازن القوى عن طريق التوازن بين القوى في القارة الأوربية وحدها . وكان على بريطانيا العظمى منذ عام ١٨٧٠ على الأقل أن تساعد فرنسا ضد المانيا ، ولم يعد ثمة احتمال منذ الحرب العالمية الاولى ، لاقامة توازن ذى حيوية للقوى في أوربا دون تدخل الولايات المتحدة فما هو هدف الولايات المتحدة من التدخل في أوربا ؟ أهو الحفاظ على توازن القوى في أوربا الغربية ضمن اطار التوازن العام للقوى بين الشرق والغرب ، أم الحفاظ على التوازن الشامل للقوى بين الشرق والغرب ، دون الاهتمام بالتوازن الداخلي ضمن المجموعة الأطلسية ؟

د ـ وكالات المعونة الاقتصادية والفنية :

يعتبر حلف الأطلسى ومنظمة الفحم والصلب الأوربية من الأجهزة الاجرائية المتقدمة نسبيا في أهدافها وموضوعها واجراءاتها. لكنها على أى حال أقل أهمية من عدد من الاجهزة الاجرائية ، وأدنى تقدما منها في هذه المجالات ، اذ أن لهما طابعا اقليميا . ولو قدر لهما أن ينجحا ، فانهما يكونان في نجاحهما قد تغلبا على الانفصالية المنسوجة للدولة الاقليمية . وسيظل اسهامهما في خلق المجتمع الدولى عرضة للنقاش ، ولا يمكن الفصل فيه عن طريق السياسات التى تتبعها مثل هذه الوحدات الاقليمية الجديدة وفوق القومية تجاه العالم كله . ولا يمكن للأجهزة الاجرائية العملية ذات الطابع الاقليمى ، الا أن تجر في مثل الظروف الراهنة في السياسات العالمية الى حلبة الحرب الباردة ، مع هذا الجانب أو ذاك . وهكذا فانها في الوقت الذى تترك فيه اثرا موحدا بالنسبة الى الدولة القومية

فانها مضطرة بالنسبة الى الهدف النهائى للأسرة العالمية ، أن تعزز على الأقل القوى الانفصالية المجزأة على المدى القصير •

وتتجنب أجهزة المعونة الاقتصادية والفنية ، تمام التجنب تكافؤ الضدين فى موضوع الاقليمية ، اذ أن المساعدات التى تقدمها معظمها ، عالمية الشمول فى مجالها المقترح • ولكنها ما زالت مفتقرة الى التبلور فى مادتها وهدفها واجراءاتها • ومع ذلك فان تأثيرهـا على وحدة العالم على أساس عملى اجرائى ، لا بد وأن يؤدى على المدى القصير الى أن يكون غير ملموس وغامض ومفتقر الى الفاعلية سياسيا ، ويصدق هـذا على ثلاث مجموعات من الأجهزة التى هى من هذا الطراز ، وهى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وادارة المساعدات الفنية • أولا ، وتلك التى تقيمها الولايات المتحدة طبقا لبرامج النقطة الرابعة ثانيا ، وتلك التى تؤسسها جامعة الشعوب البريطانية طبقا لمشروع كولومبو (١) ثالثا •

ولعل اوضح بيان عن الأهداف التى أوحت بهذه الوكالات ، وكانت الملهم لها فى عملها ، يبدو فى خطاب الرئيس ترومان ، الذى استهل به برامج النقطة الرابعة فى العشرين من يناير عام ١٩٤٩ اذ قال :

« علينـا أن نشرع فى برنامج جرىء ، لنمكن المناطق المتخلفة من الانتفاع بما حققناه من تقدم فى ميدان العلم والصناعة فى مجالات نموها واصلاحها ••• وعلينا أن نمكن الشـعوب المحبة للسلام من الافادة من مخزوننا من المعارف العلمية ، لمساعدتها فى تحقيق تطلعاتها فى سـبيل حياة أفضل • وعلينا بالتعاون مع الدول الأخرى ان نعزز اسـتثمارات رساميلنا فى المناطق المحتاجة الى التنمية • وعلينا ان نجعل هدفنا مساعدة الشعوب الحرة فى العالم ، عن طريق جهودها ، على انتاج المزيد من الغذاء والكساء والمواد اللازمة للاسكان ومن القوة الآلية للتخفيف فى أعبائها » •

وبالاضافة الى النواحى الانسانية الواضحة فى هذا البرنامج ، فان الهدف من المساعدات الاقتصـادية والفنية ، ينطوى على بعض المعانى السياسية الأقل وضـوحا • فمعظم البـلاد المتخلفة والمهمة من الناحية السياسية فى العالم ، هى من الدول اللاملتزمة التى يتنافس الشرق والغرب

---

(١) مشروع كولومبو ، هو المشروع الذى وضعته جامعة الشعوب البريطانية فى عام ١٩٥١، للتعاون فى أعمال التنمية الاقتصادية فى جنوب آسيا وجنوبها الشرقى •

على صداقتها وولائها • (١) ولا ريب فى أن الوعد بحياة أفضل سلاح مهم جدا فى هذه المنافسة ، كما أن تأمين الحياة الفضلى بالفعل أكثر أهمية •

ولكن ليست المساعدة كمساعدة ، أو نتائجها النافعة هى التى تخلق الولاءات السياسية عند الدول التى تتلقاها ، وانما الذى يخلقها تلك العلاقة الايجابية التى يقيمها عقل المتسلم لها بين المساعدة ونتائجها النافعة من ناحية وبين الفلسفة السياسية والنظام السياسى والأهداف السياسية لمانحها من الناحية الأخرى • وبعبارة أخرى لو ان متسلم المساعدة واصل رفضه لفلسفة مانحها السياسية ونظامه وأهدافه ، بالرغم من المساعدات التى يتلقاها ، فان آثارها السياسية لا بد وأن تضيع فى هذه الحالة • وذلك اذا ما ظل متلقيها على اقتناعه بأن المساعدة ليست الا مظهرا حتميا وطبيعيا لفلسفة مانحها السياسية ونظامه وأهدافه • وتظل المساعدات الاقتصادية والفنية ، غير فعالة من الناحية السياسية طالما أن متلقيها يقول أحد قولين أولهما « أن المساعدة طيبة ، ولكن سياسات مانحها سيئة» وثانيهما ان « المساعدة طيبة ، ولكن لا شأن لسياسات مانحها سواء أكانت طيبة أم سيئة أم بين بين ، بها على الاطلاق » (١) •

ولتكون المساعدة فعالة فى اقامة ترابط بين مانحها ومتلقيها ، يجب أن تكون الاجراءات التى تتبع فى تقديمها ، والمادة التى تطبق عليها صالحة لخلق علاقة بين المساعدة وبين سياسات المانح التى تعكس الفضل على متلقيها• وفى الحالات القليلة النادرة التى تم فيها اقامة مثل هذا الترابط، كان هذا الترابط وليد صدفة أكثر منه وليد مخطط موضوع ، وذلك لأنه ليس فى امكان المادة أو الاجراءات كما توجد فى الوقت الحاضر ، أن تكون مؤدية الى اقامة مثل هذا الترابط •

---

(١) يعترف المؤلف هنا بوجود غايات سياسية لمشاريع النقطة الرابعة • لكن فى وسع الدول التى تعرض عليها هذه المساعدات أن تقرر ما اذا كانت ستقبلها مشروطة أو لا مشروطة فاذا ما أصرت مدفوعة بسياستها اللاملتزمة واللا انحيازية على أن تكون لا مشروطة ، وصمدت على سياستها هذه ، فقدت مشاريع النقطة الرابعة أهدافها السياسية •

(المعرب)

(٢) نحن نفترض هنا رغبة فى حصر النقاش فى جوانبه السياسية الأساسية ، بأن المساعدات الاقتصادية والفنية تلقى الترحيب من متلقيها على أنها مساعدات « طيبة » • وقد تخلق مثل هذه المعونات فى الواقع توترات اقتصادية ضخمة ، وتفسخات اجتماعية ، وقد تثير على المدى القصير من المشاكل أكثر مما تحله ، وقد تكون موضع السخط أكثر منها موضع الترحاب •

(المؤلف)

وتشمل مادة المعونات الاقتصادية والفنية ، جميع آفاق الحاجات الشخصية والاجتماعية كالتعليم والصحة والادارة العامة وتوليد القوى الكهربية المائية • وقد يكون هذا النمو فى الجهد ضخما ، لا بالنسبة الى مادة المعونة التى تطبق عليها فحسب ، بل وبالنسبة أيضا الى المصدر الذى تنبع منه ، فى شكل وكالات قومية أو دولية مختلفة • ولكنه على أى حال يجعل من الصعب على متلقى المعونة أن ينسبوا المنافع التى يتلقونها الى فوق القومى وأن يحولوا مصدرها الى رمز للخير والاحسان ، يصبح متفوقا فى مجالات اهتمامهم على حكوماتهم القومية ، ويتحولون اليه بالولاء •

لكن هذا التحول فى الولاء القومى يصبح أكثر صعوبة نتيجة الاجراءات المعتادة التى تتبعها هذه الأجهزة • فهى لا تقدم العون عامة الا اذا طلبت اليها تقديمه الحكومات الفردية • ومن هنا تكون أهدافه وأشكاله، وصور تنفيذه خاضعة لاتفاقات خاصة تعقد بين الجهاز الذى يقدم المعونة وبين الحكومة التى تتلقاها • ويظهر الجهاز فى مثل هذه الأوضاع فى الغالب فى نظر متلقى المعونة فرادى بمظهر الوكيل عن حكوماتهم ، يقدم اليهم العون تلبية لطلبهم ، وطبقا للخطة التى يضعونها هم • ويميل مثل هذا المظهر الى تعزيز ولاءاتهم القومية ، كما يحول فى الوقت نفسه دون تحولها الى رمز فوق القومى ، يعتمد عليه نمو المجتمع العالمى • وهكذا تترك المعونة الاقتصادية والفنية على النحو الذى تتم فيه اليوم ، مشكلة السلام العالمى فى المكان الذى عثرت عليها فيه فى أحسن الحالات ، فى حين تسهم فى اسوئها فى جعل الصراعات الدولية أكثر وجودا عن طريق تعزيز الولاءات القومية للافراد فى جميع المناطق المتخلفة من العالم .

ولقد بينا ان الخطوة الأولى فى طريق تسوية سلمية لكافة المشاكل الدولية التى قد تؤدى الى الحرب ، هى خلق مجتمع أو أسرة دولية كأساس تقوم عليه الحكومة العالمية . ووجدنا ان خلق مثل هذه الأسرة يفترض قبل كل شىء وعلى الأقل تلطيف الصراعات الدولية وتقليلها ، بحيث تصبح المصالح التى تربط بين الأعضاء الذين ينتمون الى مختلف الأمم ، أكبر وزنا من المصالح التى تفرقهم • ولكن ما السبيل الى تلطيف الصراعات الدولية والتقليل منها ؟ هذا هو الموضوع الأخير الذى يتطلب منا الدرس والمناقشة •

القسم العاشر

مشكلة السلام فى أواسط القرن العشرين

السلام عن طريق التكيف

- ٣١ -

الدبلوماتيــة .

رأينا أن السلام الدولى لا يمكن أن يستقر عن طريق تحديد السيادة القومية وتقيدها • ووجدنا أسباب هذا الفشل فى طبيعة العلاقات بين الامم نفسها • وتوصلنا الى النتيجة التى تقول بأن السلام الدولى عن طريق تحويل المجتمع الراهن للدول المستقلة ذات السيادة الى دولة عالمية لا يمكن أن يتم فى الظروف الخلقية والاجتماعية والسياسية التى تسود العالم فى عصرنا هذا • واذا كانت ثمة استحالة لخلق الدولة العالمية فى عالمنا ، بالرغم من ضرورتها المطلقه لبقاء العالم واستمراره ، فان من الضرورى خلق الاوضاع التى تجعل خلق هذه الدولة استحالة مطلقة منذ البداية . واقترحنا كمتطلب أول لخلق مثل هذه الاوضاع تلطيف الصراعات السياسية التى تفصل بين الدولتين فوق العظميين فى الوقت الحاضر والتقليل منها ، اذ أن هذه الصراعات تضعهما أمام بعضهما وجها الى وجه ، وتثير اخطار قيام حرب جائحة . ونحن نطلق على الطريقة التى تسعى لاقامة الاوضاع التى لابد منها لضمان السلام العالمى اسم السلام عن طريق التكييف الذى تؤلف الدبلوماتية أداته ووسيلته .

١ ـ اربع مهام للدبلوماتية

أتيحت لنا الفرصة من قبل للتأكيد على الأهمية البالغة للدبلوماتية كعنصر من عناصر السلطان القومى • وليست أهمية الدبلوماتية فى الحفاظ على السلام الدولى الا ناحية معينة من نواحى تلك المهمة العامة • فالدبلوماتية التى تنتهى بالحرب ، تفشل فى تحقيق هدفها الأول ، وهو خدمة المصلحة القومية بالوسائل السلمية • ولقد كان الوضع على هذا النحو دائما ، ومازال كذلك بالنسبة الى الاحتمالات المدمرة للحرب الجماعية •

وتكون مهمة الدبلوماتية اذا ما أخذت في أوسع معانيها وشملت جميع آفاق السياسة الخارجية مربعة الجوانب ، فعليها أن تقرر (أولا) أهدافها على ضوء ما يتوافر لها من سلطان فعلي ومحتمل لمتابعة هذه الاهداف وتنفيذها ، وعليها أن تقوم (ثانيا) أهداف الدول الاخرى والسلطان الفعلي والمحتمل المتوافر لديها لتحقيق هذه الأهداف • وعلى الدبلوماتية ان تقرر (ثالثا) المدى الذى تتعارض فيه هذه الأهداف المختلفة وتتفق • وعليها (رابعا وأخيرا) أن تستخدم الوسائل الصالحة لمتابعة أهدافها والسعي الى تحقيقها • وقد يؤدى الفشل فى أداء أى من هذه الواجبات الى تعطيل نجاح السياسة الخارجية والى الاضرار بالسلام العالمى •

١ ـ على الدولة التى تضع لنفسها أهدافا لا تملك القوة الكافية لتحقيقها ، أن تواجه خطر الحرب ، نتيجة دافعين • فمثل هذه الدولة لابد وأن تبدد قواها وتوزعها ، والا تكون قوية قوة كافية فى جميع النقاط التى يكون الاحتكاك ماثلا فيها ، لردع دولة معادية عن تحديها تحديا يفوق حدود طاقات احتمالها ، • وقد يؤدى فشلها فى سياستها الخارجية الى ارغامها على الرجوع بخطواتها الى الوراء ، واعادة تحديد أهدافها على ضوء قوتها الفعلية • ولعل من المتوقع أنه فى ظل الضغط الذى يفرضه الرأى العام الملتهب ، ستندفع مثل هذه الدولة الى الامام فى الطريق نحو الهدف الذى لا يمكن تحقيقه ، فتستنزف مواردها فى السعى الى الوصول اليه ، ثم تخلط فى النهاية بين مصلحتها القومية وبين ذلك الهدف ، وتسعى عن طريق الحرب الى حل للمشكلة التى لا يمكن حلها بالطرق السلمية •

٢ ـ وقد تعمل الدولة أيضا على ايقاد نيران الحرب ، اذا أخطأت دبلوماتيتها فى تقويم أهداف الدول الأخرى وما تحت تصرفها من قوى • ولقد سبق لنا أن أشرنا الى الخطأ فى الخلط بين سياسة الوضع القائم والسياسة الامبريالية ، والعكس بالعكس ، وفى الخلط بين شكل من أشكال الامبريالية ، والشكل الآخر • فالدولة التى تخطىء فى السياسة الامبريالية فتحسبها سياسة الحفاظ على وضع قائم ، تجد نفسها غير مستعدة لمواجهة ماتنطوى عليه سياسة الدولة التى أخطأت فى تقدير سياستها من أخطار على وجودها هى • ويغرى ضعفها آن ذاك الدول الأخرى بالهجوم عليها ، ويجعل الحرب أمرا لا مندوحة عنه • والدولة التى تخطىء فى سياسة الحفاظ على وضع قائم فتعتبرها امبريالية ، لابد وأن تستثير بسياستها القائمة على الخطأ ، وردود فعلها تجاه الدولة التى أخطأت فى تقدير سياستها ، الحرب التى تحاول تجنبها معها • اذ فى الوقت الذى

تخطىء الدولة (أ) فى تقدير سياسة الدولة (ب) فتعتبرها امبريالية ، فان الدولة الثانية قد تخطىء فى حسابها فتعتبر سياسة (أ) الدفاعية ، امبريالية أيضا • وهكذا نرى الدولتين وقد وقعتا تحت شعور الخوف من العدوان الوهمى تحاولان احباط عدوان الواحدة منهما على الأخرى ، مما يدفعهما معا الى امتشاق الحسام • ويؤدى الخلط بين شكل من أشكال الامبريالية ، وشكل آخر منها ، الى ردود فعل غير منسجمة ، مما يؤدى فى النهاية الى استثارة خطر الحرب •

ويكون تقويم كل دولة لقوة الدولة الأخرى ، اما عن طريق المبالغة أو عن طريق الاستهانة ، محطما لقضية السلام أيضا • فقد تؤدى مبالغة الدولة (أ) فى تقدير قوة (ب) الى الاذعان لمطالبها ، الى أن تجد نفسها مضطرة أخيرا الى مقاتلتها دفاعا عن وجودها ، وفى ظل أكثر الأوضاع سوءا • وقد تؤدى استهانتها بقوة الدولة الأخرى ، الى الاغراق فى الثقة بقوتها المزعومة • وقد تتقدم آن ذاك بطلبات الى الدولة الثانية وتفرض عليها شروطا اعتقادا منها بأنها أضعف من أن تقاومها) وآن ذاك ودون توقع لمقاومة الدولة الثانية الفعلية ، قد تجد نفسها تواجه أحد أمرين ، اما التراجع والاقرار بالهزيمة ، أو التقدم والتعرض لخطر الحرب •

٣ ـ ولا تستطيع الدولة التى تريد المضى فى السير على سياسة خارجية سلمية وبارعة ، أن تتوقف عن المقارنة بين أهدافها وأهداف الدول الأخرى ، على ضوء ما بينها من تواؤم ومطابقة . فاذا كان هذا التواؤم قائما ، فليس ثمة مشكلة على الاطلاق • أما اذا كان مفقودا ، فان على الدولة (أ) أن تقرر لنفسها ما اذا كانت أهدافها مهمة لها ، وما اذا كانت أهميتها هذه ستدفعها الى متابعة السعى لتحقيقها رغم ما بينها وبين أهداف الدولة (ب) من اختلاف . وعليها اذا وجدت ان فى مكنتها حماية مصالحها الحيوية دون متابعة السعى لتحقيق تلك الأهداف ، أن تتخلى عنها وتهجرها • أما اذا وجدت الدولة (أ) من الناحية الأخرى ، ان هذه الأهداف جوهرية لمصالحها الحيوية ، فان عليها آنذاك أن تقرر ما اذا كانت أهداف الدولة (ب) المتعارضة مع أهدافها هى ، حيوية أيضا لمصالح (ب) الجوهرية • ولو كان الرد على هذا السؤال بالسلب فان على (أ) أن تحاول اقناع (ب) بالتخلى عن أهدافها ، عارضة عليها أهدافا أخرى ، ليست حيوية لها أى للدولة (أ) • وهذا يعنى بعبارة أخرى ، وجوب البحث عن طريق المساومة الديلوماتية أى عن طريق الأخذ والعطاء ، عن حل وسط يقوم على التوفيق بين مصالح الدولتين •

أما اذا كانت المصالح المتعارضة أخيرا بين (أ) و (ب) حيوية لكل

منهما ، فان من الضرورى أيضا البحث عن طريق يؤدى الى اعادة تجديد مصالحهما الحيوية ، والتوفيق بينهما ، بحيث يصبح فى الامكان المواءمة بين أهدافهما • وبالرغم من أن الدولتين قد تسيران هنا على سياسات سلامية فى منتهى الحكمة والبراعة ، فانهما قد تصلان الى شفير الحرب وخطرها •

٤ ـ والواجب الأخير للدبلوماتية البارعة المصممة على الحفاظ على السلام ، أن تختار الأساليب الصحيحة للعمل على تحقيق أهدافها • وهناك ثلاث طرائق تحت تصرف الدبلوماتية وهى الاقناع والتوفيق والتهديد بالقوة • وليس فى وسع أية دبلوماتية لا تعتمد على شىء آخر سوى التهديد بالقوة ان تدعى لنفسها البراعة وحب السلام • ولا تستحق أية دبلوماتية تركز آمالها على الاقناع والتوفيق أن تسمى بالدبلوماتية البارعة • ويندر أن يكون هناك أى مبرر فى تسيير دفة السياسات الخارجية لدولة كبرى ، استخدام أسلوب واحد ، والامتناع عن الأساليب الأخرى• فعلى الممثل الدبلوماتى لأية دولة عظمى كقاعدة عامة ، لكى يستطيع خدمة مصالح بلاده ومصالح السلام فى وقت واحد ، أن يستخدم الاقناع وأن يستغل مزايا التوفيق ، وأن يؤثر على الطرف الآخر بقوة بلاده العسكرية •

وينطوى فن الدبلوماتية على وضع التأكيد الصحيح فى أية لحظة معينة على أى من هذه الوسائل الثلاث الموجودة تحت تصرفه • والدبلوماتية التى تؤدى واجباتها الأخرى بنجاح ، قد تفشل فى خدمة المصلحة القومية والحفاظ على السلام ، اذا أصرت على الاقناع ، فى الوقت الذى تتطلب فيه ظروف القضية وأوضاعها قبل كل شىء سياسة التوفيق عن طريق الأخذ والعطاء • فالدبلوماتية التى تضع معظم بيضها فى سلة التوفيق والحلول الوسط ، فى الوقت الذى يجب أن تعرض فيه قوة الدولة العسكرية قبل كل شىء ، أو التى تؤكد القوة العسكرية فى الوقت الذى يتطلب فيه الوضع السياسى سياسة الاقناع والحلول الوسط ، لابد وأن تفشل فى تحقيق أهدافها •

٢ ـ أدوات الدبلوماتية

تؤلف المهام الأربع للدبلوماتية العناصر الأساسية لكل سياسة خارجية فى كل زمان ومكان • وفى وسعنا أن نقول ان على زعيم أية قبيلة من القبائل البدائية ، يحتفظ بعلاقات سياسية مع قبيلة مجاورة ، ان يؤدى هذه المهام الأربع اذا أراد أن يكون ناجحا ، وأن يحافظ على السلام • ولاريب فى أن الحاجة الى أدائها قديمة قدم السياسة الدولية

ومنتشرة انتشارها • وليس الشيء الجديد فيها الا أداءها عن طريق أجهزة منظمة •

وهناك أداتان منظمتان للدبلوماتية وهما وزارات الخارجية في عواصم البلاد المعنية والممثلون الدبلوماتيون الذين تبعث بهم وزارات الخارجية الى عواصم البلاد الأجنبية • وتكون وزارة الخارجية الجهاز الذي يرسم السياسة الخارجية أو الدماغ الذي يخططها ، فهو يتلقى التأثيرات الحسية من العالم الخارجي ويجمعها ويقومها ، ثم يصوغ السياسة الخارجية ، التي يصدرها في شكل مؤثرات حسية يحولها الممثلون الدبلوماتيون الى سياسات خارجية فعلية • وهكذا في حين تمثل وزارة الخارجية ، دماغ السياسة الخارجية ، يمثل ، الممثلون الدبلوماتيون عيونها وآذانها ، وألسنتها ، أى حواسها الأساسية • ويؤدى الدبلوماتي مهام ثلاثا لحكومته أولاها مهمة رمزية والثانية قانونية والثالثة سياسية •

(أ) التمثيل الرمزى

يكون الدبلوماتي قبل كل شيء ، الممثل الرمزى لبلاده • فهو يؤدى على هذا النحو اعمالا رمزية باستمرار ، ويعرض نفسه للمهام الرمزية أمام الدبلوماتيين الآخرين ، والحكومة الأجنبية التى يمثل بلاده لديها • وتؤدى هذه المهام اختبارين أولهما اختبار المكانة التى تحتلها بلاد الدبلوماتي في الخارج ، وثانيهما اختبار مكانة البلاد المفوض لديها فى بلاده • فالسفير الأمريكي فى لندن مثلا ، يمثل رئيس جمهورية الولايات المتحدة فى المهمات الرسمية التى يدعى اليها ، وفى المناسبات التى يقيمها هو ، كالولائم الرسمية وحفلات الاستقبال وما أشبه ذلك • وهو يقدم التهاني ويتقبلها ، فى المناسبات السعيدة فى البلاد التى يمثل حكومته لديها كما يقدم التعازى ويتقبلها فى المناسبات المحزنة • وهو يؤدى الواجبات الرسمية فى المراسم الدبلوماتية •

ومما يذكر على سبيل المثال بالنسبة الى الأمثلة البارزة على الأعمال الرمزية للدبلوماتية ، الولائم الباذخة التى تجد معظم البعثات الدبلوماتية نفسها مضطرة الى تقديمها الى أعضاء الحكومة التى يمثلون بلادهم لديها والى زملائهم الدبلوماتيين والى الطبقة الاجتماعية العالية فى العواصم التى يقيمون فيها • ولاتكون هذه العادة التى تعرضت كثيرا للحملات المعادية فى البلاد الديمقراطية ، تعبيرا عن رغبة فطرية فى البذخ والاسراف فى جانب الدبلوماتيين الأفراد ، وانما تؤدى مهمة خاصة فى مخطط التمثيل الدبلوماتى •

وعندما يقيم الممثل الدبلوماتي مأدبة، لايكون فى هذه الحالة مؤدية لعمله كفرد ، وانما كممثل رمزى لبلاده • فالسفير السوفياتى ، بوصفه سفيرا ، هو الذى يوجه الدعوات لحضور حفلة الاستقبال التى يقيمها تخليدا للذكرى السنوية لثورة آكتوبر فى عام ١٩١٧ • ويكون الاتحاد السوفياتى عن طريقه ، دون أى اعتبار لشخصه فى هذه المناسبات الرمزية ، هو الذى يقيم الدعوة ويحتفل ويحاول التأثير على ضيوفه وحتى على الذين لم يدعوا الى الحفلة ، ببذخ الوليمة وكرمها • وليس غريبا والحالة هذه أن تكون الولائم التى دأبت السفارات السوفياتية منذ ثلاثينات القرن ، وبعد أن استعاد الاتحاد السوفياتى أهميته فى المجتمع الدولى ، بالرغم من احاطة هذه الأهمية بالشكوك ، نموذجا للترف فى طول العالم وعرضه ، لما يقوم فيها من طعام وشراب كما وكيفا • ولم يكن القصد من هذا الاسراف فى الترف عرض ما ينعم به الشعب الروسى من رخاء على أنظار المواطنين البورجوازيين فى العالم الغربى ، وانما كان الهدف سد النقص السياسى الذى كان الاتحاد السوفياتى يحس به من جراء عودته الى مركز الأهمية على المسرح السياسى ، وخشيته من هبوط هذه الأهمية من جديد • وكانت حكومة الاتحاد السوفياتى فى اصدارها تعليماتها الى ممثليها الدبلوماتيين بأن يتصرفوا فى قضايا الولائم كأنداد لزملائهم من ممثلى الدول الأخرى فى العواصم الأجنبية ان لم يبزوهم ، تحاول كأى حديث نعمة يقتحم المجتمع ، ان تعرض بصورة رمزية ، بأنها ليست أقل قيمة أو أهمية من أية دولة أخرى •

(ب) التمثيل القانونى

ويقوم الممثل الدبلوماتى أيضا بدور الممثل القانونى لحكومته • فهو وكيلها القضائى ، فى العاصمة التى يمثلها فيها تماما كما يمثل الوكلاء القانونيون ، لمؤسسة ديلاور الأمريكية للاستشارات القانونية مؤسستهم التى اتخذت من واشنطن مقرا لها ، فى مختلف المدن والولايات الأمريكية • فهؤلاء الوكلاء ، يعملون باسم الشخصية القانونية التى يمثلونها والتى نسميها مؤسسة أو اتحادا ، فيذيعون البيانات الملزمة باسمها ، ويوقعون العقود التى تربطها ، ويتصرفون ضمن اطار نظامها التأسيسى وكأنهم هم المؤسسة • ويؤدى السفير الأمريكى فى لندن باسم حكومة الولايات المتحدة ، عين المهام القانونية التى يخوله اياها دستور الولايات المتحدة وقوانينها وأنظمتها ومراسيمها • وقد يزود بالصلاحية لتوقيع أية معاهدة، أو لتبادل تسليم أية وثائق مبرمة تعنى تنفيذ أية معاهدة تم التوقيع

عليها • وهو يضفى الحماية القانونية على المواطنين الأمريكيين فى الخارج • وقد يمثل الولايات المتحدة فى أى مؤتمر دولى أو فى الجمعية العامة للأمة المتحدة ، ويقترع باسمها ، وطبقا للتعليمات التى يتلقاها من حكومته •

ج ـ التمثيل السياسى

يقوم الدبلوماتى مع وزارة الخارجية التى يتبعها ، بصياغة السياسة الخارجية لبلاده • ولا ريب فى أن هـذا هو العمل الاسـاسى والمهم الذى يقوم به • ولما كانت وزارة الخارجية هى مركز العصب الحساس للسياسة الخارجية ، فان ممثليها الدبلوماتيين هم الاعصاب المنتشرة فى الخارج لنقل الحركة المتبادلة للاحاسيس بين المركز والعالم الخارجى •

وتقع على عواتق الدبلوماتيين الاعباء الثقيلة، فى تصريف احدى المهام الاربع التى تحدثنا عنها على الأقل ، كمهام للدبلوماتية • فعليهم أن يقوموا أهداف الدول الاخرى وأن يقدروها ، وما تملكه هذه الدول من قوة فعلية ومحتملة تستخدمها فى تحقيق أهدافها • وعليهم لاداء هذه المهمة ، أن يكونوا على علم بخطط الحكومة التى يمثلون بلادهم لديها ، اما عن طريق الاسئلة المباشرة التى يوجهونها الى موظفى الحكومة والقادة السياسيين ، أو عن طريق تغطية الصحف وانبائها وغيرها من الاجهزة المعبرة عن الرأى العام • وعليهم بالاضافة الى ذلك كله ، أن يقوموا النفوذ المحتمل لاتجاهات المعارضة داخل الحـكومة نفسها أو فى الاحزاب السياسية أو لدى الرأى العام ، على سياسات الحكومة نفسها •

فعلى الممثل الاجنبى فى واشنطن أن يطلع حـكومته وباستمرار على المواقف الراهنة والمحتملة لمختلف أجهزة الحكم فى الولايات المتحـدة بالنسبة الى المشاكل الراهنة فى الشئون الدولية • وعليه أن يقوم أهمية الشخصيات المختلفة فى أجهزة الحـكم والاحزاب السياسية وتأثيرها على تطور السياسة الخارجية ، وما المواقف التى سيتخذها المرشحون المختلفون لرياسة الجمهورية تجاه المشاكل العامة والمحددة للسياسات الخارجية فى حالة انتخـابهم ؟ وما تأثير أحد المعلقين فى الصـحافة أو فى الاذاعة على السياسة الخارجية والرأى العام ؟ وما مدى تمثيل آرائه للتفكير الرسمى أو لاتجاهات الرأى العام فى البلاد ؟ هـذه بعض اسئلة لا بد أن يحاول الدبلوماتى الرد عليها • ويعتمد نجاح السياسة الخارجية لحكومته وفشلها وقدرتها على الاحتفاظ بالسلام ، على صدق التقارير التى يبعث بها اليها ، وعلى صحة منطقه وأحكامه فى هذه التقارير •

وعندما تود دولة تقدير القوة الفعلية والمحتملة لاية دولة أخرى فان مهمة البعثة الدبلوماتية التى تمثلهـا فى تلك الدولة تتخذ شـكل المهمة التى تقوم بها منظمة رفيعة من منظمات التجسس • فهنـاك عدد من كبار الضـباط فى القوات المسـلحة ينتدبون للعمـل فى مختلف البعثـات الدبلوماتية ، حيث يعمل الملحقون العسكريون والجويون والبحريون بكل ما يتوافر لهم من سبل ووسـائل فى جمع المعلومات اللازمة عن التسلح الفعلى والمتوقع ، وعن الاسلحة الجديدة والطاقات العسـكرية • والتنظيم والتخطيط والتدريب فى البلاد التى يمثلون حكومتهم لديها • وتستكمل خدماتهم بما يؤديه الملحقون التجـاريون ، الذين يجمعون المعـلومات عن الاتجاهات الاقتصادية والتطورات الصناعية ، ومراكز التصنيع ، ولاسيما بالنسبة الى تأثيرها على الاستعدادات العسكرية • وتكون التقـارير التى تتلقاها الحكومة من بعثاتها الدبلوماتية فى هـذه الموضوعات وغيرها من النواحى التى يصعب تعدادها، ودقة هذه التقارير وسلامة منطق أحكامها، أساسية ولا غنى عنها فى سـلامة القرارات التى تتخذها فى سياساتها الخارجية •

وتقوم جذور الدبلوماتية الحديثة فى هذا العمل من جمع المعلومات ولا سيما السرى منها ، وفى استناد السياسات الخارجية للبلاد اليهـا • وكان من المسلم به فى القرون الوسطى أن المبعوث الخـاص الذى يوفده أحد الملوك أو الأمراء للطواف بالبـلاد الاجنبيـة ، هو جاسوس لمولاه • وعندما شرعت الدويلات الايطالية فى القرن الخـامس عشر فى الاحتفاظ ببعثات دبلوماتية دائمة فى عواصم الدول الخامس الاخرى ، كان القصـد الاول من ذلك ، الحصـول على المعـلومات الفورية عن نيـات هذه الدول العدوانية ضدها • وعندما غدت البعثات الدبلوماتية الدائمـة فى القرن السـادس عشر ، شـيئا عاما مألوفا ، كانت النظرة السـائدة أن هـؤلاء الدبلوماتيين يمثلون مصدر ازعاج وضعف لدى الدولة التى تمثل هـذه البعثات بلادها لديها • وتطرف هوجو جروتيوس ، المعروف باسم والد القانون الدولى الحديث فى مطلع القرن السابع عشر الى حد المطالبة بالغاء البعثات الدبلوماتية •

ولا يكون الممثلون الديلوماتيون مجرد عيون وآذان لحكوماتهم ينقلون اليها أحداث العالم الخارجى ، لتصل الى مركز الجهـاز العصبى للسياسة الخارجية ، كالمادة الخام التى يستند اليهـا فى صياغة قراراته فحسب ، وانما يكونون فى الوقت نفسه اليد واللسـان اللذين تتحول المؤثرات الحسية الصادرة عن المركز عن طريقهما ، الى أقوال وأعمال • وعليهم أن

يحولوا اهام النـاس الذين يعيشون معهم ولا سـيما المعبرين منهم عن الراى العام ، وقادتهم السياسيين ، بقـدر ما يستطيعون ،السـياسات الخارجية التي يمثلونهـا ، لتنـال تأييدهم وموافقتهم • وتكون الجـاذبية الشخصية للدبلوماتي وتفهمه لنفسية الشعب الاجنبي الذى يمثل بلاده لديه عاملين مهمين للغاية فى اقنـاع النـاس بالسياسة الخارجيـة التى يمثلها •

ويؤدى الممثل الدبلوماتي دورا بارزا فى أداء المهمة المتعلقة بالحفاظ على السلام عن طريق الاقناع أو التفاوض أو التهديد بالقوة • وفى وسع وزارة خارجيته أن تزوده بتعليماتهـا عن الاهداف التي يتحتم عليـه أن يتابعها ، والوسائل التي يجب أن يستخدمها • لـكن عليها أن تعتمد فى تنفيذ تعليماتها على سلامة تقدير ممثليهـا الدبلوماتيين وبراعتهم • وفى وسعها أن ترشد ممثلهـا الدبلوماتي الى اسـتخدام الاقناع أو التهـديد بالقوة ، أو الوسيلتين معا ، ولكن عليها أن تترك الى تقديره تقرير موعد استخدام هذه الاسـاليب وطريقة اسـتخدامها . ويتوقف على براعة الدبلوماتي نفسـه مدى نجاحه فى اسـتخدام الحجج المقنعة أو التهـديد بالقوة ، ومدى تأكيده على هذه الناحية أو تلك من نواحي هذه الاساليب، ففى وسعه أن يحقق النتائج الطيبة للسياسة الخارجية الصالحة وأن يتجنب النتائج السيئة للسياسة الخارجية الرديئة • ولقد سبق لنا أن أشرنا الى ما أسهم به كبـار الدبلوماتيين من انتصـارات رائعة فى تعزيز سلطان بلادهم • ولم تكن اسهاماتهم فى قضية السلام العالمي ومجالاته أقل أهمية أو شأنا •

٣ ــ انحلال الدبلوماتية

لم تعد الدبلوماتية تؤدى اليوم الدور البارع والبـارز والمهم الذى أدته فى المدة التى انقضت بين نهاية حروب الثلاثين سـنة وبداية الحرب العالمية الاولى • ولقد بدأ نجم الدبلوماتية فى الافول مع نهاية تلك الحرب• وظل فى وسـع قلة من الدبلوماتيين البارعين أن يؤدوا فى حقبة العشرينات أدوارا فى منتهى الاهمية فى خدمة السياسات الخارجيـة لدولهم • لـكن دورهم فى صـياغة السياسات الخارجية لبلادهم تضاءل فى الحقبـة التى سبقت الحرب العـالمية الثانية ، وأصبح انحـلال الدبلوماتية كاسـلوب لتسيير السياسة الخارجيـة لاية دولة أكثر وضـوحا وجلاء • وفقـدت

الدبلوماتية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كل حيوية لهـا ، وتضاءلت مهامها الى الحد الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخ النظام الدولى الحديث · وهناك خمسة عوامل أدت الى هذا الانحلال ·

أ ـ تطوير وسائل الاتصال

لعل أوضح هـذه العوامل وأكثرها بروزا تطور وسـائل الاتصال الحديثة · فالدبلوماتية مدينـة فى نهوضها الى حد كبير الى الافتقـار الى وسائل المواصلات السريعة فى وقت كانت فيه حكومات الدول الاقليمية الجديدة تحتفظ بعلاقات سياسية دائمـة ومستمرة بين بعضها البعض · وتدين الدبلوماتية بانحلالهـا وتأخرها الى حد ما الى تطوير المواصـلات السريعة والمنظمة فى شـكل طائرات أو اذاعات أو برق أو أجهزة طبـاعة سلكية أو هواتف للمسافات البعيدة ·

فعندما كانت حكومتا الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى، تعتزمان الدخول فى مفاوضات فى أى وقت قبـل الحرب العـالمية الأولى كان لا بد لهمـا من الاحتفـاظ بممثلين دائمين فى العاصمتين ، يتمتعون بقدر كبير من سلامة التقدير والحكم ، للسير فى هذه المفاوضات · وكان لا بد من وجـود هؤلاء الممثلين الدبلوماتيين ، وذلك لان وسـائط النقل السريع والمستمر للرسائل الطويلة ، كانت مزعجة وشاقة ، وكان الزمن الذى ينصرم فى السفر ، يجعل المشاورات الشخصية مستحيلة دون وقف المفاوضات وانقطاعها· أما اليوم ، فلم يعد موظفوزارة الخارجية الامريكية فى حاجة الى أكثر من التحدث هاتفيا عن طريق الهاتف العابر للمحيط الى صنوه فى وزارة الخارجية البريطانية أو الى السفير الامريكى فى لندن ، أو الى أكثر من أن يستقل طائرة تعبر المحيط فى ساعات بعد الظهيرة من واشنطن ليشرع فى محادثاته فى لندن فى صبيحة اليوم التالى · وعندما يجد نفسه فى حاجة الى التشاور مع حكومتـه ، فان كل ما يحتاج اليه ، هو اجازة عطلة نهاية الاسبوع ، ليعبر الأطلسى جيئة وذهابا ، حيث يبلغ حكومته آخر التطورات ويتلقى منها تعليماتها ·

وكان من غـير المعقول قبـل نحو من ربع قرن من الزمن فقط ، ان يبتعد وزير الخارجية الامريكية عنواشنطن مدة أسابيع ليشتركفى مؤتمر دولى أو ليزور عاصمة أجنبيـة · أما اليوم فاذا بعد عن العـاصمة ، فانه يظل على اتصال دائم بوزارة الخارجية عن طريق الهـاتف أو اللاسلكى ، كما أن فى قدرته أن يعود اليها فى رحلة لا تستغرق أكثر من ليلة واحدة،

اذا تلقى طلبا عاجلا بوجوب العودة . وهكذا لم يعد الممثلون الدبلوماتيون هم الذين يتولون الآن أمر المفاوضات الهامة كقاعدة بل أصبحت من شأن الموفدين الخاصين ، الذين قد يكونون وزراء الخارجية، أو من كبار الموظفين أو الاخصائيين الفنيين فى وزارة الخارجية .

ب ـ الحط من قيمة الدبلوماتية

لكن هذه التطورات التقنية لم تكن على أى حال ، المسئولة وحدها عن الحط من منزلة الاساليب التقليدية فى الدبلوماتية . فالى جانب القدرة التقنية على التخلى عن خدمات الدبلوماتية ، يجب أن يضاف الاعتقاد بأن من الواجب الخلاص من هـذه الخدمات ، لا لانهـا لا تسهم بشىء فى خدمة قضية السلام فحسب بل ولانها قد تعرضها الى الخطر أيضـا . ولقد نشأ هذا الاعتقاد فى التربة نفسها التى انبتت مفهوم سياسات القوة كعارض تاريخى يجب الخلاص منه بمحض الارادة الصادقة .

ويعترف هذا الاعتقاد وذلك المفهوم بالعـلاقة الوثيقة بين سياسات القوة والسلطان وبين أعمال الدبلوماتية ، ولا ريب فى أنهما على حق فى ذلك . ولقد تزامن ظهور الدبلوماتيـة كنظام مع ظهور الدولة القومية ، ومع بروز العلاقات الدولية فى معناها العصرى . لـكن الظهور المعـاصر للدبلوماتية ولنظـام الدولة الحـديث ، فى وقت واحد ، أكثر من مجـرد صدفة عارضة . فلقد كان وجود الممثلين الدائمين أمرا لا بد منه ، اذا أريد قيام ارتباطات بين الدول المستقلة ذات السيادة بقصد خلق الحد الادنى من النظام والسلام فى الشئون الدولية والحفاظ عليه ، ليتولوا أمر هذا الحفاظ . وليست معارضة الدبلوماتية والحط من شـأنها والحالة هذه الا ظاهرة عدائية غريبـة لنظام الدولة الحديثة ولطراز السياسات الدوليـة التى خلقها هذا النظام .

ومن الصحيح ان يقال ، أن النظرة الشائعة للدبلوماتى فى التاريخ الحديث ، كانت تنطوى على الكثير من الامتهان من الناحية الخلقيـة ، ولم تكن هذه النظرة مقتصرة فى أى حال من الاحوال على أولئك الذين يؤمنون بوجود طريقة سـهلة ، لازالة الصراع على السلطان من المجـال الدولى . فالشهرة التى اكتسبها الدبلوماتيون بالزيغ والانحراف وعدم الصدق ، قديمة قدم الدبلوماتية نفسها ولعل التعريف الذى صدر عن السير هنرى ووطون ، السفيرالانجليزى فى مستهل القرن السابع عشر، عن الدبلوماتى بانه رجل « صـادق يرسل الى الخـارج ليـكون نيابة عن حـكومته » من التعاريف المشهورة . ويقال بأن مترنيخ هتف قائلا عندما نمى اليـه نبأ

موت السـفير الروسى فى مؤتمر فيينا ··· « أحقـا مات ؟ ترى ما الذى حفزه على ذلك ؟ »

أما الصورة الحديثة للحط من شـأن الدبلوماتية ، فتركز اهتمامها بصورة خاصة على ناحية معينة واحدة من نواحى الاساليب الدبلوماتية ، وهى الناحية السرية · وكانت الفكرة الشائعة ابان الحرب العالمية الاولى وبعدها أن الاساليب السرية التى يتبعها الدبلوماتيون تتحمل الى حد ما ان لم يكن الى حد كبير المسئولية عن تلك الحرب ، وان سرية المفاوضات الدبلوماتية ، هى من المخلفات الخطرة الموروثة عن الماضى الارستقراطى ، وان المفاوضات الدولية التى تدور وتنتهى تحت سمع الرأى العام المحب للسلام وبصره ، لا يمكن أن تؤدى الى تعزيز قضية السلام ·

وكان الرئيس الامريكى وودرو ويلسون أفصـــح المدافعين عن هذه الفلسـفة الجديدة للسياسـات الدولية مقالة وأذربهم لسانا · و لاريب فى أن ديباجة نقاطه الاربع عشرة ، والنقطة الاولى فيها ، هما أبلغ بيان عن هذه الفلسفة الجديدة · فهو يقول فى الديباجة ··· « ستتجه رغبتنا وارادتنا الى أن تكون اجراءات السلام ، عندما تبدأ ، علنية كل العلنية ، ولا تنطوى كما لا تسمح بأى تفاهم سرىمن أى نوع· فلقد انتهى عهد الفتح والتوسع، كما انتهى عهد الاتفاقات السرية التى تعقد لمصالح حكومات معنية ، والتى قد تؤدى فى لحظات غير متوقعة الى خلق الاضطراب فى سلام العالم وأمنه· ولا ريب فى أن هذه الحقيقة السعيدة التى أصبحت واضحة كل الوضوح فى نظر كل رجل يعمل فى الميدان العام ، ولم تعد أفكاره تحلق فى عصر مضى وانتهى ، ستجعل فى امكان كل أمة من الامم تتفق أهدافها مع العدل ومع سلام العالم ، أن تبين بكل وضوح ، أهدافها الآن · وفى أى وقت »· أما النقطة الاولى لى فتنص على ما يلى : « تعقد اتفاقات علنية للسلام ، يتم الوصول اليها عن طريق مفاوضات علنية ، ولا يسمح بعـدها بأى تفاهم دولى خاص مهما كان شكله ، اذ أن الدبلوماتية ستسير دائما بصورة علنية مكشوفة وأمام الراى العام (١) » ·

ج ــ الدبلوماتية عن طريق الاجراءات البرلمانية

ولا ريب فى أن احترام هذه الفلسفة الجديدة ، هو الذى دفع ساسة الدول ورجالاتها بعد الحرب العالمية الأولى الى الشروع فى الخروج على الاشكال

(١) كتاب « المختارات من خطب وودرو ويلسون وأوراقه الرسمية » اعداد البرت بوشـــهل هارت (نيويورك ــ بونى وليفرايت ١٩١٨) ص ٢٤٧ ــ ٢٤٨ ·

المقررة للدبلوماتية • ولقد خلق هؤلاء الساسة فى عصبة الأمم ، ثم فى الامم المتحدة فيما بعد ، طرازا جديدا من العلاقات الدبلوماتية ، هو الدبلوماتية عن طريق الاجراءات البرلمانية• فالمشاكل الدولية التى تتطلب الحل، توضع على جداول أعمال الهيئات التى تناقشها داخل هاتين المنظمتين العالميتين • ويقوم ممثلو الحكومات المختلفة بمناقشة تفاصيل المشكلة ودقائقها فى جلسات علنية ، ثم يقترع عليها على ضوء النظام الداخلى للمنظمة التى عهد اليها بالفصل فى القضية •

وقد اتبع هذا الأسلوب فى بعض المؤتمرات الخاصة ، كمؤتمرى لاهاى للسلام فى عامى ١٨٩٩ و ١٩٠٧ • لكنه لم يستخدم كطريقة شاملة لمعالجة كافة المشاكل الدولية للمرة الاولى الا فى عصبة الأمم • ومع ذلك فقد كان هذا الأسلوب فى تلك الهيئة ظاهريا أكثر منه واقعيا • فلقد جرت العادة ولا سيما عند مناقشة القضايا السياسية ، فى الجمعية العامة لعصبة الأمم أو فى مجلسها ، أن تكون المناقشات العلنية فى منتهى الدقة والتحفظ • وكانت العادة أن يجرى البحث عن الحل بالاساليب التقليدية للمفاوضات السرية ، وان يعثر عليه قبل عقد الاجتماعات العامة • ولم تكن هذه الاجتماعات بعد ذلك الا فرصة تتاح لممثلى الدول المختلفة ، لتكرار عرض وجهات نظرهم ، بقصد الاستهلاك العام ، ووسيلة ينص عليها ميثاق العصبة ، لاقرار الاتفاق الذى تم الوصول اليه بالطرق السرية •

أما الأمم المتحدة ، فقد حملت على محمل الجد ، وعلى النقيض من عصبة الأمم ، الطرق البرلمانية فى تصريف الاعمال الدبلوماتية • ولقد انمت حتى ضمن الكتلة الغربية الطرائق الجديدة التى تتبعها هى ، والتى تهدف ، الى حشد أغلبية الثلثين التى يفرضها الميثاق ، لاقرار أية توصية عن طريق الاقتراع فى الجمعية العامة • أما بالنسبة الى العلاقات فى الأمم المتحدة بين الكتلتين الغربية والسوفياتية فان المفاوضات الدبلوماتية لا تدور بالطريق التقليدى الا فيما ندر، وكثيرا ماتكون عن طريق وسيط، يتمثل على الغالب فى احدى الدول اللا ملتزمة الكبرى كالهند مثلا • واذا شئنا التعميم قلنا ان الهدف من الدبلوماتية الجديدة فى الامم المتحدة • ليس تسوية القضايا التى تفصل الشرق عن الغرب ، بل حشد أغلبية الثلثين للتغلب على الكتلة السوفياتية • فالاقتراع هو الهدف الاساسى للعملية ، وهو النهاية التى تصل اليها •

ولقد أثر الاتجاه الى الاجراءات البرلمانية العلنية بدلا من المفاوضات الدبلوماتية التقليدية ، وهو المتمثل فى أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة على المؤتمرات الدولية التى عقدت بعد الحرب ، والتى تشبه فى طريقة

تشكيلها وفى القضايا التى بحثتها والاهداف التى تطلعت اليها الى حد كبير الاجتماعات الدبلوماتيه التى كانت تعقد فى القرن التاسع عشر وفى مطلع القرن العشرين • ولقد عمل مؤتمر الصلح الذى عقد فى باريس فى عام ١٩٤٦ والذى شهده ممثلو احدى وعشرين دولة ، فى جو من العلنية الكاملة ، وكان صورة طبق الاصل عن الاجراءات التى أقرتها الاجهزة التى تجرى فيها المناقشات فى الأمم المتحدة • وكان مؤتمر وزراء الخارجية الذى اشتركت فيه فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة ، يناقش القضايا المعروضة عليه ويقترع عليها علنا أو وراء ستار شفاف من شبه السرية الذى يسمح للجماهير بمتابعة مراحل النقاش التى ينقلها اليها ممثلو الصحافة عن طريق الوفود المختلفة فى المؤتمر •

وهكذا لم تختف الاساليب التقليدية فى الدبلوماتية من أجواء المفاوضات التى تدور بين الغرب والكتلة السوفياتية وحدها ،وانما اختفت أيضا من أجواء العمليات اليومية التى تقوم بها البعثات الدبلوماتية للولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية من ناحية ، والكتلة السوفياتية من الناحية الاخرى • ولكن هذا الانحلال الشامل الذى لحق بالدبلوماتية لا يمكن أن ينسب تماما الى سهولة المواصلات واستنكار الدبلوماتية السرية وظهور الاجراءات البرلمانية الجديدة فى الدبلوماتية وحدها• فهناك عاملان اضافيان يجب أن يشتركا فى تحمل مسئولية هذا الانحلال ، وهما الطريقة الخاصة وغير التقليدية التى اتبعتها الدولتان فوق العظميين فى التعامل فى قضايا السياسة الدولية ، وطبيعة السياسات العالمية نفسها فى أواسط القرن العشرين •

د ـ الدولتان فوق العظميين ••• حديثتا عهد بالدبلوماتية

افادت الولايات المتحدة فى سنوات تكوينها من خدمات دبلوماتية متناهية البراعة • ولكن بعد انتهاء عهد الرئيس جاكسون ، اختفت المزايا العظيمة للدبلوماتية الامريكية نتيجة اختفاء الحاجة الظاهرة اليها • وعندما عادت الحاجة الى سياسة خارجية أمريكية فعالة الى البروز فى أواخر ثلاثينات القرن الحالى ، لم يكن هناك أساس متين لاقامة بناء صالح فوقه ، وانما كل ما كان هناك جهاز عادى للسلك السياسى ، فى حين تحول السخط على سياسات القوة والدبلوماتية السرية الى نقمة خلقية على « الدول المعتدية » ، وعلى تقليد استخدام التهديد الذى سبق أن آتى أكله فى نصف الكرة الغربى • وهكذا كانت عبقرية الرئيس روزفلت وحدها،

تدعمها أحيانا نظرة ملهمة الى الواقع الدولى ، هى التى أبقت على السياسة الخارجية الامريكية في موقف الانسجام مع المصالح الامريكية ٠

ولم يكن وزير الخارجية ولا الموظفون الدائمون فى وزارته ، أو الممثلون الدبلوماتيون فى الخارج ، يملكون فى تلك الفترة الحاسمة أكثر من نفوذ ثانوى على الطريقة التى تسير فيها سياسة أمريكا الخارجية ٠ وعندما اختفى روزفلت من المسرح بعد أن ظل نحوا من اثنى عشر عاما يوجه وحده تقريبا سياسة أمريكا الخارجية ، لم يخلف وراءه رجلا أو مجموعة من الرجال قادرين على خلق ذلك الجهاز الدقيق والماكر لادارة دفة السياسة الخارجية والسير فيها على أسس الدبلوماتية التقليدية التى أضفت الحماية السلمية على المصالح القومية ودفعت بها الى الامام ٠ ولم يكن فى وسع تلك المجموعة الصغيرة من الموظفين الأكفياء والمخلصين ، الذين عرفوا معنى السياسة الخارجية ، أن يعتمدوا على التفهم العام ، والتأييد الشعبى لتلك العمليات العقلانية المعقدة للسياسة الخارجية اللذين بدونهما لا يمكن السير بأية سياسة خارجية فى طريق النجاح فى بلد ديمقراطى ٠

وفشل الاتحاد السوفياتي لاسباب ثلاثة تختلف عن تلك التى وجدت فى الولايات المتحدة ، فى خلق أجهزة صالحة للعلاقات الدبلوماتية٠ فلقد قضت الثورة الشيوعية لعام ١٩١٧ على جهاز روسيا الدبلوماتى القديم الذى كان له تاريخ طويل حقق فيه الكثير من الانتصارات الرائعة٠ ولم تتح فرص الظهور واثبات الكفاية للعدد القليل من دبلوماتيى المدرسة القديمة الذين احتفظوا بمناصبهم بعد الثورة ، ولا لأولئك الدبلوماسيين الجدد من ذوى المواهب الذين خرجوا من الصفوف الثورية ٠ ولقد حال العداء الذى استحكم بين الاتحاد السوفياتى ومعظم الدول الاخرى والذى اسفر عن عزلة الاتحاد السوفياتى ، دون سير العلاقات الدبلوماتية فى طريقها العادى ٠

يضاف الى هذا أن الفلسفة الروسية الرسمية تعتبر مثل هذه العلاقات مجرد وسيلة مرحلية ، لا علاقات عادية دائمة تقوم بينها وبين الدول الرأسمالية ٠ فهى تؤمن بحتمية انهيار المجتمعات الرأسمالية ٠ وهى تقول ان هذا الانهيار اما أن يأتى تلقائيا أو عن طريق الثورة ، والدبلوماتى الروسى ليس الا العارض لهذه الفلسفة فهو قبل كل شيء أداة للعملية التاريخية الحتميةالتى قد يعمل على تسهيل وقوعها أو تأخيرها، ولكنه لا يستطيع ابدالها بأى حال من الاحوال ٠ وتكون رسالته تقديم

العون الى القوى الثورية فى البلاد الاجنبية التى تعى تمام الوعى السير المقرر للتاريخ ، والعازمة على المساعدة فى تحقيقه ٠

ويكون العمل التقليدى للدبلوماتية بالنسبة الى دبلوماتى من هذا الطراز ، ثانويا اذا ما قورن بالقضية الرئيسية للعملية التاريخية ، التى تصبح الدبلوماتية بعد تحقيقها وبعد تثبيت أقدام الاشتراكية فى كل مكان ، شيئا لا ضرورة له على الاطلاق ٠ ولعل أكثر ما يتطلع اليه هذا الدبلوماتى فى الوقت الراهن فى معاملاته الدبلوماتية ، طراز من التعايش يأمل هو فى وجوده ويتوقعه ، فى حين يخشى الذين يتعامل معهم ألا يستمر طويلا ٠ وليست وسائل الاقناع والمفاوضة والتهديد بالقوة فى يدى مثل هذه الدبلوماتية الا وسائط مؤقتة ومرحلية ٠ وليست الدبلوماتية فى حد ذاتها أكثر من وقفة مؤقتة تهدف الى خلق مرحلة انتقالية قبل أن يندفع الطوفان محققا الاشتراكية العالمية وحاملا معه السلام الدائم ٠

فالدبلوماتى الروسى مبعوث نظام جماعى يعاقب الفاشل أو المغرق فى الاعتماد على منطقه فى تفسير الاوامر الرسمية بالاقالة أو بما هو أسوأ منها ٠ وكانت نتيجة هذا الوضع أن غدا الدبلوماتيون الروس بعد الثورة ولا سيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، يرون بصورة تقليدية أن مهمتهم لا تعدو نقل اقتراحات حكومتهم التى قد تقبل بها الحكومات الاخرى أو ترفضها طبقا لأهوائها ٠ ويتطلب تقديم الاقتراحات المقابلة ، ودخول عناصر جديدة فى المفاوضات منهم ، الحصول على تعليمات جديدة من وزارة الخارجية ٠ ويتولون فور تلقيهم هذه التعليمات ، نقل محتوياتها الى الحكومات الاخرى التى قد تقبلها أو ترفضها من جديد ، وهكذا الى أن ينفد صبر هذا الجانب أو ذاك من جانبى المفاوضات ٠ ولا ريب فى أن مثل هذا الاجراء يقضى على كل مافى المفاوضات الدبلوماتية من فوائد وفضائل، كالتكيف السريع مع الوضع الجديد ، والاستعمال البارع للاستهلالات النفسية والتراجع والتقدم كما تقتضى الاوضاع ، والاقناع والمساومة على أساس « هذا مقابل ذاك » وغيرها من مزايا ٠ وليست العلاقات الدبلوماتية كما يمارسها الدبلوماتيون الروس الجدد الا سلسلة من الاوامر العسكرية تصدر عن وزارة الخارجية التى تمثل القيادة العامة ، الى قادة الميدان ، الذين يمثلهم الممثلون الدبلوماتيون والذين ينقلون بدورهم شروط الاتفاق الى العدو ٠

ومن شأن الدبلوماتى الذى يحرص كل الحرص على الاحتفاظ برضا رؤسائه ، أن ينقل اليهم ما يودون سماعه ، لا الحقيقة على علاتها ٠ ويظهر

هذا الميل الى تكييف الحقيقة الى رغبات وزارات الخارجية ، وتلوين الحقائق بالألوان التى ترضى عنها هـذه الوزارات كظاهرة عامة فى جميع الاجهزة الدبلوماتية· ولكنه بالنسبة الى الجهاز السوفياتى قد يغدو فكرة متسلطة، اذ أن رضا الوزارة يضمن البقاء المؤقت فى المنصب على الأقل ·

وهكذا تجتمع مظاهر الضعف فى الدبلوماتية الامريكية مع نقائص الدبلوماتية الروسية ، ويسـير اجتماعهما مدى طويلا فى تفسـير اختفاء العلاقات الدبلوماتية العادية بين الدولتين ·

هـ ـ طبيعة السياسات العالمية المعاصرة

تؤمن طبيعـة السياسات العـالمية المعاصرة ، كل ما يفتقر اليـه ، التفسير الذى أوردناه لانحـلال الدبلوماتية فى عصرنا الحاضر · فهنـاك دولتان فوق العظميين ، تسيطر عليهمـا روح تعصبية من القوة الخلقيـة الجديدة للعالمية القوميـة ، وتقعان تحـت تأثير اغراءات ومخاوف الحرب الجماعية المحتملة وتمثلان مركزين لـكتلتين عملاقتين من كتل السلطان ، تقفان وجها لوجه ، فى مركز التعـارض الذى لا يلين ، ولا يتراجع · ولا تستطيع أىمنهما أن تخطو الى الامام، دون تعريض العالم الىخطر الصراع· وهنا يصبح الاقناع معادلا للخديعة ، والتوفيق عانيـا الخيانة ، والتهديد بالقوة رامزا للحرب الفعلية ·

واذا ما اعتبرنا طبيعة علاقات السلطان بين هاتين الدولتين ، وأخذنا أيضا بعين الاعتبار الحالة العقلية التى تسيطر على كل منهما فى نظرتها الى علاقاتها مع الدولة الاخرى ، فان الدبلوماتية تصبح غير صـالحة للعمل ، ولا بد أن تغـدو بحكم الطبيعة منسوخة لا شأن لهـا ولا وزن · ولا يكون تقرير مصير الأمم فى مثل هذه الأوضـاع العقليـة والسياسية فى أيدى الدبلوماتيين الـكثيرى الحسـاسية والمرونة والوافرى الدهاء ، وانما يكون فى أيدى المتعصبين الشبيهين بالصـليبين ، الذين يمتـازون بالصرامة والقسوة والامعان فى العناد والتصلب فى آرائهم · ولا يعرف عقـل هؤلاء شيئا عن الاوضاع أو التوفيق أو التهديد بالقوة وهى الوسـائل الثلاث التى تحول دون استخدام القوة فعلا · وانما يعرفون شيئا · واحدا وهو اما النصر واما الهزيمة ·

ولو كانت الحرب حتمية لكان من واجبى أن أنهى هذا الكتاب عند هذه النقطة · أما اذا لم تكن حتمية ، فمن حقنا أن ندرس الاوضاع اللازمة لبعث الدبلوماتية ، ونجاحها فى عملياتها فى خدمة قضية السلام ·

- ٣٢ -

مستقبل الدبلوماتية

١ ـ كيف يمكن بعث الدبلوماتية ؟

يتطلب بعث الدبلوماتيـة زوال العـوامل ، المسـئولة عن انهيـار الاجراءات الدبلوماتية التقليدية وانحلالها ، أو زوال بعض نتائجهـا على الاقل • ومن الواجب اعطاء الاولوية فيهذا الصدد الى ما لحق بالدبلوماتية وذيلها المسماة بالدبلوماتية عن طريق الاجراءات البرلمانية من انحطاط فى القيمة • ولما كان هذا الحط هو ثمرة انحطاط سياسات القوة ، فان ماقلناه عن هذه يجب أن يكون كافيا بالنسبة الى انحطاط قيمة الدبلوماتية أيضا • ومهما كانت الدبلوماتية غير جذابة فى مجالات نشاطها للكثيرين ، الا أنها ليست الا رمزا للصراع علىالسلطان بين الدول المستقلة ذات السيادة التى تحاول الحفاظ على العلاقات انسلمية والنظامية بين بعضها البعض • ولو وجدت هناك طريقة لازالة الصراع على السـلطان من المسرح الدولى ، فان الدبلوماتية نفسها لا بد وأن تختفى من الوجود • ولو كان النظام والفوضى والسلام والحرب ، من القضايا التى لا تهم أمم العالم ، لكان فى وسع دولها أن تستغنى عن الدبلوماتية ، وأن تعد نفسها للحرب ، مؤملة فى أحسن النتائج • ولو كانت الدول المستقلة ذات السيادة ، وصاحبة الكلمة العليا فى أراضيها اذ لا كلمة تعلوها ، ترغب حقا فى الحفاظ على السلام والأمن فى علاقاتها ، لكان لزاما عليها أن تحاول اقناع بعضها البعض ، والتفاوض معا وفرض انضغط المتبـادل • وهـذا يعنى أنه يتحتم عليها أن تمـارس الاجراءات الدبلوماتية وأن تتعهدها بالعناية وأن تعتمد عليها •

وليست الدبلوماتية البرلمانية الجـديدة بديلا عن تلك الاجراءات • فهى تميل على النقيض من ذلك الىتأزيم الصراعات الدولية بدلا من تلطيفها، كما تؤدى الى اضفاء القتام على صورة السـلام الدولى بدلا من اضـفاء الاشراق عليها . وهناك ثلاث مزايا رئيسية للدبلوماتية الجديدة ، هى المسئولة عن هذه النتائج المشئومة وأعنى بها اعلانها والنص فيها على اقتراع الاغلبية ، وتجزئتها للقضايا الدولية •

أ ـ شر الاعلان

ينشأ الكثير من الخلط الذى يرافق مناقشـة مشـكلة الدبلوماتية السرية ، عن الفشـل فى التمييز بين ناحيتين منفصلتين للمشـكلة ، أى بين «الاتفاقات العلنية» وبين « الاتفاقات التى يتم الوصول اليها علنا » أو بين اعلان النتائج التى تتوصل اليهـا المفاوضات الدبلوماتية وبين اعلان المفاوضات الدبلوماتية نفسها • فاعلان نتائج المفاوضات الدبلوماتية من مبـادىء الديمقراطيـة ، اذ بدونه لا يتحقق الاشراف الديمقراطى على السياسة الخارجية • لكن الديمقراطية لا تتطلب اعلان المفاوضات نفسها، اذ أن هذا الاعلان يتعـارض مع مقتضيات المنطق السليم (١) • ولا ريب فى أن المنطق السليم المنبثق عن التجارب اليومية هو الذى يدرك استحالة التفاوض علنا فى أى موضـوع قد يثير اهتمـام فرقاء آخرين غير الذين تجرى المفاوضات بينهم • وتنبع هـذه الاستحالة من طبيعـة المفاوضات نفسها ومن المحتوى الاجتماعى الذى تسير فيه المفاوضات بوجه عام •

ومن الخصائص العامة للمفاوضات • انها تبدأ ، وقد قدم كل فريق فيها ، الحد الاقصى من مطالبه ، التى لا تلبث أن تهبط شـيئا فشيئا فى عملية مطولة من الاقناع والمساومة والضغوط ، الى أن يتقابل الفريقان على مستوى أدنى من ذاك الذى بدأا فيه • ولعل نعمة المفاوضات أن نتائجها ترضى متطلبات كل من الجـانبين الى حد ما على الاقل ، وتعمل على تعزيز الود والصداقة بينهما عن طريق عرض بعض المصالح المتشابهة أو المتكاملة التى تربط بينهما ، وذلك أثناء عملية الاتفاق • يضاف الى هذا أن العملية التى تؤدى الى النتيجة تكشف عن أدوار قام بها الفريقان ، وكانا يؤثران أن تظل خفية على عيون جمهور كل منهما • فهنـاك مناظر بارزة تقع فى أثناء المفاوضات تفوق حتى ما يقـع بين تجار الخيل أثنـاء مساوماتهم من

---

(١) أنا اختلف مع المؤلف فى نظرته هـذه ، لأنها منبثقة من تفكير بورجـوازى فى معنى المفاوضات ومحتواها • فهو يطالب بسرية المفاوضات واعلان نتائجها فقط ، اذا كانت ذات علاقة بأطراف أخرى غير الذين يجرى التفاوض معهم • وهو يعنى بهـذا ان من حق دولتين أن تتفاوضا حول مستقبل دول وشعوب اخـرى او قضاياها ومصالحها ، وهو ما ترفضه المبادىء الجـديدة للسلام العالمى من ناحيـة ومبادىء حقوق الانسان وشرعة الامم المتحـدة من الناحية الاخرى • ولـما كان الشعب هو مصـدر السلطات كلها ، فمن حقه أن يطلع على سير المفاوضات التى تتناول شـئونه أولا بأول ليقـوم بتوجيهها ، هذا اذا اعتبرنا ان المبادىء الدولية الجديدة ، لم تعد تسمح بالمساومة على حقوق الشعوب • (المعرب)

« بلف » ، وخديعة ، وشد وجذب ، واظهار ضعف حقيقي ، وقوة مزعومة ، ولا ريب في أن الاعلان عن مثل هذه المفاوضات يماثل تحطيم موقف المساومة عند أي من الفريقين أو اضعافه في أية مفاوضات مقبلة ، قد يشترك فيها مع فرقاء آخرين (١) ٠

ولن يؤثر هذا الاعلان على موقف المساومة عند الدول فحسب ، بل وعلى أوضاعها الاجتماعية ومكانتها وسلطانها ٠ اذ أن هذه لابد وأن تتضرر تضررا بالغا ، اذا رافق الاعلان مفاوضاتها ، حاسرا النقاب عن مراكز ضعفها ، وكاشفا عن حقيقة ادعاءاتها ، ولا ريب في أن الدول التي تنافس الجانبين المتفاوضين على الفوائد التي يتوخيانها من المفاوضات ستستغل ما تكشفت عنه المفاوضات العلنية ٠ ولن يكون هذا في المفاوضات المقبلة التي يشترك فيها أحد الجانبين فحسب ، بل وفي جميع الحسابات الشاملة والخطط والمواقف التي تدرس فيها خصائص جميع المتبارين وطاقاتهم واحتمالاتهم ٠

ولعل هذا هو السبب الذي يدعو الى سرية المساومة بين البائع والشاري في أي سوق حر ، والى سريتها بين صاحب البيت ومستأجره ، وبين أية منظمة تعليمية عالية وموظفيها ٠ ولا تدور المفاوضات العلنية بين أي مرشح لمنصب عام وبين الذين يؤيدونه ، أو بين موظف وزملائه ، أو بين سياسي ورفاقه من الساسة (٢) ٠ فكيف يمكن لنا والحالة هذه أن

---

(١) عين النظرة التقليدية البورجوازية الى المفاوضات ، بل والى طبيعة العلاقات الدولية التي تنبع عنها ، فهو يؤمن بالمساومة في العلاقات الدولية ، مع ان هذه المساومة لا تكون الا على الحقوق الواضحة العلنية ٠ وهي متناقضة مع مبادىء ميثاق الامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان ٠ ولو أن المؤلف آمن بالحقوق الدولية والانسانية على الاسس الجديدة للعلاقات الدولية ، لما نحا هذا المنحى في دعوته الى سرية المفاوضات ، وتبيان ما يقع فيها من مساومات وشد وجذب ودفع ، اذ لا مجال للمساومة في الحقوق الواضحة لأن مثل هذه المساومة تتنافى مع المبادىء الخلقية السليمة ، ولكنه قد يكون محقا على أي حال، نظرا لأن العالم ما زال منقسما الى جبهتين ، جبهة تؤمن بحرية الانسان ، وجبهة أخرى ما زالت تؤمن بالاستعمار في شكليه القديم والجديد ٠

(٢) كشف صريح عن آراء المؤلف البورجوازية ٠ فهذه الأمثلة التي يضربها لا تكون الا في المجتمع البورجوازي ٠ أما في المجتمع الاشتراكي فلا وجود لها على الاطلاق ، اذ لامساومة بين البائع والشاري لأن الأسعار محددة ، ولا مساومة بين صاحب البيت ومستأجره ، لأن المجتمع هو صاحب البيت أو لأن أجور المساكن محددة ، ولا مساومة بين المنظمات وموظفيها لأن الانسان ينال أجره على قدر عمله ، ولا سرية بين المرشح ومؤيديه لأن المرشح يخوض معركته الانتخابية على أسس صريحة واضحة لا غش فيها ولا خداع ، وهلم جرا ٠٠٠

(المعرب)

نتوقع من الدول أن تفعل ما لا يفكر الافراد حتى فى فعله ؟ (١) .

وهناك عاملان آخران يزيدان فى الاضرار التى تلحق بالدول من جراء اعلان مفاوضاتها . اول هذين العاملين ، ان الجمهور الذى يشهد ما يدور على حلبة المفاوضات الدولية العلنية ، لا يقتصر على عدد محدد من الفرقاء المعنيين فحسب ، بل يتألف من العالم بأسره ، الذى سيدخل فى أقاصيص التاريخ ، كل ما يشهده ويسمعه على هذه الحلبة . اما العامل الثانى فهو أن الحكومات المعنية ، تدخل فى مفاوضاتها فى ظل مراقبة شعوبها ، وعلى مرأى ومسمع من المعارضة عندها ، اذا كان الحكم فى البلاد يسير على النظام الديمقراطى . وليس ثمة حكومة تود البقاء فى الحكم ، أو حتى الاحتفاظ باحترام شعبها ، تستطيع ان تتخلى أثناء المفاوضات العلنية ، عن شيء أعلنت فى مستهلها أنها تعتبره حقا وضروريا ، اذ أن التراجع عن موقف أعلنته فى البداية ، يعنى الاعتراف بعدالة جزء على الأقل من مطالب الجانب الآخر . والابطال لاتجار الحيل ، هم الذين يحظون باعجاب الرأى العام ، وهو بالرغم من خشيته من الحرب يطلب من دبلوماتييه أن يتصرفوا كأبطال لايستسلمون أمام العدو ، حتى ولو أدى رفضهم الاستسلام الى الحرب ، ويدين بالضعف والخيانة أولئك الذين يستسلمون حتى ولو كان استسلامهم جزئيا وشمل تنازلهم نصف الطريق حرصا على مصلحة السلام (٢) .

يضاف الى هذا أن الدبلوماتية التقليدية دأبت على تصريف شئون الدولة بصورة وباساليب تتفق مع أهدافها . وكانت الغاية من الدبلوماتية آنذاك . خدمة المصلحة القومية بشيء من الاعتدال ، وترك الباب مفتوحا للتفاهم فى شكل تسوية يتم الوصول اليها عن طريق التفاوض . فالعبارات التى تقاس بالحرف الواحد ، والتعابير المدروسة التى تستخدم فى هذه الصفقات ، لا تربط قائليها بشيء ، وان ربطتهم ،

---

(١) اتفق مع المؤلف فى تساؤله هذا ، نظرا لأن بعض الدول أو كثير منها لا يزال يسير على النظام البورجوازى الذى يقوم على المساومات حتى على الحقوق الانسانية . أما عندما تسود مبادىء الحق والعدل جميع الدول ، فلا يظل ثمة مجال لمثل هذا التساؤل على الاطلاق .

(٢) لو كان السلام العالمى ، هو الغاية الأساسية التى تستهدفها الدول كبيرها وصغيرها ، لما كان هناك مثل هذه المواقف والاتهامات . ولقد رأينا الاتحاد السوفياتى يتراجع بعض الشيء عن موقفه فى الأزمة الكوبية حرصا منه على مصلحة السلام العالمى . ودون أن يخشى المسئولون فيه آنذاك الاتهام من شعبهم بالضعف أو الخيانة ، لأن السلام العالمى يؤلف بالنسبة اليهم ، الغاية الأساسيه . (المعرب)

فلا يكون ربطها لهم الا فى الحدود التى يريدونها هم ، وتكون هذه التعابير الشكلية خالية من كل معنى أو غامضة الى حد كبير ، ولذا فهى معرضة لشتى انواع التفاسير التى تستخدم فى دعم السياسات أو التسويات التى تبدو نافعة فى النهاية . وتكون فى العادة منطوية على التهذيب والدماثة ، مما يسهل عن المتفاوضين السير فى مفاوضاتهم . مهما كانت القضايا التى تفصل بينهم خطيرة ، فهى والحالة هذه الادوات الكاملة للمفاوض الحذر الماكر والمعتدل والميال الى التفاهم .

لكن انصار الدبلوماتية العلنية لا ينظرون الا بكثير من الامتهان والازدراء ، الى مثل هذه الاداة التى يعتقدون انها تمت الى عصر قضى من الفطرسة الارستقراطية ، واللامبالاة الخلقية . فدعاة الحق ، ويطلب من الدبلوماتيين أن يكونوا منهم ، لا يتحدثون ، فى رأيهم بمثل هذه اللغة .

وعندما يجلس المتفاوضون على مسرح وقد جعلوا من العالم كله نظارتهم فان حديثهم سيتجه الى العالم لا الى بعضهم البعض . ولا يكون هدفهم اقناع بعضهم بعضا ، بأن فى وسعهم الوصول الى اساس مشترك للاتفاق ، وانما اقناع العالم كله ولا سيما شعوبهم ، بأنهم على حق ، وان الجانب الآخر على خطأ ، وانهم سيظلون دائما المدافعين الصامدين عن الحق .

وليس فى وسع أى انسان اتخذ مثل هذا الموقف أمام سمع العالم وبصره ، أن يوافق علنا ، وأمام الناس جميعا على حل وسط ، دون أن يبدو فى عيونهم ، انسانا أحمق ووغدا . وعليه أن يلتزم بالكلمة التى يعلن عنها وان يقف صامدا الى جانب المبدأ ، وهو التعبير المستحب فى الدبلوماتية العلنية ، لا الى جانب التفاوض والتوفيق . وهنا يجد نفسه مضطرا الى الدفاع عن الموقف الاول الذى اتخذه فى البداية ، وهو عين مايفعله الطرف الآخر . ولما كان كل منهما عاجزا عن التقدم أو التأخر ، فان حربا زائفة للمواقع لابد وان تنشأ . ويعارض كل طرف الطرف الآخر بعناد واصرار ، مع علمه المطلق ، بأنه أى الجانب الآخر لا يستطيع التراجع شعرة واحدة عن موقفه السابق . ورغبة منهما فى التظاهر بشيء من النشاط أمام الناس يطلقان عبارات من العبارات الجوفاء ، التى تنفجر محدثة ضجيجا ضخما . وان كانت ، كما يعرف كل انسان لا تهدف الى شيء مطلقا . ولا يشترك الجانبان المتفاوضان فى أى شيء سوى تبادل القدح والمثالب . وعندما يفترقان فى النهاية ،

وقد لحق بهما الاجهاد ، وازدادت مراراتهما ، واشتد سخطهما ، يتوصلان الى اتفاق على شيء واحد ، وهو ان كلا منهما يتهم الآخر ، بأن همه كان منصرفا الى الدعاية . وقد يكون الجانبان على حق فى هذه النقطة .

ويتضح من هذا ان تدهور العلاقات الدبلوماتية الى مسابقات دعائية ، هو النتيجة الحتمية لدعاية الدبلوماتية الجديدة . ولا تعجز الدبلوماتية العلنية فى مثل هذه الحالة عن الوصول الى اتفاق أو حتى عن التفاوض للوصول الى اتفاق . فحسب ، وانما يصبح كل اجتماع عام ، مخلفا القضايا الدولية في وضع اسوأ مما كان عليه . فكل مسابقة دعائية تعزز الاعتقاد لدى كل من الفريقين المتفاوضين وحكومته بأنهما كانا على حق تماما ، وان الجانب الآخر كان على خطأ ، وان الفجوة التى تفصل بين الجانبين هى من العمق والاتساع بحيث لا يمكن اجتيازها بوسائل الدبلوماتية التقليديه .

(ب) شر القرارات بالاغلبية

يتضاعف الشر الذى تحدثه علنية الدبلوماتية ، نتيجة المحاولات التى تبذل لتقرير القضايا عن طريق اقتراع الاغلبية . ولقد تطورت هذه الطريقة فى الجمعية العامة للامم المتحدة الى تقليد يقول بوجوب الحصول على أغلبية الثلثين لانزال الهزيمة دائما بالكتلة السوفياتية . وقد تكون هذه الطريقة فى تصريف الشئون الدبلوماتية معززة لمركز الكتلة الغربية ، ولكنها لم تسهم بشكل من الاشكال اسهاما مباشرا فى تسوية أية مشكلة بين الشرق والغرب تسوية سلمية ، كما يتضح من النتائج . فلقد هزمت الكتلة السوفياتية المرة تلو الاخرى فى الاقتراع على القضية الكورية . لكن الاقتراع فى الجمعية العامة ، لم يسهم فى حل المشكلة الكورية الا من ناحية اظهاره قوة الكتلة الغربية ، وتمكينه الدول التى أيدت عمل الامم المتحدة فى كوريا من التصرف وجها الى وجه ضد الكتلة السوفياتية ، واذا ما استثنينا هذه الناحية فى الاسهام اللامباشر ، فى تعزيز قوة جانب واحد فى الامم المتحدة ، فان الاقتراع لم يؤد الى أى تقدم فى تسوية المشكلة الكورية . ولم تسو تلك القضية الا فى مبادىء القتال وفى المفاوضات الدبلوماتية بين الشرق والغرب خارج قاعات الجمعية العامة ويكمن السبب فى افتقار عملية التغلب على الخصم عن طريق الاقتراع فى هيئة دولية تقوم على المشاورات ، الى الجدوى ، بل وفى الحاقها أكبر الضرر . بالاضافة

الى استخدامها كوسيلة احيانا لتقوية فئة معينة ، فى طبيعة المجتمع الدولى نفسه عندما نقارنه بالمجتمعات القومية .

فعندما يقترع الكونجرس الامريكى على مشروع تهزم فيه الاقلية يكون تقرير هذا المشروع مؤقتا . وهو يتمكن من تحقيق ذلك نتيجة اسباب اربعة ، لا وجود لها على المسرح الدولى .

اولا ــ تعتبر الاغلبية البرلمانية جزءا لا يتجزأ من نظام كامل لوسائل التبدل السلمى ، تستطيع كل وسيلة منها ان تعمل كشىء يتمم الوسائل الاخرى أو يدعمها أو يصححها ، لكنها تكون كلها ، محددة ضمن اطار الدستور الذى ينسق بينها فالاقلية والاغلبية ، تؤلفان فى الكونجرس مجتمعا متكاملا . فبالاضافة الى طبيعة المناقشة فى الهيئات التى تتخذ قراراتها باقتراع الاغلبية ، خلق المجتمع القومى سلسلة من الوسائل الاخرى لحماية الاقلية من اساءة اقتراع الاكثرية لحقوقها بطرق استبدادية ولا مشروعة ، كالنقض من جانب رئيس الجمهورية لقرارات الكونجرس ، وكالمراجعة القانونية التى تستطيع التغلب على قرارات الاغلبية . فوراء هذه القرارات التى تتخذها الاغلبية وهزيمة الاقلية تقف قوة المجتمع القومى كله على الصعيدين الخلقى والسياسى ، قادرة على انقاذ قرارات الاغلبية وحماية الاقلية من الظلم وسوء التصرف .

ثانيا ــ تتيح اساليب التبدل السلمى التى تعمل ضمن المجتمع القومى للاقلية الفرصة فى التحول الى اغلبية فى أى وقت من الاوقات . وتتوافر هذه الفرصة فى أسلوب الانتخابات التى تجرى من وقت الى آخر ، وفى قوى العملية الاجتماعية وحيلها لانها تخلق باستمرار محالفات جديدة وتوزعا جديدا للقوى والسلطان . ولا ريب فى ان هذه الحيل نفسها تضمن الا تكون الاقلية فى أى مجلس يعتمد على المناقشات فى اجراءاته ، اقلية دائما فى جميع القضايا . فقد تكون هناك جماعة تؤلف اقلية دينية تهزم فى القضايا الدينية وحدها ، ولكنها قد تكون جزءا من أغلبية اقتصادية تتولى تقرير التشريعات الاقتصادية ، وهلم جرا ...

ثالثا ــ تكون النسبة العددية بين الاغلبية والاقلية تقريبية بالنسبة الى توزع القوى والمصالح فى المجتمع كله . فعندما يهزم مجلس النواب الامريكى مشروعا باغلبية (٢٧٠) صوتا مقابل (٦٠) ، فان من المنطق

الافتراض بأن أقلية صغيرة نسبيا من الشعب الامريكى ، تقف الى جانب المشروع الفاشل .

رابعا ـ بالرغم من أن كل صوت يعطى فى اقتراعات الكونجرس يعادل الصوت الآخر ، الا ان من الحق ان يقال من الناحية السياسية ان جميع الاصوات لا تتساوى فى وزنها وأهميتها . فالصوت السلبى الذى يصدر عن رئيس احدى اللجان المهمة فى المجلس او عن احد كبار الصناعيين أو المزارعين أو الزعماء العماليين فى موضوع تشريعى يؤثر على مصالح الفئات التى يمثلها هؤلاء ، قد يكون ذا اثر كبير على النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى توخى قرار الاكثرية من التشريع الوصول اليها . (١) ولكن أى صوت مفرد فى الكونجرس مهما كانت قوة صاحبه ، لا يمثل الا شطرا صغيرا من قوة الشعب الامريكى كله وسلطانه . (٢)

لكن ايا من هذه العوامل الاربعة التى تجعل اسهام اقتراع الاغلبية فى عملية التبدل السلمى فى المجتمعات القومية امرا ممكنا ، لا يوجد فى المسرح الدولى .

فأولا ـ يعتبر اقتراع الاغلبية الوسيلة الوحيدة لضمان التبدل السلمى الالزامى ضمن أطار الامم المتحدة . فليس ثمة فى المنظمة الدولية دستور ولا رئيس جمهورية يستخدم حقه فى النقض ، ولا مراجعة قانونية الزاميه ، ولا قانون للحقوق يفرض كوابح اجرائية مهمة على الاكثرية ويحمى الاقلية من طغيانها وسوء تصرفاتها . وليس ثمة مجتمع يفرض روادعه الخلقية على الاكثرية والاقلية معا ، ويستطيع ان ينفذ قرار الاكثرية بالرغم من معارضة الاقلية ، وفى وسع الاكثرية أن تهزم الاقلية دائما وفى اية قضية تختارها ، كما ان فى وسع الاقلية أن تحمى نفسها بحق النقض ، وبما تملكه من قوة تضمن لها الغاء اى قرار تتخذه الاكثرية عن طريق عدم تنفيذه .

---

(١) اعتراف صريح من المؤلف بأن الديمقراطية الأصيلة مفقودة فى الحكم الامريكى الواقع تحت سيطرة كبار أرباب النفوذ في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

(٢) تخلص غريب من جانب المؤلف . فالأصوات لا تكون مفردة الا فى حالات خاصة ونادرة للغاية ، اذ ان كل صوت يمثل مصلحة طبقية معينة . والمصلحة الطبقية واحدة فى معظم الحالات ، وان اختلفت احيانا على التفاصيل ، فانها لا تختلف مطلقا على الأسس . والمعروف أن القوة الصناعية فى الولايات المتحدة واقعة تحت سيطرة الاحتكارات الكبيرة ، التى يؤلف اصحابها مصلحة طبقية واحدة . (المعرب)

وثانيا ــ تكون الاقلية فى الامم المتحدة غالبا وفى ظل الاوضاع السياسية الراهنة ، واحدة دائما . وقد يمتد هذا المركز فيشمل لنفس الاسباب جميع القضايا ذات الاهمية البالغة . فنظام الكتلتين المسيطر على السياسات العالمية المعاصرة ، يؤدى الى وجود الاحلاف الدائمة التى تقسم الأعضاء الى مجموعتين . (١) ويحيل التوتر القائم بين الكتلتين جميع القضايا الى المسرح السياسى . وعندما تعرض هذه القضايا على الاقتراع ، فان انصار الكتلتين لابد وان ينقسموا على الأسس التى تفرق بينهما .

وثالثا ــ لا تعكس النسبة العددية بين الاقلية واغلبية الثلثين فى الجمعية العامة ، بأى حال من الاحوال ، التوزيع الفعلى للقوى والمصالح بين الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ، كما لا يمثل صوت اقوى الدول الاعضاء فى الجمعية العامة ، جزءا صغيرا نسبيا من سلطان الاسرة الدولية . فالانقسام فى الجمعية العامة بين اغلبية الثلثين والاقلية بنسبة ٤٥ الى خمسة هى الكتلة السوفيايية تمثل فى الواقع ، تجزئة القوى الفعلية بين الدول الاعضاء بنسبة ثلاثة الى اثنين تقريبا . وليس ثمة من شك فى ان صوت كل من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتى يعادل فى الواقع تقريبا ثلث مجموع اعضاء الامم المتحدة من ناحية القوة والسلطان .

واذا كان هزم اقلية قوية فى هيئة دولية تعتمد على المناقشات

سلاحا قويا من أسلحة الحرب الباردة ، الا انه لا يحقق أى غرض نافع فى موضوع الحفاظ على السلام . فالاقلية لن تقبل بقرار الاكثرية ، وهذه بدورها تعجز عن فرضه عليها ، الا عن طريق الحرب . وهكذا نجد ان الاجراءات البرلمانية بانتقالها الى المسرح الدولى ، قد تركت الاوضاع على حالها ، وأبقت على المشاكل دون حل وعلى القضايا دون تسوية . لكنها من الناحية الاخرى تسمم الاجواء الدولية ، وتؤزم الصراعات التى تحمل بذور الحرب . فهى تسهل على الاكثرية فرصة اذلال الاقلية جهارا وفى كل مناسبة تشاؤها . وهى تزود الاقلية عن طريق النقض (الفيتو)» الذى يعتبر ذيلا لاقتراع الاغلبية فى مجتمع الدول

---

(١) عودة من المؤلف الى تجاهل دور الدول اللامنحازة واهميتها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولكن قد تكون ظروف الأمم المتحدة وأوضاعها عندما وضع كتابه هذا فى عام ١٩٥٤ ، وهى أوضاع تعرضت الى كثير من التبدل ، هى التى دعته الى هذا التجاهل . (المعرب)

المستقلة ذات السيادة ، بسلاح تستطيع فيه ان تحول دون انفاذ ارادة الاكثرية ومنع الجهاز الدولى من العمل كلية . ولا تحتاج الاكثرية ولا الاقلية فى مثل هذه الاوضاع الى ضبط عواطفها ، أو الاحساس بمسئولياتها تجاه المنظمة الدولية أو الانسانية جمعاء ، طالما ان كلا منهما تعرف انها باقتراعها سلبا أو ايجابا لا تستطيع التأثير على سير الاحداث . فقيام مجموعة من الدول المستقلة بالاقتراع دائما ضد مجموعة أخرى اشبه ما يكون باللعبة الصبانية التافهة التى لا تحقق شيئا فى طريق تسوية المنازعات الدولية سلميا ، وانما تدفع بالجنس البشرى بعيدا نحو الهاوية وفى طريق الحرب .

(جـ) شر التجزئة

ينطوى القرار الصادر عن اقتراع الاغلبية على الشر الثالث الذى يقف فى طريق بعث الاجراءات الدبلوماتية التقليدية ، واعنى به تجزئة القضايا الدولية . فقرار الاغلبية يتعلق بطبيعته نفسها بقضية واحدة ليس الا . وتنفصل حقائق الحياة التى تعالجها قرارات الاغلبية بصورة مصطنعة عن الحقائق الاخرى التى تسبقها وتلحق بها وترافقها ، وتتحول الى « قضية » قانونية ، أو « مشكلة » سياسية ، يمكن التصرف فيها بقرار من قرارات الاغلبية . وقد لا يكون مثل هذا الاجراء ضارا فى الميدان الداخلى . فهناك يعمل قرار الاغلبية الذى يتخذ فى هيئة تقوم على المناقشة ضمن اطار نظام معقد من أساليب التبدل السلمى التى تكمل بعضها البعض ويدعم الواحد منها الآخر او يكبحه طبقا لمتطلبات الوضع مع وجود الانسجام بينها الى درجة معينة تضمن التلاحم بين القرارات الفردية وبين النظام الاجتماعى كله .

أما فى الميدان الدولى ، فلا وجود لمثل هذا النظام من العوامل المترابطة . وقد لا يكون من المناسب هنا وبوجه خاص بعد هذا ، البحث فى قضية واحدة أو « مشكلة » بعد اخرى ، وان تحاول الهيئة الدولية التى تتولى مناقشتها ، التصرف فيها عن طريق سلسلة متتابعة من قرارات الاكثرية ، فكثيرا ما تكون القضية الواحدة أو المشكلة ، كالقضية الكورية أو المشكلة الصينية مثلا ، صورة معينه من صور وضع عام اكثر شمولا ، وتكون لهذه القضية او المشكلة جذورها العميقة فى الماضى التاريخى وتمتد تفرعاتها الى ماوراء مكان معين والى المستقبل ايضا . ولقد بين لنا حديثنا عن العلاقات بين النزاعات الدولية والتوترات ، صورة عن العلاقات الوثقى التى تقوم بين الظواهر

السطحية للنزاعات الدولية وبين تلك المشاكل العريضة واللا محدودة الكامنة فى أعماق الاحداث اليومية للحياة السياسية • ولا ريب فى ان معالجة المشاكل والقضايا عند ظهورها ، ومحاولة حلها طبقا للقانون الدولى أو المصلحة السياسية ، انما تنطويان على معالجة للظواهر السطحية ليس الا ، مع الابقاء على المشاكل الكامنة دون درس أو حل . ولقد سقطت عصبة الامم ضحية لهذا الشر ، أما الامم المتحدة فقد تجاهلت عبره العصبة ، ولم تجعل من هذا الشر مبدذا لها فحسب ، وانما صاغت منه فنا جميلا أيضا .

فليس ثمة من شك على سبيل المثال ، فى‌ان عصبة الامم كانت على حق من ناحية القانون الدولى ، فى طرد الاتحاد السوفياتى من عضويتها فى عام ١٩٣٩ لمهاجمة فنلنده ، لكن المشاكل السياسية والعسكرية التى واجه بها الاتحاد السوفياتى العالم ، لم تبدأ بهجومه على الاتحاد السوفياتى ، ولم تنته عنده . ولم يكن من الحكمة فى شىء بالنسبة الى العصبة ، الادعاء ، بأن القضية كانت على هذا النحو ، وان تفصل فيها على هذا الاساس . فلقد اثبت التاريخ افتقار مثل هذا الاساس من الادعاء الى الحكمة وذلك لان رفض السويد السماح للقوات الفرنسية والبريطانية باجتياز أراضيها لمساعدة فنلنده ، هو الذى انقذ بريطانيا وفرنسا من الاشتباك فى حرب مع المانيا والاتحاد السوفياتى فى وقت واحد . وعندما حاولت عصبة الامم معالجة الاوضاع السياسية المعروضة على أنها قضايا قانونية ، لم يكن فى وسعها ان تعالجها الا كقضايا فردية طبقا للقواعد المعمول بها فى القانون الدولى ، لا كمراحل معينة أو صور لوضع سياسى شامل يتطلب حلا شاملا طبقا لقواعد الفن السياسى . ويتضح من هذا ان المشاكل السياسية لم تحل مطلقا ، وانما كانت تؤجل ، لتوضع اخيرا على الرف ، طبقا لقواعد اللعبة القانونية .

ولا ريب فى ان ماصح بالنسبة الى عصبة الامم ، قد صح أيضا بالنسبة الى الامم المتحدة . فلقد ظلت المنظمة الدولية فى طريقة معالجتها لكثير من القضايا التى عرضت على اجهزتها السياسية وفية للتقاليد التى اقامتها عصبة الامم • وقد امنت هذه القضايا الفرص لممارسة تلك الاجراءات البرلمانية فى شكل تلك المماحكات التى كثيرا ماتعرضت الدبلوماتية التقليدية للوم بسببها ، دون ان تبذل اية محاولة فعلية لمواجهة القضايا السياسية التى تؤلف هذه الاوضاع صورها السطحية ليس الا .

ولقد كررت المؤتمرات السياسية الخاصة التى عقدت فى فترة بعد الحرب طريقة التجزئة التى اتبعتها عصبة الامم والامم المتحدة . وعالجت هذه المؤتمرات قضية كوريا ومعاهدة الصلح النمسوية ووحدة المانيا . لكن ايا من هذه المؤتمرات لم يواجه المشكلة التى تعتبر هذه القضايا صورا ومراحل معينة منها ، والتى تعتمد تسوية هذه القضايا على حلها ، واعنى بها مشكلة العلاقات الشاملة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى . ولما كان المشتركون في هذه المؤتمرات عازفين من مواجهة المشكلة الاساسية فى السياسات الدولية ، فانهم عجزوا عن تسوية أى من القضايا المعنية التى ركزوا اهتمامهم عليها .

ولا ريب فى ان هذا الفشل من جانب الدبلوماتية المعاصرة حتى في رؤية المشاكل التى يعتمد الحفاظ على السلام على حلها ، بل محاولة حلها ، هو النتيجة الحتمية للطرائق التى استخدمتها هذه الدبلوماتية . فالدبلوماتية التى تستعيض عن الحديث بلغة الترضية والتوفيق بين الجانبين المتنازعين وحدهما ، بمخاطبة العالم كله لاغراض دعائية ، والتى تستبدل التفاوض الذى يستهدف التوفيق ، بالسعى الى الانتصارات الرخيصة التى تحققها الاغلبيات التافهة بقراراتها ، وقرارات النقض المقابلة والمعارضة ، والدبلوماتية التى تتوانى عن مواجهة المشكلة الرئيسية وتكتفى بمعالجة القضايا الفرعية ، ليست فى الواقع الا غرما يصيب قضية السلام ، لا غنما بأية حال من الاحوال .

وتزداد خطورة هذه الشرور الثلاثة التى تمتاز بها الدبلوماتية المعاصرة من جراء سوء استخدام كفاية وسائل الاتصال الحديثة فى الشئون الدولية . فلقد قلل غزو التقنية المعاصرة لآفاق الزمان والمكان ، بصورة حتمية من اهمية التمثيل الدبلوماسى ، ولكنه لم يفرض بأية حال من الاحوال الخلط بين اعمال وزارات الخارجية واعمال التمثيل الدبلوماتى وهو خلط تتميز به الدبلوماتية المعاصرة .

ففى وسع أى وزير للخارجية ان يتحدث مع اية عاصمة اجنبية فى غضون بضع دقائق من تقريره الاتصال بها ، وذلك عن طريق المواصلات العصرية ، كما ان فى وسعه شخصيا ان يصل اليها فى غضون بضعة ايام على أكثر تقدير . وهكذا ازداد الميل لدى السياسة الخارجية الامريكية والذى تحول الى عادة ، ولدى المسئولين عن ادارة شئونها ، الى ايفاد السفراء المتجولين متنقلين من مؤتمر الى مؤتمر ، ومن اجتماع الى اجتماع ليتوقفوا فترات قصيرة بين مؤتمر وآخر ، فى وزارة الخارجية ،

يستخدمونها فى الاعداد للمؤتمر المقبل وهكذا أخذ الرجال الذين يفترض أن يؤدوا دور عقل الدبلوماتية الموجه ومركزها الحساس أدوار الاعصاب التى تحس وتلمس • وليس ثمة من يواجه المشكلة الشاملة للسياسات الدولية ، ويرى جميع القضايا الخاصة كصور ومراحل للكل الشامل . فكل اخصائى فى وزارة الخارجية ، يعالج المشاكل الخاصة المتعلقة باختصاصه ، ولا ريب فى ان تجزئة ادارة الشئون الخارجية ، نتيجة الاساليب الجديدة فى الدبلوماتية المعاصرة ، تجد الدعم القوى من الافتقار الى التوجيه الشامل للشئون الخارجية .

يضاف الى هذا أن نفس هذا الافتقار ذاته يعنى الدعوة المستمرة للوكالات لاجهزة الحكومة الاخرى لسد الفراغ . وهكذا فان تفوق العسكريين فى ادارة الشئون الخارجية ولا سيما فى الولايات المتحدة ، كان فى النهاية ثمرة فشل السلطات المدنية فى تأمين القيادة الشاملة فى حقل السياسة الخارجية •

٢ ـ تطلعات الدبلوماتية وقواعدها التسع :

فى وسع الدبلوماتية ان تبعث نفسها اذا استطاعت الخلاص من هذه الشرور التى كادت تحطم فى السنوات الاخيرة كل ما فيها من نفع وجدوى ولو استطاعت اعادة الاساليب التى سيطرت على العلاقات المتبادلة بين الدول منذ اقدم عصور التاريخ . لكن الدبلوماتية بعملها هذا لا تحقق الا احد الشروط التى لابد منها للحفاظ على السلام . ويعتمد اسهام الدبلوماتية العائدة الى الحياة فى قضية السلام على طرائق استخدامها وأهدافه • ولا ريب فى أن مناقشة هذه الطرائق هى المهمة الاخيرة التى اخذنا على انفسنا ان تحققها فى هذا الكتاب . (١)

ولقد وضعنا قبل قليل المهام الرئيسية الاربع التى يتحتم على السياسة الخارجية حملها بنجاح لتستطيع خدمة المصلحة القومية والحفاظ على السلام • ولا يبقى علينا الآن الا ان نعيد صياغة هذه المهام على ضوء المشاكل الخاصة التى يواجه العالم المعاصر الدبلوماتية بها .

---

(١) نحن لا نرمى هنا الى تقديم صورة طويلة وشاملة عن قواعد الدبلوماتية • فنحن نريد ان نبحث فقط فى تلك القواعد التى تترك أثرا خاصا على الاوضاع المعاصرة •
(المؤلف)

ولقد شهدنا ان نظام الاستقطاب الثنائى الذى يعد العنصر الغالب والمميز للسياسات العالمية المعاصرة ، يحمل معه ، احتمالات لشرور هائلة وخير عميم . وكنا قد نقلنا عن الفيلسوف الفرنسى فينيلون قوله بأن التعارض بين دولتين متكافئتين تقريبا يؤلف النظام النموذجى لتوازن القوى شريطة ان تستخدم الدولة المتفوقة سلطانها بشيء من الاعتدال « وبقصد الحفاظ على الامن العام » . ورأينا كيف أن النتائج النافعة التى توخاها فينيلون من نظام الاستقطاب الثنائى ، قد فشلت فى ان تحل مشكلة التعارض بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى ، وان احتمالات الشر أكثر فرصة واقوى على التحقيق من احتمالات الخير .

ورأينا أخيرا ان السبب الرئيسى فى هذه الناحية الخطرة من السياسات العالمية المعاصرة يقوم فى طبيعة الحرب العصرية نفسها ، اذ تبدلت تبدلا ضخما تحت وطأة العالمية القومية والتقنية الحديثة . ولا يمكن لآثار التقنية الحديثة أن تزول ، ولعل الشيء المتغير الوحيد الذى يظل عرضه للتكييف المدروس المتعمد ، وهو تلك القوة الخلقية للعالمية القومية . ويجب ان تبدأ محاولة عكس الاتجاه نحو الحرب عن طريق بعث الدبلوماتية من هذه الظاهرة وحدها . وهذا يعنى بعبارات سلبية ان الدبلوماتية المتجددة ستجد فرصتها فى الحفاظ على السلام، فى حالة واحدة ، وهى الا تستخدم كأداة لدين سياسى يهدف الى السيطرة على العالم .

١ ـ أربع قواعد جوهرية

أولا : يجب تعرية الدبلوماتية من الروح الصليبية : هذه هى القاعدة الاولى التى لا تستطيع الدبلوماتية ان تتجاهلها الا فى ظل خطر الحرب . ولقد قال ويليام جراهام سمنر (١) فى هذا الموضوع ما نصه :

« عليك اذا تطلعت الى الحرب ، ان تنمى لديك عقيدة ما . فالعقائد هى اعظم الطغاة الذين يخضع لهم الناس واكثرهم اثارة للرعب ، لأنها ، تتوغل فى منطق الانسان وعقله ، وتفضحه مع ذاته . ولقد خاض المتحضرون من الناس

(١) ويليام سمنر (١٨٤٠ ـ ١٩١٠) عالم امريكى فى الاجتماع والاقتصاد . كان استاذا لهما فى جامعة ييل .

(المعرب)

افظع معاركهم واشهرها دفاعا عن العقائد • فهناك شعارات عدة ، ضحى الناس بارواحهم من اجلها ، كاحتلال كنيسة القيامة (١) ، و «توازن القوى» و «لاسيطرة للدولة على العالم » و « التجارة تسير وراء الاحتلال » و « من يسيطر على البر يسيطر على البحر » و « العرش والمذبح » و « الثورة والعقيدة » ، وهلم جرا•• وعندما تصل اية عقيدة الى درجة السلطة ، يصبح مجرد اسمها هراوة ، يلوح بها اى غوغائى فى وجهك فى اى وقت ، طالبا اليك ان تفعل اى شىء • وعلينا لشرح احدى العقائد ، ان نعود الى لغة اللاهوت • فالعقيـــدة اثارة من اثارات الايمان • انها شىء يتحتم عليك ان تؤمن به ، لا لأن لديك اسبابا عقليةتدعوك الى تصديقه ، بل لانك تمت الى هذا المذهب او ذاك •• وفى وســعنا ان نفهم سياسة اية دولة من الدول ، فلقد كانت السياسة الامريكية فى نهــاية القرن الثامن عشر هى تامين حرية الملاحة فى نهر المسيسبى من منبعه الى مصبه ، حتى ولو ادى ذلك الى الحرب مع اسبانيا • وكان فى هذه السياسة الكثير من العدل والحق ، وكان لها مساس كبير بمصالحنا ، ونفع لها •• وكانت ايضا محدودة المجال ، ايجابيته • فالعقيدة مبدأ مطلق ، فهى مطلقة فى مجالها ، ومستغلقة على الفهم فى تعابيرها • انها تأكيد غيبى • لكنها ليست صحيحة ابدا ، لانها مطلقة ولأن شئون الناس دائما نسبية ومشروطة ••• ولنعد الآن الى السياسة •• ولنر ما تمثله العقيدة المطلقة من ضعف وعار فى ملكوت القراءة السياسية • ففى وسع أى سياسى او صحفى ، ان يضيف اليها شيئا جــديدا فى اى وقت • ويستخذى الناس للعقيدة ويستسلمون ، ثم يصفقون لها ، لانهم يســمعون الساسة ورجال الصحافة يكثرون من ترديد الحديثعنها ••• وهؤلاء يتناولونها باستمرار فى احاديثهم ، لانهم يعتقدون انها تلقى تجاوبا شعبيا ••• وهكذا فهى تنمو وتترعرع ••• وهى قد تعنيكل شىء فى اية لحظة وقد لا تعنى شيئا، ولا يعرف انسان ما ستكون عليه • فانت تسلم بها الآن ، فى الحدود الغامضة لما تفترضه فيها ، وعليك ان تسلم بها فى الغد ، عندما يعنى نفس الاسم شيئا آخر لم تسمع به قط • ولم تحلم به فى يوم ما • واذا سمحت لكلمة السر السياسية بأن تنتشر وتنمو ، فانك ستستيقظ ذات يوم ، لتجدها واقفة فوق راسك ، تتحكم فى قدرك ومصيرك ، لانك عاجز امامها ، تماما كما يعجزالناس أمام السراب الخادع ••• وهل هناك ما هو اكثر مناقضة للقراءة السياســية والمنطق السليم من التقدم بتأكيد مطلق ، لا علاقة محددة له باية مصلحة من مصالحنا الراهنة المعرضة للخطر ، وان كان ينطوى على احتمالات كثيرة تخلق تعقيدات لا نستطيع التكهن بها ، وان كانت لابد وأن تضايقنا عند ما تظهر الى حيز الوجود » • (٢)

ولقد أثبتت الحروب الدينية ان محاولة انسان فرض دينه كالدين الصادق الوحيد على بقية ارجاء العالم ، محاولة عقيمة ، وباهظة التكاليف

---

(١) شعار الحروب الصليبية •

(٢) مقال عن « الحرب » لويليام جراهام سمنر فى مجموعة مقالاته (نيوهافن ــ مطبعة جامعة ييل ــ لعام ١٩٣٤) • الجزء الاول ص ١٦٩ وما بعدها •

فى آن واحد . ولقد تطلب اقناع المتحاربين بأن فى وسع الديانتين أن تعيشا معا فى تسامح متبادل ، أكثر من قرن كامل من سفك الدماء والتخريب والاعمال البربرية التى لاسابقة لها ولانظير . ولقد حلت الديانتان السياسيتان العصريتان محل المذاهب المسيحية العظمى التى سيطرت فى القرنين السادس عشر والسابع عشر . فهل تحتاج ديانات العصر السياسية الى عبر حروب الثلاثين سنة ودروسها ، أو هل تتخلص فى الوقت المناسب من التطلعات العالمية التى لابد وان تنشب فى حرب شاملة ؟

وتعتمد قضية السلام على الرد على هذا السؤال . واذا كان الرد بالايجاب فان الاجماع الخلقى النابع عن اعتقادات مشتركة وقيم واحدة ، يخلق اجماعا خلقيا تتاح الفرصة فيه للدبلوماتية الصائنة للسلام لتنمو وتزدهر . وفى مثل هذه الحالة يفسح المجال للدبلوماتية لمواجهة المشاكل السياسية المحدودة التى تتطلب حلا سلميا . واذا لم تعرف اهداف السياسة الخارجية على صعيد الدين السياسى الشامل للعالم ، فكيف يمكن تعريفها ؟ هذه هى المشكلة الرئيسية التى يجب حلها اذا ما اسقطت التطلعات التعصبية الصليبية للعالمية القومية من الحساب .

ثانيا : ــ يجب تعريف حدود السياسة الخارجية على صعيد المصلحة القومية ، ويجب ان يؤمن لدعمها السلطان الكافى . وهذه هى القاعدة الثانية من قواعد دبلوماتية الحفاظ على السلام . ولا يمكن تعريف المصلحة القومية لدولة محبة للسلام الا على صعيد امنها القومى وهذه تعرف بدورها بسلامة اراضيها القومية ، وسلامة منظماتها ونظمها . وهكذا يصبح الامن القومى ، والحالة هذه ، الحد الادنى الذى لا شيء دونه ، والذى يتحتم على الدبلوماتية ان تدافع عنه بقوة كافية ، ودون أى تنازل او تهاون ، حتى ولو ادى بها ذلك الى الحرب ، واذا ماتم تعريف المصلحة القومية على هذا النحو تحتم على الدبلوماتية الاهتمام بقاعدتها الثالثة .

ثالثا : ــ على الدبلوماتية أن تتطلع الى المسرح السياسى من وجهة نظر الدول الاخرى . ويقول ادموند بيرك (١) : « ليس ثمة ما هو أضر

(١) كتاب « ملاحظات على سياسة الحلفاء تجاه فرنسا » ــ مجموعة مؤلفاته (بوسطن ــ ليتل براون وشركاه ١٨٨٩) الجزء الرابع ص ٤٤٧ .

بالأمة ، من التطرف فى تحيزها لنفسها والتجاهل المطلق لما يأمله الآخرون ويخشونه » ... اذن ما هى المصالح القومية للدول الاخرى على صعيد الامن القومى ، وهل تتفق هذه المصالح ، مع مصالح الدولة ذاتها ؟ وفى ظل نظام الاستقطاب الثنائى ، يكون تحديد المصلحة القومية على صعيد الامن القومى وعلى صعيد المصالح القومية للدولة المعارضة ، اسهل منه فى أى نظام آخر ، لتوازن القوى . ويكون هذا النظام كما سبق لنا ان رأينا من قبل ، غير مضمون من وجهة نظر السلام بل لعله يكون اكثر افتقارا للضمان من اى نظام آخر ، اذا كانت الكتلتان فى وضع تنافسى فى طول العالم وعرضه ، وكانت مطامح كل منهما تستلهم وقودها من الحماسة التعصبية لرسالة عالمية مزعومة ... « يؤلف قرب الدول من بعضها أو تجاورها ، العدو الطبيعى لها » (١) .

ولكن بعد ان تحدد الدولة مصالحها القومية على صعيد امنها القومى يصبح فى وسعها ان تتراجع عن مواقعها البعيدة بالنسبة اليها، والقريبة من غيرها . اذ تدخل فى مجال الامن القومى لهذا الغير ، وان تنسحب الى مجالها هى ، مقتنعة بفلكها . فهذه المراكز النائية ، لاتضيف شيئا الى الامن القومى للدولة ، وانما تكون غرما عليها ، وقواعد يتعذر الحفاظ عليها فى زمن الحرب . وكلما بعدت الدولة بمجال أمنها القومى، عن مجال غريمتها ، كلما كانت اكثر اطمئنانا الى سلامتها ، وهذا ينطبق على الكتلتين المتنافستين ايضا . ففى وسع كل منهما ان ترسم خطا لنفسها يبعد بها عن الكتلة الاخرى ، معلنة ان مجرد الاقتراب من هذا الخط أو لمسه يعنى الحرب . وهنا يثور التساؤل عن مصير الاخيرة التى تمتد بين خطى الحدود للكتلتين ، كما تبرز القاعدة الرابعة للدبلوماتية .

رابعا : ـ على جميع الدول ان تكون راغبة فى التفاهم على جميع القضايا التى لا تعد حيوية لها . وهنا تواجه الدبلوماتية اصعب مهامها. ولكن تحديد المصالح الحيوية يجب ان يكون عسيرا على العقول التى لا تلفها سحب من الحماسة الصليبية المتعصبة لديانة سياسية ،والقادرة على رؤية المصالح القومية للجانبين بكثير من الموضوعية . فالاتفاق التوفيقى على القضايا الفرعية ، قضية مختلفة كل الاختلاف . وليست القضية هنا فصل المصالح عن بعضها وتعريفها وتحديدها . وانما

---

(١) ـ الاتحادى ـ رقم ٦ .

الحفاظ على التوازن بين المصالح التى تتشابك فى نقاط عدة ، والتى قد تتداخل الى الحد الذى يصعب الفصل بينها . ولعل من المهام العسيرة والضخمة السماح للجانب الآخر ، بشيء من النفوذ المعين فى هذه الأحيزة المتداخلة والقريبة مع الحرص على عدم ابتلاع هذا الجانب لها . ولعل من المهام العسيرة ايضا ، الابقاء على نفوذ هذا الجانب فى اضيق نطاق ممكن ، فى المناطق القريبة من مجالات امنة ، دون استيعاب هذه المناطق فى مجالات امن الدولة نفسها . وليس ثمة قاعدة معينة يمكن تطبيقها بصورة آلية رتيبة فى اداء هذه المهام . ولعل العملية المستمرة من التكيف مدعومة بالصلابة وضبط النفس ، هى التى تمكن الحلول التوفيقية من العمل والنجاح ، بالنسبة الى القضايا الفرعية الثانوية. ولكن قد يكون من السهل ان نبين مسبقا ، الطرق التى تسهل على سياسات التوفيق النجاح ، وتلك التى تعقدها وتعرقلها .

من الجدير بالملاحظة اولا ، معرفة ان مدى النجاح فى التوفيق ، أى مدى النجاح فى تطبيق القاعدة الرابعة ، يعتمد على التقيد بالقواعد الثلاث الاخرى التى تترابط فى الاعتماد على بعضها بدورها . ولما كان التقيد بالقاعدة الثانية يعتمد على تحقيق القاعدة الاولى ، فان تحقيق القاعدة الثالثة يجب ان يعتمد على التقيد بالقاعدة الثانية . ولا يمكن للدولة ان تنظر نظرة عقلانية الى مصالحها القومية الا بعد ان تتخلى عن الروح الصليبية المتعصبة لعقيدتها السياسية . ولا يمكن للدولة أن تنظر نظرة موضوعية الى المصالح القومية للجانب الآخر ، الا بعد أن تحس بالطمأنينة الى ما تعده جزءا من مصالحها القومية . فلا توفيق فى اية قضية من القضايا ، مهما كانت ثانوية ، طالما ان الجانبين لايحسان بالطمأنينة على مصالحهما القومية . ويتبين من هذا ان الدول لاتستطيع التقيد بالقاعدة الرابعة . اذا لم تكن راغبة فى التقيد بالقواعد الثلاث السابقة . فالاخلاق والمصالح تتطلب التقيد بهذه القواعد الجوهرية الاربع .

ويجعل التقيد بها ، التوفيق بين المصالح فى حيز الامكان ، ولكنه لا يضمن له النجاح . ومن الواجب اذا اردنا فرصة النجاح للتوفيق الممكن عن طريق التقيد بالقواعد الثلاث الاولى ، ملاحظة خمس قواعد اخرى .

ب ـ خمسة متطلبات التوفيق

اولا : التخلى عن وهم الحقوق التافهة مقابل الحصول على جوهر المنافع الحقيقية. فالدبلوماتية التى تفكر على الصعيدين القانونى والدعائى ، قد تميل الى الاصرار على نص القانون ، كما تفسره هى ، مع تجاهل النتائج التى قد يعنيها هذا الاصرار لدولتها من ناحيـة وللانسـانية كلها من الناحية الاخرى . ولما كانت هناك حقوق يجب ان يدافع عنها ، فان هذه الدبلوماتية ترى ان القضية لا يمكن التسـاهل فيها عن طريق التوفيق . لكن الخيار الذى يواجه الدبلوماتى ، لا يكون بين الشرعية واللاشرعية بل بين الحكمة السياسية والبلادة السياسية . ولقد سمعنا ادموند بيرك يقول : « والمشكلة عندى ليست الحق فى أن تنزل الشقاء بشعبك ، بل ما اذا لم يكن من مصلحتك ان تجعل هذا الشعب سعيدا . فليست القضية ما يجب أن أسمعه من رجل القانون » وانما ما تطلب منى الانسانية والمنطق والعدل ان اعمله » (١) .

ثانيا ـ لا تضع نفسك فى مأزق لا تستطيع التراجع عنه محتفظا بكرامتك ولا التقدم منه دون التعرض لاخطار كبيرة . وكثيرا ما تكون مخالفة هذه القاعدة ثمرة تجاهل القاعدة السابقة . فالدبلوماتية التى تخلط بين اوهام الحقوق القانونية وبين واقع المنفعة السياسية ، لا بد وان تجد نفسها فى وضع ، قد يكون لها الحق القانونى فى ان تكون فيه، دون ان تكون لها فى ذلك اية مصلحة سياسية . ويعنى هـذا بعبـارة اخرى ان الدولة قد تشد نفسها الى وضع قد يكون لها حق أو لا يكون فى أن توجد فيه ، دون أن تكترث بما يتـرتب على ذلك من نتـائج سياسية . ويصـبح التوفيق من جديد هنا قضية عسيرة . وقد لا يكون فى وسع الدولة أن تتراجع عن موقفها هذا دون تعريض نفسها الى اخطار سياسية ، حتى ولو كان خطر الحرب منها . ولا ريب فى ان الصفة المميزة للدبلوماتية المفتقرة الى الكفاية ، هى الاندفاع المتهور الى مواقف صعبة ثم الاصرار على رفض الانسحاب منها فى الوقت المناسب . ولعل سـياسة نابليون الثالث عشية الحرب الفرنسـية البروسية لعام ١٨٧٠ وسياسة النمسا والمـانيا عشية الحرب العالمية

---

(١) «خطاب عن التفاهم مع المستعمرات» لعام ١٧٧٥ . من مجمـوعة مؤلفات ادموند بيرك (بوسطن ـ ليتل براون وشركاه لعام ١٨٦٥) الجزء الثانى . ص ١٤٠ .

الاولى ، هي خير نماذج تقليدية على ما نقول . لانها تبين مدى ما فى مخالفة هذه القاعدة من خطر الاقتراب من الحرب .

ثالثا : لا تسمح قط لحليف ضعيف باتخاذ القرارات نيابة عنك :
قد تتعرض الدول القوية التى تحرص على التمسك بالقاعدتين السابقتين الى خطر مخالفة هذه القاعدة . فهى تفقد حريتها الكاملة فى العمل ، عن طريق الربط الكامل بين مصالحها القومية وبين مصالح حليفتها الضعيفة . وقد تحس هذه الحليفة بالاطمئنان الى تأييد صديقتها القوية ، فتندفع وراء أهداف سياستها الخارجية الخاصة ، وبالأساليب التى تراها مناسبة لها . وهنا تجد الدولة القوية نفسها مضطرة الى دعم مصالح ليست لها وعاجزة عن الوصول الى التوفيق فى القضايا التى لا تعد حيوية لها بل لحليفتها الضعيفة .

ولعل المثل النموذجى لمخالفة هذه القاعدة ، يتمثل فى الطريقة التى أرغمت فيها تركيا كلا من بريطانيا وفرنسا على دخول حرب القرم فى عام ١٨٥٣ . وكانت دول الاتفاق الاوربى قد توصلت الى حل وسط لتسوية النزاع بين روسيا وتركيا ، لكن هذه ، وقد ايقنت أن الدولتين الغربيتين الكبيرين ، ستساعدانها اذا اشتبكت فى حرب مع روسيا ، عملت كل ما فى وسعها من جهد لاستثارة الحرب ، وأرغمت بريطانيا وفرنسا على الاشتراك فيها رغما عنهما . ونجد من هذا أن تركيا تطرفت بعيدا فى تقرير قضية الحرب والسلام بالنسبة الى بريطانيا وفرنسا ، وطبقا لمصالحها القومية الخاصة بها . وتحتم على هاتين الدولتين قبول هذا القرار ، حتى ولو كان متعارضا مع مصالحهما القومية ، وكانتا قد نجحتا فى تجنب اندلاع حرب لاتتفق مع هذه المصالح . لكنهما تخلتا عن حريتهما فى العمل الى حليفة ضعيفة ، استخدمت سلطتها على سياسات شريكتيها القويتين فى تحقيق أهدافها الخاصة .

رابعا : القوات المسلحة هى اداة السياسة الخارجية لا المتحكمة فيها : لا يمكن لاية سياسة خارجية ناجحة او سلمية ان تحقق النجاح الا اذا راعت هذه القاعدة . فلا يمكن لاية دولة أن تسير على سياسة التوفيق ، اذا كان رجالها العسكريون هم الذين يقررون غايات سياستها الخارجية ووسائلها . فالقوات المسلحة هى اداة الحرب ،

كما أن السياسة الخارجية هى اداة السلام (١) . ومن الصحيح أن يقال ان الأهداف النهائية لادارة دفة الحرب ، ولتسيير السياسة الخارجية واحدة ، وهى خدمة المصالح القومية ، لكن الطريقين يختلفان اختلافا جوهريا فى أهدافهما الفورية وفى أساليبهما وفى أساليب التفكير التى تتصل بهذه الأهداف .

فهدف الحرب بسيط ، وغير مشروط . انه تحطيم ارادة العدو . أما وسائلها ففى منتهى البساطة أيضا ، وهى فرض الحد الأقصى من العنف على أضعف نقطة فى دفاع العدو . ومن هنا يكون تفكير القائد العسكرى فى الحدود المطلقة انه يعيش فى حاضره وفى حدود مستقبله القريب . والقضية الوحيدة التى تواجهه ، هى كيف يمكن له أن يحقق الانتصارات بسهولة وفى أسرع وقت ممكن ، وكيف يتسنى له أن يتجنب الهزيمة .

أما هدف السياسة الخارجية فنسبى ومشروط . انه اضعاف ارادة الجانب الآخر دون تحطيمها ، الى القدر اللازم لصيانة المصالح الحيوية ، ودون الاضرار بمصالح الفريق الثانى . ووسائل السياسة الخارجية نسبية ومشروطة أيضا . فهى لا تعنى التقدم عن طريق تحطيم العقبات التى تقف فى الطريق ، بل التراجع امامها ، والالتفاف حولها ، والمناورة عليها ، واضعافها وتخفيف حدتها بصورة متدرجة عن طريق الاقناع والتفاوض والضغط . ويكون تفكير الدبلوماتى والحالة هذه معقدا وماكرا ، اذ انه يرى القضية المعروضة عليه على أنها لحظة تاريخية ، وهو يتطلع الى ما وراء انتصار الغد متوقعا احتمالات المستقبل البعيدة . وفى هذا يقول بولينجبروك (٢) ...

« وعلى أن أقول هنا ان امجاد احتلال المدن وكسب المعارك لا تقاس الا بما يتحقق عن هذه الانتصارات من نفع . فهناك انتصارات قد تحمل المجد للسلاح،

---

(١) انها نفس النظرة البورجوازية التقليدية الى مشاكل الحرب والسلام . فلا يمكن للسياسة الخارجية أن تكون ناجحة ، فى دعوتها السلمية ، الا اذا كانت هناك قوة عسكرية تدعمها فى اتجاهاتها . يضاف الى هذا ان السياسات الدولية المعاصرة لم تعد فى حاجة الى الدهاء والمكر والخداع وغيرها من الاساليب الميكافيلية ، وانما تحتاج الى البراعة فى الصراحة ، والقدرة على استخدام قوة الشعوب فى الحفاظ على الحق والعدل والسلام .

(٢) هنرى سنت جون بولينجبروك (١٦٧٨ ـ ١٧٥١) سياسى بريطانى وكاتب من المحافظين .

(المعرب)

ولكنها تحمل العار لسياسات الدولة ، فالفوز فى المعركة ، واحتلال اية مدينة، يؤلفان مجد القائد العسكرى ، بل مجد الجيش ٠٠ أما مجد الأمة فيتمثل فى التوفيق بين الغايات التى تتوخاها وبين مصالحها وقوتهـــا ، اى التوفيق بين غاياتها ووسائطها ، وفى التوفيق بينهما وبين ما تضفيه منحماسة عليهما » (١)

ويتبين من هذا أن تسليم السياسة الخارجية الى العسكريين من قادة الجيش ، يعنى استبعاد الحلول الوسط ، والتقريب من احتمالات الحرب • فالتفكير العسكرى يتقن العمل بين مطلقات النصر والهزيمة • وهو لايعرف شيئا عن مناورات الدبلوماتية المعقدة والماكرة التى تهـدف قبل كل شيء الى تجنب مطلقـات النصر والهزيمة ، والى الالتقـاء مع الجانب الآخر على الارض المتوسطة التى يؤمنها التوفيق التفاوضى(٢) • والسياسة الخارجية التىيوجهها العسكريون طبقا للفن العسكرى ، قد تنتهى الى الحرب اذ أن « ما يعده له المرء يلقاه » (٣) •

وعلى الدول الداعية لاحتمالات الحرب العصرية ، أن تجعل السـلام هدف سياساتها الخارجية • ومن الواجب توجيه هذه السياسات بشكل يجعل الحفاظ على السلام فى حيز الامكان ، ولا يجعل اندلاع نيران الحرب أمرا حتميا • وتكون القـوة العسكرية فى مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة اداة لا بد منها للسياسة الخارجية • ولكن يجب ألا تصبح هـذه الاداة السيد المتحـكم فى السياسة الخارجية على الاطـلاق • ولمـا كانت الحروب تشن أحيـانا للتمكين من اقرار السـلام ، فان هـدف السياسة الخارجية يجب أن يكون ضمان السلام الدائم للعـالم • ومن هنا يتطلب أداء هاتين المهمتين اخضاع السلطات العسكرية للسلطات المدنية المسئولة من الناحية القانونية عن توجيه السياسة الخارجية •

خامسا : الحكومة هى التى تقود الرأى العام ولاتكون أمة خاضعة له•

لا يمكن للمسئولين عن توجيه السياسة الخارجية التقيد بالمبـــادىء التى

---

(١) كتاب بولينجبروك « دفاع عن معاهدة أوترخت » (مطبعة جامعة كمبردج لعام ١٩٣٢ ،• ص ٩٥ •

(٢) يبدو ان المؤلف يتناسى أن عددا من كبار العسكريين تولوا ادارة دفة السياسة فى كثير من دول العالم ، وكانوا أكثر نجاحا من غيرهم فى توجيهها الى وجهة السلام • ولا نريد هنا أن تضرب الامثلة البعيدة عن المؤلف الامريكى • فلقد كان عهد الرئيس ايزنهـــاور وهو الرجل العسكرى فى أمريكا من العهود السياسية الناجحة ، بالنسبة الى مصالح أمريكا بالذات • كما ان سياسات الجنرال مارشال ، وهو عسكرى شغل وزارة الخارجية الامريكية أمدا ما ، مازالت مطبقة فى أمريكا حتى اليوم •

(المعرب)

(٣) ويليام جراهام سمنر ـ نفس المصدر ص ١٧٣ •

أوردناها للدبلوماتية ، اذا لم يضعوا هذا المبدأ الاخير نصب أعينهم • ولقد سبق لنا أن بينا بكثير من التفصيل ، أن المتطلبات العقلانية للسياسة الخارجية الصالحة ، لا تستطيع الاعتماد منذ البداية على تأييد الرأى العام ، الذى ينساق فى ايثاراته وأهوائه وراء عواطفه ، أكثر من انسياقه وراء عقلانيته • وينطبق هذا بشكل خاص على السياسة الخارجية التى تهدف الى التوفيق ، والتى لا بد لها من أن تتساهل بشيء من مطالب الجانب الآخر ، مقابل تحقيق شيء من أهدافها • وعندما توجه السياسة الخارجية فى ظل أوضاع ديمقراطية، مستلهمة وحيها من الحماسة الصليبية المتعصبة لعقيدة سياسية ، يميل الساسة دائما الى التضحية بمتطلبات السياسة الخارجية الصالحة لكسب تأييد الجماهير وتصفيقها • والسياسى الذى يجرؤ فى مثل هذه الاوضاع على الدفاع عن صحة هذه المتطلبات ، فى وجه أقل معارضة من عواطف الجماهير ، لا بد وأن يقضى على مستقبله السياسى بنفسه ، كما يقضى على سياسته الخارجية التى يدافع عنها ، وذلك لانه يفقد التأييد الشعبى الذى أوصله الى مقاعد الحكم ، والذى احتفظ له بسلطانه •

ويتضح من هذا أن على السياسى من رجال الدولة الا يذعن الى عواطف الجماهير من ناحية ، وألا يتجاهلها من الناحية الاخرى • وعليه أن يحاول ما وسعه الجهد الموازنة بين التكيف مع هذه العواطف وبين تعبئتها لدعم سياساته وعليه بعبارة أخرى أن يحسن القيادة ، وأن يؤدى أرفع عمل من أعمال الفراهة السياسية، وهو تكييف أشرعته مع رياح العواطف الجماهيرية ، واستخدام هذه الرياح فى الوصول بسفينة الدولة الى ميناء السياسة الخارجية الصالحة ، مهما كانت الطريق التى يتبعها ملتوية ومتعرجة (١) •

٣ ـ والنتيجة •••

لا يمكن للطريق التى رسمناها للسلام الدولى ، أن تنافس المزايا الملهمة ، للصورة البسيطة الرائعة ، التى ظلت تلهب مخيلة العالم الذى

---

(١) عودة من المؤلف الى النظرة المكيافيلية فى السياسة ، على أساس ان الغاية تبرر الواسطة حتى ولو كان فى الطريق التى تتبع فى تنفيذ هذه الواسطة الكثير من الالتواء والتعرج• وأود أن أعود فأؤكد ان التيارات الجديدة للسياسة العالمية تدعو الى الصراحة لا الغموض والاستقامة لا الالتواء ، والصدق لا الكذب أو الخداع •

(المعرب)

أنهكته الحروب طيلة مائة وخمسين عاما • فهناك شيء ضخم للغاية فى تلك البساطة المغرقة التى تتميز بها تلك الصورة • والتى تمسح بجرة قلم واحدة ، مشكلة الحرب من الوجود ، الى أبد الآبدين • وقد تمثلت هذه الصورة فى وعود حرية التجارة والتحكيم ونزع السلاح والضمان الجماعى والاشتراكية العالمية والحكومة الدولية ، والدولة العالمية • أما فى صورة الدبلوماتية التى رسمناها ، فليس ثمة ما يستهوى الجماهير أو يلهب مخيلتها •

ولكننا أوضحنا ، أن هذه الحلول الآسرة للمخيلة ، تفترض بوصفها متناولة للمشكلة الحقيقية لا لبعض ظواهرها ، وجود مجتمع دولى متكامل، وهو الشيء الذى لم يوجد بعد • ويتطلب خلق هذا المجتمع الدولى، وجعله فى حيز الوجود ، استخدام الاساليب التوفيقية للدبلوماتية • ولما كان تكامل المجتمع الداخلى وسلامه يتبعان من عمليات يومية غير بارزة وغير ملحوظة لاساليب التوفيق والتبدل ، فان تحقيق الهدف النهائى للحياة الدولية ، يجب أن ينبع عن أساليب الاقناع والتفاوض والضغط ، التى تعتبر الادوات التقليدية للدبلوماتية •

وهنا قد يسأل القارىء الذى تابعنا فى هذا الكتاب الى أن وصلنا الى هذه النقطة ••• ولكن ألم تفشل الدبلوماتية فى منع الحروب فى الماضى ؟ وفى وسعى أن أرد على هذا السؤال المحق بردين اثنين •

لقد فشلت الدبلوماتية مرات عدة ، كما نجحت مرات أخرى كثيرة فى الحفاظ على السلام • ولقد نشأ فشلها أحيانا عن الحقيقة الواقعة ، وهى ان أحدا لم يرد لها النجاح • وقد رأينا مدى البون الشاسع فى الاهداف والاساليب بين حروب الماضى المحدودة وبين حروب اليوم الجماعية الشاملة • وعندما كانت الحرب هى النشاط العادى المألوف للملوك ، لم تكن مهمة الدبلوماتية الحيلولة دون وقوعها ، بل اشعالها فى أكثر اللحظات مواتاة وصلاحا •

وعندما لجأت الدول من الناحية الاخرى الى استخدام الدبلوماتية كوسيلة لمنع الحرب ، كان النجاح حليفها فى معظم الحالات • ولعل مؤتمر برلين لعام ١٨٧٨ هو أبرز مثل على نجاح الدبلوماتية فى العصور الحديثة فى منع الحرب • فلقد تمكن المؤتمر بالوسائل السلمية للدبلوماتية التوفيقية ، من تسوية القضايا التى ظلت تفصل بين بريطانيا وروسيا منذ نهاية الحروب النابليونية أو من جعلها صالحة للتسوية • وكان النزاع بين بريطانيا العظمى وروسيا حول مشاكل البلقان والمضائق وشرق

البحر المتوسط ، قد ظل كسيف مصلت على سلام العالم كله ، طيلة الشطر الاكبرمن القرن التاسع عشر• ولكن بعد انتهاء حرب القرم وتسوية مؤتمر برلين ، لم تنشب أية حرب فعلية بين بريطانيا وروسيا طيلة الخمسين عاما التالية ، بالرغم من أن خطرها كان دائم الوجود • ولا ريب فى أن الفضل الاكبر فى الحفاظ على السلام طيلة هذه المدة يعود الى أساليب الدبلوماتية التوفيقية التى اتبعت والتى بلغت ذروتها فى مؤتمر برلين • وعندما عاد دزرائيلي ، رئيس وزراء بريطانيا الى لندن من ذلك المؤتمر ، راح يعلن بشيء من الاعتزاز أنه يحمل الى الوطن « السلام ••• مع الشرف » • ولا ريب فى أنه حمل السلام الى الاجيال اللاحقة أيضا ، اذ أن الحرب لم تنشب بين بريطانيا وروسيا طيلة قرن كامل بعد ذلك التاريخ •

ولقد بينا على أى حال ، غرابة السلام فى مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة • فالنجاح المستمر للدبلوماتية فى الحفاظ على السلام ، يعتمد أول ما يعتمد كما سبق لنا أن بينا على وجوب توافر مزايا خلقية وادراكية نادرة عند جميع القياديين من المسهمين فيها • فقد يعنى الخطأ فى تقويم أحد عناصر السلطان القومى، من جانب أى من الساسة القياديين، الفرق بين الحرب والسلام • وكثيرا ما يؤدى حادث عارض أيضا ، الى اتلاف خطة موضوعة ، أو افساد حساب من حسابات القوة •

فالدبلوماتية هى خير السبل التى يمكن لمجتمع يضم الدول المستقلة ذات السيادة أن يعرضها فى خدمة الحفاظ على السلام ، ولكنها ليست السبيل الامثل فى أوضاع العالم المعاصر • ولا يمكن للسلام الدولى أن يكون مضمونا كالسلام الداخلى الا عند ما تتخلى الدول الى سلطة عليا عن وسائل التدمير التى وضعتها التقنيات الحديثة تحت تصرفها ، أى عندما تتنازل الى هذه السلطة عن سيادتها • وفى وسع الدبلوماتية ، أن تضمن السلام بشكل يفوق ضمانته فى هذه الايام ، كما أن فى وسع الدولة العالمية أن تجعله أكثر استقرارا ، لو أن الدول كلها تقيدت بقواعد الدبلوماتية • ولكن كما أن وجود الدولة العالمية شرط لقيام السلام الدائم ، فان اتباع الاجراءات الدبلوماتية البناءة للأسرة الدولية والحافظة للسلام ، شرط أساسى لقيام الدولة العالمية • ومن الضرورى لتحويل الدولة العالمية من مجرد خيال غامض الى حقيقة واقعة ، بعث اجراءات الدبلوماتية التوفيقية التى تقلل من حدة الخلافات وتلطفها • وفى وسع جميع الرجال من ذوى النيات الطيبة، مهما اختلفت مفاهيمهم عن الوضع النهائى للشئون الدولية، أن يشتركوا فى الاعتراف بهذه الحاجة • وتمييز هذا المتطلب •

ولو كنا فى حاجة الى مرجع لتأييد المفاهيم التى جئنا بها فى هـذا الكتاب فى موضوع السلام العالمى ، فان خير مرجع نستطيع التدليل على صحة آرائه ، هو ذلك الرجل الذى كان أقل اقترافا من غيره من معـاصريه للاخطاء فى الشئون الدولية ، وأعنى به السير ونستون تشرشل • (١) فعندما راح يعرض بكثير من الاهتمام والقلق ، والصورة الدولية فى الخطاب الذى القاه فى مجلس العموم البريطانى فى الثالث والعشرين من يناير عام ١٩٤٨ ، متسائلا عما اذا كانت الحرب ستقع من جـديد ، نراه يدعو الى السـلام عن طريق التوفيق • وهى عين الدعوة التى وجههـا فى أكثر من خمسين خطابا القاها منذ الحرب الباردة بين الكتلتين ، ويقول :

« اعتقد ان فى وسعى الآن ان اغامر بالقول ، بان ثمة خطرا كبيرا يجثم من وراء الانسياق مع التيار الى أمد بعيد • وانى لأومن بأن الفرصة المثلى فى الحيلولة دون الحرب ، هى فى مواجهة الحقائق مباشرة ، والوصول الى تسوية مع الحكومة السوفياتية،قبل أن يفوت الأوان • ويعنى هذا ان على الديمقراطيات الغربية ، أن توحد صفوفها بالطبع قبل كل شىء ، وفى اقرب وقت ممكن • وأن تبادر الى مطالبة الاتحاد السوفياتى بالوصول الى تسوية ••

« ولعل من نافلة القول ، ان الحوار مع الشيوعيين امر عقيم ، لكن فى الامكان من الناحية الاخرى ، التعامل معهم على اساس واقعى عادل ، وانى لعلى ثقة ، على ضوء تجاربى ، بأنهم يحفظون عهودهم ، طالما انها فى مصلحتهم ،وهى مصلحة سيطول أمدها حتما فى هذه القضية الخطيرة عنـدما نصـل معهم الى تسوية •••

« فهناك أخطار كبيرة • وهذا ما أود قوله اليوم ، فى السماح للأمور بان تسير على هواها ، وللمشاكل بأن تتكدس فوق بعضها ، الى ان يقع المقدور • وتكون فرصة السيطرة على الاوضاع قد فاتت بصورة مفاجئة •

---

(١) بالرغم من اتفاقنا مع المؤلف فى قوله هذا ، من وجهة نظر بريطانيا وحدها ، أو الدول الغربية كلها ، فاننا لا نستطيع أن نوافقه على اطلاق هذا القول كحقيقة مطلقة • فلتشرشل فى نظرنا أخطاؤه الكثيرة والكبيرة ، ومنها تأييده للحركة الصهيونية منذ أمد بعيـد ، تأييدا جعل قادة الصهيونية يعتبرونه من المؤسسين الأوائل لاسرائيل ، وهو تأييد لايمكن لنا أن نقول عنه الا انه قائم على الظلم والخطأ فى التقدير •

يضاف الى هذا ان سياسات تشرشـل الاستعمارية ، ومحـاولته الاحتفاظ بالامبراطـورية البريطانية بوصفه أحد بنـاتها ، كانت أخطاء فى نظـرنا ، بحق العدل والمبادىء الانسانية •

(المعرب)

« ومع تقديري لكافة الحقائق ، اعتقد ان من الصواب القول اليوم ، أن الفرصة المثلى لتجنب الحرب ، هي دفع الأمور الى المقدمة ، بالاتفاق مع الدول الديمقراطية الغربية الاخرى ، والوصول مع الحكومة السوفياتية عن طـــريق الإجراءات الدبلوماسية الرسمية ، وكل ما تتطلبه من سرية واهتمام الى تسوية دائمة . وليس ثمة من شك في ان الوصول الى هذه التسوية هي في مصلحة الجميع . وقد لا تضمن هذه الطريقة عدم وقوع الحرب ، بصورة كاملة ،ولكنها تضمن كما اعتقد ، الفرصة المثلى ، للخروج منها ونحن على قيد الحياة » (١)

(١) « المناقشات البرلمانية » (هانسارد) ــ مجلس العموم . المجلد ٤٤٦ رقم ٤٨ ص ٥٦٢ و ٥٦٣ .

ملحق



ميثاق الأمم المتحدة

الديباجة

نحن شعوب الأمم المتحدة ·

وقد آلينا على أنفسنا :

أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف ·

وأن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبمـا للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ·

وأن نبين الاحوال التى يمكن فى ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى ·

وأن ندفع بالرقى الاجتماعى قدما ، وان نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح ·

وفى سبيل هذه الغايات اعتزمنا :

أن نأخذ أنفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معا فى سلام وحسن جوار ،

وان نضم قوانا كى نحتفظ بالسلم والامن الدولى ·

وأن نكفل بقبولنا مبادىء معينة ، ورسم الخطط اللازمة لهـا الا تستخدم القوة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة ·

وأن نستخدم الاداة الدولية فى ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها ···

قد قررنا ····

أن نوحد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض ٠

ولهذا فان حكوماتنا المختلفة على يد مندوبيها المجتمعين فى مدينة سان فرنسيسكو الذين قدموا وثائق التفويض المستوفية للشرائط ، قد ارتضت ميثاق الأمم المتحدة هذا ٠ وانشأت بمقتضاه هيئة دولية تسمى « الأمم المتحدة » ٠

الفصل الأول
فى مقاصد الهيئة ومبادئها

(المادة الأولى)

مقاصد الأمم المتحدة هى :

١ ـ حفظ السلم والأمن الدولى ، وتحقيقا لهذه الغاية ، تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الاسباب التى تهدد السلم ولازالتها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم ، وتتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولى ، لحل المنازعات الدولية التى قد تؤدى الى الاخلال بالسلم او لتسويتها ٠

٢ ـ انماء العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام ٠

٣ ـ تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا ، والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء ٠

٤ ـ جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق اعمال الأمم وتوجيهها نحو ادراك هذه الغايات المشتركة ٠

(المادة الثانية)

تعمل الهيئة واعضاؤها فى سعيها وراء المقاصد المذكورة فى المادة الأولى وفقا للمبادىء الآتية :

١ ـ تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع اعضائها ٠

٢ – لكى يكفل اعضاء الهيئة لانفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية ، يقومون فى حسن نية بالالتزامات التى اخذوها على انفسهم بهذا الميثاق •

٣ – يفض جميع اعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لايجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضة للخطر •

٤ – يمتنع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضى او الاستقلال السياسى لاية دولة أو على أى وجه آخر لايتفق ومقاصد الامم المتحدة •

٥ – يقدم جميع الاعضاء كل ما فى وسعهم من عون الى الامم المتحدة فى أى عمل تتخذه وفق هذا الميثاق ، كما يمتنعون عن مساعدة اية دولة تتخذ الامم المتحدة ازاءها عملا من اعمال المنع او القمع •

٦ – تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الاعضاء فيها على هذه المبادىء ، بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولى •

٧ – ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ « للأمم المتحدة » ان تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضى الاعضاء ان يعرضوا مثل هذه المسائل لان تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة فى الفصل السابع •

الفصل الثانى

فى العضوية

(المادة الثالثة)

الاعضاء الاصليون للأمم المتحدة هم الدول التى اشتركت فى مؤتمر الامم المتحدة لوضع نظام الهيئة الدولية المنعقد فى سان فرنسيسكو ، والتى توقع هذا الميثاق وتصدق عليه طبقا للمادة ١١٠ وكذلك الدول التى وقعت من قبل تصريح الامم المتحدة الصادر فى أول يناير سنة ١٩٤٢ وتوقع هذا الميثاق وتصدق عليه •

(المادة الرابعة)

١ ـ العضوية فى « الامم المتحدة » مباحة لجميع الدول الاخرى المحبة للسلام والتى تأخذ نفسها بالالتزامات التى يتضمنها هذا الميثاق ، والتى ترى الهيئة انها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات راغبة فيه ·

٢ ـ قبول أية دولة من هذه الدول فى عضوية « الأمم المتحدة » يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن ·

(المادة الخامسة)

يجوز للجمعية العامة أن توقف أى عضو اتخذ مجلس الأمن قبله عملا من اعمال المنع او القمع ، عن مباشرة حقوق العضـــوية ومزاياها ، ويكون ذلك بناء على توصية مجلس الامن ، ولمجلس الأمن ان يرد لهذا العضو مباشرة تلك الحقوق والمزايا ·

(المادة السادسة)

اذا امعن عضو من اعضاء « الامم المتحدة » فى انتهاك مبادىء الميثاق جاز للجمعية العامة ان تفصله من الهيئة بناء على توصية مجلس الأمن ·

الفصل الثـــالث
فى فروع الهيئة

(المادة السابعة)

١ ـ تنشأ الهيئات التالية فروعا رئيسية للأمم المتحدة :

جمعية عامة ، مجلس أمن ، مجلس اقتصادى واجتماعى ، مجلس وصاية ، محكمة عدل دولية ، امانة ·

٢ ـ يجوز ان ينشأ وفقا لاحكام هذا الميثاق مايرى ضرورة انشائه من فروع ثانوية أخرى ·

(المادة الثامنة)

لا تفرض « الامم المتحدة » قيودا تحد بها جواز اختيـــار الرجال والنساء للاشتراك بأية صفة وعلى وجه المساواة فى فروعهـــا الرئيسية والثانوية ·

الفصل الرابع

فى الجمعية العامة ـ تأليفها

(المادة التاسعة)

١ ـ تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء « الأمم المتحدة » •

٢ ـ لا يجوز ان يكون للعضو الواحد اكثر من خمسة مندوبين فى الجمعية العامة •

فى وظائف الجمعية وسلطاتها

(المادة العاشرة)

للجمعية العـامة أن تناقش أية مسـألة أو أمر يدخل فى نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطان فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه ، كما ان لها فيما عدا ما نص عليه فى المادة (٢) ان توصى أعضاء الهيئـة او مجلس الأمن او كليهما بما تراه فى تلك المسائل والامور •

(المادة الحادية عشرة)

١ ـ للجمعية العامة ان تنظر فى المبادىء العامة للتعاون فى حفظ السلم والأمن الدولى • ويدخل فى ذلك المبادىء المتعلقة بنزع السـلاح وتنظيم التسليح • كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادىء الى الاعضاء او الى مجلس الأمن او الى كليهما •

٢ ـ للجمعية العامة ان تناقش اية مسألة تكون لها صـلة بحفظ السلم والأمن الدولى ، يرفعها اليها أى عضو من اعضاء « الأمم المتحدة » ومجلس الأمن او دولة ليست من اعضائها ، وفقا لاحكام الفقرة الثـانية من المادة (٣٥) ، ولها فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة ، ان تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة او الدول صاحبة الشأن ، أو لمجلس الأمن أو لكليهما معا ، وكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضرورى فيها القيام بعمل ما ، ينبغى أن تحيلها الجمعية العامة على مجلس الأمن قبل بحثها او بعده •

٣ ـ للجمعية العامة ان تسترعى نظر مجلس الأمن الى الاحوال التى يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدولى للخطر •

٤ ـ لاتحد سلطات الجمعية العامة المبينة فى هذه المادة من عمـــوم مدى المادة العاشرة ٠

(المادة الثانية عشرة)

١ ـ عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع او موقف ما الوظائف التى رسمت فى الميثاق ، فليس للجمعية العامة ان تقدم اية توصية فى شأن هذا النزاع او الموقف الا اذا طلب ذلك منها مجلس الأمن ٠

٢ ـ يخطر الامين العام ، بموافقة مجلس الامن ، الجمعية العامة فى كل دور من ادوار انعقادها بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدولى التى تكون محل نظر مجلس الأمن ، كذلك يخطرها أو يخطر أعضاء « الامم المتحدة » اذا لم تكن الجمعية العامة فى دور انعقادها ، بفراغ مجلس الأمن من نظر تلك المسائل ، وذلك بمجرد انتهائه منها ٠

(المادة الثالثة عشرة)

١ ـ تنشىء الجمعية العامة دراسات وتشير بتوصيات بقصد :

(أ) انماء التعاون الدولى فى الميدان السياسى وتشجيع التقـــدم المطرد للقانون الدولى وتدوينه ٠

(ب) انماء التعاون الدولى فى المبادىء الاقتصادية والاجتمـــاعية والثقافية والتعليمية والصحية ، والاعانة على تحقيق حقـــوق الانسان والحريات الاساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم فى الجنس او اللغةاو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء ٠

٢ ـ تبعات الجمعية العامة ووظائفها وسلطاتها الأخرى فيما يختص بالمسائل الواردة فى الفقرة السابقة (ب) مبينة فى الفصلين التـــاسع والعاشر من هذا الميثاق ٠

(المادة الرابعة عشرة)

مع مراعاة احكام المادة الثانية عشرة للجمعية العامة ان توصى باتخاذ التدابير لتسوية اى موقف ، مهما يكن منشؤه ، تسوية سلمية ، متى رأت ان هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة ، او يعكر صفو العلاقات الودية بين الامم ، ويدخل فى ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك احكام هذا الميثاق الموضحة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ٠

(المادة الخامسة عشرة)

١ ـ تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن ، وتنظر فيها ، وتتضمن هذه التقارير بيانا عن التدابير التى يكون مجلس الأمن قد قررها او اتخذها لحفظ السلم والأمن الدولى ٠

٢ ـ تتلقى الجمعية العامة تقارير من الفروع الاخرى للأمم المتحدة وتنظر فيها ٠

(المادة السادسة عشرة)

تباشر الجمعية العامة الوظائف التى رسمت لها بمقتضى الفصلين الثانى عشر والثالث عشر فيما يتعلق بنظام الوصاية الدولية ، ويدخل فى ذلك المصادقة على اتفاقات الوصاية ، بشأن المواقع التى تعتبر انها مواقع استراتيجية ٠

(المادة السابعة عشرة)

١ ـ تنظر الجمعية العامة فى ميزانية الهيئة وتصدق عليها ٠

٢ ـ يتحمل الاعضاء نفقات الهيئة حسب الانصبة التى تقررها الجمعية العامة ٠

٣ ـ تنظر الجمعية العامة فى اية ترتيبات مالية او متعلقة بالميزانية مع الوكالات المتخصصة المشار اليها فى المادة (٥٧) وتصدق عليها وتدرس الميزانيات الادارية لتلك الوكالات لكى تقدم لها توصياتها ٠

التصويت

(المادة الثامنة عشرة)

١ ـ يكون لكل دولة عضو فى « الامم المتحدة » صوت واحد فى الجمعية العامة ٠

٢ ـ تصدر الجمعية العامة قراراتها فى المسائل الهامة بأغلبية ثلثى الاعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت ٠ وتشمل هذه المسائل : التوصيات الخاصة بحفظ السلم والأمن الدولى ، وانتخاب اعضاء مجلس الأمن غير الدائمين ، وانتخاب اعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وانتخاب اعضاء مجلس الوصاية وفقا لحكم الفقرة الاولى (ج) من المادة (٨٦)

وقبول أعضاء جدد فى « الامم المتحدة » ووقف الاعضاء عن مباشرة حقوق العضوية ، والتمتع بمزاياها ، وفصل الاعضاء ، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية ، والمسائل الخاصة بالميزانية ٠

٣ ـ القرارات فى المسائل الاخرى ، ويدخل فى ذلك تحديد طوائف المسائل الاضافية التى تتطلب فى اقرارها اغلبية الثلثين ، تصدر بأغلبية الاعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت ٠

(المادة التاسعة عشرة)

لا يكون لعضو الامم المتحدة الذى يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية فى الهيئة حق التصويت فى الجمعية العامة ، اذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه فى السنتين الكاملتين السابقتين او زائدا عنها ، وللجمعية العامة مع ذلك ان تسمح لهذا العضو بالتصويت اذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشىء عن اسباب لاقبل للعضو بها ٠

الاجراءات

(المادة العشرون)

تجتمع الجمعية العامة فى ادوار انعقاد عادية ، وفى ادوار انعقاد سنوية خاصة بحسب ما تدعو اليه الحاجة ٠

ويقوم بالدعوة الى ادوار الانعقاد الخاصة ، الأمين العام بناء على طلب مجلس الأمن او اغلبية اعضاء « الامم المتحدة » ٠

(المادة الحادية والعشرون)

تضع الجمعية العامة لائحة اجراءاتها ، وتنتخب رئيسها لكل دور انعقاد ٠

(المادة الثانية والعشرون)

للجمعية العامة ان تنشىء من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها ٠

الفصل الخامس
فى مجلس الأمن
تاليفه

(المادة الثالثة والعشرون)

١ ـ يتألف مجلس الأمن من احد عشر عضوا من « الأمم المتحدة » وتكون جمهورية الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفييتية

الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندة والولايات المتحدة ، اعضاء دائمين فيه • وتنتخب الجمعية العامة ستة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ، ليكونوا اعضاء غير دائمين في المجلس ، ويراعى في ذلك بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة اعضاء « الامم المتحدة » في حفظ السلم والأمن الدولى وفى مقاصد الهيئة الاخرى ، كما يراعى ايضا التوزيع الجغرافي العادل •

٢ ـ ينتخب اعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتين ، على ان يختار في أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين ، ثلاثة منهم لمدة سنة واحدة والعضو الذى انتهت مدته لايجوز اعادة انتخابه على الفور •

٣ ـ يكون لكل عضو فى مجلس الأمن مندوب واحد •

(المادة الرابعة والعشرون)

١ ـ رغبة فى أن يكون العمل الذى تقوم به « الامم المتحدة » سريعا فعالا ، يعهد اعضاء تلك الهيئة الى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية فى امر حفظ السلم والأمن الدولى ، ويوافقون على ان هذا المجلس يعمل نائبا عنهم فى قيامه بواجباته التى تفرضها عليه هذه التبعات •

٢ ـ يعمل مجلس الأمن فى اداء هذه الواجبات وفقا لمقاصد « الأمم المتحدة » ومبادئها • والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة فى الفصول ٦و٧و٨و١٢ •

٣ ـ يرفع مجلس الامن تقارير سنوية ، واخرى خاصة ، اذا اقتضت الحال الى الجمعية العامة لتنظر فيها •

(المادة الخامسة والعشرون)

يتعهد اعضاء « الأمم المتحدة » بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق •

(المادة السادسة والعشرون)

رغبة فى اقامة السلم والأمن الدولى ، وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الانسانية والاقتصادية الى ناحية التسليح ، يكون مجلس الأمن مسئولا بمساعدة لجنة اركان الحرب المشار اليهما فى المادة (٤٧) عن وضع خطط تعرض على اعضاء « الأمم المتحدة » لوضع منهاج لتنظيم التسليح •

في التصويت

(المادة السابعة والعشرون)

١ ـ يكون لكل عضو من اعضاء مجلس الأمن صوت واحد .

٢ ـ تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الاجرائيـة بموافقة سبعة من اعضائه .

٣ ـ تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الاخرى كافة بموافقة أصوات سبعة من اعضائه ، يكون من بينها اصوات الاعضاء الدائمين متفقة بشرط انه في القرارات المتخذة ، تطبيقا لاحكام الفصل السادس، والفقرة الثـالثة من المادة (٥٢) ، يمتنع من كان طرفا في النزاع عن التصويت .

في الاجراءات

(المادة الثامنة والعشرون)

١ ـ ينظم مجلس الأمن على وجه يستطيع معه العمل باستمرار ، ولهذا الغرض ، يمثل كل عضو من اعضائه تمثيلا دائما في مقر الهيئة .

٢ ـ يعقد مجلس الأمن اجتماعات دورية ، يمثل فيها كل عضو من اعضائه ـ اذا شاء ذلك ـ بأحد رجال حكومته ، او بمندوب آخر يسميه لهذا الغرض خاصة .

٣ ـ لمجلس الأمن ان يعقد اجتماعات في غير مقر الهيئة ، اذا رأى ان ذلك ادنى الى تسهيل اعماله .

(المادة التاسعة والعشرون)

لمجلس الأمن ان ينشىء من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لاداء وظائفه .

(المادة الثلاثون)

يضع مجلس الأمن لائحة اجراءاته ، ويدخل فيها طريقة اختيـار رئيسه .

(المادة الحادية والثلاثون)

لكل عضو من أعضاء «الامم المتحدة» من غير أعضاء مجلس الامن أن يشترك بدون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الامن ، اذا رأى المجلس ان مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص .

(المادة الثانية والثلاثون)

كل عضو من أعضاء «الامم المتحدة» ليس بعضو فى مجلس الامن ، وأية دولة ليست عضوا فى « الامم المتحدة » اذا كان أيهما طرفا فى نزاع معروض على مجلس الامن ، لبحثه ، يدعى الى الاشتراك فى المناقشات المتعلقة بهذا النزاع ، دون أن يكون له حق فى التصويت ، ويضع مجلس الامن الشروط التى يراها عادلة لاشتراك الدولة التى ليست من أعضاء « الامم المتحدة » ٠

الفصل السادس

فى حل المنازعات حلا سلميا

(المادة الثالثة والثلاثون)

١ ــ يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والامن الدولى ، للخطر أن يلتمسوا حله بادىء ذى بدء بطريق المفاوضة ، والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، أو أن يلجئوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها ٠

٢ ــ ويدعو مجلس الامن أطراف النزاع الى ان يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق اذا رأى ضرورة لذلك ٠

(المادة الرابعة والثلاثون)

لمجلس الامن أن يفحص أى نزاع أو أى موقف قد يؤدى الى احتكاك دولى ، أو قد يثير نزاعا لكى يقرر ما اذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولى ٠

(المادة الخامسة والثلاثون)

١ ــ لكل عضو من « الامم المتحدة » أن ينبه مجلس الامن أو الجمعية العامة الى أى نزاع أو موقف من النوع المشار اليه فى المادة الرابعة والثلاثين ٠

٢ ـ لكل دولة ليست عضوا فى « الامم المتحدة » أن تنبه مجلس الامن أو الجمعية العامة الى أي نزاع تكون طرفا فيه ، اذا كانت تقبل مقدما فى خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمى المنصوص عليها فى هذا الميثاق ٠

٣ ـ تجرى أحكام المادتين (١١) و (١٢) على الطريقة التى تعالج بها الجمعية العامة المسائل التى تنبه اليها وفقا لهذه المادة ٠

(المادة السادسة والثلاثون)

١ ـ لمجلس الامن فى أية مرحلة من مراحل نزاع من النوع المشار اليه فى المادة (٣٣) أو موقف شبيه به أن يوصى بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية ٠

٢ ـ على مجلس الامن أن يراعى ما اتخذه المتنازعون من اجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم ٠

٣ ـ على مجلس الامن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعى أيضا ان المنازعات القانونية ، يجب على أطراف النزاع ـ بصفة عامة ـ أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقا لاحكام النظام الاساسى لهذه المحكمة ٠

(المادة السابعة والثلاثون)

١ ـ اذ أخفقت الدول التى يقوم بينها نزاع من النوع المشار اليه فى المادة الثالثة والثلاثين فى حله بالوسائل المبينة فى تلك المادة ، وجب عليها أن تعرضه على مجلس الامن ٠

٢ ـ اذا رأى مجلس الامن ان استمرار هذا النزاع من شأنه فى الواقع ، أن يعرض للخطر ، حفظ السلم والامن الدولى ، قرر ما اذا كان يقوم بعمل وفقا للمادة السادسة والثلاثين أو يوصى بما يراه ملائما من شروط حل النزاع ٠

(المادة الثامنة والثلاثون)

لمجلس الامن ـ اذا طلب اليه جميع المتنازعين ذلك ـ أن يقدم اليهم توصياته ، بقصد حل النزاع حلا سلميا ، وذلك بدون اخلال باحكام المواد من ٣٣ الى ٣٧ ٠

الفصل السابع

فيما يتخذ من الاعمال فى حالات تهديد
السلم والاخلال به ووقوع العدوان

(المادة التاسعة والثلاثون)

يقرر مجلس الامن ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم أو اخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان • ويقدم فى ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لاحكام المادتين (٤١) و (٤٢) لحفظ السلم والامن الدولى أو اعادته الى نصابه •

(المادة الاربعون)

منعا لتفاقم الموقف ، لمجلس الامن قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة (٣٩) ، أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضروريا أو مستحسنا من تدابير مؤقتة ، ولاتخل هذه التدابير المؤقتة، بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم • وعلى مجلس الامن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه •

(المادة الحادية والاربعون)

لمجلس الامن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة ، لتنفيذ قراراته ، وله أن يطلب الى أعضاء « الامم المتحدة » تطبيق هذه التدابير ، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية •

(المادة الثانية والاربعون)

اذا رأى مجلس الامن أن التدابير المنصوص عليها فى المادة (٤١) لا تفى بالغرض أو ثبت انها لم تف به ، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الاعمال ، ما يلزم لحفظ السلم والامن الدولى أو لاعادته الى نصابه • ويجوز أن تتناول هذه الاعمال المظاهرات والحصر

والعمليات الاخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء « الامم المتحدة » ٠

(المادة الثالثة والاربعون)

١ ـ يتعهد جميع أعضاء « الامم المتحدة » فى سبيل المساهمة فى حفظ السلم والامن الدولى ، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الامن بناء على طلبه ، وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ، ما يلزم من القوات المسلحة ، والمساعدات والتسهيلات الضرورية ، لحفظ السلم والامن الدولى ، ومن ذلك حق المرور ٠

٢ ـ يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموما ، ونوع التسهيلات والمساعدات التى تقدم ٠

٣ ـ تجرى المفاوضة فى الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع مايمكن بناء على طلب مجلس الامن ، وتبرم بين مجلس الامن وبين أعضاء «الامم المتحدة» أو بينه وبين مجموعات من أعضاء «الامم المتحدة» وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية ٠

(المادة الرابعة والاربعون)

اذا قرر مجلس الامن استخدام القوة ، فانه قبل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاء بالالتزامات المنصوص عليها فى المادة الثالثة والاربعين ، ينبغى له أن يدعو هذا العضو الى أن يشترك اذا شاء فى القرارات التى يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة ٠

(المادة الخامسة والاربعون)

رغبة فى تمكين الامم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة ، يكون لدى الاعضاء ، وحدات جوية أهلية ، يمكن استخدامها فورا لاعمال القمع الدولية المشتركة ٠ ويحدد مجلس الامن قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها ، والخطط لأعمالها المشتركة ، وذلك بمساعدة لجنة اركان الحرب وفى الحدود الواردة فى الاتفاق او الاتفاقات الخاصة المشار اليها فى المادة الثالثة والاربعين ٠

(المادة السادسة والاربعون)

الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الامن بمساعدة لجنة أركان الحرب ·

(المادة السابعة والاربعون)

١ ــ تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها أن تسدى المشورة والمعونة الى مجلس الامن ، وتعاونه فى جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والامن الدولى ، ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها ، ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع ·

٢ ــ تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن أو من يقوم مقامهم ، وعلى اللجنة أن تدعو أى عضو فى « الامم المتحدة » من الاعضاء غير الممثلين فيها بصفة دائمة للاشتراك فى عملها اذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسئولياتها أن يساهم هذا العضو فى عملها ·

٣ ــ لجنة أركان الحرب مسئولة تحت اشراف مجلس الامن عن التوجيه الاستراتيجى لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس · أما المسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات فستبحث فيما بعد ·

٤ ــ للجنة أركان الحرب أن تنشىء لجانا نوعية اقليمية ، اذا خولها ذلك مجلس الامن وبعد التشاور مع الوكالات الاقليمية صاحبة الشأن ·

(المادة الثامنة والاربعون)

١ ــ الاعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الامن لحفظ السلم والامن الدولى ، يقوم بها جميع أعضاء « الامم المتحدة » أو بعض هؤلاء الاعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس ·

٢ ــ يقوم أعضاء « الامم المتحدة » بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل فى الوكالات الدولية المتخصصة التى يكونون أعضاء فيها ·

(المادة التاسعة والاربعون)

يتضافر أعضاء الامم المتحدة على تقديم المعونة المتبادلة ، لتنفيذ التدابير التى قررها مجلس الامن ·

(المادة الخمسون)

اذا اتخذ مجلس الامن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع ، فان لكل دولة أخرى ، سواء أكانت من أعضاء «الامم المتحدة» أم لم تكن ـ تواجه مشاكل اقتصـــادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير ، الحق في أن تتذاكر مع مجلس الامن بصدد حل هذه المشاكل .

(المادة الحادية والخمسون)

ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات ، في الدفاع عن أنفسها ، اذا اعتدت قوة مسلحة ، على أحد أعضاء «الامم المتحدة» وذلك الى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدولي ، والتدابير التي اتخذها الاعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس ، تبلغ الى المجلس فورا ، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس بمقتضى سلطته ومسئولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق ، من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الاعمال ، لحفظ السلم والامن الدولي أو اعادته الى نصابه .

الفصل الثامن

في التنظيمات الاقليمية

(المادة الثانية والخمسون)

١ ــ ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيــام تنظيمات أو وكالات اقليمية تعـــالج من الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولي ، ما يمكن العمل الاقليمي من ان يكون صالحا فيها ومناسبا ، ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الاقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصــــــد « الامم المتحدة » ومبادئها .

٢ ــ يبذل أعضاء الامم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهـــدهم لتدبير الحـــل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الاقليمية ، أو بواسطة هذه الوكالات الاقليمية ، وذلك قبل عرضها على مجلس الامن .

٣ ــ على مجلس الامن أن يشـــجع على الاستكثار من الحل السلمي

لهذه المنازعات المحلية ، بطريق هذه التنظيمات الاقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الاقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الامر ، أو بالاحالة عليها من جانب مجلس الامن ٠

٤ ـ لا تعطل هذه المادة بحال من الاحوال تطبيق المادتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين ٠

(المادة الثالثة والخمسون)

١ ـ يستخدم مجلس الامن تلك التنظيمات والوكالات الاقليمية في أعمال القمع كلما رأى ذلك ملائما ٠ ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته واشرافه ٠ أما التنظيمات والوكالات نفسها ، فانه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير اذن من المجلس ٠ ويستثنى مما تقدم التدابير التي تتخذ ضد أية دولة من دول الاعداء ، المعرفة في الفقرة الآتية من هذه المادة ، مما هو منصوص عليه في المادة (١٠٧) أو التدابير التي يكون المقصود بها في التنظيمات الاقليمية منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول ، وذلك الى أن يحين الوقت الذي قد يعهد فيه الى الهيئة بناء على طلب الحكومات ذات الشأن بالمسئولية عن منع كل عدوان آخر من جانب أية دولة من تلك الدول ٠

٢ ـ تنطبق عبارة «الدولة المعادية» المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة على أية دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من أعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق .

(المادة الرابعة والخمسون)

يجب ان يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجري من الاعمال لحفظ السلم والأمن الدولي ، بمقتضى تنظيمات او بواسطة وكالات اقليمية ، اوما يزمع اجراؤه منها .

الفصل التاسع
في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي

(المادة الخامسة والخمسون)

رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم ، مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي

بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل الامم المتحدة على :

(أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعى .

(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها ، وتعزيز التعاون الدولى فى امور الثقافة والتعليم .

(ج) أن يشيع فى العالم احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ،ولا تفريق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا .

(المادة السادسة والخمسون)

يتعهد جميع الاعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشتركين ، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لادراك المقاصد المنصوص عليها فى المادة الخامسة والخمسين .

(المادة السابعة والخمسون)

١ ــ الوكالات المختلفة التى تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات والتى تضطلع بمقتضى نظمها الاساسية بتبعات دولية واسعة فى الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة ، وما يتصل بذلك من الشئون، يوصل بينها وبين « الامم المتحدة » وفقا لاحكام المادة (٦٣).

٢ــ تسمى هذه الوكالات التى يوصل بينها وبين «الامم المتحدة» فيما يلى من الاحكام بالوكالات المتخصصة .

(المادة الثامنة والخمسون)

تقدم الهيئة توصيات بقصد تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة ووجوه نشاطها .

(المادة التاسعة والخمسون)

تدعو الهيئة عند المناسبة الى اجراء مفاوضات بين الدول ذات الشأن بقصد انشاء اية وكالة متخصصة جديدة يتطلبها تحقيق المقاصد المبينة فى المادة الخامسة والخمسين .

(المادة الستون)

مقاصد الهيئة المبينة فى هذا الفصل تقع مسئولية تحقيقها عـلى عاتق الجمعية العامة ،كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادى والاجتماعى تحت اشراف الجمعية العامة ، ويكون لهذا المجلس من أجل ذلك السلطات المبينة فى الفصل العاشر.

الفصل العاشر

المجلس الاقتصادى والاجتماعى

التاليف

(المادة الحادية والستون)

١ ــ يتألف المجلس الاقتصادى والاجتماعى من ثمانية عشر عضوا من «الامم المتحدة » تنتخبهم الجمعية العامة .

٢ ــ مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة ينتخب ستة من أعضاء المجلس كل سنة لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز ان يعاد انتخاب العضو الذى انتهت مدته مباشرة .

٣ ــ فى الانتخاب الاول يختار للمجلس الاقتصادى والاجتمـاعى ثمانية عشر عضوا ، وتنتهى عضوية ستة منهم بعد انقضاء سنة واحدة وتنتهى عضوية ستة آخرين بعد انقضـاء سنتين ويجرى ذلك كله وفقا للنظام الذى تضعه الجمعية العامة .

٤ ــ يكون لكل عضو من أعضـاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى مندوب واحد .

الوظائف والسلطات

(المادة الثانية والستون)

١ ــ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ان يقوم بدراسات ويضـع تقارير عن المسائل الدولية فى أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها ، كما ان له ان يوجه الى مثل تلك الدراسات ، والى وضع مثل تلك التقارير ، وله ان يقدم توصياته فى اية مسألة من

تلك المسائل الى الجمعية العامة والى اعضاء «الامم المتحدة» والى الوكالات المتخصصة ذات الشأن .

٢ ــ وله ان يقدم توصيات فيما يختص باشاعة احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ومراعاتها .

٣ ــ وله أن يعد مشروعات اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة عن مسائل تدخل في دائرة اختصاصه .

٤ ــ وله أن يدعو الى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التى تدخل فى دائرة اختصاصه ، وفقا للقواعد التى تضعها «الامم المتحدة»

(المادة الثالثة والستون)

١ ــ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يضع اتفاقات مع أى وكالة من الوكالات المشار اليها فى المادة السابعة والخمسين تحدد الشروط التى على مقتضاها يوصل بينها وبين « الامم المتحدة » وتعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها .

٢ ــ وله أن ينسق وجوه نشاط الوكالات المتخصصة بطريق التشاور معها وتقديم توصياته اليها والى الجمعية العامة وأعضاء «الأمم المتحدة» .

(المادة الرابعة والستون)

١ ــ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يتخذ الخطوات المناسبة للحصول بانتظام على تقارير من الوكالات المتخصصة ، وله ان يضع مع اعضاء « الامم المتحدة » ، ومع الوكالات المتخصصة ما يلزم من الترتيبات كيما تمده بتقارير عن الخطوات التى اتخذتها لتنفيذ توصياته أو لتنفيذ توصيات الجمعية العامة فى شأن المسائل الداخلة فى اختصاصه .

٢ ــ وله أن يبلغ الجمعية العامة ملاحظاته على هذه التقارير .

(المادة الخامسة والستون)

للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يمد مجلس الامن بما يلزم من المعلومات وعليه ان يعاونه متى طلب اليه ذلك .

(المادة السادسة والستون)

١ – يقوم المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى تنفيذ توصيات الجمعية العامة بالوظائف التى تدخل فى اختصاصه ٠

٢ – وله بعد موافقة الجمعية العامة أن يقوم بالخدمات اللازمة لاعضاء « الأمم المتحدة » أو الوكالات المتخصصة متى طلب اليه ذلك ٠

٣ – يقوم المجلس بالوظائف الأخرى المبينة فى غير هـذا الموضع من الميثاق ، وبالوظائف التى قد تعهد بها اليه الجمعية العامة ٠

التصويت

(المادة السابعة والستون)

١ – يكون لكل عضو من اعضاء المجلس الاقتصـادى والاجتماعى صوت واحد ٠

٢ – تصدر قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى باغلبية أعضائه الحاضرين المشتركين فى التصويت ٠

الاجـــراءات

(المادة الثامنة والستون)

ينشىء المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، لجانا للشئون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الانسان ، كما ينشىء غير ذلك من اللجان التى قد يحتاج اليها لتأدية وظائفه ٠

(المادة التاسعة والستون)

يدعو المجلس الاقتصادى والاجتماعى أى عضو من « الأمم المتحدة » للاشتراك فى مداولاته عند بحث أية مسألة تعنى هذا العضو بوجه خاص على ألا يكون له حق التصويت ٠

(المادة السبعون)

للمجلس الاقتصـادى والاجتماعى أن يعمل على اشراك مندوبى الوكالات المتخصصة فى مداولاته أو فى مداولات اللجان التى ينشئهـا ، دون أن

يكون لهم حق التصويت ، كما أن له أن يعمل على اشراك مندوبيه فى مداولات الوكالة المتخصصة .

(المادة الحادية والسبعون)

للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ان يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التى تعنى بالمسائل الداخلة فى اختصاصه وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية ، كما أنه قد يجريها اذا رأى ذلك ملائما ، مع هيئات أهلية ، وبعد التشاور مع عضو «الأمم المتحدة» ذى الشأن .

(المادة الثانية والسبعون)

١ ـ يضع المجلس الاقتصادى والاجتماعى لائحة اجراءاته ومنها طريقة اختيار رئيسه .

٢ ـ يجتمع المجلس الاقتصادى والاجتماعى كلما دعت الحاجة الى ذلك وفقا للائحة التى يسنها . ويجب أن تتضمن تلك اللائحة النص على دعوته للاجتماع بناء على طلب يقدم من أغلبية أعضائه .

الفصل الحادى عشر

تصريح يتعلق بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى

(المادة الثالثة والسبعون)

يقر أعضاء الامم المتحدة ، الذين يضطلعون فى الحال أو فى الاستقبال ، بتبعات عن ادرة أقاليم لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتى ـ المبدأ القاضى بأن مصالح أهل هذه الاقاليم لها المقام الاول ، ويقبلون ، أمانة مقدسة فى عنقهم ، الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الاقاليم الى أقصى حد مستطاع فى نطاق السلم والامن الدولى الذى رسمه هذا الميثاق . ولهذا الغرض :

(أ) يكفلون تقدم هذه الشعوب فى شئون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم ، كما يكفلون معاملتها بانصاف وحمايتها من ضروب الاساءة ، كل ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب .

(ب) ينمون الحكم الذاتي ، ويقدرون الاماني السياسية لهذه الشعوب قدرها ، ويعاونونها على انماء نظمها السياسية الحرة ، نموا مطردا، وفقا للظروف الخاصة لكل اقليم وشعوبه ، ومراحل تقدمها المختلفة •

(ج) يوطدون السلم والامن الدولي •

(د) يعززون التدابير الانشائية للرقي والتقدم ، ويشجعون البحوث ، ويتعاونون فيما بينهم لتحقيق المقاصد الاجتماعية والاقتصادية والعلمية المفصلة في هذه المادة تحقيقا عمليا ، كما يتعاونون أيضا لهذا الغرض مع الهيئات الدولية المتخصصة ، كلما تراءت لهم ملاءمة ذلك •

(هـ) يرسلون الى الامين العام بانتظام ، يحيطونه علما بالبيانات الاحصائية وغيرها من البيانات الفنية المتعلقة بأمور الاقتصاد والاجتماع والتعليم في الاقاليم التي يكونون مسئولين عنها ، عدا الاقاليم التي تنطبق عليها أحكام الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من هذا الميثاق ، كل ذلك مع مراعاة القيود التي قد تستدعيها الاعتبارات المتعلقة بالامن والاعتبارات الدستورية •

(المادة الرابعة والسبعون)

يوافق أعضاء الامم المتحدة أيضا على ان سياستهم ازاء الاقاليم التي ينطبق عليها هذا الفصل ، كسياستهم في بلادهم نفسها ، يجب أن تقوم على مبدأ حسن الجوار ، وأن تراعي حق المراعاة مصالح بقية أجزاء العالم ورفاهيتها ، في الشئون الاجتماعية والاقتصادية والتجارية •

الفصل الثاني عشر

في نظام الوصاية الدولي

(المادة الخامسة والسبعون)

تنشيء « الامم المتحدة » تحت اشرافها ، نظاما دوليا للوصاية ، وذلك لادارة الاقاليم التي قد تخضع لهذا النظام بمقتضى اتفاقات فردية لاحقة ، وللاشراف عليها ، ويطلق على هذه الاقاليم فيما يلي من الاحكام اسم الاقاليم المشمولة بالوصاية •

(المادة السادسة والسبعون)

الاهداف الاساسية لنظام الوصاية طبقا لمقاصد «الامم المتحدة» المبينة في المادة الاولى من هذا الميثاق هي :

(أ) توطيد السلم والامن الدولي

(ب) العمل على ترقية أهالي الاقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم ، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل اقليم وشعوبه ، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التي تعرب عنها بملء حريتها وطبقا لما قد ينص عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية •

(ج) التشجيع على احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، والتشجيع على ادراك ما بين شعوب العالم ، من تقيد بعضهم بالبعض •

(د) كفالة المساواة في المعاملة في الامور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية لجميع أعضاء « الامم المتحدة » وأهاليها والمساواة بين هؤلاء الاهالي أيضا فيما يتعلق باجراء القضاء، وذلك مع عدم الاخلال بتحقيق الاغراض المتقدمة ، ومع مراعاة أحكام المادة ٨٠ •

(المادة السابعة والسبعون)

يطبق نظام الوصاية على الاقاليم الداخلة في الفئات التالية ، مما قد يوضع تحت حكمها بمقتضى اتفاقات وصاية •••

١ ـ (أ) الاقاليم المشمولة الآن بالانتداب

(ب) الاقاليم التي قد تقتطع من دول الاعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية •

(ج) الاقاليم التي تضعها في الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن ادارتها •

٢ ـ أما تعيين أي الاقاليم من الفئات السالفة الذكر يوضع تحت نظام الوصاية وطبقا لأي شروط ، فذلك من شأن ما يعقد بعد من اتفاقات •

(المادة الثامنة والسبعون)

لا يطبق نظام الوصاية على الاقاليم التى أصبحت أعضاء فى هيئة « الامم المتحدة » اذ العلاقات بين أعضاء هذه الهيئة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة فى السيادة ٠

(المادة التاسعة والسبعون)

شروط الوصاية لكل اقليم يوضع تحت ذلك النظام ، وكل تغيير أو تعديل يطرءان بعد عليها ، ذلك كله يتفق عليه برضا الدول التى يعنيها هذا الامر بالذات ، ومنها الدولة المنتدبة فى حالة الاقاليم المشمولة ، بانتداب أحد أعضاء « الامم المتحدة » وهذا مع مراعاة أحكام المادتين ٨٣ ، ٨٥ فى شأن المصادقة على تلك الشروط وتعديلاتها ٠

(المادة الثمانون)

١ ـ فيا عدا ما قد يتفق عليه من اتفاقات الوصاية الفردية التى تبرم وفق أحكام المواد ٧٧ ، ٧٩ ، ٨١ وبمقتضاها توضع الاقاليم تحت الوصاية ، والى أن تعقد مثل هذه الاتفاقات ، لا يجوز تأويل نص أى حكم من أحكام هذا الفصل ولا تخريجه تأويلا أو تخريجا من شأنه أن يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دول أو شعوب ، أو يغير شروط الاتفاقات الدولية القائمة التى قد يكون أعضاء « الامم المتحدة » أطرافا فيها ٠

٢ ـ لا يجوز أن تئول الفقرة الاولى من هذه المادة على انها تهيىء سببا لتأخير أو تأجيل المفاوضة فى الاتفاقات التى ترمى لوضع الاقاليم المشمولة بالانتداب أو غيرها من الاقاليم فى نظام الوصاية طبقا للمادة (٧٧) أو تأخير أو تأجيل ابرام مثل تلك الاتفاقات ٠

(المادة الحادية والثمانون)

يشمل اتفاق الوصاية فى كل حالة ، الشروط التى يدار بمقتضاها الاقليم المشمول بالوصاية ، ويعين السلطة التى تباشر ادارة ذلك الاقليم٠ ويجوز أن تكون هذه السلطة التى يطلق عليها فيما يلى من الاحكام « السلطة القائمة بالادارة » دولة او أكثر أو هيئة «الامم المتحدة» ذاتها ٠

(المادة الثانية والثمانون)

يجوز أن يحدد في أي اتفاق من اتفاقات الوصاية موقع استراتيجي قد يشمل الاقليم الذي ينطبق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله ، وذلك دون الاخلال بأي اتفاق أو اتفاقات خاصة معقودة طبقا لنص المادة (٤٣)

(المادة الثالثة والثمانون)

١ ـ يباشر مجلس الامن جميع وظائف « الامم المتحدة » المتعلقة بالمواقع الاستراتيجية ، ويدخل في ذلك الموافقة على شروط اتفاقات الوصاية وتغييرها أو تعديلها .

٢ ـ تراعي جميع الاهداف السياسية المبينة في المادة (٧٦) بالنسبة لشعب كل موقع استراتيجي .

٣ ـ يستعين مجلس الامن بمجلس الوصاية ، مع مراعاة أحكام اتفاقات الوصاية ، ودون اخلال بالاعتبارات المتصلة بالامن في مباشرة ما كان من وظائف « الامم المتحدة » في نظام الوصاية خاصا بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للمواقع الاستراتيجية .

(المادة الرابعة والثمانون)

يكون من واجب السلطة القائمة بالادارة أن تكفل قيام الاقليم المشمول بالوصاية بنصيبه في حفظ السلم والامن الدولي . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجوز للسلطة القائمة بالادارة أن تستخدم قوات متطوعة ، وتسهيلات ومساعدات من الاقليم المشمول بالوصاية للقيام بالالتزامات التي تعهدت بها تلك السلطة لمجلس الامن في هذا الشأن ، وللقيام أيضا بالدفاع وباقرار حكم القانون والنظام داخل الاقليم المشمول بالوصاية .

(المادة الخامسة والثمانون)

١ ـ تباشر الجمعية العامة وظائف « الامم المتحدة » فيما يختص باتفاقات الوصاية على كل المساحات التي لم ينص على انها مساحات استراتيجية ، ويدخل في ذلك اقرار شروط اتفاقات الوصاية وتغييرها أو تعديلها .

٢ ـ يساعد مجلس الوصاية الجمعية العامة في القيام بهذه الوظائف عاملا تحت اشرافها .

الفصل الثالث عشر

فى مجلس الوصاية

التاليف

(المادة السادسة والثمانون)

١ ـ يتألف مجلس الوصاية من أعضاء «الامم المتحدة» الآتى بيانهم :

(أ) الاعضاء الذين يتولون ادارة أقاليم مشمولة بالوصاية •

(ب) الاعضاء المذكورون بالاسم فى المـــادة (٢٣) الذين لا يتولون ادارة أقاليم مشمولة بالوصاية •

(ج) العدد الذى يلزم من الاعضاء الآخرين لكفالة أن يكون جملة أعضاء مجلس الوصاية فريقين متساويين ، أحدهما الاعضاء الذين يقومون بادارة الاقاليم المشمولة بالوصاية ، والآخر الاعضاء الذين خلوا من تلك الادارة • وتنتخب الجمعية العامة هؤلاء الاعضـــاء لمدة ثلاث سنوات •

٢ ـ يعين كل عضو من أعضاء مجلس الوصاية من يراه أهلا بوجه خاص لتمثيله فى هذا المجلس •

(الوظائف والسلطات)

(المادة السابعة والثمانون)

لكل من الجمعية العامة ومجلس الوصاية عاملا تحت اشرافها وهما يقومان بأداء وظائفهما •••

(أ) أن ينظر فى التقارير التى ترفعها السلطة القائمة بالادارة •

(ب) أن يقبل العرائض ويفحصها بالتشاور مع السلطة القائمة بالادارة •

(ج) أن ينظم زيارات دورية للاقاليم المشمولة بالوصاية فى أوقات يتفق عليها مع السلطة القائمة بالادارة •

(د) أن يتخذ هذه التدابير وغيرها وفقـــا للشروط المبينة فى اتفاقات الوصاية •

(المادة الثامنة والثمانون)

يضع مجلس الوصاية طائفة من الاسئلة عن تقدم سكان كل اقليم مشمول بالوصاية فى الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. وتقدم السلطة القائمة بالادارة فى كل اقليم مشمول بالوصاية داخل فى اختصاص الجمعية العامة تقريرا سنويا للجمعية المذكورة موضوعا على أساس هذه الاسئلة ٠

التصويت

« المادة التاسعة والثمانون)

١ ـ يكون لكل عضو فى مجلس الوصاية صوت واحد ٠

٢ ـ تصدر قرارات مجلس الوصاية بأغلبية الاعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت ٠

الاجراءات

(المادة التسعون)

١ ـ يضع مجلس الوصاية لائحة اجراءاته ، ومنها طريقة اختيار رئيسه ٠

٢ ـ يجتمع مجلس الوصاية كلما دعت الحاجة لذلك وفقا للائحة التى يسنها ٠ ويجب أن تتضمن تلك اللائحة النص على دعوته للاجتماع بناء على طلب يقدم من أغلبية أعضائه ٠

(المادة الحادية والتسعون)

يستعين مجلس الوصاية ، كلما كان ذلك مناسبا ، بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وبالوكالات المتخصصة فى كل ما يختص له كل منها من الشئون ٠

الفصل الرابع عشر

فى محكمة العدل الدولية

(المادة الثانية والتسعون)

محكمة العدل الدولية ، هى الاداة القضائية الرئيسية «للامم المتحدة» وتقوم بعملها وفق نظامها الاساسى الملحق بهذا الميثاق ، وهو مبنى على

النظام الاساسى للمحكمة الدائمة للعدل الدولى ، وجزء لا يتجزأ من هذا الميثاق ·

(المادة الثالثة والتسعون)

١ ــ يعتبر جميع أعضاء « الامم المتحدة » بحكم عضويتهم اطرافا فى النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية ·

٢ ــ يجوز لدولة ليست من « الامم المتحدة » أن تنضم الى النظـام الاساسى لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الامن ·

(المادة الرابعة والتسعون)

١ ــ يتعهد كل عضو من أعضاء « الامم المتحدة » أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية فى أية قضية يكون طرفا فيها ·

٢ ــ اذا امتنع أحد المتقاضين فى قضية ما عن القيام بمايفرضه عليه حكم تصدره المحكمة ، فللطرف الآخر أن يلجـأ الى مجلس الامن ، ولهذا المجلس ، اذا رأى ضرورة لذلك ، أن يقـــدم توصيـاته أو يصدر قرارا بالتدابير التى يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم ·

(المادة الخامسة والتسعون)

ليس فى هذا الميثاق ، ما يمنع أعضاء « الامم المتحدة » من آن يعهدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف الى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقات قائمة من قبل ، أو يمكن أن تعقد بينهم فى المستقبل ·

(المادة السادسة والتسعون)

١ ــ لأى من الجمعية العامة او مجلس الامن ان يطلب الى محكمة العدل الدولية افتاءه فى اية مسـألة قانونية ·

٢ ــ ولسـائر فروع الهيئة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها ، ممن يجوز ان تأذن لها الجمعية العامة بذلك فى اى وقت ، ان تطلب ايضا من المحكمة افتاءها فيما يعـرض لها من المســائل القانونية الداخلة فى نطاق أعمالها ·

الفصل الخامس عشر
فى الامانة

(المادة السابعة والتسعون)

يكون للهيئـــة امانة تشمل امينـــا عاما ومن تحتاجهم الهيئـــة من الموظفين . وتعين الجمعية العامة الأمين العام بنـــاء على توصية مجلس الأمن . والامين العام هو الموظف الادارى الاكبر فى الهيئة .

(المادة الثامنة والتسعون)

يتولى الامين العام اعماله بصفته هذه فى كل اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمـــن والمجلس الاقتصـــادى والاجتمـــاعى ، ومجلس الوصاية ، ويقوم بالوظائف الاخرى التى تكلها اليه هذه الفروع. ويعد الامين العام تقريرا سنويا للجمعية العامة بأعمال الهيئة .

(المادة التاسعة والتسعون)

للامين العام ان ينبـــه مجلس الامن الى اية مســـالة يرى انها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولى .

(المادة المائة)

١ ـ ليس للامين العام ، ولا للموظفين ان يطلبوا او ان يتلقوا فى تأدية واجبهم تعليمات من اية حكومة او من اية سلطة خارجة عن الهيئة وعليهم ان يمتنعوا عن القيام بأى عمل قد يسىء الى مراكزهم بوصفهم موظفين دوليين مسئولين امام الهيئة وحدها .

٢ ـ يتعهد كل عضو فى «الأمم المتحدة» باحترام الصفة الدوليـــة البحت لمسئوليات الأمين العام والموظفين وبالا يسعى الى التأثير فيهم عند اضطلاعهم بمسئولياتهم .

(المادة الحادية بعد المائة)

١ ـ يعين الأمين العام ، موظفى الامانة طبقا للوائح التى تضـــعها الجمعية العامة .

٢ ـ يعين للمجلس الاقتصادى ، والاجتماعى ، ولمجلس الوصـــاية ، ما يكفيهما من الموظفين على وجه دائم ، ويعين لغيرهما من فروع « الامم

المتحدة» الاخرى ماهى بحاجة اليه منهم . ويعتبر جملة هؤلاء الموظفين جزءا من الامانة .

٣ ــ ينبغى فى استخدام الموظفين وفى تحديد شروط خدمتهم أن يراعى فى المكان الاول ، ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة . كما ان من المهم أن يراعى فى اختيارهم أكبر ما يستطاع من معانى التوزيع الجغرافى .

الفصل السادس عشر

احكام متنوعة

(المادة الثانية بعد المائة)

١ ــ كل معاهدة ، وكل اتفاق دولى ، يعقده أى عضو من أعضاء «الامم المتحدة» بعد العمل بهذا الميثاق ، يجب أن يسجل فى أمانة الهيئة وان تقوم بنشره بأسرع ما يمكن .

٢ ــ ليس لأى طرف فى معاهدة او اتفاق دولى لم يسجل وفقا للفقرة الاولى من هذه المادة ، أن يتمسك بتلك المعاهدة ، أو ذلك الاتفاق امام اى فرع من فروع «الامم المتحدة» .

(المادة الثالثة بعد المائة)

اذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء « الامم المتحدة » وفقا لاحكام هذا الميثاق ، مع اى التزام دولى آخر ، يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق .

(المادة الرابعة بعد المائة)

تتمتع الهيئة فى بلاد كل عضو من اعضائها بالاهلية القانونية التى يتطلبها قيامها باعباء وظائفها وتحقيق مقاصدها .

(المادة الخامسة بعد المائة)

١ ــ تتمتع الهيئة فى ارض كل عضو من اعضائها بالمزايا والاعفاءات التى يتطلبها تحقيق مقاصدها .

٢ ـ وكذلك يتمتع المندوبون عن أعضاء « الامم المتحدة » وموظفو هذه الهيئة بالمزايا والاعفاءات التى يتطلبها استقلالهم فى القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالهيئة .

٣ ـ للجمعية العامة ان تقدم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة بتطبيق الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة ، ولها أن تقترح على اعضاء الهيئة ، عقد اتفاقات لهذا الغرض .

الفصل السابع عشر
فى تدابير حفظ الأمن فى فترة الانتقال

(المادة السادسة بعد المائة)

الى ان تصير الاتفاقات الخاصة المشار اليها فى المادة الثالثة والاربعين معمولا بها ، على الوجه الذى يرى معه مجلس الأمن أنه أصبح يستطيع البدء فى احتمال مسئولياته وفقا للمادة الثانية والاربعين ، تتشاور الدول التى اشتركت فى تصريح الدول الاربع الموقع عليه فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٣ ، هى وفرنسا وفقا لاحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح . كما تتشاور الدول الخمس مع أعضاء « الأمم المتحدة » الآخرين ، كلما اقتضت الحال ، للقيام نيابة عن الهيئة ،بالاعمال المشتركة التى قد تلزم لحفظ السلم والامن الدولى .

(المادة السابعة بعد المائة)

ليس فى هذا الميثاق ما يبطل او يمنع اى عمل ازاء دولة كانت فى اثناء الحرب العالمية الثانية معادية لاحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق ، اذا كان هذا العمل قد اتخذ او رخص به نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات المسئولة عن القيام بهذا العمل .

الفصل الثامن عشر
فى تعديل الميثاق

(المادة الثامنة بعد المائة)

التعديلات التى تدخل على هذا الميثاق ، تسرى على جميع اعضاء «الامم المتحدة» اذا صدرت بموافقة ثلثى اعضاء الجمعية العامة، وصدق

عليها ثلثا اعضاء «الامم المتحدة» ومن بينهم جميع اعضاء مجلس الامن الدائمين ، وفقا للاوضاع الدستورية فى كل دولة .

(المادة التاسعة بعد المائة)

١ ــ يجوز عقد مؤتمر عام من اعضاء «الامم المتحدة» لاعادة النظر فى هذا الميثاق فى الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة ، بأغلبية ثلثى اعضائها . وبموافقة سبعة ما من اعضاء مجلس الأمن . ويكون لكل عضو فى «الامم المتحدة» صوت واحد فى المؤتمر .

٢ ــ كل تغيير فى هذا الميثاق ، اوصى به المؤتمر بأغلبية ثلثى اعضائه يسرى اذا صدق عليه ثلثا اعضاء «الامم المتحدة» ومن بينهم الاعضاء الدائمون فى مجلس الامن وفقا لاوضاعهم الدستورية .

٣ ــ اذا لم يعقد هذا المؤتمر قبل دور الانعقاد السنوى العاشر للجمعية العامة ، بعد العمل بهذا الميثاق ، وجب ان يدرج فى جدول اعمال ذلك الدور العاشر اقتراح بالدعوة الى عقده . وهذا المؤتمر يعقد اذا قررت ذلك اغلبية الجمعية العامة ، وسبعة ما من اعضاء مجلس الأمن .

الفصل التاسع عشر
فى التصديق والتوقيع

(المادة العاشرة بعد المائة)

١ ــ تصدق على هذا الميثاق ، الدول الموقعة عليه ، كل منها حسب أوضاعها الدستورية .

٢ ــ تودع التصديقات لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية التى تخطر الدول الموقعة عليه ، بكل ايداع يحصل ، كما تخطر الامين العام لهيئة «الامم المتحدة» بعد تعيينه .

٣ ــ يصبح هذا الميثاق معمولا به متى أودعت تصديقاتها جمهورية الصين ، وفرنسا ، واتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلنده ، والولايات المتحدة الامريكية،

واغلبية الدول الاخرى الموقعة عليه . وتعد حكومة الولايات المتحدة الامريكية بروتوكولا خاصا ، بالتصديقات المودعة ، وتبلغ صورا منه لكل الدول الموقعة على الميثاق .

٤ ــ الدول الموقعة على هذا الميثاق التى تصدق عليه بعد العمل به ، تعتبر من الاعضاء الاصليين فى «الامم المتحدة» من تاريخ ايداعها لتصديقاتها .

(المادة الحادية عشرة بعد المائة)

وضع هذا الميثاق بلغات خمس هى الصينية والفرنسية والروسية والانجليزية والاسبانية . وهى لغاته الرسمية على وجه السواء . ويظل الميثاق مودعا فى محفوظات حكومة الولايات المتحدة الامريكية . وتبلغ هذه الحكومة ، حكومات الدول الاخرى الموقعة عليه صورا معتمدة منه.

وقد وقع مندوبو حكومات « الامم المتحدة » على هذا الميثاق مصداقا لما تقدم .

صدر بمدينة سان فرانسيسكو فى اليوم السادس والعشرين من شهر يونيو سنة ١٩٤٥.

الدول الموقعة

الصين
اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلنده
الولايات المتحدة الامريكية
فرنسا
افغانستان
الارجنتين
استراليا
بلجيكا
بوليفيا
تشيكوسلوفاكيا
الدانمارك
جمهورية الدومنيكان
اكوادور
مصر
سلفادور
الحبشة
اليونان
جواتيمالا
هايتى

البرازيل
بورما
جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية
كندا الاشتراكية
تشيلى
كولومبيا
كوستاريكا
كوبا
ليبريا
لكسمبورج
المكسيك
هولنده
نيوزيلندة
نيكاراجوا
النرويج
الباكستان
باناما
باراجواى
بيرو

هندوراس
ايسلنده
اندونيسيا
ايران
العراق
اسرائيل
لبنان
ليبريا
اتحاد الفلبين
بولنده
العربية السعودية
سيام
السويد
سوريا
تركيا
جمهورية أوكرانيا السوفيتية
الاشتراكية
اتحاد الهند
اتحاد جنوب افريقيا
اورجواى
فنزويلا
اليمن
يوجوسلافيا (١)

---

(١) زاد عدد هذه الدول منذ توقيع الميثاق الى ان بلغ اليوم ١١٤ دولة.

القضايا الرئيسية
في السياسة العالمية
١٨٧٠ — ١٩١٤

القضايا الرئيسية في السياسة
العالمية في اواسط القرن الحالي

الخريطة رقم ٥ ، ٦

الخريطة رقم ٧

فهرست الخرائط

الجزء الأول

الجزء الثالث

فهرس

الموضوع	الصفحة

مصادر الكتاب

الغرض من تعداد هذه المصادر ، توجيه القارىء الى اهم المطبوعات التى تناولت مشاكل السياسة الدولية واسهلها على التناول • ولكن هناك قيودا ثلاثة فرضت نفسها على أولها وجوب الانتقاء ، وثانيها ضخامة عدد المراجع التى تناولت مختلف الشئون الدولية ولا سيما ذات الطابع الاقليمى منها ، وثالثها التركيز على المطبوعات باللغة الانجليزية •

المجلات الدورية

١ ــ الشئون الخارجيـــة (مجلس العلاقات الخارجية فى الولايات المتحدة) •

٢ ــ التوفيق الدولى (مؤسسة كارينجى للسلام العالمى)

٣ ــ المجلة الدولية (المؤسسة الكندية للشئون الدولية) •

٤ ــ المنظمة الدولية (مؤسسة السلام العالمى) •

٥ ــ السياسات العـالمية (مركز الدراسـات الدوليـة فى جامعـة برنستون) •

٦ ــ الكتاب السـنوى فى الشـئون العالمية (معهد لندن للشـئون الدولية) •

وهناك مجلات أخرى تعنى من وقت الى آخـر بالمشـاكل العـامة فى الشئون الدولية وهى :

١ ــ المجلة الأمريكية لعلم السياسة

٢ ــ المجلة الامريكية للقانون الدولى

٣ ــ وثائق المعهد الامريكى لعلمى السياسة والاقتصاد •

٤ ـ النشرة السياحية ٠

٥ ـ المجلة ربع السنوية لعلم السياسة ٠

٦ ـ المجلة السياسية ٠

٧ ـ المجلة ربع السنوية للسياسات الغربية ٠

مصادر عامة فى السياسات الدولية

١ ـ براون ، فرنسيس هودجز ، شارلز دروكيك جوزيف سليبيى كتاب « السياسات العالمية المعاصرة » ـ نيويورك جون ويلى وأولاده لعام ١٩٣٩ ٠

٢ ـ جيمس برايس ٠ العلاقات الدولية ٠ نيويورك ـ مكميلان ـ ١٩٢٢ ٠

٣ ـ ريموند ليسلى بيويل ـ العلاقات الدولية ـ طبعة منقحة ـ نيويورك هنرى هولت وشركاه لعام ١٩٢٩ ٠

٤ ـ دليزل بيرنز ـ السياسات الدولية ـ لندن ـ ميثووين وشركاه ١٩٢٠ ٠

٥ـ جون يوجين هارلى ـ كتاب وثائق فى العلاقات الدولية ـ لوس انجليس ـ ساتونهاوس ١٩٣٤ ٠

٦ ـ وثائق أساسية فى العلاقات الدولية من اعداد فريدريك هارتمان ـ نيويورك ـ ماكرو ١٩٥١ ٠

٧ ـ قراءات فى العلاقات الدولية من اعداد فريدريك هارتمان ـ نيويورك ، ماكرو ١٩٥٢ ٠

٨ ـ هيتلى الدبلوماتية ودراسة العلاقات الدولية ـ اوكسفورد ـ مطبعة كلاريندون ١٩١٩ ٠

٩ ـ نورمان هيل ـ العلاقات الدولية ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة اوكسفورد ١٩٥٠ ٠

١٠ ـ شارلز هودجيز ـ اسس العلاقات الدولية ـ نيويورك ـ جون ويلى وأولاده ١٩٣١ ٠

١١ ـ تورنسين كاليجارفى ـ السياسات العالمية الحديثة ـ الطبعة الثالثة ـ نيويورك ـ توماس كرديل ١٩٥٣ ٠

١٢ ـ ليندين ماندر ـ أسس المجتمع العالمى الحديث ـ الطبعة الثانية ـ مطبعة جامعة ستانفورد ١٩٤٧ ٠

١٣ ـ برترام ماكسويل ـ العلاقات الدولية ـ نيويورك ـ كرديل ١٩٣٩ ٠

١٤ ـ فريدريك ميدلبوش وهيل شـيزنى ـ عناصر العلاقات الدولية ـ نيويورك ماكرو ـ ١٩٤٠ ٠

١٥ ـ باركر توماس مون ـ خلاصة العلاقات الدولية ـ نيويورك ـ مكميلان ١٩٢٥ ٠

١٦ ـ هانز مورجنتاو وكفيث طومسـون ـ مبادىء السياسات الدولية ومشاكلها ـ نيويورك ـ نويف ١٩٥٠ ٠

١٧ ـ مودات ـ العلاقات الدولية ـ لندن ـ ريفينجتون ١٩٣١ ٠

١٨ ـ نورمان بالمروهوارد بير كينز ـ العلاقات الدولية ـ بوسطن ـ هوتون ميفين ١٩٥٣ ٠

١٩ ـ فرانك راسل ـ نظريات العلاقات الدولية ـ نيويورك ـ ابيلتون ١٩٥٣ ٠

٢٠ فردريك شومان ـ السياسات الدولية ـ الطبعة الخامسة ـ نيويورك ماكرو ١٩٥٣ ٠

٢١ ـ جورج شوارزينبرجر ـ سياسات القوة ـ الطبعة الثانية ـ نيويورك ـ بريجر ١٩٥١ ٠

٢٢ ـ وولتر شارب وكريسون كيرك ـ السياسات الدولية المعاصرة ـ نيويورك ـ فرار ورابنهارت ـ ١٩٤٠ ٠

٢٣ ـ فرانك سيسـموندس وبروكس ايمينى ـ الدول الكبرى فى السياسات العالمية ـ نيويورك ـ شركة الكتب الامريكية ١٩٣٩ ٠

٢٤ ـ أسس السلطان القومى من اعداد سبراوت وهارولد ومرجريت ـ الطبعة الثانية ـ نيويورك ـ فان نوستراند وشركاه ١٩٥١ ٠

٢٥ ـ ارثر شتاينر ـ مبادىء ومشاكل العلاقات الدولية ـ نيويورك ـ هاربر ١٩٤٠ ٠

٢٦ ـ روبرت ستراوز هوبى واسطيفان بوسونى ـ العلاقات الدولية ـ نيويورك ـ ماكرو ١٩٥٠ ٠

٢٧ ـ ادموند ورلش ـ كتاب طبيعة العلاقات الدولية وتاريخها ـ نيويورك ـ مكميلان ١٩٢٢ ٠

مصادر القسم الاول

١ ـ هيموند آرون ـ مقال عن فلسفة السياسة الخارجيـة في المجلة السياسية الفرنسية المجلد الثالث العدد الاول ١٩٥٣ ٠

٢ ـ هربرت بترفيلد ـ المسيحية والتاريخ ـ نيويورك ـ سكريبنر ١٩٥٠ ٠

٣ ـ هربرت بترفيلد ـ تاريخ العلاقات الانسانية ـ لندن ـ كولنيز ١٩٥١ ٠

٤ ـ هربرت بترفيلد ـ المسيحية والدبلوماتية والحرب ـ لندن ـ ابيوبرث ١٩٥٣ ٠

٥ ـ ويليـام كارليتون ـ « المطلوب سـياسة قوة اكثر حكمة » ـ مجلة جامعة ييل ٠ المجلد ٤١ العدد (٢) ص١٩٤ ـ ٢٠٦ ٠

٦ ـ ادوارد كار ـ ازمة عشرين عاما ـ لندن ـ مكميلان ـ ١٩٤٦ ٠

٧ ـ جون هيرز ـ الواقعية السياسية والمثالية السياسية ـ مطبعة جامعة شيكاجو ١٩٥١ ٠

٨ ـ هانز مورجنتاو ـ دفاعا عن المصلحة القومية ـ نيويورك نويف ١٩٥١ ٠

٩ ـ هانز مورجنتاو ـ رجل العلم ضد سياسات القوة ـ مطبعـة جامعة شيكاجو ١٩٤٦ ٠

١٠ ـ راينهولد نايبهور ـ الواقعية المسيحية والمشاكل السياسية ـ نيويورك ـ سكريبنر ـ ١٩٥٣ ٠

١١ ـ جوفرى جودوين ـ التعليمات الجامعية عن العلاقات الدولية ـ اوكسفورد بلاكويل ١٩٥١ ٠

١٢ ـ وودوور ـ دراسة العلاقات الدولية فى جامعة ـ أوكسفورد ـ كلارينددين ١٩٤٥ ٠

مصادر القسم الثانى

١ ـ صراعات السلطان فى الحضارة الحديثة ـ اعداد بيرسون وليمان وفنكلشتاين ولويس وماكيفر ـ نيويورك ـ هاربر ١٩٤٧ ٠

٢ ـ فردريك دون ـ التبدل السلمى ـ نيويورك ـ مجلس العلاقات الخارجية ١٩٣٧ ٠

٣ ـ من ماكس ويبر ـ مقالات في الاجتماع ـ اعداد جيرث وميلز وراتب ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة اكسفورد ١٩٤٦ ٠

٤ ـ هارولد لاسـويل ـ من يحصـل على ماذا ومتى وكيف ٠٠٠ نيويورك وتيلسى ١٩٣٦ ٠

٥ ـ كارل مانهايم ـ الانسان والمجتمع فى عصر البنـاء ـ نيويورك هاركورت ١٩٤١ ٠

٦ ـ شارل ميريام ـ السلطان السياسى ـ نيويورك ـ وتبلس ـ ١٩٣٤ ٠

٧ ـ ايلزى كلاوس بارسونز ـ قاعدة اجتماعية ـ نيويورك ـ بوتنام ١٩١٥ ٠

٨ ـ تالكوت بارسونز ـ تكوين العمل الاجتماعى ـ نيويورك ـ ماكرو ١٩٣٧ ٠

٩ ـ ماكس ويبر ـ نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى ـ اعداد تالكوت بارسونز ـ نيويورك مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٤٧ ٠

١٠ ـ برتراند راسل ـ السلطان ـ نيويورك (تعريب المعرب ـ دار الطليعة) ـ نورتون ـ ١٩٣٨ ٠

١١ ـ شارلز بيرد ـ الروح الامريكية ـ مكميلان ١٩٤٢ ٠

١٢ ـ شارلز بيرد ـ سياسة خارجية لامريكا ـ نيويورك ـ نويف ١٩٤٠ ٠

١٣ ـ شارلز بيردوامر • مارى ـ نشوء الحضارة الامريكية ـ نيويورك مكميلان ١٩٢٧ •

١٤ ـ كارك بيكر ـ « ما جدة العالم الافضل » ـ نيويورك نويف ١٩٤٤ •

١٥ ـ ميرل كورتى ـ نمو الفكر الامريكى ـ هاربر ١٩٤٣ •

١٦ ـ راينهولد نايبور ـ سخرية التاريخ الامريكى ـ نيويورك ـ سكرينر ١٩٥٢ •

١٧ ـ روبرت أوسجود ـ الأفكار والعناية بعلاقات أمريكا الخارجية ـ مطبعة جامعة شيكاجو ـ ١٩٥٣ •

١٨ ـ ادوارد سيلبرنر ـ مشكلة الحرب فى الفكر الاقتصادى للقرن التاسع عشر ـ نيويورك مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٤٦ •

١٩ ـ هارولد تيمبرلى ـ العصر الفيكتورى فى السياسة والحرب والدبلوماتية ـ كمبريدج ـ مطبعة الجامعة ـ ١٩٢٩ •

٢٠ ـ جوجليلمو فيريرو ـ مبادىء السلطان ـ الأزمة السياسية العظمى فى التاريخ ـ نيويورك ـ بوتنام ١٩٤٢ •

٢١ ـ هارولد لاسويل ـ السياسات العالمية والافتقار الى الأمن الشخصى ـ نيويورك ـ ماكرو ـ ١٩٣٥ •

٢٢ ـ هارولد لاسويل ـ السياسة العالمية تواجه الاقتصاد ـ نيويورك ـ ماكرو ـ ١٩٤٥ •

٢٣ ـ نيقولاس سبايكمان ـ الخطة الأمريكية فى السياسات العالمية ـ نيويورك ـ هاركوت ١٩٤٢ •

٢٤ ـ مارتن رايد ـ سياسات القوة ـ لندن ـ المعهد الملكى للشئون الدولية ـ ١٩٤٦ •

٢٥ ـ ريموند آرون ـ أسطورة لينين عن الامبريالية ـ المجلة الحزبية المجلد ١٨ عدد ٦ـ١٩٥١ •

٢٦ ـ شارلز بيرد ـ نظرية الحزب الشيطانية ـ نيويورك ـ فانجارد ١٩٣٦ •

٢٧ ـ نيقولاى بوخارين ـ الامبريالية والاقتصاد العالمى ـ نيويورك ـ الناشرون الدوليون ـ ١٩٢٩ ٠

٢٨ ـ فرانسيس ديليسى ـ الأساطير السياسية والواقع الاقتصادى نيويورك ـ فايكنج ١٩٢٧ ٠

٢٩ ـ بول اينزج ـ غزو بلا دماء ـ لندن ـ داكورث ـ ١٩٣٨ ٠

٣٠ ـ بول اينزج ـ الترضية قبل الحرب وأثناءها وبعدها ـ لندن ـ ماكميلان ـ ١٩٤١ ٠

٣١ ـ هربرت فايز ـ ديبلوماتية الدولار ـ بالتيمور ـ هوبكينز ـ ١٩٥٠ ٠

٣٢ ـ جورج هولفارتن ـ الامبريالية ـ ميونيخ ـ بيك ـ ١٩٥١ ٠

٣٣ ـ جون هوبسون ـ الامبريالية ـ لندن ـ النى وانوين ـ ١٩٣٨٠

٣٤ ـ ويليام لانجر ـ دبلوماتية الامبريالية ـ نيويورك ـ نويث ـ ١٩٣٥ ٠

٣٥ ـ سيجفريد مارك ـ الامبريالية والسلام ـ توبنجن ـ موهر ـ ١٩١٨ ٠

٣٦ ـ توماس مون ـ الامبريالية والسياسات العالمية ـ نيويورك ـ ماكميلان ـ ١٩٢٦ ٠

٣٧ ـ سكوت نيرنج ـ مأساة امبراطورية ـ نيويورك ـ ايلاند ـ ١٩٤٥ ٠

٣٨ ـ ليونيل روبنز ـ أسباب الحرب الاقتصادية ـ لندن ـ جونثن كيب ـ ١٩٣٩ ٠

٣٩ ـ ليونيل روبنز ـ المشكلة الاقتصادية فى السلم والحرب ـ نيويورك ـ ماكميلان ـ ١٩٤٨ ٠

٤٠ ـ جوزيف شومبيتر ـ الامبريالية والطبقات الاجتماعية ـ نيويورك ـ كيلى ـ ١٩٥١ ٠

٤١ ـ يوجين ستالى ـ الحرب والمستثمر الفرد ـ نيويورك ـ دبلدى ـ ١٩٣٥ ٠

٤٢ ـ ولتر سولزباخ ـ مثيرو الحرب والراسماليون ـ خرافة عصرية ـ مطبعة جامعة شيكاجو ١٩٤٨ ٠

٤٣ ـ يعقوب فاينر ـ الاقتصاد الدولى ـ جليبكو ـ المطبعة الحرة ـ ١٩٥١ ٠

٤٤ ـ وينسلو ـ تركيب الامبريالية ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة كولومبيا ـ ١٩٤٨ ٠

٤٥ ـ هارولد نكلسون ـ معنى المكانة ـ كامبريدج ـ مطبعة الجامعة ـ ١٩٤٧ ٠

٤٦ ـ كارل منهايم ـ المذهبية والطوبائية ـ نيويورك ـ هاركورد ـ ١٩٣٦ ٠

مصادر القسم الثالث :

١ ـ هانسون بلدوين ـ ثمن السلطان ـ نيويورك ـ هاربر ـ ١٩٤٨

٢ ـ شارلز بيرد ـ فكرة المصلحة القومية ـ ماكميلان ـ ١٩٣٤ ٠

٣ ـ بروكس امنى ـ منابع السياسات العالمية ـ نيويورك ـ سلسلة اتحاد السياسات الخارجية ـ ١٩٤٣ ٠

٤ ـ روبرت ستراوز ـ هوبى ميزان الغد ـ نيويورك ـ بتنام ١٩٤٥ ٠

٥ ـ ارنست باركنز ـ المسيحية والقومية ـ لندن ـ مطبعة جامعة أكسفورد ـ ١٩٢٧ ٠

٦ ـ ويتماير بارون ـ القومية العصرية والدين ـ نيويورك ـ هاربر ـ ١٩٤٧ ٠

٧ ـ ادوارد كار ـ ماذا بعد القومية ـ نيويورك ـ ماكميلان ـ ١٩٤٥

٨ ـ مونرو شاديوك ـ قوميات أوربا ونمو المذهبية القومية ـ ماكميلان ـ ١٩٤٦ ٠

٩ ـ الفريد كوبان ـ تقرير المصير القومى ـ مطبعة جامعة شيكاجو ـ ١٩٤٨ ٠

١٠ ـ كارل دويتس ـ القومية والاتصال الاجتماعى ـ نيويورك ـ ويلى ـ ١٩٥٣ ٠

١١ ـ فريدمان ـ أزمة الدولة القومية ـ لندن ماكميلان ـ ١٩٤٣ ٠

١٢ ـ جورج جوش ـ القومية ـ نيويورك ـ ماركورد ـ ١٩٢٠ ٠

١٣ ـ كارلتون هيز ـ التطور التاريخي للقومية الحديثة ـ نيويورك ـ سميث ـ ١٩٣١ ٠

١٤ ـ فريدرك هيرتز ـ القومية فى التاريخ والسياسة ـ نيويورك ـ مطبعة ـ جامعة اكسفورد ١٩٤٨ ٠

١٥ ـ أوسكار جانيكس ـ القوميات والأقليات القومية ـ نيويورك ـ ماكميلان ـ ١٩٤٥ ٠

١٦ ـ هانز كون ـ فكرة القومية ـ نيويورك ـ ماكميلان ـ ١٩٤٤ ٠

١٧ ـ المعهد الملكى للشئون الدولية ـ القومية ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة اكسفورد ـ ١٩٤٦ ٠

١٨ ـ لويجى ستروزو ـ القومية والدولية ـ نيويورك ـ روى ـ ١٩٤٦ ٠

١٩ ـ ولتر سولزباخ ـ الوعي القومى ـ واشنطن ـ المجلس الأمريكى للشئون العامة ـ ١٩٤٣ ٠

٢٠ ـ ربيكاوست ـ معنى الخيانة ـ نيويورك ـ فايكنج ـ ١٩٤٧ ٠

٢١ ـ أرنست باركر ـ الشخصية القومية وعوامل تشكيلها ـ لندن ـ مثيون ـ ١٩٢٧ ٠

٢٢ ـ بروجان ـ الشخصية الامريكية ـ نيويورك ـ نويث ـ ١٩٤٨

٢٣ ـ كارل سوندرس ـ سكان العالم ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة أكسفورد ـ ١٩٣٦ ٠

٢٤ ـ بروكس ايمينى ـ سوقية المواد الأوليـــة ـ نيويورك ـ ماكميلان ١٩٣٤ ٠

٢٥ ـ جينسى فيرجريف ـ الجغرافيا والسلطان العالمى ـ الطبعـــة الثامنة ـ لندن ـ مطبعة جامعة لندن ـ ١٩٤١ ٠

٢٦ ـ موريس جينزبرج ـ العقل والجنون فى المجتمع ـ كامبريدج ـ مطبعة جامعة هارفارد ـ ١٩٤٨ ٠

٢٧ ـ ريتشارد هارتشورن ـ طبيعة الجغرافيا ـ آن آربر ـ ادواردس واخوانه ـ ١٩٤٦ ٠

٢٨ ـ البرت هيرشمان ـ السلطان القومى وبنيان التجارة الخارجية ـ بيركلى ـ مطبعة جامعة كاليفورنيا ـ ١٩٤٥ ٠

٢٩ ـ ديفيد هيوم ـ عن الشخصيات القومية ـ لندن ـ لونجمان ـ ١٨٨٩ ٠
٣٠ ـ ليث فيرنسي ولويس كليونا ـ معادن العالم والسلاح العالمى ـ واشنطن ـ بروكنجر ـ ١٩٤٣ ٠
٣١ ـ سلفادور مادارياجا ـ انجليز وفرنسيون وأسبان ـ الطبعة الرابعة ـ لندن ـ مطبعة جامعة اكسفورد ـ ١٩٣٧ ٠
٣٢ ـ مرجريت ميد ـ الشخصية القومية ـ شيكاجو ـ مطبعة جامعة شيكاجو ١٩٥٣ ٠
٣٣ ـ فريد ريش راتزيل ـ الجغرافيا السياسية ـ الطبعة الثانية ـ مونيخ ـ أولدينبرج ـ ١٩٠٣ ٠
٣٤ ـ يوجين ستالى ـ المواد الأولية فى السلم والحرب ـ نيويورك ـ مجلس العلاقات الخارجية ـ ١٩٣٧ ٠
٣٥ ـ وارين طومسون ـ مشاكل السكان ـ الطبعة الثالثة ـ نيويورك ماكرو ـ ١٩٤٢ ٠
٣٦ ـ هاتزويجيرت ووبلهلمجار ـ وستيفانسون ـ بوصلة العالم ـ نيويورك ـ مكميلان ـ ١٩٤٤ ٠
٣٧ ـ ديرونيت ويتلس ـ الأرض والدولة ـ نيويورك ـ هولت ١٩٤٤ ٠
٣٨ ـ اندرو جيورجى ـ الجغرافيا السياسية ـ بيركلى ـ مطبعة جامعة كليفورنيا ١٩٤٤ ٠
٣٩ ـ السيرهالفورد ماكنيدار ـ المبادىء الديمقراطية والواقع ـ نيويورك ـ هولت ١٩٤٤ ٠
٤٠ ـ جوهانز ماتيرن ـ الجغرافيا السياسية ـ بلتيمور ـ مطبعة جامعة جون هوبكينز ١٩٤٢ ٠
٤١ ـ نيكولاس سبايكمان ـ جغرافية السلام ـ نيويورك ـ هاركورت ١٩٤٤ ٠
٤٢ ـ روبرت ستراوزهوبى ـ الجغرافيا السياسية ـ نيويورك ـ بوتنام ١٩٤٢ ٠
٤٣ ـ هانز رايت ـ جغرافية المانيا السياسية ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٤١ ٠
٤٤ ـ هانز رايت ـ جنرالات وجغرافيون ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٤٢ ٠

مصادر القسم الرابع :

١ ـ ويليام كارلتون ـ مذهبية توازن القوى ـ مجلة جامعة ييل ـ المجلد ٣٦ • العدد ٤ • يونيو ١٩٤٧ • ص ٥٩٠ ـ ص ٦٠٢ •

٢ ـ ليونس دوناديو ـ « رسالة عن نظرية التوازن ـ باريس ـ روسو ١٩٠٠ •

٣ ـ شارل ديبوى ـ مبدأ التوازن والاتفاق الأوربى ـ باريس • باران ١٩٠٩ •

٤ ـ كارل فريدريش ـ السـياسة الخارجيـة فى معرض الخلق ـ نيويورك ـ نورتون ١٩٣٨ •

٥ ـ ادوارد جوليك ـ توازن القوى ـ فيلادلفيا مكتب بحوث السلام ـ ١٩٤٣ •

٦ ـ أولاف هويجر ـ نظرية التوازن ـ باريس ـ بيدون ١٩١٧ •

٧ ـ ديفيد هيوم ـ « عن توازن القوى » مجموعة مؤلفاته ـ المجلد الأول ـ لندن لونجمان ١٨٨٩ •

٨ ـ السير روبرت فيليمور ـ تعليقات عن القانون الدولى ـ الطبعة الثانية ـ لندن ـ باتروتس ـ ١٨٧١ •

٩ ـ ريال دى كوربان ـ علم الحكم ـ المجلد السـادس ـ ايكس لاشابيل ١٧٦٥ •

١٠ ـ نيكولاس سبايكمان ـ سـوقية أمريكا فى السـياسة العالمية ـ نيويورك ـ هاركورت ١٩٤٢ •

١١ ـ ارنولد توينبى ـ العالم بعـد مؤتمر باريس ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٢٥ •

١٢ ـ ارنولد توينبى ـ دراسة التاريخ ـ الجزء الثالث ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٣٤ •

١٣ ـ نارىندرا لو ـ العـلاقات بين الولايات فى الهند القديمة ـ لندن ـ لوزاك ١٩٢٠ •

١٤ ـ جرانت وتمبرلى ـ أوروبا فى القرنين التاسع عشر والعشرين ـ نيويورك ـ لونجمان ـ ١٩٤٠ •

١٥ ـ ويليام لانجر ـ دبلوماتية الامبريالية ـ نيويورك ـ نوبف ١٩٣٥ •

١٦ ـ ويليام لانجر ـ الأحلاف والتعاهدات الأوربية ـ الطبعة الثانية ـ نيويورك ـ نوبف ـ ١٩٥٠ ·

١٧ ـ السير تشارلز بيمترى ـ التاريخ الدبلوماتي ـ لندن ـ هوليس وكارتر ١٩٤٦ ·

١٨ ـ فلاديمير بوتيمكين ـ تاريخ الدبلوماتية ـ باريس ـ مكتبة مديشي ١٩٤٦ ·

١٩ ـ برنادوت شميدت ـ التحالف الثلاثي والاتفاق الثلاثي ـ نيويورك ـ هولت ١٩٣٤ ·

٢٠ ـ روبرت سيتون واطسون ـ بريطانيا في أوربا ـ نيويورك ـ مكميلان · ١٩٣٧ ·

٢١ ـ ريموند سونتاج ـ تاريخ أوربا الدبلوماتي ـ نيويورك ـ ذي سنشورى ١٩٣٣ ·

٢٢ ـ البرت سوريل ـ أوربا في ظل العهد البائد ـ لوس انجليوس ـ ريتش ١٩٤٧ ·

٢٣ ـ هارولد تمبرلي ـ سياسة كانيننج الخارجية ـ لندن ـ بيل ـ ١٩٢٥ ·

٢٤ ـ تشارلز ويبستر ـ سياسة كاسلرى الخارجية ـ لندن ـ بيل ١٩٣١ ·

٢٥ ـ ارنولد وولفرز ـ بريطانيا وفرنسا بين حربين ـ نيويورك ـ هاركورت ١٩٤٠ ·

مصادر القسم الخامس :

١ ـ تيماشيف ـ مقدمة الى علم اجتماع القانون ـ كمبريدج ـ جامعة هارفرد ـ ١٩٣٩ ·

٢ ـ بيرنارد بوسانكيت ـ النظرية الفلسفية للدولة ـ نيويورك ـ مكميلان ١٨٩٩ ·

٣ ـ ادوارد كار ـ شروط السلام ـ نيويورك ـ مكميلان ١٩٤٤ ·

٤ ـ ليندسي ـ الدولة الديموقراطية الحديثة ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٤٧ ·

٥ ـ راينهولد نايبور ـ رجـــل الاخـــلاق والمجتمع اللا اخلاقى ـ نيويورك ـ سكريبنر ١٩٣٢ ٠

٦ ـ راينهولد نايبور ـ المســيحية وسياسات القوة ـ نيويورك ـ سكريبنر ١٩٤٠ ٠

٧ ـ نيكولاس بوليتيس ـ الأخلاق الدولية ـ نيويورك ـ برنتانو ١٩٤٤ ٠

٨ ـ طومسون وبادوفر ـ الدبلوماتية السرية ـ لندن ـ جارولدز ١٩٣٧ ٠

٩ ـ ويلدون ـ الدول والأخلاق ـ نيويورك ـ ماكرو ـ ١٩٤٧ ٠

١٠ ـ ريتارد ويست ـ الضمير والمجتمع ـ نيويورك ـ ايمرسون ١٩٤٥ ٠

١١ ـ ديسى ـ محاضرات عن العلاقة بين القانون والرأى العام فى انجلترا فى القرن التاسع عشر ـ لندن ـ مكميلان ـ ١٩١٤ ٠

١٢ ـ جوجليلمو فيريرد ـ وحدة العالم ـ لندن ـ جوناثان كيب ١٩٣١ ٠

١٣ ـ هارولد لاسويل ـ السياسات العالمية والافتقار الشـــخصى الى الأمن ـ نيويورك ـ وتيلسى ـ ١٩٣٥ ٠

١٤ ـ وولترليبمان ـ الرأى العام ـ نيويورك ـ مكميلان ١٩٢٢ ٠

١٥ ـ لورنس لوويل ـ الرأى العام والحكم ـ نيويورك ـ لونجمانه ١٩١٤ ٠

١٦ ـ لورنس لويل ـ الرأى العام فى الحرب والسلام ـ كمبريدج ـ مطبعة جامعة هارفرد ـ ١٩٢٦ ٠

١٧ ـ تشارلز سميث ـ الرأى العـــام فى الدولة الديمقراطية ـ نيويورك ـ برنتيس ١٩٣٩ ٠

١٨ ـ جورج ستيراتون ـ النفسية الاجتمـاعية للســـلوك الدولى ـ نيويورك ـ ابيلتون ١٩٢٩ ٠

مصادر القسم السادس :

١ ـ نورمان بنتوتيش ـ القـــانون الدولى ـ لندن المعهد الملكى للشئون الدولية ١٩٤٥ ٠

٢ ـ بريرلى ـ قانون الأمم ـ الطبعة الرابعة ـ أوكسفورد ـ كلاريندون ١٩٤٩ ٠

٣ ـ بريرلى ـ نظرة الى القانون الدولى ـ أوكسفورد ـ كلاريندون ١٩٤٤ ٠

٤ ـ كوربيت ـ القانون والمجتمع فى العلاقات الدولية ـ نيويورك ـ هاركورت ١٩٥١ ٠

٥ ـ ادوين ديكنسون ـ ما الخطأ فى القانون الدولى ؟ ـ بيركلى ـ جيليك ـ ١٩٤٧ ٠

٦ ـ فيليب جيسوب ـ القانون الدولى الحديث ـ نيويورك ـ مكميلان ـ ١٩٤٨ ٠

٧ ـ هانز كيلسين ـ مبادىء القانون الدولى ـ نيويورك ـ راينهارت ١٩٥٢ ٠

٨ ـ لوتر باخت ـ عمل القانون فى المجتمع الدولى ـ أوكسفورد ـ كلاريندون ١٩٣٣ ٠

٩ ـ جون مور ـ القانون الدولى وبعض الأوهام الشائعة ـ نيويورك ـ كلاريندون ١٩٣٣ ٠

١٠ ـ هانز مورجنتاو ـ الايجابية والاجرائية والقانون الدولى ـ المجلة الامريكية للقانون الدولى ـ المجلد ٣٤ ابريل ١٩٤٠ ٠ ص ٢٦٠ ـ ٢٨٤ ٠

١١ ـ المعهد الملكى للشئون الدولية ـ العقوبات الدولية ـ لندن ـ مطبعة جامعة اوكسفورد ـ ١٩٣٨ ٠

١٢ ـ ستارك ـ مقدمة الى القانون الدولى ـ لندن ـ باتردرتش ـ ١٩٤٧ ٠

١٣ ـ شارل دى فيشر ـ القانون الدولى العام نظرية وتطبيقا ـ باريس ـ بريدون ـ ١٩٥٣ ٠

١٤ ـ السيرجون ويليامز ـ فصول فى القانون الدولى الراهن وعصبة الأمم ـ نيويورك ـ لونجمانز ١٩٢٩ ٠

١٥ ـ السيرجون ويليامز ـ نواح من القانون الدولى الحديث ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٣٩ ٠

١٦ ـ ادوار كوروين ـ الرئيس الامريكى ـ منصبه وصلاحياته ـ الطبعة الثانية ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة نيويورك ١٩٤١ ٠

١٧ ـ ادوارد كوروين ـ الحرب الجماعية والدستور ـ نيويورك ـ نوبف ـ ١٩٤٧ .

١٨ ـ ادوين ديكنسون ـ تكافؤ الدول فى القانون الدولى ـ كمبريدج ـ مطبعة جامعة هارفرد ـ ١٩٢٠ .

١٩ ـ ليون دوجويت ـ القانون فى الدولة الحديثة ـ نيويورك ـ هوبس ـ ١٩١٩ .

٢٠ ـ جورج كبتون ـ السيادة القومية والنظام الدولى ـ لندن بيس ـ ١٩٣٩ .

٢١ ـ هانز كيلسين ـ النظرية العامة فى القانون والدولة ـ كمبريدج ـ مطبعة جامعة هارفرد ١٩٤٥ .

٢٢ـ ويلينجتون كو ـ الاقتراع فى المنظمات الدولية ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة كولومبيا ١٩٤٧ .

٢٣ ـ كراب ـ الفكرة الحديثة فى الدولة ـ نيويورك ـ ابلتون ١٩٢٢ .

٢٤ ـ هارولد لاسكى ـ دراسات فى مشكلة السيادة ـ نيوهافن ـ مطبعة جامعة يل ١٩٤٧

٢٥ ـ هارولد لاسكى ـ السلطة فى الدولة الحديثة ـ نيوهافن ـ مطبعة ييل ـ ١٩١٩ .

٢٦ ـ هارولد لاسكى ـ اسس السيادة ومقالات اخرى ـ لندن ـ الين واونوين ـ ١٩٢١ .

٢٧ ـ جوهانز ماترن ـ مفاهيم فى الدولة والسيادة والقانون الدولى ـ بلتيمور ـ جون هوبكينز ١٩٢٨

٢٨ ـ شارل ميريام ـ تاريخ نظرية السيادة منذ روسو ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة كولومبيا ـ ١٩٠٠

٢٩ ـ كرومويل ريشمنر ـ حكم الاغلبية فى المنظمات الدولية ـ بلتيمور ـ جون هو بكينز ١٩٤٠ .

مصادر القسم السابع :

١ ـ ادوارد كار ـ شروط السلام ـ نيويورك ـ مكميلان ـ ١٩٤٤

٢ ـ فريدريك دون ـ الحرب وعقول الناس ـ نيويورك ـ هاربر ـ ١٩٥٠

٣ ـ ايريك فيشر ـ مرور العصر الاوربى ـ كمبريدج ـ مطبعة جامعة هارفرد ـ ١٩٤٣
٤ ـ ويليام فوكس ـ الدول فوق العظمى ـ نيويورك ـ هاركورت ـ ١٩٤٠
٥ ـ جورج كنيان ـ الدبلوماتية الامريكية ـ شيكاجو ـ مطبعة الجامعة ـ ١٩٥١
٦ ـ وولتر ليمبان ـ السياسة الخارجية ـ بوسطن ـ ليفل بروان ١٩٤٣
٧ ـ وولتر ليبمان ـ أهداف أمريكا الحربية ـ بوسطن ـ ليتل براون ١٩٤٤
٨ ـ وولتر ليبمان ـ الحرب الباردة ـ نيويورك ـ هاربر ١٩٤٧
٩ ـ وولتر ليبمان ـ العزلة والاحلاف ـ بوسطن ـ لتيل براون ١٩٥٢
١٠ ـ هانز مور جنتاو ـ دفاعا عن المصلحة القومية ـ نيويورك ـ نوبف ١٩٥١
١١ ـ برنارد برودى ـ الحرب البحرية فى عصر الآله ـ برنستون ـ مطبعة الجامعة ١٩٤١
١٢ ـ جوليامو فيريرد ـ الحرب والسلام ـ لندن ـ مكميلان ١٩٣٣
١٣ ـ ليدل هارت ـ ثورة فى فن الحرب ـ لندن ـ فابر ١٩٤٦
١٤ ـ لويس ممفورد ـ التقنية والحضارة ـ نيويورك هاركورت ١٩٤٦
١٥ ـ ويليام أوجبرن ـ الآثار الاجتماعية للطيران ـ بوسطن ـ هوتون ١٩٤٦
١٦ ـ السير تشارلزاومان ـ تاريخ فن الحرب فى القرن السادس عشر ـ نيويورك ـ داتون ١٩٣٧ ٠
١٧ ـ هانز سبير ـ النظام الاجتماعى واخطار الحرب ـ نيويورك ـ ستيوارت ١٩٥٢
١٨ ـ الفريد فاغتس ـ تاريخ الروح العسكرية ـ نيويورك ـ نورتون ١٩٣٧
١٩ ـ وودورد ـ بعض النتائج السياسية للقنبلة الذرية ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٤٦ ٠

مصادر القسم الثامن

١ ـ سلفستر هيمليبين ـ التخطيط للسلام العالمى فى ستة قرون ـ شيكاجو ـ مطبعة الجامعة ١٩٤٥

٢ ـ كريستيان لانج ـ تاريخ الدولية ـ نيويورك ـ بوتنام ١٩١٩

٣ ـ ماريوت ـ جامعة أم فوضى ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة كولومبيا ١٩٣٩

٤ ـ ثيودور بولين ـ خطط السلام المقارن ـ فيلادلفيا ـ معهد البحوث السلمية ١٩٤٣

٥ ـ اليزابيث سليمان ـ حلم السلام العالمى فى فرنسة القرنين السابع عشر والثامن عشر ـ نيويورك ـ بوتنام ١٩٤١

٦ ـ أديث وينر وجورجيالويد ـ أضواء على مخططات السلام ـ نيويورك ـ داتون ١٩٤٤

٧ ريموند بيويل ـ مؤتمر واشنطون ـ نيويورك ـ ابلتون ١٩٢٢

٨ ـ وتينى كريسوولد ـ سياسة أمريكا فى الشرق الاقصى ـ نيويورك ـ هاركورت ١٩٣٨

٩ ـ لورا مورجان ـ مشكلة نزع السلاح ـ نيويورك ـ ١٩٤٧

١٠ ـ ادوارد شيلز ـ القنابل الذرية فى السياسات العالمية ـ لندن ـ مجلس السلام القومى ١٩٤٨ .

١١ ـ ميرزى تيت ـ حلم نزع السلاح ـ نيويورك ـ مكميلان . ١٩٤٢

١٢ ـ ميرزى تيت ـ الولايات المتحدة والتسلح ـ كمبريدج ـ مطبعة جامعة هارفرد ١٩٤٨

١٣ ـ جون ويلر بنيت ـ حلم السلام ـ نيويورك ـ مارو ١٩٣٥

١٤ ـ فيليب جيسوب ـ الامن الدولى ـ نيويورك ـ مجلس العلاقات الخارجية ١٩٣٥

١٥ ـ ديفيد ميترانى ـ مشكلة العقوبات الدولية ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة اوكسفورد ١٩٢٥

١٦ ـ المعهد الملكى للشئون الدولية ـ العقوبات الدولية ـ لندن ـ مطبعة جامعة اوكسفورد ١٩٣٨ .

١٧ ـ بايسون وايلد ـ العقوبات وتنفيذ المعاهدات ـ كمبريدج ـ مطبعة جامعة هارفرد ١٩٣٤ .

١٨ ـ هانزكيلسين ـ السلام عن طريق القانون ـ شابيل هيل ـ مطبعة جامعة نورث كارولينا ١٩٤٤

١٩ ـ لوترباخت ـ عمل القانون فى المجتمع الدولى ـ اوكسفورد ـ كلاريندون ١٩٣٣ ٠

٢٠ ـ اوليفر ليزيتسين ـ محكمة العدل الدولية ـ مؤسسة كارينجى للسلام الدولى ١٩٥١

٢١ ـ جروتويل ـ تاريخ التبدل السلمى فى العـــالم الحديث ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة اوكسفورد ١٩٣٧

٢٢ ـ فريدريك دون ـ التبدل السلمى ـ نيـــويورك ـ مجلس العلاقات الخارجية ١٩٣٧

٢٣ ـ ايرنست باركر ـ الاتحاد الدولى ـ اوكسفورد ـ كلاريندون ١٩١٨

٢٤ ـ بيرس كوريت ـ عالم بعد الحرب ـ لوس انجيلوس ـ معهد العلاقات السلمية ١٩٤٢

٢٥ ـ كارل فريدريش ـ الســـلام الحتمى ـ كمبريدج ـ مطبعة جامعة هارفرد ـ ١٩٤٨

٢٦ ـ اللورد هانكى ـ الدبلوماتية عن طريق المؤتمرات ـنيويورك ـ بوتنام ١٩٤٦

٢٧ ـ ماكالوم ـ الرأى العام والسلام الاخير ـ نيويورك ـ مطبعـة جامعة اوكسفورد ١٩٤٤

٢٨ ـ هارولد نيكولسوف ـ مؤتمر فيينا ـ نيويورك ـ هاركورت ١٩٤٦

٢٩ ـ أوبنهايم ـ عصبة الأمم ومشاكلها ـ لندن ـ لونجمان ١٩١٩

٣٠ ـ وولتر فيليبس ـ اتحاد أوربا ـ لندن ـ لونجمان ١٩١٤ ٠

٣١ ـ جان راى ـ تعليقات على ميثاق عصبة الامم ـ باريس ـ سيرى ١٩٣٠

٣٢ ـ شينك ـ بعد عهد نابوليون ـ نيويورك ـ مطبعة جامعـــة اوكسفورد ١٩٤٨

٣٣ ـ وولترز ـ تاريخ عصبة الامم ـ نيويورك ـ مطبعة جامعـــة اوكسفورد ١٩٥٢

٣٤ ـ السير الفريد زيمرن ـ عصبة الأمم وحكم القانون ـ نيويورك ـ مكميلان ١٩٣٩

٣٥ ـ تورمان بنتـويتش واندرو مارتين ـ تعليق على ميثاق الامم المتحدة ـ لندن ١٩٥٠

٣٦ ـ بريرلى ـ ميثاق العصبة وميثاق الامم المتحدة ـ كمبريدج ـ مطبعة الجامعة ١٩٤٧

٣٧ ـ يوجين شيز ـ الامم المتحدة تعمل ـ نيويورك ـ ماكرو ـ ١٩٥١

٣٨ ـ هربرت ايفات ـ الامم المتحدة ـ كمبريدج ـ مطبعة جامعـة هارفرد ١٩٤٨

٣٩ ـ فيلر ـ الامم المتحدة والمجتمع العالمى ـ بوسـطن ـ ليتل براون ١٩٥٢

٤٠ ـ ليلاند جودريش ـ ميثاق الامم المتحدة ـ الطبعة الثانية ـ بوسطن ـ مؤسسة السلام العالمى ١٩٤٩ ٠

٤١ ـ بول هاسلوك ـ مشغل الامن ـ ميلبورن ـ شيزير ١٩٤٨

٤٢ ـ فيلد هافيلاند ـ الدور السياسى للجمعية العامة ـ نيويورك ـ مؤسسة كارينجى للسلام ١٩٥١ ٠

٤٣ ـ هانزكيلسين ـ قانون الامم المتحدة ـ نيويورك ـ بريجر ١٩٥٠

٤٤ ـ لارى ليونارد ـ المنظمة الدولية ـ نيويورك ـ ماجرو ـ ١٩٥١

٤٥ ـ الفريد روس ـ دستور الأمم المتحدة ـ نيويورك ـ راينهارت ١٩٥٠

٤٦ ـ امرى فاندينبوخ وويلاردهوجان ـ الامم المتحدة ـ معلومات وتنظيم واعمال ، وانشطه ـ نيويورك ـ ماجرو ـ ١٩٥٢

مصادر القسم التاسع

١ ـ كرين برينتون ـ عملية التكامل السياسى ـ كمبريدج ـ مطبعة جامعة هارفرد ١٩٤٨

٢ ـ الفريد ايوينج ـ الفرد والدولة والحكومة العالمية ـ نيويورك ـ مكميلان ١٩٤٧

٣ ـ ميسون هاموند ـ دول المدن والدولة العالمية فى الفكر السياسى الاغريقى والرومانى ـ حتى عهد أغسطس ـ كمبريدج ـ مطبعة جامعة هارفرد ١٩٥١

٤ ـ ادوارد لويس ـ هل نحن مستعدون لدولة عالمية ؟ ـ مجلة جامعة ييل ـ المجلد ٣٥ رقم ٢ مارس ١٩٤٦ ص ٤٩١ ـ ص ٥٠١

٥ ـ جيرارد مانجون ـ الحكومة العالمية نظرية وتطبيقا ـ نيويورك ـ مطبعة جامعة كولومبيا ١٩٥١

٦ ـ ماريوت ـ النظرية الاتحادية ومشكلة الدولة الصغيرة ـ لندن ـ انين واونوين ١٩٤٣

٧ ـ ويليام مارتين ـ تاريخ سويسرا ـ لندن ـ ريشاردز ١٩٣١

٨ ـ كورد ميير ـ السلام أو الفوضى ـ بوسطن ـ ليتل براون ١٩٤٧

٩ ـ ويليام رابارد ـ خمسة قرون من الأمن الجماعى ـ باريس ـ سيرى ١٩٤٥

١٠ ـ ايمرى ريفز ـ تركيب السلام ـ نيويورك ـ هاربر ١٩٤٦

١١ ـ فير مونت رايدر ـ المشكلة الكبرى للتنظيم العالمى ـ نيويورك ـ رينال وهيتشكوك ١٩٤٦ ٠

١٢ ـ فريدريك شومان ـ جامعة الانسانية ـ نيويورك ـ نوبف ١٩٥٢

١٣ ـ جوليان هلسكى ـ اليونسكو ـ واشنطن ـ مطبعة الشئون العامة ١٩٤٧

١٤ ـ ديفيد ميترانى ـ نظام علمى للسلام ـ الطبعة الرابعة ـ لندن ـ مجلس السلام القومى ١٩٤٦ ٠

١٥ ـ راينهولد نيبور ـ المعانى الخلقية للولاء للأمم المتحدة ٠

١٦ ـ جورج شوستر ـ التعاون الثقافى والسلام ـ ميلودكى ـ بروس ١٩٥٢

١٧ ـ زانيارد ويست ـ علم النفس والنظام الدولى ـ لندن ـ بينجوين ١٩٤٥

١٨ ـ ايرنست وودوورد ـ أسس السلام العالمى ـ دنيفر ـ مطبعة الجامعة ٠

١٩ ـ كوينسى رايت ـ الاسرة العالمية ـ شيكاجو ـ مطبعة الجامعة ١٩٤٨

مصادر القسم العاشر

١ ـ شارلز بيرد ـ فكرة المصلحة القومية ـ نيويورك مكميلان ١٩٣٤

٢ ـ فرانسوا دى كاليرز ـ طريقة التفاوض مع الامراء ـ بوسطن ـ هوتون ـ ١٩١٩

٣ ـ جول كامبون ـ الدبلوماتى ـ باريس ـ هاشيت ١٩٢٦

٤ ـ شارل دى شامبرون ـ روح الدبلوماتية ـ باريس ـ كوريا ١٩٤٤

٥ ـ جون فوستر ـ ممارسة الدبلوماتية ـ بوسطن ـ هوتون ـ ١٩٠٦

٦ ـ ديفيد هبكى ـ الدبلوماتية ـ ودراسة العلاقات الدولية ـ أوكسفورد مطبعة كلاريندون ١٩١٩ ٠

٧ ـ جوزيف جونز ـ سياسة خارجية جديدة للولايات المتحدة ـ نيويورك ـ مكميلان ١٩٤٤

٨ ـ جان جوسيراند ـ مدرسة السفراء ومقالات أخرى ـ نيويورك ـ بوتنام ١٩٢٥

٩ ـ وولتر ليبمان ـ حظوظ الدبلوماتية ـ نيويورك ـ هنرى هولت ١٩١٧

١٠ ـ الاب جبريل مابلى ـ « مبادىء المفاوضات » ـ المجموعة الكاملة الجزء الخامس ٠ باريس ١٧٩٤

١١ ـ الكونت جون موربى ـ حول التوفيق ـ لندن ـ مكميلان ١٩٢٣

١٢ ـ بول بيكوت موير ـ شئوننا الخارجية ـ داتون ١٩٢٤

١٣ ـ هارولد نيكلسون ـ الدبلوماتية ـ لندن باترورت ١٩٣٩ ٠

١٤ ـ مارسيلوس ريدليشي ـ القانون الدولى بديل عن الدبلوماتية ـ شيكاجو ـ نشر لحسابه ١٩٢٨ ٠

١٥ ـ بول راينشي ـ الدبلوماتية السرية ـ نيويورك ـ هاركورت ـ ١٩٢٢

١٦ ـ طومسون وميسر دبريجز ـ تكوين عملية خلق السـلام ـ لندن ـ بول وترنيش وتروبنر ١٩٤٥

١٧ ـ السير فيكتور ويليسلى ـ الدبلوماتية وراء القضبان ـ لندن ـ هتشيبون ١٩٤٤

١٨ ـ جورج لونج ـ الدبلوماتية قديما وحديثا ـ لندن ـ سوورثمور ١٩٢١ ٠

الدار القومية للطباعة والنشر

الدار القومية للطباعة والنشر

العدد ٣٧١

الثمن ٣٠

١٩٦٥/١٠/١٢